
فلسطين العربية
في ظل الإحتلال الصهيوني
منطقة نفوذ
للولايات المتحدة
الأمريكية
علي أبو الحسن
صيدا
صور
عكا
حيفا
تل ابيب
يافا
القدس
غزة
رفح
عمان
الأردن
مصر
العقبة
Bibliotheca Alexandrina
00117864

فلسطين العربية

في ظل الإحتلال الصهيوني

منطقة نفوذ
للولايات المتحدة
الأميركية

عليّ أبو الحسن

فلسطين العربيّة

في ظلّ الإحتلال الصّهيوني منطقة نفوذ للولايات المتّحدة الأميركيّة

دار الحكمة
بيروت - لبنان

الاهداء

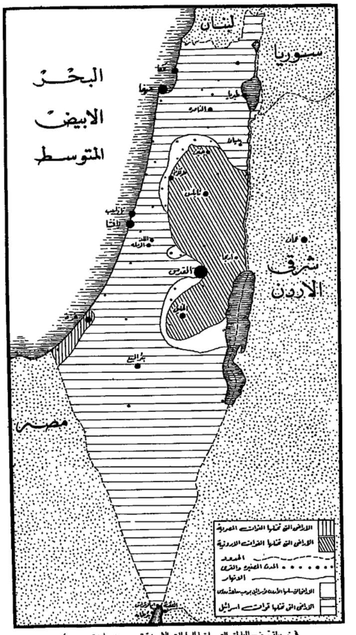
بكل فخر واعتزاز اهدي رسالتي هذه ، بجهدها المتواضع لمن يستحقون الإهداء ، والذين يقدمون التضحيات اليومية روحاً ودماً وقهراً ومعاناة في مقاومة الإرهاب الإسرائيلي .. إلى هؤلاء العمالقة من شيوخ وأطفال ورجال ونساء وفتيات وأئمة دين ، من أبناء شعبي العربي الفلسطيني الصابر الشجاع ، الذين يذهلون العالم في انتفاضتهم التي تباركها السماء ، في صمودهم الرائع ، وتحديهم البطل لقوى الظلم والظلام وبالحجارة ، الذين يخوضون وحدهم معركة ، هي من أشرف معارك امتنا العربية على الإطلاق ... وفي هذا الوقت بالذات ضد الصهاينة الدخلاء ، مرتزقة الولايات المتحدة الأمريكية ومطايا الامبريالية ، الذين حولوا فلسطين إلى منطقة نفوذ أمريكية ... إلى الشهداء الذين يتساقطون من بينهم هناك في أرضنا الحبيبة المحتلة تحت علمنا الفلسطيني المفدى .

وإلى شهداء صبرا وشاتيلا والخالصة والكرامة والفردان في بيروت وتونس وفي الجماهيرية العربية الليبية . وفي بورسعيد والإسماعيلية وإلى أطفال مدرسة بحر البقر في محافظة الزقازيق على أرض مصر العربية الطيبة .

وإلى شهداء الأمة العربية كلها الذين قتلتهم الولايات المتحدة الأمريكية .

إهدي رسالتي هذه .

علي ابو الحسن



(خريطة توضح المناطق التي سلمتها السلطات الاردنية لليهود بعد معاهدة رودس)

الأمريكان يعطون اسرائيل معونة بلغت 3000 مليون دولار .

أخذتها أمريكا من ثروات العرب وأعطتها لإسرائيل .

أخذتها أمريكا من بترول العرب وأعطتها لإسرائيل .

إسرائيل تحاول عمل قنبلة ذرية .

من الذي يساعدها فنياً ؟؟ أمريكا .

من الذي يساعدها مالياً ؟؟ أمريكا .

إسرائيل تحصل على أكداس رهيبة من السلاح ... من الدعم .. من القوة .

من الذي يعطيها كل هذا ؟؟ أمريكا .

واسألوا رصاص البنادق ...

إن كل رصاصة قتلت أو ستقتل أي فرد منا ، هي رصاصة أمريكية ... أمريكية .

وسيكون الرد ...

إن عدونا الأكبر

هو

أمريكا ... أمريكا ... أمريكا

رئيس الجمهورية العربية المتحدة

جمال عبد الناصر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

لقد كان لزاماً عليَّ وواجباً كإنسان عربي من فلسطين ، وانسجاماً مع الدور الذي خصني به القدر ومنذ إشراقة شمس احد ايام شهر ايار لعام ١٩٤٨ والذي فيه اخرجت من مدينتي الحبيبة الجميلة الباسلة حيفا العربية مع عائلتي وابناء وطني إلى عكا العربية قاهرة الغزاة بحراً ، ومن عكا إلى مدينة صور العربية اللبنانية براً ومن صور إلى مدينة سيف الدولة حلب العربية المضيافة الكريمة بالقطار - قطار البضائع - حيث في مدينة الشهباء الوحدوية تفتحت عيناي انا ابن العشر سنين على خيوط المؤامرة الدولية الكبرى المروعة التي دُبرت ضد شعبي العربي الفلسطيني البطل وبالتالي ضد أمتي العربية المجيدة - اقول وانسجاماً ايضاً مع واقعي الذي احياه من الناحية الوطنية وارتفاعاً مني لمستوى المسؤولية الذي تفرضه عليّ الواجبات القومية ، والتزاماً مني نحو اقدس قضية من وجهة النظر العربية والإسلامية والإنسانية الا وهي قضية فلسطين التي وهبتها عمري وحياتي وانطلاقاً من هذا الالتزام النضالي الذي يتطلب مني الاستمرار في طريق كشف الأعداء الصهاينة ومن يدعمونهم وفضح ادوارهم الإرهابية التي كانت سبباً في تشردي وابناء وطني وحرماني ومنذ عام ١٩٤٨ من حق العيش في وطن آمن مستقر عاش فيه الأجداد والآباء والجدات والأمهات والأحفاد ، فلسطين التي ينطق كل شبر من اديمها الطاهر المقدس انها عربية . واستناداً لما تقدم واستناداً على متطلبات البحث العلمي واعتماداً مني على الله ثم على الأخوة الكتاب جند الحقيقة فقد اخذت موضوع هذا الكتاب لتاكيد وإثبات الفرضية التي يرمز إليها اسم الموضوع ورغم أن الإشكالية لا تكمن في جمع ادلة الإثبات لهذه الفرضية والتي تقول: بان هناك آلاف الأدلة على دعم الولايات المتحدة الأمريكية للكيان الصهيوني بل الإشكالية تكمن في الأسباب التي ادت بالولايات المتحدة هذه لاتخاذ مثل هذه المواقف المؤيدة لهذا الكيان العنصري الغريب الدخيل.

كما تكمن الإشكالية كذلك بالعوامل التي ساعدت على ذلك والظروف الدولية التي هيأت الأسباب وأوجدت العوامل كي تنهج هذه الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ عام ١٩٤١ سياسة مؤيدة للصهيونية وعندما أقرت برنامج بلتمور الشهير في نفس العام والخطير في نفس الوقت .

إن كون فلسطين العربية في ظل الاحتلال الصهيوني منطقة نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية لا يحتاج إلى برهنة أو دليل وإلا فكيف يصدق العقل البشري تصور مجموعة من اليهود حملت من كافة أرجاء الدنيا واستجلبت من وراء شذاذ الآفاق البحار لتتوضع هكذا فوق مساحة الأرض المقدسة فلسطين العربية وتقيم هذه الإسرائيل في عام ١٩٤٨ وتطرد أصحاب فلسطين العرب الأصليين ، إذ لم تلبث بعد ذلك أن كشفت عن عنصريتها التي عبرت عنها طبيعة هويتها عند ما بدات ومنذ ذلك التاريخ تعتدي وتعتدي وتتوسع ، أقول كيف يصدق العقل البشري أن هؤلاء الصهاينة قادرين على ارتكاب هذه الجريمة التاريخية التي لا مثيل لها من حيث بشاعتها . لولا الدعم الأمريكي وهذا الدعم الأمريكي ما كان ليتاكد وياخذ هذا المنحى الخطر في مساندته اللا مشروطة لهذا الكيان اللا شرعي لولا أن القائمين على هذا الكيان من قادة العصابات اليهودية والذين تحولوا إلى وزراء وقادة مسؤولين في ظل تلك الراية البغيضة الزرقاء التي تظللها راية الولايات المتحدة الأمريكية رمزاً للارهاب الدولي اقول لولا ان القائمين على هذا الكيان ما هم إلا مطايا مكلفين بمهمة من أخطر المهمات عبر التاريخ البشري كله ومنذ بدء الخليقة الا وهي مهمة تحويل قلب الوطن العربي الكبير فلسطين بعد أن استبدل اسمها الأزلي باسم « إسرائيل » إلى منطقة نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية . وستبقى باعتقادي هذه الدويلة قائمة إلى أن تقوم دولة الولايات المتحدة العربية .

الجزائر في ١٩٩٠/٣/١

المؤلف

علي بن عوض أحمد أبو الحسن

فصل تمهيدي : الهوية الفلسطينية عبر التاريخ

1ـ الا سلام في فلسطين

لقد عرفت فلسطين على غرار العديد من مناطق العالم عهوداً كثيرة فكانت للفينيقيين دولة ، وعرفت للعرب الكنعانيين دولة ، كما عرفت حكم الفراعنة ، والبابليين ، والآشوريين ، والفرس ، والرومان . إلا أن ما ميز فلسطين عن باقي بلاد العالم ، أنها كانت مهد الديانات السماوية ، وموطن الرسل والأنبياء .

ويعتبر تاريخ بلاد الشام ـ ومنها فلسطين إلى حد ما ـ زبدة لتاريخ العالم ، وأرضها ينبوع أحداثه ، فمن مدوناته نتعرف إلى الحضارات الإنسانية المبكرة ، وقد جعلت الطبيعة من بلاد الشام أو سورية ، ومنها فلسطين ، أرض لقاء لجميع الأمم ، ولا غرابة إن كانت أرض المعترك للقوى المتحكمة بالعالم . فالبابليون ، والحبشيون ، والفراعنة ، والآشوريون ، والفرس ، والإغريق ، والرومان قد استولى كل منهم على بعض بلاد الشام أو كلها ، حيث شهدت هذه البلاد الصراع بين كسرى وهرقل ، والعرب والبيزنطيين ، وبين العرب والتركمان ، والتركمان والصليبيين ، وكل واحد من هذه الصراعات عبارة عن حلقة من حلقات الصراع السرمدي بين الشرق والغرب .

ويثبت التاريخ لنا أن العنصر العربي ظل عبر مختلف الحقب في تاريخ فلسطين يمثل الغالبية العظمى ، في حين أنه على امتداد التاريخ المعروف الذي يقترب من خمسين قرناً قبل الإسلام «لم يعرف لليهود دولة قوية في فلسطين إلا في تلك الفترة التي بدأت بحكم داود عليه السلام ، وضعفت بعد موت ابنه سليمان 1015-950 ق . م » ، ولم تتعد سيطرتهم الحقيقية مدة أربعين سنة حسب كتب اليهود أنفسهم .

وفي القرن السابع الميلادي كانت فلسطين خاضعة لحكم الإمبراطورية البيزنطية ، وبحكم موقعها وجوارها لمهد الإسلام كانت من البلاد الأولى التي تطلع المسلمون إليها في فتوحاتهم ، إذ تؤكد كتب التاريخ الإسلامي أن رسول الله صلعم ـ قد « أعد قبل وفاته عليه الصلاة والسلام في عام 11 هـ في 632 م جيشاً بقيادة أسامة بن زيد ، وأمّره أن تطأ خيوله تخوم البلقاء والداروم من أرض فلسطين » .

وسار الخليفة « أبو بكر الصديق » على النهج الذي بدأه الرسول ﷺ ، فاختار « عمرو ابن العاص » لقيادة الجيش الفاتح لفلسطين ، وتحريرها من ربقة الروم ، وتحقق ذلك بفضل الترحيب والتقبل ، اللذين وجدهما الإسلام من قبل سكان فلسطين .

2ـــ فتح القدس

كان للانتصار الذي أحرزه المسلمون على جيوش الرومان في اليرموك أثره الفعال في فتح القدس ، وتوسيع الفتوحات الإسلامية لبلاد الشام . فبعد أن بسط المسلمون سيادتهم على ربوع فلسطين ، وضربهم للحصار على بيت المقدس ، استطاعوا أن يجبروا المعتصمين من أهل إيلياء على طلب التفاوض معهم ، فعرض عليهم أبو عبيدة بن الجراح إحدى ثلاث الإسلام ، الجزية أو القتال ، فرضوا بالجزية مشترطين أن يكون الذي يتسلم مفاتيح المدينة المقدسة هو أمير المؤمنين ـــ عمر بن الخطاب ـــ نفسه ، وهو ما تم سنة 15 هـ 635 م ، إذ استقبل أمير المؤمنين عمر من طرف بطريك المدينة ـــ حفرونيوس ـــ وكبار الأساقفة ، الذين تحدثوا مع عمر بن الخطاب حول شروط التسليم ، وانتهوا معه إلى إقرار وثيقة تاريخية عرفت ـــ بالعهدة العمرية .

3ـــ القدس بعد الفتح

وبموجب العهدة العمرية تعهد المسلمون لأهل إيلياء بإعطائهم الأمان على أنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم ، كما نصت العهدة العمرية على أن أهل إيلياء ، لا يكرهون على دينهم ، ولا يضام أحد منهم ، ولا يسكن بإيلياء معهم أحد من « اليهود » ، وعلى أهل إيلياء أن يعطوا الجزية كما يعطي أهل المدائن ، وعليهم أن يخرجوا منها الروم واللصوص .

ولقد حظيت بيت المقدس في مختلف العصور الإسلامية بعناية الحكام المسلمين ، الذين حافظوا على إحترام بنود الوثيقة العمرية خلال ما عاناه المسلمون أثناء فترة الحروب الصليبية على أيدي دعاة الحق الصليبي ، فعلى خلاف سلوك الحكام المسلمين إزاء غير المسلمين تؤكد لنا كتب التاريخ ، أنه ما أن دخل الصليبيون بيت المقدس ، حتى عقدوا أول اجتماع لديوان الثورة العسكرية ، قرروا فيه قتل كل مسلم بقي حياً فيها ، ويستمر تنفيذ الإعدام الصليبي اسبوعاً كاملاً ، سجله المؤرخون النصارى بقولهم : ـــ إن الدماء وصلت في رواق المسجد حتى الركب ـــ .

ولم تطل سيطرة الصليبيين على القدس ، إذ أعادها صلاح الدين الأيوبي بعد معركة حطين سنة 1187م . وكان للتسامح الذي أظهره صلاح الدين إزاء النصارى أكثر من أثر ، إعترف به مؤرخو النصارى قبل المسلمين ، الذين أثبتوا السلوك السلمي والعادل للمسلمين إزاء الأقليات الدينية التي تعيش في القدس في ظل سيادة العرب المسلمين عليها كجزء من فلسطين التي حررها المسلمون من الاستعمار الروماني . وبقيت القدس عربية مسلمة

منذ ذلك التاريخ 1187 حتى سقطت بيد الصهاينة في أعقاب عدوان الخامس من يونيو 1967م .

4- عروبة فلسطين عبر التاريخ

يعود الوجود العربي في أرض فلسطين إلى عصور قديمة ، إذ اتخذ العرب فلسطين موطناً لهم منذ القديم ، وكانت جموعهم وتمركزهم بربوعها قد عرفت منذ القرن الثالث الميلادي حتى ظهور الإسلام ازدياداً مستمراً ، إذ تشير المصادر التاريخية إلى القبائل العربية التي سكنت بسهول وجبال وأطراف صحراء فلسطين ووديانها .

وقد عجل ذلك التوطن واتخاذ بعض الخلفاء الراشدين والأمراء من مدن فلسطين وقراها وغورها مقراً لهم ، وتشييد مدينة الرملة وغيرها من العمائر الإسلامية في الوسط الفلسطيني ، عجل بصبغ فلسطين بالصبغة العربية الإسلامية إذ ما أن حل الصدر الأول من العهد العباسي حتى كان تعريب البلاد وسيادة الدين الإسلامي قد بلغ الذروة .

ومنذ ذلك التاريخ ، ومساهمة الإنسان العربي الفلسطيني متواصلة في تشييد صرح الحضارة العربية الإسلامية وازدهارها ، فنبغ الكثير من الفلسطينيين في علوم الفقه والحديث والقضاء إلخ ... وقد شاع في المجتمع الفلسطيني ما عرف في أقطار المشرق العربي من عادات وتقاليد وأعراف وحرف وفنون ، ونمط حياة . مما يدل دلالة قاطعة على مدى الروابط العرقية والدينية بين أبناء فلسطين وسكان بلاد الشام الأخرى .

وفي ظل الإسلام كان التماثل في العادات والأخلاق والتقاليد يتم تدريجياً بين المسلمين وسواهم من أصحاب الديانات الأخرى . وقد ظلت فلسطين عربية إسلامية منذ الفتح الإسلامي إلى الحكم العثماني الذي كان تفككه في بداية القرن العشرين قد شجع الدبلوماسية الأوروبية ، القائمة على أهداف استعمارية ، على مضاعفة مناوراتها للسيطرة على أقاليم الإمبراطورية العثمانية ، وإدخالها ضمن دائرة نفوذ الاستعمار الأوروبي .

وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى كانت الدولة العثمانية قد تفككت ، وزال سلطانها ، وبدأت دول الوفاق تتقاسم فيما بينها الأقاليم العربية التي كانت تحت سلطة الدولة العثمانية ، وبدأت بذلك مرحلة جديدة في المسار السياسي والتاريخي لفلسطين العربية ، التي تعرضت لمؤامرة استعمارية صهيونية تحت غطاء المشاريع البريطانية ، التي مكنت دعاة الصهيونية من تحقيق هدفهم في احتلال فلسطين ، وإعلان قيام الكيان الإسرائيلي على أرض فلسطين ، حيث كان للولايات المتحدة الأمريكية كما سنرى من خلال فصول

هذه الرسالة الدور الكبير في إقامة هذا الكيان الدخيل، وزرعه في قلب الوطن العربي الكبير، ويشكل بالتالي أضخم وأخطر قاعدة استعمارية متقدمة للإمبريالية الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

5ـ الخلفيات السياسية لقيام الكيان الصهيوني في فلسطين ودور الولايات المتحدة الأمريكية

منذ منتصف القرن الماضي بدأت الحكومة الأمريكية تشمل اليهود الأشكناز في فلسطين بحمايتها، وتحت ضغط المفوضية الأمريكية في «الآستانة» سمح الباب العالي العثماني لكل يهودي يزور فلسطين بالبقاء شهراً، ثم عاد ورفع المدة إلى ثلاثة أشهر، كما أفرجت السلطات العثمانية عن أربعمائة مهاجر غير شرعي من اليهود[1] وفي أواخر القرن الماضي التاسع عشر نجح وزير أمريكا المفوض لدى الآستانة من انتزاع تشريع من الباب العالي، يتضمن المساواة في المعاملة بين الأمريكان المسحيين والأمريكان اليهود، مما فتح المجال ليهود أمريكا بالهجرة إلى فلسطين وشراء الأراضي فيها.

وفي أمريكا التحمت مصالح الرأسماليين اليهود بالإحتكاريين الأمريكيين، وتأسست عام 1906 «اللجنة اليهودية الأمريكية» من بعض الإحتكاريين الأمريكيين للدفاع عن اليهود في العالم أجمع، وإن كان الغرض الرئيسي من تكوين تلك اللجنة هو تسهيل تسلل رأس المال الأمريكي إلى مختلف أرجاء العالم.

وهكذا أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية راعية لشؤون اليهود في تركيا والولايات التابعة لها نيابة عن دول الوفاق. وعندما اشتدت المجاعة في بداية الحرب، وفتكت بالألوف وعشرات الألوف من السوريين واللبنانيين والفلسطينيين، سارعت الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال سفنها إلى فلسطين تحمل المساعدات والمؤن لليهود فيها.

وعندما جرت المباحثات بين الحركة الصهيونية والحكومة البريطانية عام 1917

---

(1) الاشكناز: كلمة اشكناز أصلاً، اسم لأحد أحفاد نوح عليه السلام. وقد أخذت كلمة أشكنازي تطلق على اليهود الألمان بشكل خاص وعلى اليهود الأوروبيين بشكل أعم، مع أن ليهود فرنسا مثلاً اسماً آخر هو «اريفاتيم». ومنذ مطلع هذا القرن انتقل مركز الأشكناز من روسيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ويعتبر الأشكنازيون المؤسسين الفعليين للحركة الصهيونية. وقد شغلوا المراكز الأساسية السياسية والاقتصادية والإدارية في الكيان الصهيوني بعد إعلانه. وكانوا وحتى مطلع الخمسينات يشكلون الأغلبية الساحقة من سكان «إسرائيل».

بهدف استصدار وعد من الحكومة البريطانية ببناء وطن قومي لليهود في فلسطين ، قام «لويس براندز» الصهيوني الأمريكي البارز والمستشار الأول للرئيس ولسون بنقل تفاصيل هذه المحادثات إلى قادة الصهيونيين في أمر يكا ، حيث يذكر «فيليبس جريفاس» في كتابه «فلسطين أرض العقائد الثلاث» : إن عطف ولسون على الأهداف الصهيونية قد أثر على كل من الحكومتين الفرنسية والإيطالية ، اللتين كانتا حتى ذلك الوقت لا تبديان عطفاً على الحركة الصهيونية ، وأدى هذا التأثير إلى تضامن هاتين الحكومتين مرحلياً مع الحكومة البريطانية .

وفي 26 سبتمبر 1917 أبرق «لويس برانديز» إلى حاييم وايزمن يخبره بموافقة الرئيس ولسون على مشروع وعد بلفور .

ثم خرج التأييد الأمريكي للصهاينة بشكل فاضح في أواخر الحرب ، فشمل الرئيس الأمريكي «ولسون» بعثة وايزمن بعطفه ورعايته ، كما وجه رسالة تهنئة إلى يهود العالم بمناسبة حلول رأس السنة العبرية ، رأي فيها مراسل صحيفة التايمز اللندية في واشنطن اعترافاً من أمريكا بالصهيونية ومشاريعها في فلسطين .

وعندما أوفدت الحكومة الأمريكية — وليم بيل — مبعوثاً سرياً لها إلى الشرق الأوسط في مايو أيار 1915 ، اتخذ هذا من القدس مقراً له ، وفي 18 مارس آذار 1918 أرسل بيل إلى حكومته تقريراً ، تحدث فيه عن قلق العرب إزاء ما يروج عن قرب إنشاء دولة يهودية في فلسطين ، وحذر من التصريحات الغامضة التي كان يدلي بها الإنجليز والفرنسيون بهذا الصدد ، ورأى أنها تعطي سلاحاً للألمان وللترك ، يستخدمونه ضد الحلفاء في دعايتهم لاستعادة عطف العرب على الإمبراطورية العثمانية خاصة بعد أن كشفت الثورة البلشفية في روسيا اكتوبر 1977 الإتفاقيات التي عقدتها فرنسا وبريطانيا وروسيا القيصرية ، فيما بينها ، لاقتسام العالم العربي ، ومن بين تلك الإتفاقيات إتفاقية سايكس — بيكو الشهيرة .

وفي نوفمبر 1918 وضعت الحرب أوزارها ، وعقد مؤتمر الصلح في باريس في يناير 1919 ، وفي الأيام الأولى للمؤتمر أدلى كل من ولسون وهاوس فرانكفورتر الصهيوني الأمريكي المعروف ومساعد وزير الحربية الأمريكية بتصريحات مماثلة للصهيونية ، وقدمت مجموعة المخابرات الملحقة بالوفد الأمريكي إلى مؤتمر الصلح تقريراً إلى ولسون ، تضمن التوصيات الخاصة بالشرق الأوسط وشددت التوصيات على ضرورة وضع فلسطين تحت الإنتداب البريطاني ليتسنى تهجير اليهود إليها وتحويلها إلى وطن قومي لليهود .

وقبل عودته إلى باريس من واشنطن ، في مارس من نفس العام أصدر ولسون بياناً قال فيه : إنه « مقتنع بأن أمم الحلفاء ، بالاتفاق مع حكومتنا وشعبنا تعتزم إرساء أساس كومنولث يهودي في فلسطين ، كما أكد لوفد من الصهيونيين التقى به في البيت الأبيض في يونيو 1919 أن فلسطين ستصبح وطناً قومياً لليهود .

إذاً فالوعد بإقامة وطن لليهود في فلسطين لم يكن وعداً بريطانياً ، وإن كان كذلك ، بل كان وعداً أمريكياً أيضاً . فالسياسة الأمريكية كانت تنظر بعيداً وبعيداً جداً ، مستفيدة من كل الظروف ، أعني بها ظروف التأييد لفكرة إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ، لأنها كانت تنظر إلى ذلك الوطن القومي نظرة تختلف تماماً عن نظرة الآخرين إليه ، وربما تساوت معهم في تلك النظرة ، ألا وهي النظرة التي تعتبر إسرائيل منطقة لنفوذها ، تطل منها على القارات الثلاث آسية وأوروبا وأفريقيا ، وهكذا كان ، وها هي منطقة النفوذ إسرائيل تأخذ مكاناً لها تحت شمس هذا العالم في أبشع وضع تتخذه دولة أيضاً تحت شمس هذا العالم .

6— وعد بلفور

نشط الصهيونيون إبان الحرب العالمية الأولى للحصول على وعد من ألمانيا وإنجلترا ، فراحوا يهيبون بالساسة لإصدار مثل هذا الوعد بعد أن تزعم تيودور هرتزل الحركة الصهيونية ، وعقده المؤتمر الصهيوني الأول في بازل عام 1897 ، حيث انتقلت فكرة الصهيونية من النطاق النظري إلى النطاق العملي ، وقد تمثل ذلك بسعي الصهيونيين الحثيث للحصول على تعهد من إحدى الدول الكبرى بإقامة وطن قومي لليهود ، وباءت كما هو معروف بالفشل المحاولات الأولى للحصول على مثل هذا الوعد من تركيا أولاً وألمانيا ثانياً وانكلترا ثالثاً ، وكانت حجتهم الاستفادة من النفوذ اليهودي بوجه عام ، وفي الولايات المتحدة بوجه خاص ، فأشاروا إلى أن مثل هذا الوعد سيغري اليهود بالضغط على الحكومة الأمريكية لمناصرة الحلفاء ، ومن المعروف أن بلفور التقى أثناء الحرب بالزعيم الصهيوني الأمريكي برانديز ، اليد اليمنى للرئيس ولسون ، وكانت استراتيجية بلفور تقوم على جر أكثر ما يمكن من الدول إلى الحرب بجانب الحلفاء ، وإن الوعد المذكور سيحمل يهود روسية الذين انخرط أكثرهم في الحركة اليسارية الداعية إلى إخراج روسية من الحرب على تغيير موقفهم ، والدعوة إلى إبقاء بلادهم في القتال إلى جانب إنجلترا .

وهكذا وبعد أخذ ورد ، وتنقيح وثيقة الوعد ، وتحضيرها عدة مرات ، حيث استغرق

كل ذلك ما يقرب من أربعة أشهر قبل الوصول إلى الصيغة النهائية ، صدرت أخيراً في 2-11-1917 بشكل رسالة من وزير الخارجية بلفور إلى اللورد روتشيلد ، ونشرت في الصحافة البريطانية في 9 نوفمبر 1917 .

وإذا كانت بريطانيا هي التي وعدت بإقامة هذا الوطن ، الذي لولا صك الإنتداب الذي أعطى لبريطانيا حق الإنتداب على فلسطين ، ما تهيأ تنفيذ هذا الوعد ، فإنه للحقيقة والتاريخ ، لولا الدعم الأمريكي لهذا الوطن القومي ، والمتواصل سياسياً وعسكرياً واقتصادياً ودولياً لما عاش هذا الوطن المصطنع إلى اليوم ، ومنذ عام 1948 ، قرابة أربعين عاماً ، فكيف تم الإنتداب ؟ .

7ـ الا نتداب البريطاني على فلسطين والهجرة اليهودية إليها

لما كانت دول الحلفاء الرئيسية قد اتفقت تنفيذاً لنصوص المادة 22 من عهد عصبة الأمم على أن تعهد إلى دولة منتدبة تختارها الدول المذكورة لإدارة شؤون فلسطين التي كانت تابعة للسلطة العثمانية ضمن الحدود التي تعنيها الدول المذكورة ، ولما كانت دول الحلفاء الرئيسية قد وافقت أيضاً على أن تكون الدول المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي صرحت به حكومة جلالة ملك بريطانيا في 2 تشرين ثاني نوفمبر 1917 ، وصادقت عليه الدول المذكورة ، بأن ينشأ في فلسطين وطن قومي للشعب اليهودي مع البيان الجلي بألا يفعل شيئاً يضر بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين الآن ، ولا الحقوق والمركز السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلاد الأخرى . ولما كان ذلك اعترافاً بالصلة التاريخية التي تصل « الشعب اليهودي بفلسطين » والبواعث التي تبعث على إعادة إنشاء وطنهم القومي في تلك البلاد ، ولما كانت دول الحلفاء اختارت الحكومة البريطانية لتكون الدولة المنتدبة لفلسطين ، ولما كان صك الإنتداب لفلسطين قد صيغ في النصوص التالية ، وعرض على مجلس عصبة الأمم لموافقته عليه ، ولما كانت الحكومة البريطانية قد قبلت الإنتداب على فلسطين ، وتعهدت بتنفيذه بالنيابة عن عصبة الأمم طبقاً للنصوص والشروط المبينة في ملحق خاص ضمن ملاحق هذه الرسالة ، فقد تم كل ذلك دون الرجوع إلى الشعب العربي الفلسطيني ، وبموجب الإنتداب ، أصبح المندوب السامي البريطاني رئيساً للإدارة الفلسطينية ، تساعده في حكم البلاد حكومة إنتداب ، ومعظم أعضاء هذه الحكومة من البريطانيين واليهود ، والواقع هو أن الإنتداب كان المظلة القانونية الدولية لتهويد فلسطين العربية ، ومنح الصهاينة الحق في استقدام المهاجرين اليهود ، واستملاك الأراضي ، وإقامة المستعمرات = المستوطنات = وتزويدها بالسلاح . وقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً فاعلاً

وخطيراً في تسهيل عملية هجرة الغرباء اليهود إلى فلسطين في عهد رئيسها هاري ترومان ، فبعد عودته من بوتسدام ، كشف عن الموقف الذي اتخذه من فلسطين في مؤتمر صحفي عقد في 16 أوت 1945 بقوله : « أنه يدافع عن استيطان حر ومفتوح لليهود في فلسطين ، إلى النقطة التي تتفق مع حفظ السلام والأمن . وترومان بتصريحه هذا قد سجل على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية معارضتها للكتاب الأبيض البريطاني ، الذي أصدره تشرشل وزير المستعمرات البريطاني في شهر يونيو حزيران 1922 ، الذي قال فيه : إن بريطانيا لا تفكر قط بإخضاع أو محو السكان العرب أو القضاء على لغتهم وآدابهم في فلسطين ، بجملتها ، وجعلها وطناً قومياً لليهود ، بل إنما تعني بأن وطناً كهذا يؤسس في فلسطين » .

وأضاف تشرشل في كتابه الأبيض ذاك قائلاً : « ومما يلاحظ بسرور فيما يتعلق بهذا الأمر أن المؤتمر الصهيوني الذي عقد في (كارلسبار) في شهر أيلول سنة 1921 ، وهو المجلس الأعلى المسيطر على الجمعية الصهيونية ، اتخذ قراراً أعرب فيه رسمياً عن المقاصد الصهيونية ، جاء فيه : أن الشعب اليهودي عقد النية على أن يعيش مع الشعب العربي باتحاد واحترام متبادلين ، وأن يسعيا معاً لجعل هذا الوطن المشترك زاهراً بحيث يضمن تجديده الرقي القومي لكل من الشعبين بسلام » . وحين طلب ترومان من اتلي ، الذي جاء على رأس الحكومة البريطانية بعد ونستون تشرشل وفوز العمال بالإنتخابات إدخال 100 ألف يهودي إلى فلسطين في 31 أوت 1944 ، فإنه أي ترومان قد سجل أول خطوة إيجابية نيابة عن الصهيونية على الطريق إلى تحقيق أهدافها ، وقد جاء هذا الطلب بناءً على تقرير رفعه المستر (ايرل ج) هاريسون عميد كلية الحقوق في بنسلفانيا ، وممثل اللجنة الحكومية لتقصي شؤون اللاجئين اليهود ، وكان ترومان قد أوفده إلى أوربا في حزيران ليبحث أوضاع النازحين الذين لا يمكن إرجاعهم إلى أوطانهم وخاصة اللاجئين اليهود منهم .

وهكذا ومنذ ذلك الحين أصبح موقف ترومان هذا هو الموقف الرسمي للبيت الأبيض ، ومن جهة أخرى فالحكومة الأمريكية كانت تبدي استعدادها للمشاركة في تنفيذ مثل هذه السياسة — الأمر الذي سبب الضيق للحكومة البريطانية .

وهكذا ظهر ترومان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على أنه صهيوني أكثر من الصهاينة ، لأنه أدرك معنى هجرة اليهود إلى فلسطين ، وبالتالي أدرك معنى أن يصبح اليهود أكثرية في فلسطين ، إذ إن هذا كله يجعل من فلسطين يهودية ، وهذا يعني سهولة جعل فلسطين بعد تهويدها منطقة نفوذ أمريكية . لأن ترومان كان يدرك أكثر من غيره

استعداد اليهود لأن يكونوا مطايا للإمبريالية ، خاصة وأنه لابد وقد وصله ما كان قد صرح به ، ملخصاً ذلك الاستعداد لخدمة الامبريالية ، الزعيم الصهيوني « ماكس نورداو » ، أحد مؤسسي الحركة الصهيونية ، وزميل هرتزل ، لخص في الاحتفال الذي أقيم بعد صدور وعد بلفور حقيقة مهمة ، هي دور الصهيونية في خدمة الامبريالية ، حين قال مخاطباً البريطانيين : « إننا نعرف ماذا تريدون منا ، تريدون منا أن نحمي مواصلاتكم الإمبراطورية ، ونحن مستعدون لذلك ، لكن يجب إعطاؤنا القوة اللازمة » .

8ـ تقسيم فلسطين وإقامة دولة اسرائيل[1]

على أثر الحرب العالمية الثانية إندفعت الحركة الصهيونية في جهودها من أجل إعلان الدولة الصهيونية ، فقامت الحكومة البريطانية عام 1947 بعرض القضية على الأمم المتحدة التي كانت واقعة تحت النفوذ الأمريكي ، فأصدرت قرار تقسيم فلسطين وقيام دولة يهودية وأخرى عربية فيها ، وأعلنت يوم 15 مايو (أيار) 1948 موعداً لنهاية الإنتداب البريطاني على فلسطين .

ولكن قرار التقسيم هذا الذي أصدرته الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في 29 نوفمبر 1947 وقبلته الصهيونية لم يكن في نظر قادتها إلا الخطوة الأولى ، ولذلك فإنهم لم ينفذوا منه إلا ما كان في صالحهم ، وهو الإقرار بمبدأ دولة مستقلة لهم ، أما وجود دولة عربية أخرى ، ووجود شكل من الوحدة الاقتصادية بين الدولتين ، وقيام لجنة وصاية من الأمم المتحدة لمتابعة تنفيذ القرار ، وصيانة حقوق كل الأطراف المعينة ، فقد ضربت به القيادات الصهيونية عرض الحائط ، وجعلت منه نصاً ميتاً ، سرعان ما انسحب عليه ظل النسيان . بل لقد ذهب الصهاينة إلى أبعد من هذا في الاستهتار بقرار الهيئة الدولية الذي يتمسكون به شكلاً كسند شرعي لوجود دولتهم ، فقد احتلت قوات الهاجاناه يافا وعكا مثلاً قبل 15 مايو 1948 والمدينتان واردتان في قرار 29 نوفمبر ضمن حدود الدولة العربية[1] واحتلالهما سابق لتدخل الدول العربية الذي اتخذته اسرائيل ذريعة سابقة لتدخل الدول العربية من أجل ضم أجزاء أخرى واسعة من إقليم الدولة العربية .

وبمناسبة الذكرى الأولى لصدور قرار التقسيم كتب الرئيس الأمريكي ترومان إلى حاييم وايزمن أول رئيس لدولة إسرائيل : « أود أن أخبركم بمدى السعادة والتأثر اللذين أشعر بهما للتقدم الفريد الذي حققته دولتكم الجديدة ، والذي يرجع الفضل فيه لكم أنتم

---

(1) انظر الملحق .

أكثر مما يرجع لأي جهد آخر ، وإنني على ثقة من أنه لازال لديكم أكثر مما أعطيتم ، وأكثر مما قدم العالم لكم ، وهو ما يجعلني شديد الإعجاب بكم » .

وهكذا وصلت الجماعات الصهيونية إلى أقصى طموحاتها بفوزها بتأييد الولايات المتحدة للمشروع الصهيوني في الأمم المتحدة وعلى الصعيد الدبلوماسي .

لقد كانت الفترة الفاصلة بين صدور قرار التقسيم واستتباب الأوضاع بتوقيع إتفاقيات الهدنة بين الدول العربية وإسرائيل ، أكثر الفترات التي شهدت التردد والمراوحة الأمريكية ، فحين ساندت الولايات المتحدة قرار التقسيم كانت تتوقع تنفيذه في أقرب وقت ممكن ، ولكن حين بدأت المقاومة العربية المسلحة المعارضة لتنفيذ القرار ، بدا للولايات المتحدة انها قد خسرت الرهان .

ويمكن تلخيص الإنجاز الذي حققته الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة في هذه الفترة وحتى قيام اسرائيل ، والذي انعكس بدوره على العلاقات الأمريكية الإسرائيلية في الصياغة التالية : إنه من خلال الجهود الكثيفة التي بذلتها الجماعات الصهيونية الأمريكية ، والتي تركزت في أعمال الدعاية والضغط بأشكالها المختلفة ، تمكنت الحركة الصهيونية من خلق تيار هام بين المواطنين الأمريكيين ، وخاصة بين المسؤولين الأمريكيين النافذين ، يقبل بالمطالب الصهيونية في فلسطين ، أي أن الحركة الصهيونية قدمت مساهمة أساسية في صياغة وعي وإدراك قطاع كبير من النخبة والجمهور الأمريكي تجاه فلسطين بطريقة تلائم المصالح الصهيونية .

9ــ المواجهة الفلسطينية المسلحة

لم يتوقف عرب فلسطين في مواجهة المشاريع الاستعمارية عند النضال السياسي ، بل لجأوا إلى جانب ذلك إلى الرفض الثوري ، فعرفت الفترة الممتدة من سنة 1920 إلى سنة 1949 العديد من الإنتفاضات والثورات الفلسطينية المعبرة عن الرفض الفلسطيني للوجود الإستيطاني الصهيوني في فلسطين والمدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، فكان النضال الفلسطيني نضالاً عنيفاً ضد الاستعمار من جهة ، ومرتزقتهم الصهاينة من جهة أخرى .

ونظراً لما تعكسه الإنتفاضات التي عرفتها فلسطين في فترة التسعة وعشرين عاماً من أهمية ، وما تعنيه من رصيد نضالي لشعب فلسطين ، فإنني ارتأيت من الضروري أن أتطرق لهذه الانتفاضات باعتبارها دليلاً على الوعي الوطني الفلسطيني المبكر لمؤامرات الولايات المتحدة الأمريكية ، ونوايا الصهيونية العالمية . وإذا ما ربطنا

الماضي بالحاضر لوجدنا أن المؤامرات الأمريكية ما زالت هي هي ، لا بل هي تستهدف أكثر في أيامنا الحاضرة الوجود العربي ككل ، وكذلك النوايا الصهيونية ما زالت على حالها ، وانتفاضة الحجارة المشتعلة في فلسطين اليوم هي استمرار للإنتفاضات التي تعاقبت في فلسطين بالأمس ، ومن أهم هذه الانتفاضات هي :

أ ــ انتفاضة 1920

أو ما عرف بثورة 1920 وهي تلك الإنتفاضة الشعبية الوطنية التي اندلعت في شهر أبريل من سنة 1920 والتي قام بها عرب فلسطين للتعبير عن رفضهم لسياسة بريطانيا صاحبة وعد بلفور والمؤيدة بالولايات المتحدة الأمريكية حامية الحركة الصهيونية . وقد جرت أحداث هذه الإنتفاضة عند الاحتفال بموسم النبي موسى في الرابع من أبريل من سنة 1920 . حيث ألقى عدد من قادة الحركة الوطنية الفلسطينية أمثال موسى كاظم الحسيني ، وعارف العارف ، والحاج أمين الحسيني ، خطباً حماسية ، وكان المتظاهرون الذين يحملون صور فيصل بن الحسين بصفته ملكاً على سورية ، يهتفون بشعارات ضد الصهيونية وبريطانيا .

وقد جرت خلال تلك المظاهرات اشتباكات ومشادات بين العرب المتظاهرين واليهود ، ومن ثم مع البريطانيين الذين سارعوا كالعادة لنجدة اليهود .

وقد كانت تلك الإنتفاضة العربية إيذاناً بتوالي الإنتفاضات طيلة عهد الإنتداب البريطاني على فلسطين .

ب ــ انتفاضة يافا 1921

وقد جرت حوادث هذه الإنتفاضة في مطلع مايو أيار 1921 بين المواطنين العرب والجنود البريطانيين الذين كانوا يطاردون خمسة وخمسين عربياً كانوا قد اصطدموا بمظاهرة صهيونية عمالية بتل أبيب . وقد فسر اعتداء الجنود البريطانيين على العرب على أنه بداية هجوم صهيوني على حي المنشية العربي المجاور لتل أبيب مما أثار غضب عرب فلسطين كافة ، فهبوا من مختلف المناطق المجاورة للإشتراك في الإنتفاضة .

وقد طالب العرب خلال انتفاضتهم بإحلال قوات هندية محل القوات البريطانية ، كما طالبوا بتسليحهم ليدافعوا عن أنفسهم أمام اليهود المسلحين .

وقد كان رد القوات الحكومية استعمال العنف لفك تجمعات العرب المتظاهرين الذين ألحقت بهم إصابات فادحة .

10— ثورة 1929

بينما كانت الصهيونية وبكل شراسة تكتل جهودها في الولايات المتحدة الأمريكية ، وبينما كانت المخططات والشعارات الصهيونية تشكل نغمة دائمة في النشاط الدعائي والدبلوماسي على النطاق الشعبي والبرلماني والرسمي هناك ، كانت المواقف السياسية العربية تتصف بإتخاذ مواقف الدفاع الوقائي فقط ، تاركة الميدان فسيحاً للمناورات والمبادرات الصهيونية ، في نفس الوقت الذي كانت بريطانيا ، وفي ظل الإنتداب تفعل كل ما من شأنه وضع وعد بلفور موضع التنفيذ ، هذا على الجانب العربي .

وفي فلسطين بذل من بقي من زعمائها ما وسعهم لاستنكار النشاط الصهيوني والاستعماري ، على الرغم من أن الزعامة الفلسطينية الرئيسية كانت غائبة عن المسرح السياسي مشردة أو منفية ، الحاج أمين الحسيني لاجيء في ألمانيا ببرلين تلاحقه الدعاية الصهيونية الماكرة في محاولة يائسة لدفعه إلى التعاون مع دول المحور ، وجمال الحسيني وأمين التميمي وغيرهما من المنفيين في جزيرة سيشل ، تحول المؤامرات الصهيونية دون عودتهم إلى فلسطين .

وبينما فشل العرب في معظم المعارك التي خاضوها لإنقاذ عروبة فلسطين ، لأنهم كانوا دائماً يثقون بسياسة المطالبات (كما هو حالنا اليوم) مطالبة بوقف الهجرة اليهودية ، وبإلغاء انتقال الأراضي لليهود ، وبمنع الوطن القومي اليهودي ، وبإبطال الإنتداب ، وبالاستقلال ، وما انفك العرب يطالبون ويطالبون ، ومنذ إصدار وعد بلفور ولا أحد يصغي إليهم ، حتى اندلعت الثورات الشعبية ، فكانت ثورة 1929 وثورة 1936 .

أسباب ثورة 1929

أ — مع بداية عام 1929 ازدادت أحوال الشعب العربي الفلسطيني سوءاً خاصة بعد تعرض البلاد لكوارث الجراد والزلزال والوباء الذي اجتاحها عام 1927 إضافة لبدايات الأزمة الاقتصادية العالمية .

ب — كذلك ازدياد أعداد المهاجرين اليهود الذي بلغ عدد من دخلوا منهم ، ومنذ الإحتلال البريطاني ولعام 1929 مائة ألف دخيل ، عدا الآلاف الكثيرة الأخرى التي تسللت داخل البلاد بطريقة غير شرعية .

جـ ومنح ما يقارب 82 ألف دونم للشركات الصهيونية من الأراضي الأميرية و75 ألف دونم لشركة البوتاس و18 ألف دونم أخرى لشركة كهرباء القدس — روتنبرغ — ،

كما نقلت سلطات الإنتداب إمتياز تجفيف سهول بحيرة الحولة إلى الشركات الصهيونية والتي بلغت ثلث الأراضي الخصبة في فلسطين ، إضافة لإحتكار المؤسسات الصهيونية . القسم الأعظم من جوانب النشاط الصناعي والتجاري ، وهذه كلها عوامل هامة أدت إلى نقمة الجماهير العربية الفلسطينية صاحبة البلاد الأصلية .

د — ففي بداية أوت 1929 بدأت في القدس تظاهرات يهودية تطالب بحائط البراق الشريف وتطلق شعارات استفزازية ، مما حدا بالعرب إلى تنظيم تظاهرات مماثلة ، أدت إلى اشتباكات عنيفة ، تدخلت على أثرها قوات الشرطة الحكومية . وبلغ الحماس أوجه عندما عقدت جماهير نابلس وجنين وطولكرم مؤتمراً في نابلس ، توجهوا بعده إلى مركز شرطة المدينة واستولوا على السلاح ، ورفعوا علم فلسطين المفدى فوقه ، فاستقدمت الحكومة خمسة آلاف جندي بريطاني من مالطة ومصر ، إضافة لمرابطة ست من قطع الأسطول البريطاني في حيفا . كما هاجم عرب مدينة صفد المستوطنين اليهود ، وأصابوا 45 صهيونياً مستوطناً ، وهاجم عرب الخليل المستوطنين في الحي اليهودي ، وقتلوا 64 مستوطناً يهودياً ، كما هاجم الصهيونيون مقام النبي عكاشة في القدس ، ونبشوه ، ودنسوه . وامتدت الثورة إلى كافة أنحاء الريف الفلسطيني ، واستخدم الانجليز المدفعية والدبابات والطائرات والغازات ضد العرب الثائرين ، وسيق مئات العرب إلى السجون والمعتقلات ، وأصدرت محاكم حكومة الانتداب 20 حكماً ضد العرب بالإعدام وبالحبس المؤ بد لثلاثة وعشرين عربياً وقد نفذ حكم الإعدام بحق ثلاثة من أبطال ثورة 1929 في سجن عكا يوم 17 يونيو 1930 ، وهم فؤاد حجازي وعطا الزير ومحمد جمجوم .

ودون الخوض في تفاصيل أكثر لثورة 1929 المجيدة التي عبر فيها عرب فلسطين كما يعبرون اليوم في عام 1988 بثورة الحجارة عن رفضهم لمعايشة الصهيونية وللاحتلال ولمشاريع الاستعمار ، والتي ترمي كلها إلى استمرار بقاء الكيان الصهيوني .

11— الكتاب الأبيض 1930

وفي اكتوبر 1930 أصدرت الحكومة البريطانية « الكتاب الأبيض » ، أكدت فيه أن صك الانتداب هو « تعهد دولي » لايمكن العدول عنه ومن العبث للزعماء اليهود أن يلحوا على حكومة جلالته لأن تسير في سياستها فيما يتعلق بالمهاجرة والأراضي مثلاً ، حسب أماني طبقات الرأي العام الصهيوني المتشددة ، ومن العبث للزعماء العرب أن يصروا على مطالبهم لوضع نوع من الدستور .

كما أكد الكتاب الأبيض على ضرورة ربط الهجرة بمقدرة البلاد الاقتصادية و أن « يؤخذ بعين الاعتبار عدد العاطلين من العرب واليهود » وأشار كتاب الحكومة البريطانية إلى « أن الوقت قد حان للسير في منح فلسطين درجة من الحكم الذاتي » .

وهكذا يعيد التاريخ نفسه من جديد ولكن هذه المرة صاحبة النغمة هي الولايات المتحدة الأمريكية التي أرسلت وزير خارجيتها جورج شولتز لطرح مثل هذه الأفكار (« الحكم الذاتي ») وغيره ، وفي أعقاب ثورة شعبنا العربي الفلسطيني المستمرة من نوفمبر 1987 إلى ساعة إعداد هذا الكتاب في مارس 1988 .

كما اختتمت حكومة بريطانيا كتابها الأبيض إياه بدعوة العرب إلى الاعتراف بالأمر الواقع ، والزعماء اليهود إلى أن يعترفوا بضرورة إجراء بعض التنازل من جهتهم عن التصورات الاستقلالية الانفعالية .

تماماً كما تدعو اليوم الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن يقبل العرب بسياسة الأمر الواقع ، والصهاينة للقيام ببعض التنازلات ، المهم أن يبقى الكيان الصهيوني منطقة للنفوذ الأمريكي .

إلا أن الحكومة البريطانية عادت وتراجعت عن كتابها الأبيض بعد تعرضها لضغوط صهيونية عنيفة ، فنفى لورد باسفيلد ، وزير المستعمرات البريطاني على صفحات جريدة التايمز اللندنية — في الرابع من نوفمبر 1930 ما يقال « عن نية بريطانيا إيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين » كما أرسل رامزي ماكدونالد رئيس وزراء بريطانيا رسالة في 13 فبراير 1931 إلى وايزمان ، أكد له فيها أن « الكتاب الأبيض لايعني منع اليهود من امتلاك أراض جديدة ... وأن حكومة جلالته لم تقرر ، ولم يخطر ببالها إيقاف أو منع الهجرة اليهودية ، وسينظر بعين الاعتبار إلى حصول اليهود على نصيب من الأعمال الميسورة ... وتعترف الحكومة بحق المنظمات الصهيونية ألا تستخدم سوى (العمال اليهود) وقد أودعت هذه الرسالة ضمن الوثائق الرسمية للحكومة البريطانية ، وأطلق العرب عليها اسم الكتاب الأسود .

12— ثورة 1935

استمرت دوافع الثورات السابقة قائمة ، إذ اتسعت الهجرة اليهودية إلى فلسطين وازداد طرد الفلاحين من أراضيهم التي انتزعها الصهيونيون . وفي مارس 1936 ، رفض مجلس العموم البريطاني الموافقة على الحد من الهجرة اليهودية ، ومنح فلسطين حق تشكيل مجلس تشريعي ، ومنذ منتصف الشهر نفسه أخذ الصهيونيون يعتدون على العرب

المجاورين لتل أبيب والمستعمرات اليهودية الكبيرة ، مع اتساع الهجرة اليهودية ازداد ما في حوزة الصهيونيين من أراض من 544 ألف دونم عام 1929 إلى 322 ، 1 ألف دونم في عام 1936 .

وهكذا وباختصار أعلن الاضراب العام الذي امتد ستة أشهر ، وانفجرت في أثنائه الثورة الكبرى ، وكان سبب هذا الاضراب الطويل المباشر سلسلة حوادث دموية وقعت بين العرب واليهود في الأسبوع الثالث من شهر ابريل 1936 . حادث عادي وقع بين العرب واليهود على طريق نابلس – طولكرم ، ثم ما لبث أن تتابعت الحوادث بين العرب واليهود ، وقام العرب في يافا بالمظاهرات ، وسقط القتلى والجرحى من الجانبين العربي واليهودي ، واشتد التوتر ، فأعلنت يافا الاضراب ، وعقد العاملون في نابلس اجتماعاً ، قرروا فيه الاضراب والاستمرار فيه ، وتألفت لجنة . سميت باللجنة القومية من مختلف الأحزاب ، وأخذت المدن تحذو حذو نابلس ، وتعلن الاضراب والاستمرار فيه ، وتؤلف اللجان القومية ، حتى عم الاضراب جميع مدن فلسطين ، وقامت اللجان القومية فيها في سبيل دعم الحركة الجديدة وتنظيمها .

وفي أواخر نيسان تألفت اللجنة العربية العليا ، وجاء من حيفا إلى القدس وفد يمثل المدينة ، مؤلف من محمد علي التميمي ورشيد الحاج ابراهيم ومعين الماضي ، ولم يمض اسبوعان على الاضراب في فلسطين حتى أخذت الأصوات ترتفع بوجوب عدم دفع الضرائب ، وإضراب الموظفين العرب عن التعاون مع السلطات الانجليزية ، ورفع شعار « لاضرائب بلا تمثيل » .

ولقد كان للبوليس العربي ، وبعض ضباطه ، وخاصة صغارهم ، موقف وطني رائع ، حيث فر الكثيرون بسلاحهم ، والتحقوا بالثورة التي أصبحت مسلحة بعد أن ترك الفلاحون أراضيهم والتجأوا للجبال .

أليس التاريخ يعيد نفسه اليوم في فلسطين ، فها هي الانتفاضة اليوم تندلع ، والاضراب يعم ، والامتناع عن دفع الضرائب قائم ، ورجال البوليس يتركون خدمتهم ، وهكذا تحول الجو في فلسطين إلى جو حرب وقتال ، وصار الخطر محدقاً بكل عربي في أنحاء مساكن اليهود وبكل يهودي في أنحاء مساكن العرب في المدن الأربع الفلسطينية الكبرى القدس وحيفا ويافا وتل أبيب .

ولمناسبة مرور مائة يوم على إعلان الاضراب العام الذي كان قد بلغ أوج قوته ، وقعت في جميع أنحاء فلسطين معارك عنيفة طوال هذا اليوم « المناسبة » ، وليلته هاجم المجاهدون الفلسطينيون فيه مدن القدس ويافا والخليل وغزة وبير سبع وعكا وصفد ، وحاولوا

احتلالها ، واتسعت في نفس الوقت أعمال المجموعات السرية العربية داخل المدن وأخذت تغتال المُوظفين البريطانيين وضباط الجيش والشرطة والجواسيس وباعة الأراضي والسماسرة ، وتلقي المتفجرات على دوائر الحكومة ، وخرجت النساء الفلسطينيات في شتى مدن فلسطين في مظاهرات صاخبة ضد الانجليز ، ووقعت مصادمات دموية بين القوات البريطانية والنساء الفلسطينيات .

أوليس التاريخ يعيد نفسه أيضاً هذه الأيام ، حيث تشهد كافة مدن فلسطين المظاهرات النسائية ، أوليس يرى العالم صباح مساء نساء فلسطين وهن يلقين بالحجارة — حجارة الأرض المقدسة — يرجمن بها عصابات إسرائيل ، وجنباً إلى جنب مع آبائهن وأزواجهن وأخوتهن وأبنائهن .

لكن الحكومة البريطانية شعرت بعجزها عن وقف الثورة وإنهاء الإضراب العام فوسطت هذه الحكومة بعض أقطاب العرب وحكامهم (لاسيما المعروفين منهم بصداقتهم لبريطانيا) لإقناع عرب فلسطين بوقف الثورة وحضر بعض هؤلاء العرب إلى فلسطين ليجدوا في وجوههم إصراراً عظيماً من عرب فلسطين على الاستمرار في الثورة حتى تتحقق مطالبهم .

أوليس هنا أيضاً يعيد التاريخ نفسه ، أفلم يتوسط حاكم النظام المصري لإيقاف الانتفاضة الفلسطينية الشعبية المقدسة بمبادرته الخائبة إياها .؟

ولكن سرعان ما استجابت اللجنة العربية العليا لنداء الحكام العرب ودعت الشعب في بيان أصدرته في 11 أكتوبر 1986 إلى إنهاء الاضراب .

وطبقاً لإحصاءات حكومة الانتداب فقد كانت الخسائر فيما بين 19 ابريل إلى 30 سبتمبر شهيداً عربياً .. و803 جرحى .. و80 قتيلاً يهودياً و228 جريحاً .

وبلغ مجموع من ألقت حكومة الانتداب عليهم القبض حتى 20 سبتمبر 1936 2643 عربياً ، بينهم 1646 أدينوا وحكم عليهم بأحكام مختلفة . أما عدد اليهود الذين أدينوا فقد بلغ 271 يهودياً ، ولابد من أن نلاحظ أن عدد القتلى العرب المدون هنا هو أقل من الواقع بكثير ، ذلك أن شهداء الثورة كانوا غالباً ما يخفى استشهادهم عن الحكومة ، مما جعل لجنة بيل تقدر شهداء العرب بنحو ألف شهيد وانتهى الاضراب بعد أن دام نحو ستة أشهر ، وشاركت فيه كل طبقات الشعب .

— وبالرغم من استسلام القيادة لضغط الملوك والرؤساء العرب إلا أن قطاعاً من قواعد الثورة والمتمثل برجال القائد العربي الشيخ عز الدين القسام واصل الثورة ، حيث

اغتالوا في 30 ابريل نيسان مساعد مدير البوليس بحيفا حليم بيطار ، في 23 أوت قتلوا «موخات» حاكم لواء جنين ، وفي 26 سبتمبر قتلوا «أندروز» حاكم لواء الجليل» .

لقد حافظ العمل العسكري خلال عام 1936 إلى حد ما على التنظيم ، وكان للتجارب الكثيرة التي مر بها القادة والثوار أثر كبير في تطوير التنظيم نحو الأفضل وفي عام 1938 تم تنظيم القيادة العسكرية على الشكل التالي :

1 — القيادة العامة : اتخذت القيادة العامة للثورة من مدينة «دمشق مقراً سرياً لصعوبة بقائها في فلسطين في تلك الفترة نتيجة ضغط ومراقبة السلطات الاستعمارية .
وتكون المجلس القيادي من القائد العام ومن عدد من المساعدين هم غالباً رؤساء فروع الشؤون الإدارية والمخابرات والإعلام بالإضافة إلى قادة المناطق، كما تم تعيين عدد من قدامى المحاربين السوريين ممن عملوا في الثورة السورية (1925 — 1927) مستشارين للقائد العام .

2 — قيادة المناطق : خضعت جهات القتال في فلسطين لقيادات مناطق رئيسية كانت كل منها قيادة ميدانية للثورة في غياب القيادة العسكرية العامة في دمشق وقد تم توزيعها على الشكل التالي :

1) المنطقة الشمالية : وتمتد من جبل الكرمل في الجنوب إلى حدود سورية ولبنان في الشمال ومنطقة طبرية وسمخ في الشرق . وتعتبر هذه المنطقة بسبب وعورتها ملائمة لحرب العصابات .
2) منطقة نابلس : وتشمل أقضية نابلس وطولكرم وجنين وساحل حيفا . وتعتبر هذه المنطقة نموذجية لحرب العصابات لوعورتها وصعوبة مسالكها .
3) المنطقة الوسطى : تشمل أقضية يافا واللد والرملة .
4) منطقة القدس : وتشمل أقضية القدس والخليل ورام الله وبيت لحم .

أما المناطق الجنوبية من فلسطين فلم يكن فيها قادة مناطق لأنها أراض زراعية أو صحراوية لاتصلح لنقل رجال العصابات .

ووضعت قيادات محلية في غزة والمجدل وبير سبع تنفذ أوامر القيادة العامة وتتعاون مع قيادة منطقتي نابلس والقدس في بعض الأحيان .

13— جيش الجهاد المقدس

ومع ذلك فإن المقاومة الفلسطينية استمرت بفضل مجموعات «جيش الجهاد

المقدس » ، التي خاضت العديد من المعارك ضد العصابات الصهيونية والقوات البريطانية ، بالرغم من شكل التسليح الذي كان مطروحاً بحده على قوات هذا الجيش ، في الوقت الذي كانت الحركة الصهيونية تؤمن تموين عصاباتها في فلسطين بالسلاح والذخيرة ، ورغم ذلك فإن قوات الجهاد المقدس ظلت قائمة وتؤدي مهمتها في الدفاع عن فلسطين ضد المؤامرات الاستعمارية الانجليزية الأمريكية الصهيونية إلى أن صدر الأمر من عمان بحلها في 18 — 12 — 1948 وبقيت مرابطة في مواقعها إلى أن أتاها أمر الحل من الهيئة العربية العليا لفلسطين من القاهرة في 15 — 5 — 1946 . وكانت هذه القوات قد أنشأها القائد الشهيد عبد القادر الحسيني على أثر صدور قرار التقسيم عام 1947 .

14— جيش الانقاذ

هو جيش المتطوعين العرب الذين هبوا لمساعدة عرب فلسطين في صراعهم ضد الاستعمار والصهيونية ، اللذين عملا على إقامة دولة يهودية في فلسطين ، وقد تكوّن هذا الجيش سنة 1947 ، وشرع في خوض معارك ضد العصابات الصهيونية والقوات البريطانية طيلة سنوات , 1947 , 1948 , 1946 إلى أن صدرت الأوامر من المفتشية العامة لقوات الانقاذ وبتوجيه من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في 15 — 5 — 1949 بإنهاء مهمة هذه القوات وتسريح أفرادها وقد تم ذلك رسمياً اعتباراً من التاريخ المذكور .

15— المؤتمرات الوطنية الفلسطينية قبل العام 1948

لم يظهر الكيان السياسي الفلسطيني في إطاره الوطني الخاص إلا بعد المؤامرة الكبرى على الوطن العربي وتقسيمه وخاصة في المشرق العربي إلى مناطق نفوذ للدول العربية تبعاً لاتفاقية سايكس بيكو التي انتهت إلى تكريس حدود الوطن العربي في معاهداتها بعد الحرب العالمية الأولى .

غير أن النضال السياسي الفلسطيني في إطار الحركة النضالية السياسية العربية ، وتحسسه لبعض القضايا التي كانت قائمة في حين كانت قد سبقت هذا التاريخ ، بل ان أساليب كفاحه قد تنوعت ، ولعل البرقية التي أرسلها بعض زعماء القدس في 24 يونيو 1891 إلى الصدر العثماني الأعظم ، تعتبر أول احتجاج رسمي طالباً إصدار فرمان يمنع اليهود من دخول فلسطين وشراء الأراضي فيها .

وقد كان من نتيجة موقف عرب فلسطين أن الحركة الصهيونية لم تستطع أن تتملك من الأراضي الفلسطينية حتى سنة 1918 سوى 650 ألف دونم ، أي 2,5 بالمئة من الأراضي

في فلسطين وخلال 70 عاماً من المحاولات ولم يرتفع عددهم إلا إلى خمسين ألف شخص عام 1897 ، وإلى خمسة وثمانين ألف شخص سنة 1914 . وقد أسهمت الصحافة العربية في هذه الحملة التي شنت ضد الهجرة وضد بيع الأراضي منذ بدئها ، وخلال هذه الفترة هاجمت الصحف العربية في ماي 1910 آل سرسق اللبنانيين لبيعهم أراضي قرية العفولة لليهود ، كما أرسل سكان الناصرة وحيفا برقيتين للحكومة المركزية احتجوا فيها على السماح ببيع الأراضي لليهود .

المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول

وكان قد عقد في القدس في السابع والعشرين من يناير 1919 المؤتمر الأول للجمعيات الإسلامية والمسيحية ، والذي عرف بالمؤتمر العربي الفلسطيني الأول ، وقد ضم المؤتمر 27 مندوباً من كافة الجمعيات الإسلامية والمسيحية .

المؤتمر الفلسطيني الثاني

لقد بدأت الحركة الوطنية الفلسطينية تتحسس مدى الأخطار الصهيونية المحدقة بها وأخذت بعد ذلك توجه كل طاقاتها لمقاومة تلك المخاطر فعقد المؤتمر الفلسطيني الثاني في دمشق في السابع والعشرين من فبراير 1920 حيث شارك فيه مندوبو اللجنة العليا للدفاع الوطني في دمشق وممثلو الأحزاب السياسية فيها ، وقد اتخذ المؤتمرون قرارت عدة منها :

— اعتبار سورية الجنوبية وفلسطين جزءاً طبيعياً من سوريا الشمالية والساحلية ورفض السياسات الصهيونية الرامية لجعل فلسطين وطناً قومياً لليهود .
— عدم الاعتراف بأية حكومة في فلسطين ما لم تعترف تلك الحكومة بمطالب الفلسطينيين المقدمة للجنة كينغ كراين مع الأخذ بعين الاعتبار مطالب الحركة الوطنية السورية في الاستقلال بالحدود الطبيعية وأصبحت فلسطين بعدئذ تعيش حالة القلق والترقب إلى أن وقعت الاضرابات الأولى .

المؤتمر الفلسطيني الثالث

وقد عقد هذا المؤتمر في مدينة حيفا 13 — 1920/12/19 انعقد المؤتمر باسم الجمعيات علناً ، ولكن كان وراءه عدد من الشباب عملوا من خلف الستار ، لعقد اجتماع باسم الشعب ، وقد حضر المؤتمر 46 مندوباً من ممثلي الجمعيات الإسلامية والمسيحية — عقد المؤتمر تسع جلسات برئاسة موسى كاظم الحسيني بعد أن رحب بالمؤتمر مفتي حيفا محمد مراد . اتخذ المؤتمر في نهاية جلساته مجموعة من القرارات التنظيمية .

المؤتمر الفلسطيني الرابع

وانعقد في القدس 29 — 2/5 — 1921/6 برئاسة موسى كاظم الحسيني وشهده نحو مائة مندوب، خلال تسع جلسات، واختار المؤتمر الوفد الفلسطيني الأول إلى أوروبا برئاسة موسى كاظم الحسيني الذي عاهد في خطابه الشعب العربي الفلسطيني بختام المؤتمر على أن تبذل هيئة الوفد ما في وسعها لتحقيق الأماني الوطنية.

المؤتمر الفلسطيني الخامس

وانعقد في نابلس في 20 — 1922/8/25 حضره مائة مندوب، ولم تتخلف أي مدينة عن إرسال مندوب عنها للمؤتمر، وانضم لأعضائه الوفد الذي كان قد عاد من لندن ووصل ميناء حيفا يوم 21 — 8 — 1922، وانتقل إلى نابلس في اليوم نفسه، وعقد المؤتمر جلساته وسط مظاهرة وطنية في حديقة نابلس، حيث افتتح المؤتمر رئيس اللجنة التنفيذية عمر البيطار، الذي انتخب موسى كاظم الحسني رئيساً. ثم قدم الوفد العائد من لندن تقريراً عن مباحثاته هناك، واتخذ المؤتمر في دورته الخامسة هذه 17 قراراً، منها إرسال وفد إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ورفض دستور فلسطين الجديد، ومقاطعة انتخابات المجلس التشريعي المقبلة، ورفض نظام الانتداب كله، وتأسيس مكتب فلسطيني عربي في لندن، ومقاطعة اليهود في الشراء والبيع، ووضع عهد فلسطين واتخاذ يوم وضع العهد يوماً تاريخياً وقد تبنى المؤتمر الخامس في آخر اجتماعاته الميثاق الوطني الفلسطيني ونصه: (نقسم أمام الله والأمة والتاريخ بأن نواصل المساعي المشروعة لتحقيق الاستقلال والاتحاد العربي ورفض الوطن اليهودي والهجرة الصهيونية).

وقد لاقت قرارات المؤتمر الاستجابة الواسعة، فأفشلت محاولة تعيين مجلس تشريعي، وفي أواخر مايو 1923 تيقن المندوب السامي البريطاني «صمويل» من فشل مساعيه لتأسيس المجلس التشريعي، فأصدر في التاسع والعشرين من الشهر ذاته بلاغاً رسمياً بتأسيس مجلس استشاري جديد، كان يضم في عضويته ثمانية أعضاء من المسلمين وعضوين من المسيحيين، لهما صفة استشارية، لكن ما لبث سبعة من الأعضاء العرب أن استقالوا، فأحبط هذا المشروع تماماً.

المؤتمر الفلسطيني السادس

تم عقد المؤتمر العربي الفلسطيني السادس في 16 يونيو 1923. وقرر رفض مشروع المعاهدة الانجليزية العربية المقدم للملك حسين بن علي والذي نشرت حكومة فلسطين

خلاصته ، وذلك لأنه يخالف العهود المقطوعة للعرب والحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ، والمطالبة بإلغاء السياسة الصهيونية ، وإنشاء حكومة وطنية نيابية مستقلة .
وفي هذه الأثناء تمكنت اللجنة التنفيذية من المحافظة على قدرته في مقاومة السياسة البريطانية والصهيونية ، وقد اتضح ذلك يوم زيارة آرثر بلفور « اياه » شخصياً لفلسطين ، وقد جاء لفلسطين من أجل افتتاح الجامعة العبرية ... في القدس . وقد عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعاً ، أصدرت أثره بياناً حث على الاضراب يوم قدوم بلفور للأراضي العربية الفلسطينية في 27 مارس 1925 في كل فلسطين ، وقد نجحت المقاطعة ولكن مع استمرار سلطات الانتداب في تهويد فلسطين ، وفي الإمعان في تهيئة الظروف الملائمة لإقامة الكيان الصهيوني الدخيل .

المؤتمر العربي الفلسطيني السابع

وبالفعل عقد المؤتمر الفلسطيني السابع في 20 يونيو 1928 في القدس برئاسة موسى كاظم الحسني وبحضور زعماء 250 مندوباً يمثلون جميع المناطق والأحزاب . وفي ختامه قرر المؤتمر المطالبة بحكومة وطنية والاحتجاج على كثرة الموظفين الانجليز في الحكومة الفلسطينية ، والاحتجاج على تفضيل العمال اليهود على العمال العرب في الأشغال الحكومية ، والمطالبة بالتوقف عن سن القوانين ريثما تؤلف الحكومة البرلمانية .

وانتخب المؤتمر لجنة تنفيذية جديدة موسعة من 48 عضواً برئاسة موسى كاظم الحسيني للإشراف على تنفيذ القرارات .

هذا ولابد من الإشارة إلى أنه لم يعقد مؤتمر وطني عام آخر في فلسطين بعد المؤتمر السابع لأن الشعب كان مجمعاً على النضال وملتزماً بمقرارات المؤتمرات السابقة .

وكانت اللجنة التنفيذية المنبثقة عن المؤتمر السابع تنطق باسم الشعب ، وتقود الحركة الوطنية في المؤتمرات واللجان والمظاهرات والاضرابات وتقديم البيانات والاحتجاجات ، وظلت اللجنة قائمة حتى توفي رئيسها موسى كاظم الحسيني عام 1934 ، فحلت نفسها بعد زمن قصير من وفاته ، وفي الوقت الذي كانت فيه زعامة الحاج أمين الحسيني ترتفع لتصبح محور الحركة الوطنية ، وحركة الشيخ عز الدين القسام تنمو في إطار ثورة مسلحة ضد الانتداب البريطاني والصهيونية في فلسطين ، حيث أخذت الأحزاب السياسية بالظهور حتى كان قيام الثورة الفلسطينية الكبرى سنة 1936 والتي استمرت ثلاث سنوات حتى عام 1939 .

16– المواجهة السياسية الفلسطينية المنظمة

لم يستسلم الشعب الفلسطيني للمؤامرات الانجليزية والأطماع الصهيونية ، إذ عبر عن رفضه لها بأشكال نضالية مختلفة ، فلجأ إلى تنظيم صفوفه في تنظيمات وأحزاب سياسية لمواجهة السياسة الاستعمارية والمشاريع الصهيونية . ويعود ظهور التنظيمات السياسية الفلسطينية إلى مطلع القرن العشرين ، فبرزت إلى الوجود التنظيمات التالية :

جميعة الاتحاد والترقي 1908

ظهرت هذه الجمعية من خلال الجمعيات والمنتديات العلنية والسرية السياسية منها والأدبية ، وكان من الوسائل النضالية التي اعتمدتها هذه الجمعية إصدار جريدة الكرمل سنة 1909 لتعبر بواسطتها عن رفضها للصهيونية .

الحزب الوطني العثماني 1909

أخذ هذا الحزب على عاتقه مهمة التوعية بالخطر الصهيوني ، إذ جاء في أول كراس أصدره « أن الصهيونية هي الخطر الذي يحدق بوطننا ، وهي الموجة الرهيبة التي تضرب – شواطيء بلادنا – وأنها أيضاً نذير بنفينا عن وطننا وطردنا من بيوتنا وممتلكاتنا .

جمعية الفدائية السرية

تشكلت هذه الجمعية سنة 1919 لمقاومة الصهيونية بالقوة وكانت هذه الجمعية وراء ثورة 1920 في القدس .

حزب الاستقلال العربي

أمام تردي أحوال الفلسطينيين ، وزيادة الهجرة اليهودية ، وتعاظم الخطر الصهيوني ، قام لفيف من الشخصيات الوطنية التي ساهمت في الحركة الاستقلالية العربية بتأسيس حزب الاستقلال عام 1932 بقيادة عزت دروزة ، وصبحي الخضراء ، وعوني عبد الهادي ، وأكرم زعيتر والدكتور سليم سلامة . وقد جاءت ولادة هذا الحزب في فلسطين خلال تلك المرحلة استجابة لحاجة موضوعية في تنظيم الجماهير الفلسطينية ، وتأطير نضالاتها العفوية الصادقة ضمن استراتيجية جديدة ، تجعل في رأس أهدافها رفض الانتداب البريطاني ، وتوجيه النضال ضده وضد الاستيطان الصهيوني الناشط في ظله .

وقد تبنى الحزب الميثاق القومي العربي وأقام عدة فروع له في القرى ونشط في تحريك الشباب العربي من أجل خدمة الحركة الوطنية في فلسطين .

حزب الدفاع الوطني 1934

كان للعصبيات العائلية أثر كبير في انهيار حزب الاستقلال العربي ، فقام النشاشيبي بتأسيس حزب الدفاع الوطني ، كما قام جمال الحسيني اليد اليمنى للحاج محمد أمين الحسيني مفتي فلسطين والزعيم السياسي الأول في البلاد بتأسيس : الحزب العربي الفلسطيني .

وإلى جانب هذه الأحزاب فقد عرفت الساحة الفلسطينية ظهور تشكيلات سياسية أخرى في نفس الفترة مثل حزب الشباب ، حزب الإصلاح بزعامة حسن فخري الخالدي ، وحزب الكتلة الوطنية بزعامة عبد اللطيف صلاح .

وإذا كان ظهور هذه التشكيلات السياسية قد أدى إلى تحركات سياسية فلسطينية ضد الصهيونية والانتداب البريطاني ، فإن ثورة 1936 قد كشفت عن عجز هذه الأحزاب وعدم قدرتها على مسايرة الرأي العام الشعبي فضلاً عن قيادته .

17ـ الهيئة العربية العليا لفلسطين

بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة عادت النزاعات الحزبية إلى الظهور في ظل الظروف السياسية المستجدة على الساحة العالمية والعربية والفلسطينية ، فكان أن أقدمت الجامعة العربية الحديثة النشأة آنذاك على إنشاء « اللجنة العربية العليا لفلسطين » في شهر سبتمبر 1945 ، إلا أن هذه اللجنة لم تتمكن من الصمود في وجه النزاعات والانقسامات الفلسطينية التي تبلورت في انقسام الفلسطينيين إلى كتلتين كبيرتين هي : اللجنة العربية العليا ، والجبهة العربية العليا .

وبفضل الجهود التي بذلتها جامعة الدول العربية قصد توحيد صف الفلسطينيين ، وإيجاد إطار موحد للنضال الفلسطيني ، فقد برزت إلى الوجود في 11ـ6ـ1946 « الهيئة العربية العليا لفلسطين » وكان ظهور هذه الهيئة قد خفف من حدة النزاعات التنظيمية ، فقد اعترفت بها جميع الأحزاب والهيئات والفئات الفلسطينية ، واعتبرتها الممثلة الوحيدة للشعب الفلسطيني ، والناطقة باسمه ، فحلت كل من اللجنة العربية العليا والجبهة العربية العليا نفسها ، وقد تولى رئاسة هذه الهيئة (المفتي الحاج محمد أمين الحسني) وكان مقره في القاهرة لعدم سماح السلطات الاستعمارية البريطانية بدخوله إلى فلسطين . وإلى جانب تنظيم المقاومة داخل فلسطين ، فإن هذه الهيئة قد كان لها دورها في الأمم المتحدة فقد قررت وجوب متابعتها للقضية الفلسطينية والدفاع عنها أمام المنظمة الدولية .

18ـ حكومة عموم فلسطين

قررت الهيئة العربية العليا لفلسطين إنشاء حكومة فلسطينية لتملأ الفراغ الذي سيحدث عند انتهاء الانتداب وانسحاب بريطانيا من فلسطين «ماي 1984»، ولتتولى أمور البلاد السياسية والدفاعية والدعائية والاقتصادية وغيرها .

وطلبت الهيئة من جامعة الدول العربية ودولها دعم قرارها بتشكيل حكومة فلسطينية ومساعدتها على تنفيذه، ولكن الدول العربية لم توافق يومئذ على إنشاء حكومة فلسطينية في حين كان اليهود قد شكلوا هيكل حكومة يهودية لفلسطين تعلن رسمياً عند انتهاء الانتداب .

وأخيراً في 23ـ9ـ1948 أعلن في غزة عن تشكيل حكومة عموم فلسطين وقام رئيسها أحمد حلمي عبد الباقي بإبلاغ ذلك إلى الحكومات العربية وإلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، كما أذيع بيان إلى الشعب الفلسطيني باسم الحكومة الجديدة وطلب منه التعاون مع حكومته الوطنية .

وقد قاوم الملك عبد الله ملك الأردن إنشاء هذه الحكومة التي نالت اعتراف الحكومات العربية ودعيت حكومتها إلى حضور مجلس الجامعة العربية في 30ـ10ـ1948 وأحيلت إليها بعض القضايا لكي تمارس صلاحياتها فيها .

وإزاء موقف الملك عبد الله هذا قررت الهيئة العربية العليا والحكومة الجديدة الدعوة إلى مجلس وطني فلسطيني لتأكيد شرعية الحكومة وإظهار تأييد الشعب العربي الفلسطيني لها وقد انعقد المؤتمر في 1ـ10ـ1948 في غزة برئاسة الحاج محمد أمين الحسيني وحضرته جمهرة كبيرة من الشخصيات الفلسطينية وقد تم فيه الإعلان عن شرعية الحكومة الجديدة . كما تقرر إعلان استقلال فلسطين وإقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة ورسم الاعلان حدود فلسطين وهي الحدود الدولية مع سوريا ولبنان شمالاً، ومع شرقي الأردن شرقاً، والبحر الأبيض المتوسط غرباً ومع مصر جنوباً .

وشجب المؤتمر محاولة اليهود إنشاء دولة في الأراضي المغتصبة، وأقر أيضاً دستوراً مؤقتاً لفلسطين . وعقد قرض لايزيد عن خمسة ملايين جنيه . بالمقابل وكعادة النظام الأردني دائماً سعى الملك عبد الله من جانبه لعقد مؤتمر فلسطيني آخر في عمان برئاسة الشيخ سليمان التاجي الفاروقي في اليوم ذاته الذي انعقد فيه مؤتمر غزة، حيث أنكر المجتمعون في عمان على المؤتمر في غزة تمثيل الشعب الفلسطيني .

وعقد الملك مؤتمراً ثانياً في أريحا بتاريخ 1ـ12ـ1948 برئاسة الشيخ محمد

الجعبري ، تم الإعلان فيه عن وحدة الأراضي الأردنية والفلسطينية ومبايعة عبد الله ملكاً على فلسطين .

وقد أثار موقف الملك عبد الله المشار إليه معارضة شديدة في الأوساط العربية والفلسطينية الرسمية والشعبية مما أدى إلى تعليق القضية حتى ابريل 1950 .

وبعد أيام قليلة تدخلت السلطات الملكية المصرية فنقلت المفتي الحاج أمين الحسيني وبالقوة إلى القاهرة وأجبرت عدداً من أعضاء المجلس الوطني على مغادرة غزة للقاهرة وظل رئيس الحكومة وأعضاؤها في غزة فيم ما لبثت حكومة القاهرة في ظل الملك فاروق أن أكرهتهم للانتقال للقاهرة دون أن تستطيع القيام بأي عمل لاسيما في الحقل السياسي . وفرضت الحكومة المصرية حصاراً على دار الهيئة العربية العليا في القاهرة ووضعت المفتي قيد الإقامة الجبرية ، ولم تعترف منظمة الأمم المتحدة أيضاً بحكومة عموم فلسطين .

ولم تعد حكومة عموم فلسطين غير هيئة شكلية استمرت في وجودها لاعتبارات سياسية فقد ظلت تبعث بممثلين عنها لحضور اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية . واستمرت الجامعة من جانبها في تقرير موازنة الحكومة وتأمين نفقاتها على امتداد الخمسينات ومطلع الستينات وحتى حلول منظمة التحرير الفلسطينية محلها .

الفصل الأول

دور الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة « إسرائيل » قبل عام 1948

1- المرتكز الرابع

لقد بينت في الفصل التمهيدي لهذه الرسالة - الهوية الفلسطينية عبر التاريخ - إسلام وعروبة فلسطين وفتح القدس .

وكذلك الخلفيات السياسية لقيام الكيان الصهيونية الذي ارتكز على وعد بلفور والانتداب البريطاني على فلسطين ، ثم التقسيم ، ثم المواجهة الفلسطينية المسلحة لهذه المرتكزات الثلاثة ، وكذلك المواجهة الفلسطينية السياسية والمسلحة .

لذا كان لزاماً علي وواجباً أيضاً ليس من وجهة النظر العلمية بل من وجهة النظر الوطنية أيضاً ، وللأمانة التاريخية التي لابد أن تكون الحقائق ، والحقائق وحدها هي المرتكزات الأساسية ، والدعامات القوية لهذه الأمانة التاريخية ، وانطلاقاً من الالتزام النضالي أن أوضح أكثر « المرتكز الرابع » الذي يكاد يكون أساسياً ، وهو كذلك بالفعل في قيام ما سمي بإسرائيل ، المستعمرة الصهيونية الكبيرة التي أقيمت على أرض فلسطين ، وهذا المرتكز الرابع هو الولايات المتحدة الأمريكية التي أسهمت إسهاماً كبيراً في تسلم المشروع الصهيوني من بريطانيا ، ثم استكماله ، لينتصب فوق الأرض المقدسة شاهداً على أخطر مشروع جهنمي استعماري حوّل وجه فلسطين الملائكي الجميل إلى وجه إسرائيلي إجرامي قبيح ، بعد أن طرد سكان فلسطين العرب الطيبين ، واستبدلهم بدخلاء صهاينة إسرائيليين خبثاء ، بعد أن استجلبهم من بقاع عديدة في هذا العالم ، وليتحولوا إلى أحقر عصابة على وجه الأرض ، ويقوموا بأحقر مهمة في الدنيا ، وهل هناك أحقر من مهمة سرقة أرض ، وتشريد شعب ، وتشويه تاريخ هذا الشعب وهذه الأرض ، وتحت بصر الأمم المتحدة وسمعها ؟ وليؤزموا الأوضاع بين الدول ، ويسيئوا لسمعة الأمم المتحدة ومقدرتها على حل القضايا الدولية العادلة . ويضعوا العلاقات الدولية في ميزان التناقضات بحيث تبقى هذه الاسرائيل مصدراً للقلق والقلاقل معاً . بحيث لايمكن وفي أوضاع كهذه أن يستتب السلم في هذه المنطقة الحساسة من العالم مادام المستجلبون المهجرون اليهود يشيعون الفوضى والدمار ، تملأ أذهانهم الأساطير ، وتنصب اهتماماتهم على تحقيقها ، أوهام بأوهام ، أرادوا لها التحقيق ، ولو بالتضحية بشعب فلسطين العربي كله ، وصبغ وجه الأرض المقدسة بالدماء ، وإبقائه مصبوغاً بالدماء ، مادامت هذه القاعدة الامبريالية إسرائيل ترفع رايتها وسط المنطقة العربية كأوضح ما يكون الدليل على سرقة أوطان الشعوب ، وأبلغ ما يكون المثل على كيفية

تحويل ممتلكات الغير إلى الضياع والكرامة الإنسانية للامتهان ، كل ذلك يؤدي إلى غاية واحدة لاثانية لها ، ومن اجل أن تتحقق الأساطير الوهمية لبني إسرائيل ، هذه الغاية الضامنة لبقائهم فوق الأرض العربية ، هو أن يتحولوا إلى مرتزقة للولايات المتحدة الأمريكية ، ويحولوا الأرض التي سلبوها ، أرض فلسطين ، بعد أن أسموها إسرائيل ، إلى منطقة نفوذ أمريكية .

2ـ تاريخ اليهود في أمريكا

إن كل متتبع للتاريخ يعرف من تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية منذ اكتشافها في القرن الخامس عشر ، أن أول يهود دخلوا أرضها كانوا 23 يهودياً ، ثم بدأوا ، أي اليهود ، يهاجرون إليها ، معتبرين إياها ملجأهم الأخير من الاضطهار الأوروبي لهم ، اضطهاد الكنيسة لهم للأسباب الدينية المعروفة ، والخاصة بعقيدة صلب السيد المسيح ، لأسباب اقتصادية ايضاً ، لأن اليهود هم المرابون الذين يقرضون أموالهم بفوائد باهظة ، فحلت باليهود كراهية الشعوب الأوروبية ولعنة الكنيسة .

وهاجر كثير من اليهود وهاجر معهم أتباع الكنيسة الأخرى ، المنشقون على الكنيسة الأم ، الخارجين على البابوية ، وهم طائفة البروتستانت .

وكانت وجهة نظر الكنيسة البروتستانتية أن يتركوا الأهالي الوطنيين وشأنهم ، لاسيما وأن القارة تتسع للجميع ، فسخر منهم اليهود ، لأنهم رأوا بالهنود الحمر السكان الأصليين العزم والتصميم على تقديس وطنهم ، ويؤمنون بمبادئهم في العزة والكرامة ، والشخصية اليهودية ترهب المبادىء وأصحاب المبادىء . فقر قرارهم على إبادة أصحاب الأرض من الهنود الحمر بحجة انهم يملكون مناجم الذهب ، فقامت معركتان في وقت واحد هما القضاء على الهنود الحمر ، والحصول على مناجم الذهب .

فتولى البوتستانت عملية الإبادة ، وتولى اليهود عمليات البحث عن الذهب واستخراجه . فانتشر المكروب اليهودي ، وتلوثت السياسة الأمريكية والشخصية الأمريكية ، ولم يأت عام 1918 إلا وكانت السياسة اليهودية قد تثبتت أقدامها في أمريكا ، توجهها كما تشاء في الاتجاه الذي تريد .

فاشتركت أمريكا في الحرب العالمية الأولى إلى جانب الحلفاء وضد ألمانيا تحت ضغط النفوذ اليهودي ، فقد رأى قادة اليهود أن يزجوا بالجيش الأمريكي إلى جانب الحلفاء ، وتم لهم ذلك حيث كان هذا من أهم أسباب قيام حملة الكراهية التي قادتها ألمانيا الهتلرية ضد اليهود في بلادها .

3– بن غوريون يعترف بالدور الأمريكي المدعم للصهيونية

كتب بن غوريون – وهو الرئيس الأول لحكومة منطقة النفوذ الأمريكية «إسرائيل» مقالاً تحت عنوان (تطلعنا نحو أمريكا)، وذلك بصدد المقررات الصهيونية لعام 1939، واستعين بفقرات من ذلك المقال، لأدلل بها على توضيح الاستراتيجية الصهيونية الجديدة بعد عام 1939 :

(كنت مقتنعاً أن الميدان الرئيسي لجهودنا – خارج فلسطين بريطانيا، وإنما هو أمريكا. وفيما عدا البشوف[1] نفسها، لم يكن تحت تصرفنا أداة أكثر فعالية من الجامعة اليهودية الأمريكية والحركة الصهيونية، وقال: ان اليهود الأمريكيين فقط كان لهم وزنهم عالمياً، إذا صحت عزيمتهم، وتمكنوا من تحريك كا مل قوتهم ونفوذهم، لأن أمريكا منذ اندلاع الحرب كان لها الدور الأهم في العالم)، ويضيف بن غوريون، ذاكراً: «ان أمريكا لعبت دوراً حاسماً في الحرب العالمية الأولى، وكان لليهودية الأمريكية دورها في استصدار وعد بلفور»، وهذا اعتراف صهيوني بالدور الأمريكي في استصدار وعد بلفور.

وبن غوريون لم يقف عند هذه الصورة البشعة لأمريكا وإنما تجاوزها متطلعاً بتفاؤل للمستقبل قائلاً: «إن واقع الحرب العالمية الثانية فتح أعين الشعب الأمريكي ففي عام 1940 كانت الولايات المتحدة رسمياً وقانونياً دولة محايدة، ولكن كان واضحاً للأمريكيين الواعين أن هذه الحرب يمكن أن تقرر مصير أمريكا أيضاً لأن تحالف المانيا وإيطاليا واليابان يمكن أن ينسف حرية أمريكا واستقلالها تماماً، وخلال السنين الخمسين الماضية نمت في هذه البلاد ذات الأهمية الحيوية أكبر جالية يهودية، والكلام ما زال لابن غوريون: ربما أكبرها في التاريخ اليهودي كله، وبرغم أن هذه الجالية لاتتجاوز نسبة 3 بالمئة من مجموع السكان. فإنها بسبب تمركزها في عدد من أهم الولايات أحرزت مكانة سياسية عظيمة».

ويتابع بن غوريون مقاله مؤكداً: «ان اليهودية الأمريكية هي الجالية اليهودية الوحيدة التي بوسعها أن تمارس أفضل، وربما أحسم ضغط على سياسة بريطانية في فلسطين، بشرط واحد وهو أن تبذل كل قوتها في الصراع من أجل ما دعاه «مستقبل الشعب اليهودي في موطنه».

---

(1) البشوف: كلمة عبرية للدلالة على الجماعة اليهودية في فلسطين.

ويضيف بن غوريون : « هناك ملايين من اليهود النشيطين والمنظمين جيداً في أمريكا ، ومكانتهم تتيح لهم أن يكونوا أكثر فعالية ونفوذاً ، إنهم يعيشون في مراكز عصب البلد ، ويحتلون مناصب هامة في السياسة والتجارة والصحافة والمسرح والاذاعة ، وبمقدورهم التأثير على الراي العام ، ويضيف : إنني معجب بنضال الشعب البريطاني تحت الزعامة الملهمة لونستون تشرشل ، برغم ما قاسينا من خيبات خلال الشهور الأولى من وجود الوزارة ، ولكن كنت مقتنعاً أن الميدان الرئيسي لجهودنا — خارج فلسطين — ليس في بريطانيا ، وإنما في أمريكا ، وباستثناء البشوف نفسه ، لم يكن تحت تصرفنا أداة أكثر فعالية من الجماعة اليهودية الأمريكية والحركة الصهيونية » .

وهكذا يلاحظ أن أهم تطور في تاريخ الحركة الصهيونية خلال الفترة من 1939 إلى 1947 كان هو نقل الصهاينة قاعدة عملهم المركزية الدولية من لندن إلى واشنطن ، وهذه كانت وجهة النظر الصهيونية في فلسطين ممثلة في ابن غوريون ومعاونيه .

لقد اكد إبن غوريون واصفاً الدور المطلوب من قاعدة العمل الصهيوني المركزية في إطار الاستراتيجية الصهيونية النشطة بحثاً عن بديل للقاعدة البريطانية التي استنفذت استراتيجيتها في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية .

وهذه الاستراتيجية وضعت أصلاً وأساساً من أجل تنشيط اليهودية الأمريكية لوعد بلفور والإعداد له ووضعه موضع التنفيذ ، وعلى لسان رئيس الدولة اليهودية وأحد الإرهابيين الصهاينة الذين زيفوا التاريخ .

4— الحاج أمين الحسيني يكشف الدور الأمريكي المؤيد للصهيونية

وعن تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لليهود ، وموقفها من قضية فلسطين ، وعدائها للعرب ، وتحيزها لليهود ، يقول سماحة الحاج محمد أمين الحسيني مفتي فلسطين ورئيس الهيئة العربية العليا لفلسطين في كتاب « حقائق عن قضية فلسطين » :

« كان العرب يعتقدون أن الشعب الأمريكي صديق لهم ، وحريص على احترام مبادىء العدل والحرية والمساواة التي قامت الثورة الأمريكية على أساسها ، وعلى مبادىء الرئيس ولسون الأربعة عشر ، التي أعلنها خلال الحرب العالمية الأولى ، وكانت الشعوب العربية تنظر إلى الولايات المتحدة كموئل لتلك المبادىء بدليل أنها أوفدت عام 1919 لجنة كينغ - كراين - لاستفتاء الشعب العربي في الأقاليم المنسلخة عن الدولة العثمانية ، في تقرير مصيره والإطلاع على حقيقة شعور سكان تلك الأقطار ومطالبهم » . غير أن العرب يضيف مفتي فلسطين : « ولا سيما أهل فلسطين أخذوا يفقدون ذلك الشعور على

مر الأيام ، وأصيبوا بخيبة الأمل للموقف العدائي الذي وقفته السياسة الأمريكية منهم . وجاء أول دليل على ذلك في برقية أرسلها الكولونيل هاوس مستشار الرئيس ولسون إلى وزارة الحرب البريطانية بتاريخ 16 اكتوبر 1917 يعلن فيها بموافقة الرئيس ولسون والحكومة الأمريكية على نص تصريح « بلفور » ، الذي كان قد رفع إلى الرئيس الأمريكي للحصول على رأيه فيه وموافقته عليه .

وعن موافقة الولايات المتحدة الأمريكية على الإنتداب البريطاني يقول الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين ورئيس الهيئة العربية العليا موضحاً :

« ثم استبان العرب أن أمريكا وافقت على فكرة الإنتداب الشيطانية التي ابتكرها دهاقنة الاستعمار ، لستر نياتهم الحقيقية والتمويه على الشعوب المستضعفة ، فإنها ما لبثت أن أقرت السياسة العامة لمجلس الحلفاء الأعلى عام 1919 في شأن الأقطار العربية ، وفي 30 يونيو 1922 أصدر الكونغرس الأمريكي قراراً رسمياً بالموافقة على وضع فلسطين تحت الإنتداب البريطاني ، ووقع الرئيس هاردنج — الذي خلف الرئيس ولسون — ذلك القرار في 20 سبتمبر 1922 ، وبذلك أصبحت سياسة إنشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين خطة التزمت بها الولايات المتحدة الأمريكية التي أضحت فيما بعد من أهم المراكز لنشاط الحركة الصهيونية اليهودية ، وأعظم مصدر لتمويل المؤسسات اليهودية العاملة على شراء الأراضي في فلسطين ، واستثمارها ، حتى أن ثلاثة أرباع الأموال التي دخلت صناديق تلك المؤسسات كانت من تبرعات الأمر يكيين يهوداً وغير يهود » .

ويذكر الحاج أمين الحسيني بعض الوقائع الثابتة على تحيز الولايات المتحدة الأمريكية لليهود منها :

1 — إنه عندما انعقد مؤتمر للمائدة المستديرة بين العرب والإنجليز في لندن عام 1939 ، وبدا من الحكومة البريطانية بعض الميل إلى تعديل سياستها في فلسطين لصالح العرب تحت ضغط الظروف الدولية ، وتلبد الجو السياسي تدخل الرئيس الأمريكي روزفلت لدى الحكومة الإنجليزية تدخلاً حال دون الوصول إلى إتفاق .

2 — تقدم عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي إلى لجنة الشؤون الخارجية بمشروع قرار بإلغاء الكتاب الأبيض لعام 1939 لفلسطين ، وتحويل فلسطين إلى دولة يهودية .

3 — ولما نشبت الحرب العالمية الثانية ، وقفت الولايات المتحدة موقفاً صريحاً في تأييد الاستعمار البريطاني والقضية اليهودية على الرغم من إدعائها الحياد ، وقد أوفد

الرئيس روزفلت عام 1941 الكولونيل « دونافان » إلى سورية ولبنان والعراق والكولونيل « هوسكينز » إلى الجزيرة العربية بصفتهما مندوبيه الشخصيين ، للإتصال بزعماء العرب ، وإقناعهم بضرورة الوقوف إلى جانب بريطانيا في الحرب . وفي بغداد والكلام هنا ما زال للحاج أمين الحسيني « طلب دونافان مقابلتي بواسطة السيد توفيق السويدي وزير خارجية العراق حينئذ ، فقابلته في 13- فبراير - 1941 ، وكان معه المستر نابنشو القائم بأعمال السفار الأمريكية ، فذكر ضرورة تأييد السياسة البريطانية ، فقلت له كيف يمكننا تأييد السياسة التي تعمل لتهويد بلادنا ؟ فأجاب أن هذه المسألة يمكن تسويتها بعد إنتهاء الحرب » .

4 — عقد المؤتمر الصهيوني العالمي دورة استثنائية في نيويورك بفندق « بلتمور » في ماي 1942 وأتخذ في جلسة 11 ماي قراراً « بتحويل فلسطين إلى دولة يهودية ، وإجلاء سكانها العرب إذا كانوا يعارضون في ذلك » ، فرحبت الصحافة الأمريكية بذلك القرار ، وأيدته بحماسة وقوة ، وأعلن الرئيس روزفلت وغيره من رجال السياسة الأمريكيين تأييدهم لذلك القرار .

5 — وبعد تسلم ترومان مركز رئاسة الجمهورية خلفاً لروزفلت ، أصبحت سياسة أمريكا أشد إمعاناً وإيغالاً في تأييد الصهيونية ، حتى أن رجال الكنيسة البروتستانتية أخذوا يتدخلون بتشدد لتأييد القضية اليهودية ، ووقع نحو خمسة آلاف قس منهم معروضاً إلى الحكومة في فبراير 1945 طالبين فتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية

وكذلك قدمت أكثرية أعضاء مجلس النواب والشيوخ طلباً بتاريخ 2 جويلية 1945 بإنشاء دولة يهودية في فلسطين ، كما أرسل الرئيس الأمريكي ترومان نفسه بتاريخ 31 أوت 1945 كتاباً إلى كليمنت إتلي رئيس الوزارة البريطانية بفتح أبواب فلسطين بعد إدخال المائة الف يهودي إليها دون قيد أو شرط للهجرة اليهودية[1] .

5— دور الولايات المتحدة الأمريكية في إستصدار قرار تقسيم فلسطين

برز تأييد أمريكا لمشروع تقسيم فلسطين ، وتشكيل دولة يهودية فيها بروزاً قوياً ، عندما احتضنت أمريكا مشروع التقسيم الذي أشارت به اللجنة الموفدة إلى فلسطين في

---

(1) انظر كتاب حقائق عن قضية فلسطين تصريحات سماحة الحاج محمد أمين الحسيني مفتي فلسطين ورئيس الهيئة العربية العليا لفلسطين حول مواقف الدعم والتأييد الأمريكية لليهود من أجل إقامة دولتهم منطقة النفوذ الأمريكية « إسرائيل » .
انظر الملحق .

ماي 1947 من قبل الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، وقامت بالدفاع عنه في دورة الجمعية العامة في خريف ذلك العام ، حتى حملتها بالتعاون مع بريطانيا ، وبالضغط عليها ، على إصدار قرارها الظالم بتقسيم فلسطين . وكانت قد طلبت بريطانيا بداية في 2-4-1947 دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى عقد أول دورة استثنائية لها لمناقشة مشكلة فلسطين .

وفي 13-4-1947 وافقت أكثرية الأعضاء على هذا الطلب رغم معارضة الدولة العربية التي شعرت أن الإجتماع لا مفر منه ، فحاولت أن تضمن جدول أعمال الدورة الاستثنائية موضوعاً إضافياً قصد منه توسيع مجال البحث حتى يشمل موضوع إنتهاء الإنتداب البريطاني ، وإعلان استقلال فلسطين ، غير أن هذا الطلب رفض بحجة أنه يحكم مسبقاً على موضوع البحث .

وتآزرت الولايات المتحدة الأمريكية كحكومة وكرسميين مع الحركة الصهيونية في شراء الضمائر والأصوات اللازمة لتمرير التقسيم ، حدث ذلك مثلاً مع « غواتيمالا » عن طريق « روبرت ناثان » رجل الأعمال الأمريكي الذي استخدم بدعم الحكومة الأمريكية نفوذه الاقتصادي لشراء صوت هذه الدولة ، وحدث ذلك أيضاً مع «ليبريا » التي هددت بالضغط عليها من شركة فايرستون الأمريكية إن هي لم تتحول من موقف الإمتناع عن التصويت في هذه اللجنة الخاصة إلى موقف التأييد للتقسيم في الجمعية العامة .

وحدث نفس الشيء مع الفلبين التي تعرض رئيس وفدها لضغوط حملته على ترك مقر الأمم المتحدة بعدما أعطى أوامره المشددة بالتصويت « ضد التقسيم » ، لكن رئيس جمهوريته ذاته تدخل وأمر وفده بالتصويت إلى جانب التقسيم . وثمة حادثة أخرى كان لها أهمية خاصة نظراً للظروف التي أحاطت بها ، وهي السحب المفاجيء لأوراق اعتماد ممثل سيام ، فقد كان وضع هذا المندوب قلقاً بسبب إنقلاب وقع ضد حكومته غير أن الأمر ما كان يستدعي سحب أوراق اعتماده لولا أنه كان قد أعلن أنه سيصوت « ضد التقسيم » .

ولقد اعترف رئيس الولايات المتحدة الأمريكية « هاري ترومان » بدور بلاده في شراء الأصوات الخاصة بمؤيدي التقسيم في مذكراته .

وقد أكد وكيل وزارة الخارجية الأمريكية آنئذ « روبرت لوفيت » دور البيت الأبيض في الضغط على الدول لحملها على مجاراة التقسيم حين كتب : (أنه لم يتعرض في حياته قط لمثل هذا الضغط الذي تعرض له خلال الأيام الثلاثة بدءاً من صباح الخميس وحتى مساء السبت)، وكان هربرت بايردسوب ، وروبرت ناثان من بين أولئك الذين تدخلوا لديه وأكد « سمنرويلز » أن البيت الأبيض كان يلعب دوراً مباشراً في الموضوع . فقد استخدم

ممثلين ووسطاء للتأكد من ضمان الأكثرية اللازمة ، ويؤكد دافيد هورفيتس ذلك بصراحة مطلقة حين يقول: (أن الولايات المتحدة الأمريكية استعملت تأثيرها في اللحظة الأخيرة ويجب أن يعزى التصويت النهائي إلى هذه الحقيقة)[1] .

ولكن قرار التقسيم الذي أصدرته الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في 29 نوفمبر سنة 1947 ، الذي ألقت من أجل إنجاحه الولايات المتحدة الأمريكية كل ثقلها ووزنها ، لم يكن في نظر قادة الصهيونية إلا الخطوة الأولى ، ولذلك فإنهم لم ينفذوا منه إلا ما كان لصالحهم وهو الإقرار بمبدأ دولة مستقلة لهم ، أما وجود دولة أخرى عربية ووجود شكل من الوحدة الاقتصادية بين الدولتين ، وقيام لجنة وصاية من الأمم المتحدة لمتابعة تنفيذ القرار وصيانة حقوق كل الأطراف المعنية ، فقد ضربت به القيادات الصهيونية عرض الحائط ، وجعلت منه نصاً ميتاً . بل لقد ذهب الصهاينة إلى أبعد من هذا الاستهتار بقرار الهيئة الدولية الذي يتمسكون به شكلاً كسند شرعي لوجود دولتهم ، لقد احتلت قوات « الهاجاناه » الصهيونية الإرهابية يافا وعكا مثلاً قبل 15 ماي 1948 ، وهو موعد إنتهاء الإنتداب البريطاني على فلسطين ، والمدينتان واردتان في قرار 29 نوفمبر للتقسيم ضمن حدود الدولة العربية ، وإحتلالهما سابق لتدخل الدولة العربية الذي اتخذته اسرائيل ذريعة لضم أجزاء أخرى واسعة من إقليم الدولة العربية .

كما تعمدت إسرائيل تأخير توقيع إتفاقية الهدنة مع شرقي الأردن حتى يتم لقواتها احتلال « إيلات » ، والحصول على منفذ على خليج العقبة ، وحين تم توقيع إتفاقيات الهدنة سنة 1949 كان الرأي السائد في الدوائر الصهيونية هو أن من مصلحة إسرائيل الا تتقرر لها حدود دولية معترف بها ، لأن حدودها التي انتهت إلى حرب 1948 في نظرهم هي حدود مؤقتة .

6— مصرع الكونت برنادوت على يد الصهاينة

الكونت « فولك برنادوت » سياسي سويدي ، ودبلوماسي دولي ، وهو رئيس الصليب الأحمر السويدي ، الذي نقل عرض الاستسلام الألماني للحلفاء سنة 1945 . عينته الأمم

---

(1) لقد كان مصدر الموسوعة الفلسطينية لابد منه لتأكيد وقائع الأحداث التي سبقت ورافقت قرار تقسيم فلسطين الجائر ، ومرجعاً اساسياً في إثبات الدور القذر الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في تمرير قرار التقسيم هذا .
وسيلعب نفس المصدر دوراً هاماً في كشف دور الولايات المتحدة الأمريكية المتآمر في قبول « إسرائيل » عضواً بالأمم المتحدة .

المتحدة وسيطاً لها لحل قضية فلسطين في 20 مـاي 1948 بعد وقف القتال بموجب الهزيمتين الأولى والثانية . فبعد أن درس برنادوت القضية درساً وافياً ، قدم للأمم المتحدة تقريراً ، أوصى فيه بضم منطقة النقب ومساحتها (ثلاثة ملايين فدان) إلى العرب ، فاغتالته العصابات الإرهابية في سبتمبر من نفس العام 1948 في أحد شوارع القدس المحتلة (في القطاع المحتل) ، وذلك لأنه عارض ضم بعض الأراضي الفلسطينية إلى الدولة اليهودية المقترحة في قرار التقسيم الصادر في 29 نوفمبر 1947 .

7ـــ إعلان قيام ما يسمى " دولة إسرائيل "

وهكذا وفي الرابع عشر من أيار لعام 1948 ولدت « دولة إسرائيل » الحالية من رحم الصهيونية بعد أن أسهمت الولايات المتحدة الأمريكية بالجهد الأكبر في جعل هذا الجنين اللاشرعي يرى النور .

والدلائل على الإسهام الأمريكي هذا أكثر من أن تعد أو تحصى إذ يحتاج ذلك إلى مجلدات ضخمة وعديدة .... وإني لست هنا في معرض كتابة هذه المجلدات . وهذه الولادة العسيرة التي لم تكن سهلة أبداً ، ولن تكون ، كانت عبارة عن قرار أممي أصدرته بالنيابة الولايات المتحدة الأمريكية في السماح ليهود أوروبا الذين هاجروا إلى فلسطين بأن يمنحوا نصف الأرض الفلسطينية لحسم الصراع الضاري بين اليهود القادمين الجدد ، وبين العرب المدافعين ، وهكذا يتعزز حلم الصهيونية بإقامة وطن خاص بهم في غفلة من الزمن .

والذي لابد من ذكره بعد أن صدر الوعد بإقامة الوطن ، وتقرر الإنتداب البريطاني لتطبيق هذا الوعد وتنفيذه ، وصدق قرار التقسيم لإصباغ نوع من الشرعية القانونية ، بعد أن ازداد عدد المهاجرين اليهود الذين عمل الإنتداب وبتشجيع وتأييد الولايات المتحدة الأمريكية وبموافقتها على إدخالهم ، بعد اقتطاع الأراضي العربية في فلسطين لهؤلاء المهاجرين الدخلاء ، الذي لابد من ذكره هو أنه عند الإحتلال البريطاني لفلسطين عام 1918 كان مجموع السكان يتألف من 664 ألف عربي و56 ألف يهودي ، نعم « ستة وخمسين ألف يهودي » فقط إذ لم يشكل اليهود سوى 8% من مجموع السكان .

وحين غادر البريطانيون فلسطين عام 1948 كان عدد سكان البلاد «1,350,000» مليون وثلاثمائة وخمسين ألفاً من الفلسطينيين العرب و«650,000» ستمائة وخمسين ألفاً من اليهود ، ولقد ارتفعت نسبة اليهود من 8% إلى 32,0% ، حيث تجدر الملاحظة بأن زيادة الفلسطينيين لم تتجاوز النصف خلال سنوات الإنتداب الإحدى والثلاثين وهذا أمر متوقع

نتيجة للزيادات الطبيعية ، إلا أن عدد السكان اليهود ازداد خلال الفترة ذاتها أكثر من إحدى عشرة مرة ، وهذه الزيادة غير الاعتيادية لم تكن وليدة « معجزة » أو عمل « خارق » كما يفترض بعض المحللين ورجال الدين المضللين ، بل أنها تعزى إلى الهجرة اليهودية التي استمرت بالتدفق إلى البلاد بأعداد كبيرة ضد رغبات الغالبية من السكان الأصليين .

والواقع أنه لم تكن في ذهن الساسة البريطانيين على الإطلاق ومنذ بداية الإنتداب إلى نهايته و« بعلم الولايات المتحدة الأمريكية » أية خطة أو برنامج علمي يؤدي إلى استقرار الوضع المتفجر في فلسطين أو ينشد ذلك ، مع أن بريطانيا هي التي خلقت ذلك عن قصد وسابق تصميم ، ولم تحاول الحكومة البريطانية خلق نوع من الإتزان بين النسبة العددية للعناصر العربية واليهودية في فلسطين ، إلى أن أصبحت الأقلية اليهودية كبيرة نسبياً ، وبتسهيل الحكومة البريطانية نفسها بلغت ثلث مجموع السكان من البلاد ، وحينئذ لم تبق هنالك أية فرصة لبقاء تلك الأقلية ، أقلية في دولة ذات قوميتين ولم يعد هناك مكان لوجود مثل هذه الدولة .

إن الحوادث التي تلت ، قد اثبتت أن عمل البريطانيين وبتأييد من « الأمريكيين » ، كان في حقيقته يعني القضاء على عرب فلسطين ، ان آجلاً أو عاجلاً ، وكان هذا تحدياً لنصوص التعهد الصريحة التي يتضمنها كل من تصريح بلفور وصك الإنتداب ، والتي تقول بأنه :

« لا شيء يجب أن يمس الحقوق الدينية والمدنية للطوائف الأخرى » .
« غير اليهودية التي تقطن فلسطين » .

أرادت الامبريالية تجمعاً بشرياً ، يشكل حاجزاً ، سداً ، وجيشاً تستخدمه في استراتيجيتها تجاه الوطن العربي ، وكانت الصهيونية ، جهازها العملي والموضوعي ناهيك عن الرغبات ، لتحقيق تلك الإرادة ، وكان اليهود هم الأدوات العاملة لهذا المشروع ، وكان لابد من تهيئة فلسطين ، سياسياً ثم عملياً من أجل « استقبالهم » ، وكان لابد من تهيئة فلسطين من أجل أن تتم عملية انتقاء وإصطفاء لنوعيات هؤلاء اليهود ، البائسين الباحثين عن ملجأ ، لذلك لم تكن هجرة الأغنياء ولا حتى متوسطي الحال مطلوبة ، المطلوب هم الفقراء وكذلك القيادات : المثقفون الصهيونيون الذين سموا لاحقاً بالطلائعين وبالرواد . كان المطلوب هو استشارة وتحريض هؤلاء وتوريطهم ، إن صح التعبير ، في المشروع .

8- الاستيطان الصهيوني وطرد العرب

لقد كان استهداف طرد العرب ، وانتزاعهم من جذورهم جزءاً أساسياً من آلية المشروع الصهيوني في فلسطين ، إن انتزاع الأرض العربية (استيطانها بمهاجرين من الخارج) هي جوهر المشروع الصهيوني في حركة تحقيقه في فلسطين على مستوى المستوطنة الواحدة ، وعلى مستوى كل فلسطين . ستكون نتيجة حتمية من نتائج هذا المشروع ، وإن اللجوء إلى العنف والقوة في هذا الطرد سيكون ضرورياً ، عن طريق حرب عصابات شاملة .

وتتحدد أبرز المواقف الصهيونية في مسألة الأرض ، منذ المؤتمر الصهيوني الأول في النصوص التي أحكم ذلك المؤتمر صياغتها في برنامج بال ، ومن ضمن هذه النصوص الصيغة التي طرحها البرنامج حول مفهوم « الوطن » ، فقد تحاشى المؤتمرون تكتيكاً استخدام مصطلحات قد تثير الشكوك والمخاوف قبل إجهار الرغبة بإنشاء « دولة يهودية في فلسطين » . وكان « لماكس تورداو »[1] الفضل في استخدام لفظة « وطن » بدلاً من دولة ، فجاءت في برنامج بال وفقاً للصيغة الرسمية التالية : « خلق وطن للشعب اليهودي في فلسطين يضمنه القانون العام » .

وعندما قامت دولة « إسرائيل » عام 1948 بعد كل هذا الخداع الذي لا مثيل له في التاريخ ، أظهر « ماكس تورداو » ما كان يقصده من استخدامه لفظة « وطن » بمعنى « بيت أو ملاذ أو مأوى » ، فقد استخدم هذا اللفظ تورية لكي يخفي الهدف الحقيقي ، ألا وهو قيام دولة يهودية ، فقال هذا الماكس بأنه (لا حاجة بنا الآن لإخفاء هدفنا الحقيقي تحت المظاهر الكاذبة » .

ولم تقدم قيادات الحركة الصهيونية تحديداً جغرافياً واضحاً لإصطلاح « الوطن القومي » ، مما سمح لها بتوسيعه بما يتفق مع أطماع الحركة الصهيونية خارج حدود فلسطين المعروفة ، لذلك عدلت المؤتمرات الصهيونية اللاحقة ما ورد في « برنامج بال » بحيث أصبح هدف الحركة ربط البلدان المجاورة بفلسطين نفسها . ففي المؤتمر

---

(1) ماكس تورداو : ولد في بودابست عام 1894 ونشأ في كنف الثقافة الألمانية ، عمل صحافياً وكاتباً بالإضافة إلى مزاولته لمهنة الطب ، اعتنق الدعوة الصهيونية في أوائل عهد الهرتزلي ، وكان له علاقة قوية بتيودر هرتزل ، وكان في خطبه التي ألقاها في المؤتمرات الصهيونية منذ المؤتمر الأول إلى المؤتمر العاشر . وفي المقالات التي كتبها ماكس خلال العقد الأول من تاريخ الحركة الصهيونية (1897 - 1907) عدد لا يستهان به من المفاهيم والتصورات الأساسية التي أصبحت فيما بعد من مقومات النشاط العملي الصهيوني ، توفي عام 1923 .

الصهيوني الخامس في عام (1901) قامت الدعوة لإضافة البلدان المجاورة إلى فلسطين الأصلية .

وفي المؤتمر السابع (1905) وبعد وفاة هرتزل ، جرى تعديل قانون صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار ، بحيث أصبحت الفقرة المتعلقة بتفضيل فلسطين وسورية على غيرهما كمسرح لتنفيذ المشروعات الاستعمارية الإستيطانية تنص على ما يلي : « في فلسطين وسورية وأي قسم آخر من تركية الآسيوية في شبه جزيرة سيناء وجزيرة قبرص » .

وفي سياق النشاط العملي الصهيوني كان لدراسة « آرثر روبين » حول « بناء أرض اسرائيل » عام 1919 أثر هام في هذا النشاط ، خاصة وأن روبين وضع دراسته على ضوء ممارسته العملية في « مكتب فلسطين » في يافا ، وحدد روبين في دراسته تصوراً لمستقبل فلسطين في « حدودها التاريخية والاقتصادية » على النحو التالي :

رسم خط الحدود بصورة تحافظ على المنابع الرئيسية لنهر الأردن وروافديه الرئيسيين « بانياس والحاصباني » ، اشتملت خارطة فلسطين حسب تصور روبين على جميع الأراضي التي خضعت للإنتداب بالإضافة إلى صور والقنيطرة وعجلون ومؤاب والكرك ، وقد بلغت مساحة هذه الأراضي أكثر من 30 ألف كيلومتر مربع ، وبلغ عدد سكانها حسب إحصاءات عام 1915 ثمانمائة وثمانين ألف نسمة (880,000) ، حاول روبين في دراسته هذه أن ينفي الشكوك التي يمكن أن تثار حول تشكيل « الدولة اليهودية » في فلسطين حاجزاً بين عرب مصر وشمالي أفريقيا وبين عرب سورية وشبه الجزيرة العربية ، معتبراً أن مثل هذه « الدولة الشوكة » ستكون شيئاً تافهاً في بحر من العرب لذلك صور الدولة اليهودية على أنها حاملة للمنافع الاقتصادية والحضارية إلى العرب .

ولم يكن هناك عدل ولا لياقة في دفع العرب الفلسطينيين التعويض اللازم لليهود الأوروبيين عن الجرائم التي اقترفها المسيحيون الغربيون ضدهم ، كانت العدالة كما يقول « أرنولد توينبي » تتطلب أن يتم استرداد ذلك الدين ليهود أواسط أوروبا آنذاك الذين آذاهم حب الإجرام في قومية غربية عن طريق المنتصرين على المانيا المهزومة ، وكانت اللياقة تشير إلى ذلك الإتجاه الذي تسير فيه العدالة أيضاً ، إذ أن الدول الغربية المنتصرة كانت تحوز الإمكانيات الكافية التي تعجز عنها مصادر الثروة في فلسطين لإمتصاص من بقي حياً من يهود أوروبا ، دون الإخلال بالتوازن الاجتماعي المحلي في أي دولة منها ، في 15 - كانون الثاني سنة 1946 حين حثت كلاً من الأعضاء المنتسبين إليها أن يستقبلوا

نصيبهم العادل من المشردين الذين لا وطن لهم ويسهلوا لهم إقامة دائمة في بلدانهم بأسرع وقت ممكن) .

ولكن هذا القرار لم يلق ترحيباً لا عند الأقلية اليهودية في الولايات المتحدة ولا عند الصهيونيين ، ويجوز أن يكون اليهود الأمريكيون قد انطلقوا في عدم ترحيبهم به من نقطة ضمان اعتبارهم الأدبي ، فواضعو خطط السياسة الصهيونية قد انطلقوا في عدم الترحيب بذلك القرار من نقطة تصميمهم العنيد على إتخاذ آلام اليهود في أوربا عاملاً مساعداً في تقوية وتدعيم الأغراض الصهيونية السياسية في فلسطين ، ومن هذه الزاوية نظر كل من الحزبين الديمقراطي والجمهوري بنظرة بعيدة واحدة في تطلعهما معاً لمنطقة نفوذهما القادمة ، هناك في فلسطين « الوطن القومي اليهودي » المزعوم .

وهكذا وعند نهاية الإنتداب البريطاني كان اليهود قد حصلوا على مساحة 580 ميلاً مربعاً من مجمل مساحة أرض فلسطين البالغة 101,635 ألف ميل ، وبعبارة أخرى امتلك اليهود في نهاية الإنتداب البريطاني حوالي 5,7 من مجمل الأرض الفلسطينية . إلا أن التقسيم الذي أقرته الأمم المتحدة عام 948 أعطى اليهود السيادة على أكثر من 56% من مجمل الأرض الفلسطينية ، وبلغ هذا تقريباً عشرة أضعاف الأرض التي كانوا يمتلكونها بصورة قانونية وعملية ، وبالطريقة المأساوية نفسها وضع التقسيم عدداً من العرب الفلسطينيين تحت سيطرة اليهود ، مساوياً لعدد الآخرين . وطبقاً لمشروع التقسيم احتوت الدولة اليهودية نحو « 498 ألفاً » من اليهود و« 497 ألفاً » من العرب الفلسطينيين ولكن الغالبية العظمى من الشعب العربي وجدت نفسها تعيش على أرض أصبحت « يهودية بقرار أممي » منحتها لهم الأمم المتحدة ، وكان هذا دافعاً أساسياً ليقدم اليهود على عمل أي شيء ممكن لإجبار العرب على ترك بيوتهم وبلدهم ، وأن يصبحوا لاجئين لأول مرة في تاريخهم .

واستطاع اليهود في القتال الذي تبع « التقسيم » أن يحتلوا مزيداً من الأرض باستخدام القوة ، وحين أعلنت « هدنة 1948 » كان اليهود قد امتلكوا 78% من مجمل مساحة البلاد ، أو حتى أكثر مما اقترحه مشروع تقسيم الأمم المتحدة . وهذه الأرض المحتلة كانت تحوي المباني والأثاث والمصانع والبيارات (المزارع) والبساتين ، وكل ما خلفه اللاجئون وراءهم . وكانت النتيجة أنه لم يبق في « الدولة اليهودية المزعومة » الجديدة سوى «160,000» مائة وستين ألفاً من العرب من أصل نحو مليون عربي وبقي (500,000) خمسمائة ألف في قطاع غزة التابع للإدارة المصرية وفي الضفة الغربية لنهر الأردن التي ضمها الأردن ، وتشتت مالا يقل عن (800,000) ثمانمائة ألف فلسطيني كلاجئين ،

ومعظمهم توزع على مخيمات اللاجئين الأربعة والخمسين في « إسرائيل » والأردن وسورية ولبنان ، وحيث ظلوا هناك منسيين فعلاً من قبل العالم . وانا أقول (الا من الله وإصرار العروبة والإسلام) مضيفاً لما قاله وليام بيكر[1] .

9ــ أول حرب عربية إسرائيلية

بعد أن أعلنت « إسرائيل » إستقلالها يوم 14 مـاي - 1948 . وبعد أن رحل المندوب السامي البريطاني في اليوم التالي ليشير رحيله رسمياً إلى إنتهاء الإنتداب . في هذا الوقت بالذات شرعت القوات اليهودية في إحتلال أراضٍ أخرى خارج الحدود التي نص عليها قرار التقسيم ، وفي هذا الوقت بالذات كانت وحدات غير نظامية من الدول العربية المجاورة قد دخلت فلسطين فعلاً وفي الأسابيع الأخيرة من الإنتداب . ولكن ما أن انتهى الإنتداب حتى عبرت قوات نظامية من الدول العربية إلى فلسطين . وقد أبلغت الجامعة العربية الأمين العام للأمم المتحدة برقياً بأسباب الإجراء العربي ، وبعد أن استعرضت البرقية تاريخ القضية الفلسطينية وجهود الدول العربية لمساعدة عرب فلسطين عن تأمين استقلالهم المشروع ذكرت البرقية :

« والآن وقد انتهى الإنتداب على فلسطين دون أن يترك وراءه سلطة مشكلة قانونياً لكي تتولى مقاليد الأمن والنظام في البلاد وتوفير الحماية اللازمة للأحياء والممتلكات تعلن الدول العربية ما يلي :

(أ) إن الحق في إنشاء حكومة في فلسطين أمر يخص سكانها بموجب مبادىء تقرير المصير التي اعترفت بها إتفاقية عصبة الأمم وكذلك ميثاق الأمم المتحدة .

---

(1) ويليام بيكر : مؤلف امريكي ، هدفه تناول المشكلة الفلسطينية بدءاً من جذورها البعيدة وحتى الوقت الراهن .

ــ والمؤلف ويليام بيكر . اقام في فلسطين أكثر من عشر سنوات بين دراسة وتنقيب . ثم وضع هذا الكتاب « سرقة وطن » الذي ينتقل فيه من التاريخ القديم إلى التاريخ المعاصر بطريقة مشوقة ، منطلقاً من خلفية تاريخية ودينية موضحاً البعد التاريخي للمشكلة ، مثبتاً بالشواهد التاريخية والتوراتية أن اليهود ليسوا أول من استوطن فلسطين ، وأن إسرائيلي اليوم ليسوا من نسل اليهود القدامى الذين تشتتوا في جميع أنحاء العالم ، مستقرئاً بتجرد وتفهم عميقين نصوص التوراة ، معتمداً على المكتشفات الأثرية الحديثة ، محاولاً الوصول إلى حلول للقضية الفلسطينية من وجهة النظر الأمريكية المعتدلة .

ــ وهذا الكتاب ترجمة كاملة خاصة بدار طلاس ، دون اي حذف ، لإطلاع المواطن العربي على رأي امريكي موجه للأمريكيين ، وبإذن خاص من المؤلف ، الذي يعيش الآن في أمريكا بشجاعة فائقة في ظل التهديد المستمر والمواجهات المتواصلة مع الصهيونية .

(ب) لقد اضطرب السلم والنظام تماماً في فلسطين ، ونتيجة للعدوان اليهودي أرغم أكثر من ربع مليون من السكان العرب تقريباً على مغادرة ديارهم والهجرة إلى البلدان العربية المجاورة ، وقد فضحت الأحداث السائدة في فلسطين نوايا الصهيونيين المبيتة ودوافعهم الإمبريالية .

(ج) لقد أعلنت دولة الإنتداب بالفعل أنها سوف لا تكون مسؤولة عن الحفاظ على القانون والنظام في فلسطين عند إنتهاء الإنتداب ... وهذا يترك فلسطين تماماً بدون أية سلطة إدارية .

(هـ) إن الإضطرابات الأخيرة في فلسطين تمثل أيضاً تهديداً خطيراً ومباشراً للسلم والأمن داخل أراضي الدول العربية ذاتها . ولهذه الأسباب ولأن أمن فلسطين أمانة مقدسة في عنقها ، وحرصاً على الحيلولة دون حدوث مزيد من التدهور في الأوضاع السائدة ، ومنعاً لإنتشار الفوضى والإستهتار بالقانون إلى داخل الأراضي العربية المجاورة ، ومن أجل ملء الفراغ الذي أحدثه إنتهاء الإنتداب ، والعجز عن إحلال أي سلطة شرعية محله ، ترى الحكومات العربية نفسها مضطرة إلى التدخل بهدف واحد هو استعادة السلم والأمن وإرساء القانون والنظام في فلسطين .

وتمضي برقية الحكومات العربية للأمم المتحدة تقول :

« ان الدول العربية تعترف بأن استقلال وسيادة فلسطين ، التي ظلت حتى الآن خاضعة للإنتداب البريطاني ، قد صار الآن حقيقة واقعة مع إنتهاء الإنتداب وهي ترى أن أهل فلسطين الشرعيين هم وحدهم أصحاب الأهلية والإختصاص في إقامة حكومة في فلسطين للقيام بكل صلاحيات الحكومة دون أي تدخل خارجي وبمجرد بلوغ هذه المرحلة سينتهي تدخل الدول العربية الذي يقتصر على إستعادة السلم وتثبيت القانون والنظام .

وستكون دولة فلسطين ذات السيادة مؤهلة بالتعاون مع الدول الأخرى الأعضاء في الجامعة العربية ، لإتخاذ أية خطوة للنهوض برفاه وأمن أهلها وأرضها » .

وهكذا احتدم القتال بين القوات العربية من ناحية وبين ما صارت تسمى حينذاك (بالقوات الإسرائيلية) من ناحية أخرى حتى تحول هذا القتال إلى أول حرب في الشرق الأوسط بين الدول العربية حديثة الاستقلال التي هبت للدفاع عن الدولة العربية الفلسطينية في فلسطين وبين عصابات إسرائيل المختلفة مثل الهاجاناه وشتيرن والأرغون والبالماخ علاوة على الفيلق اليهودي الذي تشكل خلال الحرب العالمية الثانية .

وقد كانت النتيجة وفي غضون أسابيع أن احتلت العصابات اليهودية معظم أرض

فلسطين باستثناء الضفة الغربية لنهر الأردن التي احتفظ بها الجيش الأردني وقطاع غزة الذي احتفظت به القوات المصرية .

10ـــ اتفاقيات الهدنة

عندما زادت « إسرائيل » قوتها العسكرية وعززت إحتلالها للأراضي الفلسطينية تمكن الدكتور « رالف باتش » وسيط الأمم المتحدة بالنيابة عن ترتيب إتفاقات للهدنة بين « إسرائيل » من ناحية ، ومصر والأردن ، ولبنان ، وسورية من ناحية أخرى وقد جرى التوقيع عليها بين فبراير - ويوليه - 1949 .

وقد تضمنت هذه الإتفاقيات جملة أمور ، منها أن الهدنة بين القوات المسلحة كانت خطوة لا غنى عنها لتصفية النزاع المسلح ، وإستعادة السلم في فلسطين « معترفة » بمبدأ عدم جواز الحصول على فائدة عسكرية وسياسية ، وللإعتبارات العسكرية التي أملت هذه الإتفاقات ، فإنها لا تؤثر على المواقف السياسية لأي طرف فيما يتعلق بالتسوية النهائية لقضية فلسطين . وهكذا فإنها لم تعط إسرائيل أي حق قانوني في الأراضي التي احتلتها خلال الأعمال العدائية عام 1948 فيما وراء الخطوط التي حددها مشروع التقسيم .

وبتحليل دقيق ، واستناداً لما تقدم في الفصل الأول فإنه هناك إنجازاً حققته الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية ، ترك أثاره واضحة على العلاقات الأمريكية الإسرائيلية في تلك الحقبة من الزمن .

وأنه من خلال الجهود المكثفة التي بذلتها الصهيونية الأمريكية ، والتي تركزت في أعمال الدعاية والضغط بأشكالها المختلفة ، استطاعت الحركة الصهيونية أن تفرز تياراً هاماً من بين المواطنين الأمريكين ، وبالتحديد وسط المسؤولين الأمريكيين الفاعلين من صناع القرار ، يقبل هذا التيار بالمطالب الصهيونية في فلسطين . أي أن الحركة الصهيونية وإستناداً لعوامل تاريخية وثقافية أيضاً خاصة بالمجتمع الأمريكي وإعتماداً على الإمكانات الإقتصادية والفنية الضخمة لليهود الأمريكيين وخاصة بالإستفادة من معطيات الحرب العالمية الثانية وما تعرض له يهود أوروبا على أيدي النازية ، أقول تمكنت من دفع قطاع هام من الأمريكيين ، وخاصة من النخبة الأمر يكية إلى إدراك الواقع في فلسطين بطريقة مشابهة لتلك التي تدركها الحركة الصهيونية ، أي أن الحركة الصهيونية قدمت مساهمة أساسية في صياغة وعي وإدراك قطاع كبير من النخبة والجمهور الأمريكي تجاه فلسطين بطريقة تتماشى والمصالح الصهيونية .

وفي يوم 11 ماي 1949 إنضمت إسرائيل إلى عضوية الأمم المتحدة . وأعلن الممثل

الإسرائيلي في بيان ألقاه في اللجنة السياسية بأن إسرائيل سوف تراعي مبادىء ميثاق الأمم المتحدة وتعمل على تنفيذ قراراتها . ولقد كانت إسرائيل الدولة الوحيدة التي نالت مركز الدولة ونالت معه الأرض أيضاً عن طريق إجراء إتخذته الأمم المتحدة .

والدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية كان دوراً له نتائجه السيئة في مجرى العلاقات الدولية ، كما كانت له آثاره الخطيرة على السلم والأمن اللذين طالما إدعت أنها تحافظ عليهما في الشرق الأوسط .

وهكذا تدحرجت الغلول اليهودية الصهيونية من أفران الغاز في شوتيرز بألمانيا ، ومن دهاليز أوروبا ، وصقيع روسيا وأراضي بولندا تدحرجت بأرجل أمريكية شيئاً فشيئاً وعلى مراحل من وعد لا سند قانوني أو شرعي له ، إلى إنتداب سار إلى نتيجة لم تكن من شروطه أصلاً ، إلى تقسيم للأراضي العربية المقدسة الواحدة ثم إلى حيث المعقل الأول للصهيونية في نيويورك وتحت المظلة الأمريكية في الأمم المتحدة لإصباغ الشرعية الدولية .

وهكذا انتهى الفصل الأول من كتابي هذا بعد أن ألقيت الضوء على دور الولايات المتحدة الأمريكية في دعم ومساندة الصهيونية حتى أخذت شكل الدولة في فلسطين لأبدأ الفصل الثاني حيث أول ما أبدأ بالدور الأمريكي في « عضوية إسرائيل بالأمم المتحدة » .

الفصل الثاني

دور الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة منطقة نفوذها ' إسرائيل ' بعد عام 1948

حتى تكون الفرضيات على شكل تأكيدات ، لا على هيئة تساؤلات ، فقد وجب علي أن أورد ما يؤكد كون الولايات المتحدة الأمريكية وقفت موقفاً لا يتناسب مع كونها دولة «كبرى» ، وإن كان هذا الموقف يتناسب مع كونها دولة استعمارية تتطلع لإقامة منطقة نفوذ لها في المنطقة العربية ، وبالتحديد في قلب الوطن العربي في فلسطين .

وما يجب علي تأكيده هنا في هذا الفصل الثاني من كتابي هذا هو كيف أن الولايات المتحدة الأمريكية لعبت دوراً أساسياً في قبول إسرائيل عضواً بالأمم المتحدة ، وكيف أمدت هذا العضو الزائد والشاذ واللاشرعي ، بعد أن كللته بإكليل الشرعية الدولية ، بأسباب الحياة لتدفعه دفعاً نحو الصمود أمام ملايين العرب الرافضين لوجوده وفي وجه موجة الإستنكار العالمية التي هبت ومنذ عام 1948 وإلى اليوم مطالبة بمعاقبة إن لم يكن بإزالة هذا العضو الخارج على القانون الدولي .

لهذا وجب علي أن أبرهن في هذا الفصل ، أو اوضح أيضاً دور الولايات المتحدة الأمريكية المساند والمدعم لهذا العضو المدلل إسرائيل في حروبه العدوانية ضد العرب في عام 1956-1967 و1973 ، وخاصة دور وزير خارجيتها هنري كيسنجر المخادع للعرب والمؤيد للباطل الصهيوني تدعيماً لمنطقة النفوذ « إسرائيل » .

1 ـ دور الولايات المتحدة الأمريكية في قبول " إسرائيل " عضواً بالأمم المتحدة

بدعم وتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية تقدمت الحكومة المؤقتة لما سمي « بإسرائيل » في نهاية عام 1948 بطلب إنضمامها للأمم المتحدة في محاولة واضحة لإسباغ الشرعية الدولية على هذا الكيان الجديد الغريب .

ولا أدل على إحتضان الولايات المتحدة الأمريكية لفكرة الإنضمام هذه من ذلك الحوار الذي جرى في الجلسة التي عقدها مجلس الأمن الدولي لمناقشة طلب الإنضمام بين المندوب السوري من جهة ومندوب الولايات المتحدة من جهة أخرى . فقد أصر مندوب سورية العربية في سياق حملته على أن إسرائيل ليست دولة بالمعنى المعروف في القانون الدولي فحدودها غير محددة ، كما أنها ليست محبة للسلام ، ولا أدل على ذلك من مسؤوليتها عن مقتل وسيط الأمم المتحدة الكونت برنادرت ذاته ، إضافة إلى طابعها العدواني أصلاً .

أما المندوب الأمريكي فقد راح يحاول البرهنة على جدارة إسرائيل بالعضوية ، ورفض الحجة السورية في وجوب كون الكيان السياسي ذا حدود محددة ومعروفة حتى يعد دولة بموجب قواعد القانون الدولي وقد تجاهل المندوب الأمريكي بذلك ما استقر عليه التعامل الدولي حتى الآن بما في ذلك تعامل حكومته بالذات التي هي طرف في معاهدة « مونتفيديو » الموقعة في 26- 12 - 1933 والتي تنص على أنه لكي تعد الدولة شخصاً من أشخاص القانون الدولي فلابد أن تتوافر فيها أربعة عناصر ، وثاني هذه العناصر حيازتها لإقليم محدد. في جلسة 2—12—1948 غدا واضحاً حماس الولايات المتحدة من أجل التوصية بقبول إسرائيل في الأمم المتحدة ، من دول مجلس الأمن ، وعند التصويت على القبول ، فشل المشروع ، وقد تقدمت إسرائيل بطلب ثان جديد ، وبدءاً من 11-5-1949 وتحديداً في ليلة 12-5-1949 وبضغط شديد من الولايات المتحدة ومطابقة بريطانيا وفرنسا والإتحاد السوفياتي قررت الجمعية العامة قبولها أي « إسرائيل » بالرغم من الإحتجاج والإستنكار اللذين بديا على مندوبي العرب وانصارهم القليلين .

وهكذا أصبحت إسرائيل العضو التاسع والخمسين في الأمم المتحدة . وبإعلان دولة إسرائيل وقبولها عضواً في الأمم المتحدة ، تكون الولايات المتحدة قد أسهمت في إضفاء الشرعية الدولية على منطقة نفوذها « إسرائيل » ، وفيما يتعلق بولادة دولة إسرائيل الجديدة ، فإن الدور الحاسم الذي قامت به حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وبشكل خاص الرئيس ترومان قد اعترف به جميع المؤرخين ، زد على هذا أن ثلاثة من رؤساء حكومات إسرائيل السابقين ، ممن شاركوا مشاركة مباشرة وفعالة في الأحداث العسكرية والدبلوماسية والمالية التي رافقت خلق دولة إسرائيل وهم : دافيد بن غوريون [1] وموشي شاريت ، وغولدا مائير [2] قد اعترفوا بذلك . وحديثاً قال « جدعون رفائيل » الذي نشر إلى الآن أفضل دراسة وثائقية معتمدة عن التاريخ الدبلوماسي لإسرائيل ، فقد قال عن اعتراف ترومان الدبلوماسي المبكر الذي بعث به بعد بضع دقائق من إعلان بن غوريون « أنه أي ترومان ، قد وضع الدولة الجديدة بشكل ثابت على الخارطة السياسية للعالم » .

وقد تدخل ترومان بشكل مستمر خلال هذه السنوات الحاسمة لمساعدة قادة العصابات

---

(1) دافيد بن غوريون : اول رئيس لأول حكومة قومية لإسرائيل عام 1948 وقد ولد في موشي شاريت : رئيس الحكومة الخامسة في الكيان الصهيوني «1954» .

(2) غولدا مائير ، رئيسة الحكومة الخامسة عشر «1969» في هذا الكيان الدخيل وقد ولدت في « كيق » بروسيا .

الصهيونية الإرهابية الذين كانوا يعملون على خلق ما أسموه « إسرائيل » ، فبالإضافة لضغطه على بريطانيا المنتدبة على فلسطين من أجل قبول مزيد من الدخلاء المهاجرين اليهود في فلسطين ، وبالإضافة لتأييده خطة التقسيم الأساسية للأمم المتحدة ، فقد قام بتعيين سفير للولايات المتحدة الأمريكية في تل أبيب كان مشهوراً بتأييده لإسرائيل وعدائه للعرب .

ورتب كذلك أي ترومان قرضاً مالياً من بنك الإستيراد والتصدير مع إعتماد مؤقت وذلك استجابة لطلب تقدمت به الوكالة اليهودية[1] ومع اقتراب موعد إنتهاء الإنتداب البريطاني على فلسطين فقد ناشد ترومان هذا ، العرب علانية بعدم مهاجمة الدولة اليهودية الجديدة .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل سمح ترومان نفسه لموشي شاريت الذي كان في ذلك التاريخ يشغل وظيفة وزير خارجية الحكومة الإسرائيلية الإقليمية بإستخدام وسائل الإتصال البرقية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية للإتصال بالسرعة الممكنة من نيويورك بدافيد بن غوريون في مقر رئاسة الوكالة اليهودية بتل أبيب .

وفي أيلول صار بإمكان دين راسك نائب وزير الخارجية الأمريكي أن يكتب إلى كليفورد في البيت الأبيض بأن كل بند من بنود المساعدة لإسرائيل التي جرى التعهد بها لها ، وذلك على منصات الخطابة التابعة للحزب الديمقراطي في حزيران يونيو 1949قد نفذت حرفياً وبشكل تام .

وهكذا انضمت إسرائيل إلى عضوية الأمم المتحدة حيث كانت الدولة الوحيدة التي نالت مركز الدولة ، ونالت معه الأرض أيضاً عن طريق إجراء إتخذته الأمم المتحدة ، وأن كل هذا كان بتأييد وتشجيع ودعم الولايات المتحدة الأمريكية ، أو ليس هذا أيضاً دليلاً يضاف للأدلة التي أسوقها ، والتي تثبت جميعها ، أنها ، أي إسرائيل منطقة نفوذ أمريكية ؟

وإني أجد من الضروري أن أورد فقرة هي عبارة عن كلمات وردت في تصريح للرئيس الأمريكي ترومان في أعقاب قيام إسرائيل ، حدد فيه دور إسرائيل عندما قال : « لقد قامت

---

(1) الوكالة اليهودية : اقيمت الوكالة اليهودية في فلسطين عام 1922 استناداً إلى المادة الرابعة من صك الإنتداب البريطاني « الذي أدمج فيه وعد بلفور » بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين . وقد نصت المادة المذكورة من صك الإنتداب على « أن وكالة يهودية مناسبة سوف يعترف بها كهيئة استشارية لإدارة فلسطين والتعاون معها في المسائل الاقتصادية والاجتماعية وغيرها مما يؤثر في إقامة وطن قومي يهودي وحماية مصالح السكان اليهود في فلسطين » .

إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط لكي تتصدى لتيار النعرة الوطنية ، فإذا لم تستطع أن تحقق هذا ، فلا أقل من أن تجتذبه بعيداً عن مصالح البترول الأمريكي في الشرق الأوسط » .

نعم هذا كان تصريح الرئيس الأمريكي ترومان ممثل الدولة التي أصبحت زعيمة المعسكر الإمبريالي عقب الحرب العالمية الثانية ، وبالتالي صاحبة المصلحة الأكبر في وجود إسرائيل في المنطقة العربية ، لأن الولايات المتحدة الأمريكية قد خططت ، كما أسلفت ، ومنذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، من أجل إنشاء منطقة نفوذها « دولة إسرائيل » لكي تكون حاجزاً بشرياً قوياً وغريباً على الجسر البري الذي يربط أوروبا بالعالم القديم ويربطها معاً بالبحر الأبيض المتوسط بحيث يشكل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة مناوئة لشعب المنطقة .

2ـ البيان الثلاثي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية

وقد جسدت الولايات المتحدة الأمريكية المبدأ الذي قامت عليه سياستها في تلك المرحلة بالبيان الثلاثي ، ففي تلك المرحلة التي تلت عقد الهدنة الدائمة أخذت الولايات المتحدة الأمريكية وهي تقود أمامها أو وراءها سيان بريطانيا ، تتفنن يوماً بعد يوم في أساليب الضغط بالتهديدات تارة ، وبالإغراء والإغواء تارة أخرى ، لحمل العرب على مصالحة اليهود ، وإعترافهم بهم ، ورضائهم بالواقع المؤلم المرير ، ودمج اللاجئين في البلاد العربية ، وتوطينهم في البلاد التي لجأوا إليها .

وبينما كان حقد الرأي العام العربي شديداً وملموساً في نفس الوقت ، وكانت الأصوات ترتفع من آن لآخر بوجوب الإستعداد للجولة الثانية غسلاً للعار حيث بدأ استعداد في مصر وسورية من الناحية العسكرية على وجه الخصوص ، وكانت مدة السنة المحددة لإتفاقيات الهدنة قد انتهت وكثر التساؤل عن الموقف ، في هذا الوقت بالذات سارعت الولايات المتحدة الأمريكية وهي تقود هذه المرة بالإضافة لبريطانيا فرنسا أيضاً للتآمر فأصدر الثلاثة بيانهما المشترك في 25 ماي 1950 الذي جاء فيه : « أن الحكومات الثلاث تعارض معارضة صارمة أي استخدام للقوة ، أو أي تهديد بالإلتجاء إلى القوة بين أي من دول الشرق الأدنى ، وأنها إذا تبينت أن أي دولة فيها تستعد لإنتهاك حرمة الحدود أو خطوط الهدنة لن تتردد ـ تنفيذاً لإلتزاماتها بصفتها أعضاء في هيئة الأمم المتحدة ـ أن تتدخل باسم هيئة الأمم وخارج نطاقها » .

وقد جاء هذا البيان الإستفزازي دعامة أخرى جديدة ومكشوفة للكيان الصهيوني ، الذي قام في قلب الوطن العربي فلسطين هكذا اعتباطاً وظلماً وعدواناً .

وقد استهدف هذا البيان :

1 – تجميد الخطوط العسكرية التي توقف عندها القتال – خطوط الهدنة – وتحويلها إلى حدود فعلية وتمثلت هذه السياسة عن عزم أمريكا على الحيلولة دون قيام عمل عسكري واسع من قبل أي فريق عبر تلك الخطوط عن طريق العنف .
هذا على الرغم من أن واشنطن كانت قد غضت الطرف عن استمرار إستيلاء إسرائيل التدريجي للمناطق العازلة كمنطقة الحولة .

2 – وقد ضمن هذا البيان للكيان الصهيوني مكاسب كثيرة أولها تأمين إمداده بالسلاح بشكل رسمي وعلني وتثبيت خطوط الهدنة حدوداً جديدة له بحماية الدول الثلاث وبالسعي إلى تحويل هذا الكيان إلى أمر واقع ومقبول من الدول العربية ، وتطوير هذا الواقع إلى تعاون للدفاع عن المصالح الإستعمارية .

هذا وقد تجاوزت الدول الثلاث في إصدار هذا البيان صلاحياتها كأعضاء في هيئة الأمم المتحدة فقد جاء إقرارها لخطوط الهدنة بين الدول العربية والكيان الصهيوني «كحدود أمر واقع» إلغاء للإعتراف بقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام 1947 ، وتثبيتاً لوضع جديد خارج إطار المنظمة الدولية ، ثم أضحى هذا البيان وبعد صدوره وبعد بروز ردود فعل مختلفة أثراً بعد عين «كما سأوضح مؤكداً ذلك» عندما تآمرت دول هذا البيان مع إسرائيل «بريطانيا وفرنسا وإسرائيل» بالعلن والولايات المتحدة الأمريكية عن طريق الخفاء في عدوانها المدبر على مصر عام 1956 .

ولقد أدرك العرب هذا لأول وهلة فثارت ثائرتهم الكلامية رداً على هذا البيان الثلاثي في الصحف والبرلمانات واللجان السياسية ، وإنتهى الأمر بإصدار بيان ، فيه رد وتحفظ على البيان .

3– أنواع الدعم الأمريكي لا سرائيل عام 1948

وعى «بن غوريون» حقيقة كون الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستودع لليهود والأغنياء القادرين على تمويل الحركة الصهيونية بما لا تستطيعه أية جالية يهودية أخرى ، ففي الفترة بين 1939 ونهاية 1948 بلغ مجموع تبرعات المنظمات اليهودية والصناديق الخاصة في الولايات المتحدة للمستوطنين الصهاينة بين 287 و302 مليون دولار .

وبناءً على هذا اتبعت إسرائيل سياسة ثابتة ، فحواها العمل على إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بأنها هي حليفتها الوحيدة المضمونة في الشرق الأوسط ، وذلك عبر

رسائل متوالية ، وفي كل المناسبات ، ولعل أولى هذه الرسائل ما حدث بعد شهور قليلة من قيام « إسرائيل » ، فقد وصل السفير الأمريكي الأول إلى إسرائيل في 11 أوت 1948 ، بعد ثلاثة أيام من وصول رئيس البعثة الدبلوماسية السوفياتية « بافل دي يرشون » ، وفي إفتتاح الأوبرا الإسرائيلية لأول مرة بعد قيام « إسرائيل » كان ممثلو البعثتين السوفياتية والأمريكية في مقدمة المدعوين ، ولكن عندما بدأ العرض تعمد الإسرائيليون بعد عزف « النشيد الوطني الإسرائيلي الهاتكفاة » أن يتجاهلوا تماماً النشيد الوطني السوفيتي ، بينما عزفوا النشيد الوطني الأمريكي ، وهو ما أثار الأزمة الأولى بين السوفييت وإسرائيل ، وحمل للأمريكيين معاني هامة .

وعندما نشبت الأزمة الكورية تبنت « إسرائيل » الموقف الأمريكي بصورة كاملة ، وحاولت توظيف هذا الموقف لصالحها ، ففي لقاء بين « بن غوريون » والسفير الأمريكي في إسرائيل ، قدم الأول تصوراً لخطة تستهدف تقوية إسرائيل لتمكينها من الصمود في وجه أي عدوان شيوعي في حالة نشوب أزمة مشابهة للأزمة الكورية في الشرق الأوسط ، وقد أدت هذه الرسالة أيضاً غرضها بدرجة كبيرة ، إذ علق السفير الأمريكي في إسرائيل على هذا الموقف بقوله ، لقد أصبحت متيقناً من موقف إسرائيل المؤيد للغرب .

إن هذا لا يحتاج إلى دليل ، فقادة العصابات الصهيونية أمثال بن غوريون ، ومعهم أفراد عصاباتهم من المرتزقة ، فما هم جميعاً في الحقيقة « إلا مطايا لمن يركب » فما الذي يهم هذا المتشرد بن غوريون القادم من بولندا ، ان باع نفسه للشيطان أو امتطى ظهره أمريكي ، إن هذا برأيي لا يهمه في شيء ، ما دامت الأرض التي أرادوها منطقة نفوذ أمريكي ، وبرضا مغتصبيها من الصهاينة ، ليست أرضاً بولندية ، حتى ولا أمريكية ، حتى ولا صهيونية ، بل هي فلسطين المقدسة ، الأرض العربية .

4– المشروع الاسرائيلي التفصيلي للتعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل عام 1950

في 23 كانون الأول « ديسمبر » 1950 أرسل « موشيه شاريت » وزير خارجية إسرائيل مذكرة سرية إلى الجنرال « جورج مارشال » وزير الدفاع الأمريكي مضمناً إياها مشروعاً تفصيلياً للتعاون الإستراتيجي بين البلدين . نص البند الأول منه على « أن التوتر الحالي في العالم قد دفع حكومة إسرائيل » إلى تفحص موقفها تحسباً لأي تفاقم جديد في الوضع من شأنه أن يمس الشرق الأوسط ، وقد شمل المشروع الإسرائيلي عدة بنود فيها :

– تمكين إسرائيل من توفير قدر مناسب من إحتياطات الغذاء والطاقة فوق

« أراضيها » ، فبالإضافة إلى أهمية ذلك بالنسبة لإسرائيل ، فإنه « يشكل رصيداً مهماً للولايات المتحدة في دورها كدولة عظمى لها مصلحة في الدفاع عن الشرق الأدنى ...» لهذه الأسباب ، فإن إقامة مستودعات إحتياطات الغذاء قبل نشوء حالة طوارىء سيخدم أمن إسرائيل من جهة ، وسيعزز إلى حد كبير الموارد الدفاعية للديمقراطية في الشرق الأوسط » .

وفي المجال العسكري قدمت المذكرة للمطالب الإسرائيلية بقولها :

« إن الإنجاز العسكري لسكان (أرض إسرائيل) اليهود في الحرب العالمية الثانية ، وما حققه الجيش الإسرائيلي في العام 1948 في مجال الدفاع عن دولة ولدت لتوها ضد القوات العربية المشتركة ، يشكل مؤشراً جيداً بالنسبة للمستقبل على الخدمة التي تستطيع إسرائيل تقديمها إذا نميت قدرتها العسكرية ، ونظمت في أقرب وقت » ولتمكين إسرائيل من أداء خدماتها العسكرية للغرب فإنه يجب :

- تزويدها بالسلاح الأمريكي .
- توحيد تسليح الجيش الإسرائيلي بالأنواع الأمريكية .
- تنمية صناعة السلاح الإسرائيلية لسد إحتياجات إسرائيل وجزء من إحتياجات حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط .
- تحسين منشآت « الموانىء الإسرائيلية » فمثل هذا التحسين سيعزز من قيمة إسرائيل كرصيد للدفاع عن الشرق الأدنى ضد العدوان » .
- قيام الخبراء الأمريكيين بدراسة القدرات العسكرية والصناعية الكامنة في إسرائيل وكذلك دراسة منشآتها ومواصلاتها كمقدمة لبناء خطة الدفاع عن المنطقة .
- تمكين مزيد من الطلاب الإسرائيليين من الدراسة في الكليات العسكرية الأمريكية .

وتعليقاً على المذكرة الإسرائيلية كتب وزير الخارجية الأمريكي « دين اتشسون » إلى سفارة الولايات المتحدة في إسرائيل رسالة جاء فيها : « لقد قال الإسرائيليون أنهم مقتنعون الآن بخطأ سياسة (عدم التماثل) ، يقصد عدم الإنحياز ، التي يتبعونها ، وأنهم يعرفون أن أملهم الوحيد للخلاص هو الغرب ، أنهم يريدون أن تؤخذ إسرائيل بالحسبان ، بأكبر سرعة ممكنة ، في خطط الغرب للدفاع عن الشرق الأدنى ... وقد ألمح الإسرائيليون إلى أنهم سيكونون مستعدين في حالة نشوب أزمة لأن يقترحوا على الغرب تقديم خدمات مثل (ميناء حيفا ، ومطار اللد) حتى وإن كان الأمر مرتبطاً بإستخدام بريطانيا لهذه الخدمات » .

وبالرغم من أن الولايات المتحدة لم تستجب لهذه المطالب الإسرائيلية إلا أن ذلك لم

يمنع إسرائيل من الإستمرار في إتباع السياسة نفسها .

لأنه كما أرى فقد جاء عدم استجابة الولايات المتحدة لهذه المطالب الصهيونية لسبب واحد فقط ، هو أنها هي التي تقرر متى تصبح منطقة نفوذها إسرائيل مستعدة لسداد الدين الذي عليها نحو أمريكا .

وقد رأت أمريكا أن تاريخ تقديم مذكرة سابق لأوانه ، وقد تعجلت عصابات منطقة النفوذ في تل أبيب في إستعدادها لسداد ذلك الدين وتنفيذ أوامر سيدها الأمريكي . وهكذا هم اليهود وإلى الأبد .

وإذا ما عدت قليلاً إلى الوراء حيث أجد أن العودة ضرورية « لأن البرهنة لا تقتصر على زمان معين » وبالتحديد لعام 1946 عندما أعلنت مجلة « وورلد ريبورت » الأمريكية الصادرة في 31 ديسمبر 1946 واصفة المصالح النفطية الأمريكية في الشرق الأوسط « إن العالم العربي يصبح أكثر من أي وقت مضى جبهة أمريكية » لقد كانت الولايات المتحدة تتغلغل يوماً بعد يوم وأكثر فأكثر في شؤون المنطقة العربية .

وحتى في البلدان التي لا تحتوي سوى على القليل من النفط مثل سوريا ولبنان والأردن ، لعبت أمريكا دوراً خطيراً في شؤونها الداخلية عن طريق ما تدفعه من رسوم مرور الأنابيب ، وبواسطة الموظفين الأمريكيين المشرفين على صيانة خطوط البترول والمحافظة عليها ، ولقد كتبت صحيفة وورلد ريبورت نفسها في 17 يونيو 1947 تقول : « من الواضح أن الولايات المتحدة تذهب إلى الشرق الأوسط لتبقى » .

وبالنسبة لفلسطين لم تخف الولايات المتحدة الأمريكية إهتمامها الكبير الذي ظهر عندما انضمت إلى لجنة التحقيق المشكلة عام 1946 ، ومن خلال إشتراكها بالمناقشات الوزارية التي دارت في لندن عقب إنتهاء أعمال هذه اللجنة ، ثم كما بينت في الفصلين التمهيدي والأول من رسالتي هذه حول موقفها من وعد بلفور والإنتداب وقرار التقسيم المؤيد طبعاً ، وقد كان مؤيدو التقسيم داخل الحكومة الأمريكية يأملون في أن يؤدي إنشاء دولة يهودية إلى خلق قاعدة أمريكية آمنة ومتطورة في الشرق الأوسط . وهذا أمر مفهوم بالطبع على إعتبار أن فلسطين هي الجسر الرئيسي إلى آبار النفط العربية .

وفي 25 جوان 1951 نشرت صحيفة نيويورك تايمز خبراً عن إلتحاق ثلاثين من ضباط الجيش الأمريكي بالجامعة الأمريكية في بيروت لحضور دورة قصيرة مركزة عن تاريخ الشرق الأدنى والإتجاهات السياسية وأساليب الحياة السائدة فيه وقالت الصحيفة أيضاً .
أنه قد بوشر بتدريب مترجمين باللغة العربية في مدرسة اللغات التابعة للجيش في مونتري بولاية كاليفورنيا .

لقد كان ذلك كله جزءاً من اللوحة الإستراتيجية العامة التي وضعتها الإدارة الأمريكية لإحكام سيطرتها على آسيا .

لقد كان الأمريكيون يتطلعون إلى قيام الآسيويين بالسيطرة على بعضهم بعضاً لصالحهم ، ويدققون بلهفة الأرقام التي تشير إلى عدد الآسيويين القادرين على الخدمة العسكرية . وقد قدرت مجلة « يواس نيوزاند وورلد ريبورت » الصادرة بتاريخ 20 كانون ثاني يناير عام 1963 عدد الرجال القادرين على حمل السلاح في آسيا غير الشيوعية الذين تتراوح أعمارهم بين 20 - 24 سنة بسبعين مليوناً .

وهذا يتحقق بالمنظور الأمريكي في إنجاز عمليات الصلح ودخول المتصالحين معاً بلا ادنى إعتراض وتحفظ في إطار الإستراتيجية العالمية الأمريكية . كما سنرى ذلك في الفصل الثالث عند التعرض لإتفاقية الصلح الإسرائيلية المصرية .

5ـــ مساعدات التطوير الرسمية لا سرائيل

لقد بلغت مساعدات التطوير الرسمية لإسرائيل في الفترة الواقعة ما بين 1949 - 1953 مبلغ 70 مليون دولار من الأطعمة أرسلت كذلك سنوياً ، وكانت المساعدات الخاصة المجموعة من الطائفة اليهودية في أمريكا في هذه الفترة أهم وأعلى حيث وصلت إلى حوالي 150 مليون دولار سنوياً . لكن ذلك كله لم يكن كافياً ، ولم يكن بالإمكان استخدام مساعدات التطوير التي صوت عليها أعضاء الكونغرس الأمريكي سنوياً للتطوير . ففي السنة المالية 1952 جرى إستخدام 87 بالمائة من مبالغ المساعدة هذه لشراء الطعام وقد تسلمت إسرائيل في السنة المالية 1952 ما يساوي 93 بالمائة من قيمة المساعدات الرسمية المرسلة إلى بلدان الشرق الأوسط ، وقد نزلت هذه النسبة أي انخفضت في السنة المالية 1953 .

وقد قدر الكونغرس مشاكل السيولة النقدية لدى إسرائيل ولذلك لم يقم إعتباراً لأعمال الخرق التي تعرضت لها القوانين الأمريكية الناظمة لشؤون المساعدات الأجنبية المقدمة من أمريكا .

ولم تكن الولايات المتحدة ولا الطوائف اليهودية الدولية من أنقذ إسرائيل مالياً في أوائل الخمسينات فقد تولى ذلك جمهورية المانيا الإتحادية وبضغط من الولايات المتحدة الأمريكية ففي مارس 1953 ونتيجة لهذا الضغط قامت المانيا الغربية الإتحادية بدفع مبلغ «840» مليون دولار في السنة المالية 1954 يتم تحويل 100 مليون دولار بمثابة تعويضات حرب وقد عادل هذا المبلغ مقدار 30 بالمائة من موارد إسرائيل لنفس الفترة .

6– دور الولايات المتحدة الأمريكية في سرقة إسرائيل للمياه العربية

أخذ الصهاينة ومنذ وقت مبكر من قيام حركتهم يخططون لحرمان العرب من مياههم ، بالإضافة إلى العمل على التوسع في أراضيهم . فكل ينبوع ماء عربي يعني عاملاً من عوامل العدوان الإسرائيلي ودافعاً يؤدي إليه ، فضم الجولان وسلسلة المستوطنات والمواقع التي يقيمونها في الأغوار على نهر الأردن ، وبدئهم بضخ مياه نهر الليطاني إلى الأرض العربية المحتلة ، كل هذا من مخططهم العام الذي لن يقف حتى يخرجوا من فلسطين ، أو يحرموننا من مياهنا لا سمح الله في أرضنا الطيبة وبالتالي من وجودنا كأمة .

يقول الإرهابي الصهيوني « دافيد بن غوريون » : « ان اليهود يخوضون اليوم مع العرب معركة المياه ، وعلى مصير هذه المعركة يتوقف مصير إسرائيل ، وإذا لم ننجح في هذه المعركة فإننا لن نكون في فلسطين » .

ويقول تصريح « المنظمة الصهيونية بصدد فلسطين » المقدم إلى مؤتمر الصلح بتاريخ 3 فبراير 1919 ، والذي يتضمن المنطلقات التي تتفق عليها مختلف التيارات في الحركة الصهيونية ، ثم لتقوم هذه الحركة فيما بعد في التوسع في الوطن العربي بكافة الطرق والوسائل الدنيئة ، يقول التصريح من جملة ما يقول في بعض من فقراته : « وفلسطين يجب أن يكون لها منافذها الطبيعية للبحار والسيطرة على أنهارها وعلى منابع تلك الأنهار ... لذا يصبح من الأهمية الجوهرية بمكان ، ليس فقط تأمين جميع موارد المياه التي تغذي البلاد حتى الآن ، بل القدرة للمحافظة والسيطرة عليها عند منابعها ... إن جبل الشيخ هو « اب المياه » الحقيقي لفلسطين ولا يمكن فصله عنها دون توجيه ضربة قاصمة إلى جذور حياتها الاقتصادية بالذات ... كما يجب التوصل إلى إتفاق دولي تحمى بموجبها حقوق المياه للشعب القاطن جنوب نهر الليطاني « أي اليهود في فلسطين الكبرى » حماية تامة ... أن التنمية الكثيفة للزراعة وغيرها من الفرص والمرافق الموفورة في شرقي الأردن يحتم أن يكون لفلسطين منفذ على البحر الأحمر ، وفرصة لإنشاء موانىء جيدة على خليج العقبة ، فالمرافىء التي يجري تطويرها في هذا الخليج يجب أن تكون مرافىء حرة ، تمر بها تجارة البلاد الداخلية على أساس المبدأ نفسه الذي اهتدينا به في اقتراحنا إعطاء حق حرية الوصول إلى سكة حديد الحجاز » .

هذه بعض فقرات ذلك التصريح الخطير ، والذي أعلنته تلك المنظمة الصهيونية الإرهابية ، والذي تحقق معظمه تقريباً ، وما كان له أن يتحقق لولا إسهام الولايات المتحدة الكبير في الدور الخطير الذي لعبته من أجل وضعه موضع التنفيذ . ولابد من

الإشارة هنا إلى أن منشىء هذا التصريح هو « هربرت صموئيل »[1] .

وليس أدل على إسهامات الولايات المتحدة الأمريكية الكبرى من ذلك الدور الذي قامت به في هذا الشأن . فعندما بدأ للعيان أثناء الحرب العالمية الثانية وما بعدها ضعف الإمبراطوريات الإستعمارية الأوروبية القديمة وصعود الإمبريالية الأمريكية الحديثة ، هرع الصهاينة جرياً على عادتهم الإنتهازية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ليكثفوا وجودهم فيها ويعرضوا على سادة الإحتكار العالمي الجدد خدماتهم « المفيدة » في المنطقة العربية ذات القيمة الاستراتيجية الهائلة ، فطلب الصهاينة في عام 1943 إلى المدير المساعد لمصلحة صيانة التربة في الولايات المتحدة الأمريكية « ولتر كلاي لودرميلك » أن يقوم بوضع دراسة سابقة له لأراضي فلسطين موضع التطبيق العملي ، فيجملها بمخططات لبرنامج تنفيذ في المستقبل .

وكان هذا قد زار فلسطين في عام 1939 كخبير في صيانة التربة ، وقام بتلك الدراسة فيها ، وقد خيل إليه حينذاك إن هذا البلد العربي فلسطين يشبه كاليفورنيا فيَ الري والطاقة ، وقد جاء هذا التشبيه الذي انتقده كثير من العلماء والمختصين ، هو كل ما كان يعتلج في عقله الباطني من رغبة في تحويل فلسطين بالمرتزقة اليهود إلى امتداد للنظام الاستعماري المقبل ، الذي كانت تخطط له دولته « أمريكا » ، فكاليفورنيا كانت من مرابع الهنود الحمر الذين أبادهم أجداد هذا الخبير المتوحش ، وكان كتاب هذا الأمريكي الذي أجمل فيه دراسته المذكورة ، والذي عنونه بعنوان « فلسطين أرض الميعاد » يدل على أن هذه الدراسة لم تقتصر على موضوع التربة الذي دعي من أجله لزيارة فلسطين ، وإنما شملت أيضاً التعرف على أولئك المرتزقة وتقييمهم ، ورؤية أحوال الشعب العربي الممزق المقهور بشتى أنواع القهر ، ورسم الطريق إلى إبادته كما أبيد هنود كاليفورنيا .

فالآنسة غواشون تقول أنه كتاب « رؤى » كما قيل في وصفه ، ولا يتكلم المشروع مطلقاً عن سكان ضفاف الأردن الذين لن يتلقوا بعد الآن قطرة من مياه نهرهم ، ويستمر لوردميلك فيقول : « إذا وجد العرب أنه من غير المستحب لديهم السكن في أرض مصنعة فسوف يتمكنون بسهولة من الإقامة في السهل الرسوبي العظيم لوادي الدجلة والفرات حيث تكفي مصادره لعدد كبير من المهاجرين » انتهى إلى هنا كلام الآنسة غواشون وتعليقها على دراسة ذلك الأمريكي .

---

(1) هربرت صموئيل : هو أول مفوض سامي لبريطانيا في فلسطين ، يؤسس للبناء الصهيوني في الأرض العربية ، وقد قام بعمله هذا بتكليف من حكومته البريطانية — المنتدبة يومذاك على فلسطين .

إن هذا الخبير الأمريكي لايتكلم في بحثه المذكور في الأمور الهندسية التي كانت مهمته الأساسية لكنه استفاض في أمور سلب العرب أوطانهم وتشريدهم ، وإحلال « مرتزقة الخزر » المتهودين مكانهم ، فقد خصص لورد ميلك عشرة فصول من خمسة عشر فصلاً يتضمنها كتابه للتعريف بفلسطين وما حولها ، وللأوهام التاريخية التي نسجتها الصهيونية حول قدماء اليهود الذين أتوا إليها ، وللإمكانات المتوفرة فيها للهجرات الكثيفة وتغني بعبقرية اليهود ونظرتهم الصائبة وقال بأن الأرض (وهو يعني فلسطين والأردن) يمكن أن تستوعب أربعة ملايين مهاجر بالإضافة إلى ما كان فيها حينذاك من سكان .

وهكذا تبني الصهيونيون تقديراته هذه التي تخدمهم كثيراً ، ونظموا الهجرة على أساسها ، ولم يكن ذلك سوى هذيان غريب اعتبر كشيء مسلم به .

وقد خصص لورد ميلك هذا بضعة صفحات لمشروع التنظيم الكهربائي ، واستنار على العموم فيما يخص الأعمال الهندسية ، بما قامت به هيئة « وادي التنسى » في الولايات المتحدة الأمريكية من تخطيط وتنفيذ لمشاريع ذلك الوادي . فاقترح لذلك البدء قبل كل شيء بإقامة « هيئة وادي الأردن » على غرار الهيئة الأمريكية المذكورة ، لتشرف على كل نشاط يتعلق بالماء والكهرباء في فلسطين وما حولها (المناطق التي كانت تحتلها حينذاك الجيوش البريطانية التي غزت سورية مع الديغوليين قبل ذلك بعامين) .

وكانت الأسس التي تقوم عليها ، بصورة عامة مختلف نشاطات « هيئة وادي التنيسى » الأمريكية ، والتي اقترح لورد ميلك أن تهتدي بهديها « هيئة وادي الأردن » كما يلي :

أولاً : مركزة كل الأعمال بالهيئة وجعلها في مشروع واحد ضخم .

ثانياً : الإشراف والتحكم بجميع مصادر المياه : الأنهار وروافدها ، والينابيع والسيول والآبار ، والمياه ، والأنهار الجوفية ، والبحيرات .

ثالثاً : تنظيم توزيع المياه لمختلف الاستعمالات .

رابعاً : القيام بكل ما يلزم من أعمال تنظيم موارد وحرفيات المياه بإقامة السدود على الأنهار ومجاري السيول الرئيسية مع إنشاء بحيرات التخزين وغيره : كان مثلاً وادي التسني بأمريكا 32 سداً رئيسياً : فيها تسعة على النهر و23 على روافده والسيول المنحدرة إليه ، كما أقيمت البحيرات الكبرى في الجنوب لتخزين المياه .

وكان وادي الأردن يتضمن حينذاك الإمكانيتين الأساسيتين التاليتين :

— بحيرة طبريا كخزان ممتاز للمياه .

– الأغوار التي يبلغ إنخفاضها عند البحر الميت مقدار 400 متر تحت سطح البحر .

وهنا لابد من توضيح مشروع لودر ميلك الذي ينقسم إلى شقين :

الأول : تحويل مياه نهر الأردن الأعلى ، ونهر اليرموك ، ووادي الزرقاء لإرواء سفوح الوادي ، ومرج ابن عامر وبيسان ، والجليل ، وبئر السبع ، والنقب .

الثاني : قناة توليد الكهرباء ، وهنا تبرز ثلاثة إمكانات فنية شديدة :

– قناة حيفا – طبريا فيها سبعة أميال مكشوفة مع نفق بطول عشرين ميلاً عبر مرتفعات شفاء عمرو ، فسهل البطون ، فطبريا .

– قناة حيفا البحر الميت ، هي طويلة ومكلفة .

– قناة من منطقة غزة إلى البحر الميت وهو ما تقوم بتنفيذه أو قامت بتنفيذه إسرائيل فعلاً .

وميزة المشروعين الأخيرين هي في الحصول على فرق إرتفاع أعظمي هو : ما يقارب إنخفاض بحيرة لوط على سطح البحر ، ثم الإحتفاظ ببحيرة طبريا كخزان للمياه العذبة حيث نحصل بالنتيجة إلى ان : الشق الأول من المشروع « يخلي مساحات واسعة من الأغوار من سيلان المياه العذبة المحولة إلى مناطق أخرى من فلسطين والأردن (يهاجر إليها اليهود) لتأتي المياه المالحة (لقناة توليد الكهرباء المؤلفة للشق الثاني من المشروع) وتغمر تلك المساحات .

وتقول جريدة نيويورك تايمز الأمريكية في 21 مارس 1944 : «بما أن التحريات التمهيدية قد تمت أمس ، فإن المخططات قد أصبحت متبناة وستوكل إلى « هيئة وادي الأردن » لتنفيذها ، ويطلب من قادة الحركة الصهيونية خططت مشاريع لبناء سدود على نهر الأردن ، وتحويل مياهه ، وحفر قناة بطول 95 ميلاً من البحر الأبيض المتوسط حتى البحر الميت وبناء مركزين كهربائيين عظيمين ، وهذا المشروع يسمح بالحصول على الطاقة الكهربائية بسعر زهيد ، وعلى عدة محاصيل في العام من الأراضي المروية الجديدة ، وهذا ما يسمح ايضاً بزيادة الهجرة اليهودية (وهذا هو المطلوب) ويمكن فتح اقنية إلى شرقي النهر ، غير أن مياه النهر ستذهب إلى الغرب لري سهول شمال فلسطين ومرج بن عامر والسهل الساحلي وشمال النقب » وهنا ينتهي قول صحيفة النيويورك تايمز الأمريكية .

وبعد ذلك انتقلت الصهيونية إلى جمع وسائل التنفيذ فسعت إلى جباية الأموال اللازمة للمشروع واسست لهذا الغرض منذ شهر مارس آذار 1943 شركة تمولها أموال خاصة ويلاحظ أن هذا النشاط قام في نفس الشهر الذي نشرت فيه جريدة نيويورك تايمز مقالها

الذي اقتطفت منه العبارات المبينة آنفاً.

إن هذا كله أمر يدل بوضوح على أن الحملة في أشد ظروف الحرب حسماً تركزت على أمريكا لامن أجل تحقيق مشروع لودر ميلك وجمع الأموال اللازمة له فقط، وإنما أيضاً لتحقيق السبق إلى كسب ود الإمبريالية الأمريكية الصاعدة، وتشديد اهتماماتهم بخدمات الصهيونية لها، بإبراز كل ما يمكن للصهيونية من أن تكون قوة حاسمة في المنطقة، وكل ما يضعف العرب ويسهل اقتراب مجتمعاتهم من الزوال من فلسطين وما حولها. ومن جانب آخر فإن اهتمام إحتكاريي أمريكا كما يثيره هذا المشروع سيزداد، فتنفيذه كلياً يوفر «هيكلاً عظمياً» قوياً تقوم عليه قوة للمرتزقة الصهاينة في منطقة النفوذ الأمريكية هذه.

7— مشروع جونستون الأمريكي لتحويل مجرى نهر الأردن

اعتبرت إدارة الرئيس الأمريكي «دوايت ديفيد إيزنهاور» فكرة إقامة إدارة لتطوير منطقة نهر الأردن فكرة معقولة ذلك أن جنوب لبنان وشمال «إسرائيل» وغربي سورية والأردن، وهي جميعاً مناطق شديدة التخلف على حد زعم الإدارة الأمريكية. زراعياً واقتصادياً، تقع على حواف وادي نهر الأردن. وإدراكاً من إيزنهاور ووزير خارجيته، «جون فوستر دالس» أن كلا من العرب والإسرائيليين لديه تصوره الخاص وخططه حول تطوير سهل الأردن، فقد حضا الأمم المتحدة — هكذا — من اجل أخذ زمام المبادرة في وضع خطة موحدة يمكن أن تكون مقبولة من جميع البلدان التي لها حق مشروع بالإستفادة من سقاية مياه نهر الأردن[1].

وهنا قام موظفو الولايات المتحدة الأمريكية بالإلحاح على «إدارة وادي تنيسي» الأمريكية لإكمال خطتها الموحدة واستجابت هذه الإدارة، واصبحت في أيلول سبتمبر من عام 1953 بفضل المساعدات التي تحصلت عليها من المؤسسات الهندسية في «بوسطن» بأمريكا في المراحل النهائية من إعداد خطتها، وفي ذلك الوقت علمت الولايات المتحدة بأن إسرائيل قد بدأت وسط جلبة عمل كبيرة ببناء قناة خاصة بها يمكنها تحويل معظم مياه نهر الأردن إلى الأرض المحتلة من فلسطين وذلك في نقطة تقع على مقربة

---

(1) جرى عرض دراسي مكثف للخطط المنشورة وغير المنشورة والمتعلقة بوادي نهر الأردن، مع تطورات القضية في كتاب «الخلاف حول نهر الأردن» تأليف «سمر صليبا» خاصة ما جاء في الفصلين الخامس والسادس.

من جسر بنات يعقوب في حوالي منتصف الطريق فهو النهر بين بحيرتي « الحولة وطبرية »[1].

وكانت جوانب كثيرة من المشروع الإسرائيلي مزعجة لكل من ممثلي الأمم المتحدة وحتى « الولايات المتحدة الأمريكية » لماذا ؟

وذلك لأسباب أولها : انه في الأسبوع الأول من سبتمبر أيلول 1953 عندما علم الجنرال « فاغن بينكي » قائد قوات مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة بأمر المشروع أوضح الاسرائيليون لمعاونه بأن ما يقومون به لايعدو تحويلاً صغيراً ، يستهدف منه تأمين الطاقة المائية المطلوبة لتسيير محطة توليد كهربائية أقيمت على شاطىء بحيرة طبرية ، ولكن عندما ذهب بينكي بعد عدة أيام ليرى العمل بنفسه اكتشف وجود عدة « بلدوزرات » ومعدات ثقيلة أخرى قائمة بالعمل على إنشاء قناة كبيرة بما فيه الكفاية لتحويل جزء هام من مياه الأردن إلى داخل الأراضي المحتلة أكبر بكثير مما سيكون ضرورياً لتشغيل مشروع هيدروليكي . وكان هناك عناصر أخرى في المشروع مثيرة للشك فقبل شهرين طالبت الحكومة الإسرائيلية بصوت مرتفع بالتعاون الإقليمي وبجهود الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة « تمويهاً » لإكمال خطة موحدة ولم تكن الإدارة الأمريكية للعمليات الخارجية على معرفة بأمر مشروع التحويل عند جسر بنات يعقوب ، علماً بأن هذه الإدارة الأمريكية قد مولت عدة مشاريع مائية إسرائيلية داخلية ، وفرغت لتوها من مساعدة وزارة الزراعة الاسرائيلية في تطوير خطة وطنية لمتطلبات البلاد من الماء ، وكان العمل في قناة التحويل قد بدأ في الثاني من سبتمبر (أيلول) 1953 . ولكن

---

(1) ليس هذا التحويل الأول لمياه نهر الأردن الذي تقوم به « عصابات إسرائيل » ففي آذار من عام 1951 حركت هذه « العصابات » عدة بلدوزرات ووحدات عسكرية إلى المنطقة المنزوعة السلاح على الحدود السورية ، وبدات على الرغم من معارضة مراقبي الأمم المتحدة ووزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن ، بتجفيف بحيرة الحولة ، التي هي جزء هام من نظام مجرى نهر الأردن ، واطلق الإسرائيليون النار على القرى السورية . ومع أن بعض القوات السورية تحركت إلى قرب الحدود ، فإنها لم ترد على النيران بالمثل وعلق على هذا الجنرال « اي ار بولنغ » معاون رئيس الأركان لشؤون المخابرات الأمريكية بقوله : (من الواضح أن إسرائيل تعد العدة للقيام بمغامرة عسكرية عملياتية ضد اي دولة عربية ويضيف : ويبدو أن عدداً من الأعمال الإسرائيلية الحالية قد صممت جزئياً على الأقل — لإثارة العرب للقيام بعمل عسكري) .
انظر : (المذكرة المرفوعة إلى رئيس الأركان من الجنرال اي — آر — بولنغ بتاريخ 4 أبريل 1951 في ملف رئيس الأركان لعامي 1951 — 1952 ، رقم (592) إسرائيل . رقم سجل المجموع 319 سجلات قيادة الجيش ، الوثائق الوطنية) الأمريكية طبعاً .

ما من إنسان حتى من الإسرائيليين قد أخبر بالمشروع حتى بعد الشروع بتنفيذه بعدة أيام « هكذا اليهود الصهاينة الإسرائيليون لايعملون إلا بالخفاء دائماً وهم هكذا كانوا وهكذا هم وهكذا سيكونون في المستقبل لسبب واحد فقط لأنهم يشعرون في أعماقهم أنهم على باطل وأساسهم باطل وأن لاشرعية لهم في فلسطين ولن تكون » .

وأخيراً يلاحظ أنه لم يوجد في ميزانية « إسرائيل » الوطنية بند يتعلق بالمشروع والاتفاق عليه .

ولم تكن أعمال بناء القناة بالحقيقة داخل الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل بل كانت داخل المنطقة المجردة من السلاح التي أقيمت تبعاً لاتفاقية الهدنية التي توقف القتال بموجبها بين إسرائيل وسورية .

وبعدما قام « بينكي » يتفحص موقع البناء وجه رسالة للحكومة الإسرائيلية يطلب فيها إيقاف العمل بالقناة لأن ذلك يعد خرقاً لاتفاقية الهدنة المبرمة بين سورية وإسرائيل ، ثم أن إنقاص مستوى الماء في مجرى نهر الأردن مما سيؤدي إلى زعزعة أسس السلام ، وكان رد إسرائيل « المتوقع » هو رفض طلب بينكي والإسراع بالعمل في القناة بزيادة العاملين إلى ثلاث ورديات عمل وقد جرى بعض العمل في الليل تحت إضاءة المصابيح ، وقامت سورية بتأييد من « بينكي » بعرض المسألة أمام مجلس الأمن الدولي . وقد أدت الشكوى السورية في مجلس الأمن إلى مطالبة إسرائيل بإيقاف العمل على قناة التحويل في أكتوبر 1953 التي تمر عبر المنطقة المجردة من السلاح .

وفي واشنطن راقب ايزنهاور ووزير خارجيته دالاس هذه الأحداث بشعور متزايد من الإحباط ، فلقد قامت الحكومة الأمريكية لتوها بالطلب من الأردن إيقاف مشروعها المتعلق بنهر اليرموك على أساس تحويل التمويل إلى المنطقة الموحدة وذلك تلبية لطلب إسرائيل في جوان 1953 بطلب العمل على أساس مبادىء التعاون الإقليمي ، ولكنها هي التي تراجعت عن طلبها بنفسها ودون إعلام حتى صانعتها ومموّلتها الولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا ثاني أسباب الانزعاج الأمريكي من إسرائيل ، إضافة لانزعاج الجنرال « بينكي » الأول من تصرف إسرائيل هذا وها هي « بلدوزراتها » أي إسرائيل تزمجر خلال الليل تحت ضوء المصابيح ، وقد وقف السوريون والأردنيون ومعهم الجنرال « بينكي » يراقبون ما يجري وهم عاجزون عن القيام بأي عمل .

وحتى تداري الولايات المتحدة الأمريكية جريمة صنيعتها ومنطقة نفوذها أو التي تعدها لتكون كذلك إسرائيل ، قام الرئيس الأمريكي « ايزنهاور » بتعيين « أريك جونستون » وهو احتكاري أمريكي يرأس عدداً من الشركات في بلده أمريكا ممثلاً شخصياً له برتبة

سفير . حيث تقدم لكل من لبنان وسورية والأردن بمشروع من أجل استغلال مياه نهر الأردن وروافده إلا أن المشروع كان يتعدى الطابع الفني البحت ويتصف بخلفية سياسية واضحة تهدف إلى فك الحصار عن إسرائيل وفتح الأبواب والحدود معها ، من أجل ذلك رفضته الجماهير العربية وثار الرأي العام العربي ضده وواجه حملات صحفية شديدة ضده في سوريا ولبنان ، وثارت ضده الجماهير الفلسطينية إذ قام في الخليل أكثر من «60» ألف لاجيء بالدعوة للاعتصام والإضراب عن الطعام احتجاجاً للاستمرار في بحثه من قبل المسؤولين العرب وقد اضطر مجلس الجامعة العربية المنعقد في « 12 يناير 1953 » في القاهرة إلى رفضه أيضاً .

8ـــ دور الولايات المتحدة في عدوان 1956 على مصر

قبل الدخول مباشرة إلى توضيح وتأكيد دور الولايات المتحدة الأمريكية في عدوان 1956 على مصر والذي سمي يومها ــ بالعدوان الثلاثي ــ مع أنه كان رباعياً فقد كان للولايات المتحدة الأمريكية دور مخفي في ذلك التاريخ كشفته الوقائع التاريخية ذاتها والمصادر الرسمية نفسها ، وقد كان لذلك الدور وقبل أن يأخذ طريقه للتنفيذ الفعلي على مسرح الجريمة الدولية المرتكبة ضد الأمة العربية أقول لقد كان لذلك الدور دلائل وعلامات أيضاً مقدمات يمكن ان يشتقها كل من يريد البحث عن الحقيقة حقيقة الدور الأمريكي القذر في الأخذ بيد الصهيونية إلى حيث تنتصب وسط الأرض العربية رمزاً للتحدي والقهر .

فقد قامت إسرائيل بلعب دور كلب الحراسة للمصالح الامبريالية في الشرق الأوسط ولقد عبر عن هذا الدور الصحفي الاسرائيلي « جرشوم شوكن » في جريدة هارتس في عام 1951 قائلاً : « إن تقوية إسرائيل يساعد الدول الغربية على المحافظة على التوازن والاستقرار في الشرق الأوسط ، وإن على إسرائيل أن تلعب دور «كلب » الحراسة ، وليس هناك خوف من أن تمارس إسرائيل سياسة عدوانية تجاه الدول العربية ، إذا كان ذلك يتعارض مع رغبات الولايات المتحدة وبريطانيا ، ولكن لسبب ما ان فضلت الدول الغربية أن تغلق عيونها ، فبالإمكان الاعتماد على إسرائيل للقيام بمعاقبة واحدة أو أكثر من الدول المجاورة التي تجاوزت تصرفاتها تجاه الغرب حدود اللياقة المسموح بها » .

وبعد خمسة أعوام من هذا البيان ما لبثت « إسرائيل » أن نفذت ما أوكل إليها ، إذ تحركت إسرائيل بالتعاون مع فرنسا وبريطانيا بالعلن والولايات المتحدة بالخفاء لإجهاض الوضع القائم في مصر ولإفشال تأميم قناة السويس إلا أن الفشل الثلاثي قد

مكن الشريك الرابع المستتر أمريكا من الدخول إلى الشرق الأوسط بصورة كبيرة هذه المرة وكما سيتوضح فيما بعد ، منهجياً وجدت أنه لابد أن أبدأ منذ ذلك التاريخ 1952 وبالتحديد الثالث والعشرين من يوليو لعام 1952 اليوم الذي تفجرت فيه ثورة الأمة العربية لاالثورة المصرية على أرض وادي النيل في القاهرة فقط .

وبعد سنتين من ذلك التاريخ وبالتحديد في نوفمبر 1954 عندما ظهر في القاهرة العقيدان الأمريكيان « البرت جيرهارد ، وويلر ايفلند » كان الأول ممثل البنتاغون والثاني لوكالة المخابرات المركزية فما هو الهدف من هذه الزيارة ؟ لقد تمثل الهدف في المقام الأول في جس النبض لمعرفة الطريق الذي ستتطور عليه العلاقات الأمريكية — المصرية وتمهيد التربة لمشاركة مصر في حلف بغداد الذي تولت الولايات المتحدة مسألة إنشائه ، ويومها كانت الثورة السياسية الكبرى التي أعقبت الثورة العسكرية الكبرى في الثالث والعشرين من يوليو قد بدأت ، وطلب قادة الثورة التي قضت على الملكية والإقطاع من الولايات المتحدة الأمريكية أن تبيعهم السلاح اللازم للجيش المصري ولم يكن ذلك لضمان الأمن الداخلي كما تخيلوا في واشنطن لأن « الجماهير كانت هي الثورة والثورة هي الجماهير » بل كان السلاح في المقام الأول للتصدي ضد الضربات القادمة من الخارج حيث أصبحت هذه المهمة هي الشغل الشاغل لقائد الثورة جمال عبد الناصر فقد كان الوضع غير هادىء على الحدود الشرقية لمصر مع فلسطين المحتلة واعترف كل من جيرهارد وايفلند أنه طبقاً للتقييمات التي تعتبر هي الأساس في واشنطن فإن العدو هو الاتحاد السوفيتي ، وكان القائد عبد الناصر يصغي باهتمام ثم خرج عن صمته وقال : « إن الأحاديث النظرية جيدة للجميع فيما عدا شيء واحد هو أنها قد تتحول إلى تبادل للآراء لافائدة منها بمجرد أن تصبح معروفة للاستراتيجيين العسكريين العرب . ما الذي أريد أن أقوله ؟ أريد أن أقول والقول هنا ما زال للقائد جمال عبد الناصر ...... إن عدو العرب في نظرهم هو إسرائيل وفي الوقت نفسه واضح تماماً أن « العدو » من وجهة نظر الولايات المتحدة هو دوماً روسيا ، أي الاتحاد السوفياتي ، وفي هذه الحالة سيقول العرب أنكم الأمريكيون تعتزمون توحيد العرب لكي يحاربوا ضد عدوكم ، وفي الوقت نفسه فإن الاستراتيجيين العسكريين العرب يعرفون جيداً أنهم إذا كانوا يريدون الحرب ضد عدوهم أي إسرائيل ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستوقف فوراً مساعدتها للعرب ، كل المساعدة » .

هكذا وبكل وضوح كان رد القائد جمال عبد الناصر في أول لقاء له مع ممثلي واشنطن عام 1954 وطبعاً كان طبيعياً أن يكتئب الأمريكان وقد مس الحديث فوراً التصريح الشهير لوزير الخارجية الأمريكي « جون فوستر دالاس » الذي أدلى به منذ أسبوع من ذلك التاريخ

من أن « على العرب إدراك أن عدوهم الحقيقي هو « الشيوعية الدولية » إن أي اتفاقية اقليمية متعلقة بمسائل الدفاع (في الشرق الأوسط – المؤلف) يمكن إبرامها على أية اسس أخرى هي مجرد خداع .

وقد دافع بالطبع كل من جيرهارد وايفلند عن تصريح دالاس وخاصة حجته المتلخصة في أن الهلع من الشيوعية يجب أن يدفع العرب إلى تشكيل حلف عسكري ضد الاعتداء المحتمل من جانب الاتحاد السوفياتي وعندما هدد المبعوثان الأمريكيان بأن لامساعدات عسكرية حتى ولا اقتصادية لبلدان الشرق الأوسط إلا باعتناق الفكرة التي تطرحها أمريكا آنفة الذكر أجابهما القائد العربي جمال عبد الناصر ربما يريد نوري السعيد[1] أن يتخذ قراراً باستراتيجيته على نفس الأساس الذي تبغونه أما أنا فلا .

وهكذا انتهى هذا اللقاء بلا لف أو دوران من جانب قائد الثورة ليبدأ التحضير في استخدام كلب الحراسة إسرائيل في عام 1956 ضد مصر . وهذه الواقعة ربما تكون دلالة بعيدة لإمكانية اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية في العدوان المسلح ضد مصر .

والحقيقة أن المرء يحتار من أين يبدأ حكاية حرب السويس كما يقول أمين هويدي . فهل تبدأ قصة هذه الحرب العجيبة من يوم 26 يوليو 1956 حقيقة حينما وقف جمال عبد الناصر في ميدان المنشية بالاسكندرية يعلن تأميم شركة قناة السويس ؟

– أم هل تبدأ القصة قبل ذلك بسنوات ؟

– هل كان تأميم الشركة هو السبب الحقيقي للعدوان على مصر أم أنه كان ذريعة للعدوان ؟

تماماً كما كان حادث سيراجيفو بيوغسلافيا في صيف عام 1914 والذي قتل فيه الأرشيدوت ولي عهد النمسا والمجر بيد طالب صربي سبباً في اندلاع شرارة الحرب العالمية الأولى ؟

إن الحقيقة التاريخية تقول : إن التأميم كان علامة على طريق طويل شاق ، زرعت فيه علامات كثيرة خطيرة ، أقلقت الاستعمار وجعلت فكرة العدوان تختمر في ذهنه إلى أن فقد صبره ، ووجد أن انتظاره أكثر مما انتظر سيؤدي بمراكزه الوطيدة في هذا الجزء

---

(1) كان الإنجليز والأمريكيون على إعجاب بالجنرال نوري السعيد الذي كان وقتذاك رئيساً لوزراء العراق وكانت سياسته موالية للغرب جداً حتى أن اسمه أصبح علامة وتجسيداً لخيانة المصالح القومية للعراقيين والعرب اجمعين. وقد اصبح نوري السعيد عدواً للثورة المصرية منذ اليوم الأول لقيامها وقد قتل على يد ثوار العراق في الرابع عشر من جوان تموز 1958 .

من العالم بل يهدد بقاءه في كل مكان .

كانت هناك علامات على الطريق أخذت ثورة مصر العربية تزرعها الواحدة بعد الأخرى لتشكل بالتالي تياراً ثورياً جارفاً أخذ يقتلع من طريقه كل رواسب الماضي الاستعماري البغيض وأصبح الاستعمار ممثلاًبالولايات المتحدة الأمريكية يرى في هذا التيار خطراً على مصالحه المتمثلة في قاعدة العدوان ومنطقة النفوذ « إسرائيل » .

لقد سبقت معركة السويس معارك شرسة هي هذه العلاقات التي ارتسمت على طريق ثورة الثالث والعشرين من يوليو فكانت :

– معركة حرب التحرير والجلاء .
– معركة كسر احتكار السلاح .
– معركة رفض الدخول بالأحلاف .
– معركة رفض الدخول في مناطق النفوذ .
– معركة القضاء على الرجعية وأعوان الاستعمار في مصر والوطن العربي .
– معركة القضاء على الاقطاع والرأسمالية المستقلة .

ثم جاءت بعد ذلك معركة التأميم الخالدة .

فكانت معركة التأميم بذلك السبب المباشر للعدوان وحتى قبل معركة التأميم ، بدأ عام 1956 ، ونذر العدوان تتجمع في الأفق ، إذ حدثت أحداث متفرقة هنا وهناك ولكنها كانت أحداث لها دوي وانفجار .

ففي أول مارس 1956 طرد « الليفتينات جنرال جون باجوت كلوب » قائد الجيش العربي الأردني تحت الضغط الشعبي .

وفي منتصف الشهر نفسه جاء «كريستيان بينو » وزير خارجية فرنسا إلى القاهرة لإقناع جمال عبد الناصر بالتخلي عن ثورة الجزائر الوطنية التي اشتد أوارها إلا أن عبد الناصر أفهم بينو أن تخلي مصر عن ثورة الجزائر معناه التخلي عن قوميته العربية ...... وغادر بينو مصر وهو يعتقد أن القضاء على ثورة الجزائر لايمكن أن يتم إلا عن طريق ضرب القاهرة .

وفي نفس هذا الشهر زادت عمليات الفدائيين ضد إسرائيل عبر حدود مصر .

ثم ما لبثت مصر أن اعترفت في 16 مايو 1956 بالصين الشعبية إثر تزويد أمريكا لإسرائيل عن طريق كندا بطائرات من طراز « سابر » وكانت الصين قد خلفت في كل بيت أمريكي مأتماً نتيجة لاشتراكها في حرب كوريا ، وكانت الولايات المتحدة في ذلك الوقت

تعمل على عزل الصين الشعبية عن المجتمع الدولي وكانت تشعر بأن اعتراف أي دولة ببكين لايخرج عن كونه عملاً عدائياً موجهاً لها بطريق مباشر .

وفي 13 يونيو 1956 تم جلاء آخر جندي بريطاني من منطقة القناة تنفيذاً لمعاهدة 1954 .

وفي يوم 26 يوليو 1956 وبعد شهر واحد من الجلاء أعلن عبد الناصر تأميمه لشركة قناة السويس .

وفي يوم 27 يوليو بدأت قصة تدبير العدوان .

وحتى لاأغوص أكثر في أعماق مجاري أحداث العدوان الثلاثي الرباعي عام 1956 على مصر العربية نتيجة مواقفها الثورية وحتى لاأبتعد عن موضوع بحثي هذا — وإن كنت مقتنعاً أنني لايمكن أن أبتعد في ملامستي أو حتى غوصي لهذه الأعماق لأنها جزء من تاريخي الشخصي وتاريخ أمتي العربية . رحت أبحث عن دور الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الحرب العدوانية .

مرة أخرى أجد نفسي مندفعاً وأنا أستكمل جوانب موضوع الدور الأمريكي في حرب السويس العدوانية ل عام 1956 في إبراز علامة تراءت لي على الطريق وأنا أسير بحثاً عن الدور الأمريكي وخلفياته القريبة على الأقل وهذه العلامة :

في يوم 2 مارس 1953 — رأى جمال عبد الناصر أنه من المناسب أن يعرض موقفاً مصرياً حازماً وصريحاً ، بينما هذه الاتصالات والمحادثات تجري في واشنطن حول مستقبل الشرق الأوسط ، وهكذا عقد اجتماعاً صحفياً لوكالات الأنباء العالمية أدلى فيه بتصريح حوى ثلاث نقط[1] .

— قال « جمال عبد الناصر » إن الأمة العربية لن تصغي إلى أي وعود معسولة يقطعها الغرب على نفسه ، ففي حربين عالميتين استطاع الغرب أن يخدع العرب بوعود لاقيمة لها ، فوعدهم للشريف « حسين » أثناء الحرب العالمية الأولى لم يؤد إلى شيء ، كما أن احتلالهم لمصر ترسخ بعد تلك الحرب ، وفي الحرب العالمية الثانية قدم الغرب وعوداً جديدة للعرب ليحصل على تعاونهم وانتهت هذه الوعود إلى قيام « إسرائيل » .

— وقال : إن الولايات المتحدة الأمريكية خرجت من الحرب العالمية الثانية في دور بطل للحريات ، لكنها ضحت بسمعتها بسبب تأييدها للدول الاستعمارية تحت ظن أنهم

---

(1) تقارير صحفية لـ « والتر كولينز » مدير وكالة اليونايتد بريس الأمريكية و« توم ليتل » مدير وكالة الأنباء العربية ، منشورة بجريدتي « نيويورك تايمز » و« الديلي تلجراف » يوم 3 مارس 1953 .

حلفاؤها في معركة ضد الشيوعية ، وأن الرئيس « ترومان » قد أضر إضراراً بليغة بهيبة أمريكا في الشرق الأوسط بسبب تأييده الأعمى لإسرائيل ، وأنه قد آن الأوان لأمريكا لكي تعود لمبادىء الثورة الأمريكية ومبادىء ميثاق الأطلنطي .

— وقال : أنه إذا واصل الاستعمار البريطاني احتلاله لمصر فإن مصر لن تقبل أي تهديد وسوف يقاتل شعبها بكل ما لديه لينهي احتلالاً لأرضه دام 70 سنة .

وحين وصلت هذه التصريحات إلى لندن . كتب رئيس القسم المصري مذكرة في التعليق عليها تقول : « إنني لا أفهم لماذا يفرق الكولونيل بيننا وبين أمريكا في المعاملة . يتحدث ضدنا بغضب لكنه يتحدث عن أمريكا بمجرد الأسف والعتاب . من الواضح أن الكولونيل ناصر يحاول أن يمس عصباً حساساً لدى الأمريكيين[1] .

ولم يكن الشرق الأوسط كله هادئاً في تلك الأيام ولا كان العالم . يوم الأول من مارس 1953 بدأ الضغط يتزايد على « مصدق » لأن كل شركات البترول العالمية أعلنت مقاطعتها للبترول الإيراني المؤمم .

وفي فجر 5 مارس 1953 فتح راديو موسكو إذاعته ليذيع مارشاً عسكرياً ، ثم يعلن وفاة « جوزيف ستالين » وتعيين رئيساً للدولة « مالينكوف » رئيساً للوزراء و« بولجانين » و« كاجانوفيتش » نواباً لرئيس الوزراء .

كانت الموازين في العالم وفي المنطقة في حالة حركة تشير إلى احتمالات مجهولة يمكن أيضاً أن أعتبرها في أثناء سيري على طريق البحث عن خلفيات الدور الأمريكي في العدوان على مصر في حرب السويس عام 1956 أيضاً علامات على ذلك الطريق . وهكذا اكتشف وأنا أسير على الطريق الطويل وصولاً لذلك الدور الخطير للولايات المتحدة الأمريكية في حرب أقوياء الأمس وصنيعتهم إسرائيل ، كيف أن قادة مصر العربية الجدد من أبطال ثورة الثالث والعشرين من يوليو يستخفون ببريطانيا ويركزون اهتمامهم على أمريكا والولايات المتحدة تلعب معهم هذا الدور ، ولأغراض تشعر الحكومة البريطانية بمقاصدها وكما يقول الكاتب العربي الكبير محمد حسنين هيكل :

وهكذا ومنذ أن بدأت مصر تطبق بشكل صدامي سياستها التحررية الوطنية الهادفة إلى تأكيد استقلالها السياسي والاقتصادي وانتمائها القومي عام 1955 والتي تمثلت أساساً كما بينت في التصدي لحلف بغداد ، وبدء ممارسة سياسة الحياد الإيجابي في

---

(1) محمد مصدق : بطل تأميم البترول الإيراني عندما كان رئيساً للوزراء في إيران .

مؤتمر باندونغ وكسر احتكار السلاح الغربي الامبريالي المفروض على المنطقة العربية أخذت الولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة ضغوطها السياسية والاقتصادية ومعها بريطانيا وقد انضمت إليهما فرنسا نظراً للدور الذي كانت تلعبه مصر عبد الناصر في مساندة الثورة الجزائرية بفاعلية ، واتخاذ جبهة التحرير الوطني الجزائرية للقاهرة مقراً خارجياً لنشاطها السياسي والإعلامي ولهذا السبب قامت فرنسا بتزويد إسرائيل بكافة أنواع الأسلحة .

والذي يهمنا وما نبحث عنه إذ لايحتاج إلى بحث هو دور الولايات المتحدة الذي بلغ ضغطها على القيادة السياسية المصرية « بزعامة الرئيس جمال عبد الناصر » في 19 يوليو 1956 حين سحبت عرضها الخاص بالمساعدة في تمويل مشروع بناء السد العالي ، وتبعها في ذلك أيضاً « البنك الدولي للإنشاء والتعمير » فكان أن أقدمت مصر على تأميم القناة يوم 26 يوليو 1956 وأعلن الرئيس جمال عبد الناصر قراره التاريخي هذا في خطابه الشهير بالاسكندرية .

ومن المعلوم أنه يوم 27 يوليو 1956 أصدر « أنتوني ايدن » رئيس الوزراء البريطاني أمراً إلى رؤساء أركان حرب الامبراطورية البريطانية بإعداد خطة لعمل عسكري ضد مصر .

ومن المعلوم أيضاً أن العدوان كما تعارف عليه يومها كان ثلاثياً اشتركت فيه وتواطأت كل من بريطانيا وفرنسا والذيل إسرائيل .

ومن المعلوم أيضاً وحينما انكشف الغطاء عن التواطؤ أن اجتماعاً حاسماً بين المتآمرين الثلاثة تم في « سيفر » بالقرب من باريس وحتى لاأبتعد ولو قليلاً عن الموضوع أعود ، وكلما قررت أن أعود لدور الولايات المتحدة ، أجد ذلك الدور بين ثنايا الأحداث وفي طيات الوقائع لأن دورها لم يكن علنياً . ولكن رسالة وردت للرئيس الأمريكي إيزنهاور من الرئيس السوفياتي بولغانين ، وأجد لزاماً علي أن أورد حرفياً من كتاب دوايت ايزنهاور « النضال من أجل السلام » ما يكشف جزءاً هاماً من دور الولايات المتحدة في تلك الحرب العربية الإسرائيلية الثانية إذ يقول بالحرف الواحد :

« لقد كتب لي بولغانين مقترحاً إرسال قوة مشتركة لبلدينا إلى مصر لوضع حد للقتال إذ أنه ما لم تتوقف تلك الحرب فإن الخطر سيتطور إلى حرب عالمية ثالثة » ويستطرد إيزنهاور قائلاً : « لقد عقدت اجتماعاً لإصدار بيان رداً على رسالة بولجانين وقلت للمجتمعين أن السوفييت وهم يرون فشلهم في دول الكتلة الشرقية قد يقدمون على أي مجازفة شرسة تماماً كما فعل هتلر في أيامه الأخيرة فليس هناك أخطر من دكتاتورية تجد نفسها في

مثل هذه الظروف » ويستطرد أيضاً قائلاً في مكان آخر « اجتمعت هيئة الأركان المشتركة وقدمت اقتراحاتها العديدة بخصوص حالات الاستعداد التي يجب علينا اتخاذها . ووافقت على اتخاذ بعض هذه الترتيبات في الصباح وأمرت باستدعاء الجنود من إجازاتهم كعلامة للروس على استعدادنا لمواجهة التهديد » (واتصلت بإيدن تلفونياً وقلت له أنه من الحكمة أن يتمشى مع قرارات هيئة الأمم الآن دون شروط فإن هذا سيحرم السوفيت أي فرصة لخلق المتاعب ووافق إيدن قائلاً : لو أمكنني الاحتفاظ بمركزي كرئيس للوزراء حتى الصباح سأتصل بك) إذاً فقد كان موقف الولايات المتحدة موقفاً غريباً فهي التي أشعلت الموقف وهي التي جهزت براميل البارود وأشعلت الفتيل حتى يحصل الانفجار ، وقد حصل فعلاً .

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الموقعين مع بريطانيا وفرنسا على البيان الذي صدر منددأ بقرار مصر ومهدداً بالويل الثبور ، ولم تكتف بذلك بل أقدمت على تجميد الأرصدة المصرية دون أي وجه حق لإخضاع النظام في مصر حيث كانت تريد القضاء على ذلك النظام الوطني عن طريق الخنق لا عن طريق القتل رمياً بالرصاص فللرصاص صوته المسموع .

ويذكر محمد حسنين هيكل في كتابه « قمة السويس » إن شركاء الحرب ضد مصر عام 1956 كانوا أربعة ولم يكونوا ثلاثة كما هو شائع في تعبير العدوان الثلاثي وهؤلاء هم : إسرائيل ، فرنسا ، بريطانيا ، الولايات المتحدة .

فمنذ بداية عام 1956 كان شيمون بيريز يقيم في باريس بصفة دائمة تقريباً وكان وصول الاشتراكيين إلى الحكم في فرنسا بزعامة « جي موليه » تطوراً حاسماً في اتفاقيات السلاح التي عقدها في باريس . وقد استدعاه « برجيس مونوريه » وزير الدفاع الجديد في وزارة موليه ليبلغه أن الحكومة الفرنسية حصلت على إذن من واشنطن بأن تبيع لإسرائيل 12 طائرة ميستير 4 كان قد تم إنتاجها أساساً لحلف شمال الأطلسي ولحسابه والآن وافق جون فوستر دالاس على بيعها لإسرائيل لأن مطامع ناصر أصبحت تتجاوز كل حد (على حد تعبير مانوريه) . والأخطر من ذلك وهذه هي النقطة التي تستحق التأمل العميق وهو ما أورده « ابل توماس » سكرتير عام وزارة الدفاع الفرنسية بقوله : « ربما أنه لم يكن في وسعنا أن نورد كل شيء بأنفسها للإسرائيليين فقد طلبنا من الأمريكيين أن يوردوا لنا بعض المعدات ، ولم يكن سراً ما هو أكثر من القائمة الرسمية التي طلبتها إسرائيل » .

وتظهر مجموعة أوراق ايزنهاور الخاصة أنه هو نفسه كان على علم بأن الأسلحة

المرسلة من أمريكا إلى فرنسا سوف تتوقف فيها محطة على الطريق إلى إسرائيل ، فقد استؤذن شخصياً للطائرات في هذه الصفقة وكتب له « هربرت هوفر » مذكرة حول هذا الموضوع أشر عليها إيزنهاور بخط يده عبارة « لااعتراض » .

والتواطؤ الأمريكي الآخر لصالح منطقة النفوذ « إسرائيل » والذي أشرت إليه مقدماً فقد كشفته كل المعلومات المتاحة الآن كما تؤكد الوثائق أنه في وقت ما من هذه الفترة قررت الولايات المتحدة العدول عن المشاركة في تمويل السد العالي . ويروي السيناتور « وليم فولبرايت » رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الكونجرس الأمريكي في ذلك الوقت أنه واثق أن قرار الرجوع عن تمويل السد العالي اتخذ بعد أقل من شهرين من قرار المشاركة وبالتالي فإن مشروع العرض ظل قائماً في الحقيقة لفترة قصيرة ثم تقرر سحبه والراجح أن ذلك حدث فور فشل مهمة « أندرسون » المبعوث الأمريكي للقاهرة والتي كان هدفها شراء الصلح مع إسرائيل بالسد العالي وقد اتضح بعد هذه الزيارة وبصورة كاملة أن الرئيس جمال عبد الناصر لن ينضم إلى أحلاف عسكرية غربية ولن يعقد صلحاً مع منطقة النفوذ « إسرائيل » .

إن من يحاول تسجيل موقف الإدارة الأمريكية برئاسة إيزنهاور عام1956 إبان العدوان على مصر من زاوية الجهود المبذولة لحماية السلام الدولي ، والأمن في منطقة الشرق الأوسط يكون كمن ينظر لأحداث التاريخ من زاوية استعمارية محضة متجاهلاً أبعاد السياسة الأمريكية ودورها المرسوم لها على الأرض العربية وعلى امتداد العالم والحقيقة تقول : إن تصرف واشنطن بالطريقة التي تحركت فيها لم يكن إلا لإخضاع فرنسا وبريطانيا لها ، ولكي تثبت أنها الدولة الزعيمة للعالم الغربي الاستعماري فيما بعد الحرب العالمية الثانية وكإفراز حتمي من إفرازاتها . وان على إسرائيل أن تعتمد عليها وحدها ، وهكذا فعلاً ، فهمت كل من فرنسا وبريطانيا الدرس الأمريكي وهما داخلتان معاً دائرة التبعية للولايات المتحدة وتحولت أوروبا إلى منفذ لقرار إدارة البيت الأبيض تلقائياً ووقع إيزنهاور اتفاقية مع إسرائيل تتركز على :

– أولاً : الدعم الأمريكي غير المحدد لإسرائيل سياسياً واقتصادياً وعسكرياً .

– ثانياً : الدعم الذري والتقني الأمريكي لإسرائيل في الميادين جميعاً وخاصة تصنيع السلاح .

9– مشروع ايزنهاور

بما أن العدوان الثلاثي على مصر قد نقض البيان الثلاثي لعام 1950 القاضي

بالمحافظة على الوضع الراهن في الشرق الأوسط ، فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تطويق مضاعفات انحسار النفوذ البريطاني والفرنسي من المنطقة العربية ، مدعية مواجهة احتمالات غزو سوفيتي ، فأعلنت منفردة تحملها مسؤولية المحافظة على الوضع الراهن . بحجة أن هناك فراغاً قد حصل في منطقة الشرق الأوسط ، وعلى الولايات المتحدة أن تملأ هذا الفراغ . وهكذا وبتفويض من الكونجرس قام الرئيس الأمريكي « ايزنهاور » في أوائل عام 1957 باتخاذ سياسة خاصة بالشرق الأوسط ، عرفت فيما بعد باسم مشروع أو « مبدأ ايزنهاور » ، وقد نظر كل من الرئيس جمال عبد الناصر وأخوته السوريين في دمشق على انها محاولة أمريكية للتحرك إلى مناطق النفوذ في العالم العربي ، التي خسرها البريطانيون والفرنسيون نتيجة عدوانهم على مصر قبل عام مضى في 1956 . وفي 9—3—1957 صادق الكونجرس على مشروع إيزنهاور وفي 23—3—1957 أعلنت واشنطن انها ستنضم إلى اللجنة العسكرية لحلف بغداد ، واختار إيزنهاور مبعوثه « جيمس ريتشارد » عضو الكونجرس الأمريكي كي يروج للموضوع في العواصم العربية .

أما « إسرائيل » فقد أعلنت يوم 21—6—1957 تأييدها للمشروع ، ورحبت بالعون الأمريكي ، وعبرت عن تقديرها للحكومة الأمريكية والشعب الأمريكي لاهتمامهما بتقدم حكومة « إسرائيل » وبذل المساعدة لها ، نعم « هكذا !! » وقد نوهت الحكومة الأمريكية في اليوم نفسه بالبيان الإسرائيلي المساند لمقترحات ايزنهاور ، وأعلنت أنها تشترك في المبادىء والأهداف التي وردت في البيان المذكور وتؤيدها ، وبذلك تكون الولايات المتحدة وعلناً قد أدمجت وصراحة « إسرائيل » بأهداف سياستها تحت ستار التركيز على تهديد شيوعي مزعوم في الشرق الأوسط متجاهلة نزعة « إسرائيل » العدوانية وتهديدها للسلم والأمن في المنطقة .

فقد أعلنت ليبيا « الملكية » والعراق « الملكي » وتونس والمغرب وباكستان وتركيا وإيران « الشاه » موقفها وهاجمته مصر وسورية ، وكان لبنان في عهد رئاسة كميل شمعون الدولة العربية الوحيدة التي التمست المساعدة العسكرية في إطار مشروع ايزنهاور ، لمقاومة التيار الثوري العربي الجارف في لبنان بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا — وقد نزلت بالفعل القوات الأمريكية في شواطىء لبنان عام 1958 .

وأما في سورية حقيقة ، وبعد فشل العدوان الثلاثي الرباعي على مصر ، وجلوس جمال عبد الناصر على مقعد الصدارة بين الحكام العرب ، وظهور مشروع ايزنهاور ،

رأى حزب البعث أن مهمته لم تعد مقصورة على التضامن العربي، بل حاول الإسراع في مفاوضة الرئيس جمال عبد الناصر في القاهرة حول الوحدة، ولم ينقض زمن طويل على مشروع ايزنهاور حتى انهار في المنطقة، في أثر الغضبة الشعبية العربية ضد المشاريع الغربية الاستعمارية «مثل حلف بغداد، ومشروع ازنهاور هذا، وقيام وحدة مصر وسورية في فبراير 1958 وانسحاب العراق من حلف بغداد بعد انهيار النظام الملكي وانتصار الثورة في 14—7—1958.

«وقد كنت يومها طالباً في ثانويات حلب فعبرت عن رفضي أيضاً لمشروع ايزنهاور في جريدة التربية اليومية بتاريخ 18 — مارس— 1957 عدد 1251، ومحتجاً أيضاً على اعتقال حكومة كميل شمعون للوطنيين الفلسطينيين أخوتي الذين احتجوا أيضاً على هذا المشروع الاستعماري الأمريكي. انظر ملحق رقم 16.

10— نتائج التأييد الأمريكي لإسرائيل بعد إعلان مشروع ايزنهاور

بعد حرب السويس الفاشلة وبعد أن حققت مصر جلاء القوات الأجنبية عن أراضيها ونجحت في تأميم قناتها، السويس، واتجهت إلى الاتحاد السوفياتي لكسر احتلال السلاح الغربي المقام الأول في التسليح المصري خصوصاً، والعربي عموماً، أي تحطيم نظرية احتكار السلاح الغربي عموماً، والأمريكي خصوصاً، وبعد أن تدعمت الثورة الجزائرية المسلحة أكثر بانتصار سندها الكبير نظام الرئيس جمال عبد الناصر بالقاهرة، أي بمعنى أنه بعد أن انتهت حرب السويس بهزيمة منكرة وبكارثة سياسية حلت بكل من بريطانيا وفرنسا، وانكشاف الدور الاسرائيلي المدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، هذا الدعم الذي أكده مشروع إيزنهاور باعتماده على «إسرائيل» في تنفيذ سياسته الاستعمارية، حيث نرى أن الدور الإسرائيلي أخذ يكبر ويكبر تبعاً للمكانة التي حصل عليها في إطار الاستراتيجية الأمريكية:

— فقد حصلت إسرائيل على ميناء إيلات[1] على البحر الأحمر وكانت الولايات المتحدة الأمريكية مدركة تماماً الأهمية التي يمتاز بها هذا الميناء فيما يتعلق بمخططاتها لدخول أفريقيا ولو خلسة وعن هذا قال ابن غوريون: «إن إقامة ميناء إيلات تعادل

---

(1) إيلات: أقام الصهيونيون هذه المدينة وأنشؤوا ميناءها في موقع أم رشراش العربي على الرأس الشمالي الغربي لخليج العقبة عام 1951. وظلت القوات المسلحة المصرية المتمركزة في شرم الشيخ تحاصره حتى عام 1956 عند وقوع العدوان المسلح على مصر في ذلك العام.

أهميتها إقامة الدولة « الإسرائيلية » فلماذا ياترى ؟ لأنه عن طريق ميناء إيلات تسللت إسرائيل الأمريكية إلى أفريقية ، وتغلغلت في الحياة العامة لمعظم بلدانها كذلك اتصلت بحراً ببلدان آسيا البعيدة وهنا لابد من معرفة أن هذا التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا كله في واقع الأمر كان تغلغلاً للرساميل والشركات الأمريكية تحت قناع إسرائيل .

وخلال عشر سنوات من عام 1956 إلى 1966 ألحقت المشاريع والرساميل الأمريكية وتحت قناع إسرائيل وعن طريقها هزائم ساحقة بالرساميل والمشاريع والمصالح التجارية والمنجمية البريطانية والفرنسية قبل غيرها .

وابتداء من عام أو أواخر عام 1957 بدأت تظهر دلائل النشاط الإسرائيلي الواسع والجديد في كافة أنحاء القارة الأفريقية وفي عام 1960 أصبح الانحسار البريطاني الفرنسي في أفريقيا بادياً للعيان ، وأصبح بادياً لكل مواطن أفريقي أن « إسرائيل » موجودة في أماكن عديدة من افريقيا .

وتقول الصحفية الإسرائيلية « لانس » ليلة توقيع اتفاقية إيفيان[1] ، التي حققت استقلال الجزائر : « يجب علينا أن ننظر إلى اسرائيل على أنها مكان يستطيع الغرب أن يتسرب منه إلى الدول التي أدارت ظهرها للدول الغربية ، كما يجب علينا أن نعتبر إسرائيل أداة لتغلغل النفوذ الغربي إلى الدول المتخلفة في آسيا وأفريقيا .

ولقد كانت تلك النشاطات الإسرائيلية في الواقع نشاطات أمريكية بالدرجة الأولى ، نشاطات ما كان لواشنطن أن تقوم بها دون إسرائيل بسبب الحذر الذي تشعر به الدول الأفريقية تجاه قضايا التعاون مع الدول العظمى وخاصة أمريكا .

إن علاقات إسرائيل لم تقتصر على غانا بالطبع فهي تقدم العروض بسخاء لايتناسب مع حجمها لعدد كبير من الدول الأفريقية التي ظلت دائماً في حالة عجز بالنسبة لميزانها التجاري مع إسرائيل . وقد حققت القروض الاسرائيلية التي بدىء تقديمها منذ عام 1957 وحتى عام 1963 ما يقارب «304» مليون دولار وحصلت على هذا الربح «42» مؤسسة مختلطة إسرائيلية أفريقية يمثل مجموع رأسمالها ما يعادل «200» مليون دولار .

ولقد تحدث تقرير أعدته السكرتارية العامة لاتحاد الصحافيين الآسيويين الأفريقيين عام 1966 عن التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا ، فذكر أن دولة « إسرائيل » تؤكد يوماً بعد

(1) اتفاقية إيفيان — وهي الاتفاقية الشهيرة التي عقدها ثوار الجزائر مع الفرنسيين المستعمرين لوقف إطلاق النار في إيفيان عام 1962 . وقد مهدت هذه الاتفاقية إلى إعلان استقلال الجزائر عن فرنسا .

يوم أنها من أكبر مراكز توجيه الحصار الاستعماري ، وأنها بالتالي من أهم مراكز توجيه الضغط الأمريكي في العالم .

ولابد من الإشارة هنا أن نسبة الرأسمال الأمريكي في القطاع الخاص الإسرائيلي قد ارتفعت من 32% عام 1948 إلى 56% عام 1956 ، أما بعد حرب السويس مباشرة في عام 1957 ، فقد ارتفعت إلى نسبة 73% من مجموع الرساميل أو الرأسمال الأجنبي العامل في القطاع الخاص الإسرائيلي ، بينما لم تتجاوز نسبة الرأسمال البريطاني في القطاع نفسه 11,6% .

وقد ذكر الكاتب الاسرائيلي « شلومو سيتون » في كتابه « إسرائيل هجرة واستيطان » الصادر عام 1963— أن حصة الولايات المتحدة في الرساميل الأجنبية التي دخلت إسرائيل تتجاوز النصف وأن مجموع العون الأمريكي لإسرائيل قد بلغ ما يقارب « 400 مليون دولار » .

لقد كانت إسرائيل عبارة عن لافتة مقلوبة لرؤوس الأموال الأمريكية ، وكانت نشاطاتها في أفريقيا ومساعداتها التكتيكية تقدم في حدود الاستراتيجية الأمريكية .

وتلك كانت لمحة عن الحصيلة الأمريكية من وراء حرب السويس وبفضل الاستيلاء على ميناء إيلات من قبل منطقة النفوذ المتعددة الخدمات في كل الاتجاهات وعلى امتداد القارات .

ولابد من الإشارة هنا واستكمالاً لجوانب الموضوع إلى أن علاقات الكيان الصهيوني مع الولايات المتحدة الأمريكية قد ازدادت اتساعاً بعد العدوان المسلح على مصر عام 1956 . حيث وضعت الولايات المتحدة الأمريكية « إسرائيل » في أعقاب هذه الحرب العدوانية كعامل عسكري استراتيجي في الشرق الأوسط ، فعمدت إلى تقديم كل دعم عسكري ممكن للجيش الإسرائيلي ليقوم بهذه المهمة بصورة مستقلة ، بالإضافة إلى هذا فقد انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الفترة سياسة تقوم على تناسي القضية الفلسطينية وتقليصها إلى قضية لاجئين يستحقون الإغاثة والعون مؤقتاً ، حتى يصار إلى تذويبهم النهائي في جسم الأمة العربية جغرافياً .

وفي تلك الفترة ظهر عدد من المشاريع والمشروعات الأمريكية أو المحرض عليها من أمريكا تؤكد هذه السياسة ، كالمقترحات الأمريكية المقدمة للرئيس جمال عبد الناصر عام 1955 ، وهذا هو في الواقع ما يفسر أسباب الفتور إن لم نقل المعارضة الذي استقبلت فيه الولايات المتحدة قيام منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 ، حتى حينما كان نشاطها مقتصراً على العمل السياسي والإعلامي .

لقد كان انحياز أمريكا لإسرائيل عاملاً رئيسياً في هذه الفترة ، هذا إذا ما نسينا أن المسؤولين الأمريكيين من الرؤساء المتعاقبين ونواب الرؤساء ووزراء الخارجية وسواهم ، ظلوا يؤكدون في كل مناسبة ومنذ عام 1950 وحتى عشية عدوان الخامس من يونيو 1967 أن البيان الثلاثي هو ركن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، بل ظلوا يؤكدون ذلك حتى كانت الحرب ، مثلما فعل المندوب الأمريكي « غولد برغ » في مجلس الأمن الدولي في مايو أيار 1967 والرئيس لندون جونسون في 3 جوان 1957 ووزير الخارجية الأمريكية دين راسك في تصريح أدلى به صباح يوم الخامس من يونيو 1967 ، ولكن لم يأت أي مسؤول أمريكي منذ ذلك التاريخ على ذكر البيان الثلاثي في أي تصريح أو بيان سياسي .

11– السياسة الأمريكية المنحازة لا سرائيل قبل حرب 1967 والمدعمة لها

لقد كانت السياسة الأمريكية قبل عدوان الخامس من يونيو 1967 الذي قامت به « إسرائيل » ضد الدول العربية تعتمد على تقوية إسرائيل و التحالف معها ، نظراً لالتقاء المصالح السياسية والاقتصادية في إطار الاستراتيجية الأمريكية التي اعتمدت « إسرائيل » ، نظراً لأن وضعها السياسي والاقتصادي والايديولوجي الذي يقوم على التبعية الخالصة والمخلصة للغرب .

فقد كانت إسرائيل العصا التي استعملتها بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في مختلف الأوقات ، ولقد عبر السياسيون الأمريكيون عن دور إسرائيل في ضرب الحركات الثورية العربية في أوقات متعددة ، ومن هنا فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنطلق من مبدأ تقوية « إسرائيل » وتسليحها ومنحها الغطاء الدولي اللازم لممارسة عدوانها ، وهذا ما حدث في عدوان الخامس من يونيو 1967 .

ولقد كان شغل الولايات المتحدة الشاغل قبل الخامس من يونيو 1967 هو تدعيم اقتصاد إسرائيل ، وربطه باقتصادها ، وهذا ليس بالمستغرب بسبب العلاقة الحميمة والمتينة المتداخلة بين رأس المال اليهودي في أمريكا والرأسمالية الأمريكية الذي هو جزء منها ، وتتركز الرساميل الصهيونية في مختلف النشاطات في الولايات المتحدة وخاصة الثالوث الشهير «ليمان اخوان» ، غولدمان ، ولازار اخوان » حيث يسيطر في عملياته على خمسة مليارات و839 ألف دولار ولما كانت البنوك والعمليات المصرفية هي المركز الذي تتوزع فيه مختلف النشاطات الاقتصادية لافي الولايات المتحدة فحسب ،

بل في جميع الأسواق والمراكز الاقتصادية العالمية ، فإن رأس المال الصهيوني والمستثمرين اليهود هم الذين يسيطرون على تلك العمليات الاقتصادية ومراكزها ، أما مساهمة رأس المال اليهودي في القاعدة المادية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية فهي غير محدودة تماماً ، بسبب من التداخل بين رأس المال الصناعي والمالي والتجاري الذي تركز عليه الصناعات الحربية ورغم التداخل ، فإن الرأسمال الصهيوني يتميز تركزه في صناعة الطيران والصواريخ عابرة القارات .

وكذلك فإن النظرة الأمريكية لإسرائيل تتمثل في اعتمادها على وقف النفوذ السوفيتي في المنطقة العربية ، إذ أن التعاون السوفيتي العربي آخذ بالنماء بصورة إيجابية منذ أوائل الستينات ، مما دفع الولايات المتحدة إلى تقوية المجابهة العربية — الأمريكية التي تمثلت في الضغوط التي فرضتها أمريكا على مصر لإيقاف مشاريع التنمية فيها ، وإجهاض الاستقلال السياسي والاقتصادي الذي بدأت مصر باتباعه بعد عدوان السويس ، ولقد بدأت أمريكا في تنسيق عدوانها مع إسرائيل وإيران « الشاه » خاصة بعد نجاح ثورة العراق عام 1958 ولقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تهدف من وراء اتباع هذه السياسة ومن جملة ما تهدف إجهاض حركة التحرر العربي والسيطرة على موارد الشرق الأوسط ، خاصة النفط ، وفتح الأسواق العربية في وجه البضائع الأمريكية . هذا بالإضافة لتعمد إحداث تخلخل واضح في ميزان القوى العربية — الاسرائيلية لدفع الدول العربية للاعتراف بإسرائيل أو التبعية للولايات المتحدة الرابحة في كلتا الحالتين .

خاصة وأن إسرائيل قد مرت قبل عام 1967 بأزمة خانقة نتيجة للحصار العربي المفروض عليها اقتصادياً من جراء عدم التعامل معها — علاقات غير طبيعية — فلقد ازدادت البطالة داخل الكيان الصهيوني حتى وصلت إلى 7% بالمائة في سنة 1966 واستمرت في الارتفاع حتى بلغت إلى 10,4 بالمئة في بداية عام 1967 « عام العدوان » .

وقد كان موقع إسرائيل في إطار السياسة والاستراتيجية الأمريكية في العالم العربي والشرق الأوسط ، يتزايد تدريجياً ، وكان هذا التزايد يتم عادة على حساب علاقات الولايات المتحدة — العربية . وقد دعم من هذا الاتجاه وصول الرئيس « ليندون جونسون » للحكم في الولايات المتحدة بعد اغتيال الرئيس الأمريكي « جون كيندي » في عام 1963 ، وقد كان جونسون معروفاً بتعاطفه مع إسرائيل منذ كان عضواً في مجلس الشيوخ ورئيساً للكتلة الديمقراطية فيه ، وكان أبرز المواقف التي تولى فيها « جونسون » الدفاع عن المصالح الاسرائيلية هو معارضته للتهديد « الظاهري » الذي وجهه « ايزنهاور » لإسرائيل بفرض عقوبات عليها إذا لم تنسحب من سيناء وقطاع غزة في

عام 1967 عندما قال جونسون في تلك المناسبة وفي ذلك التاريخ « إن الحكومة الأمريكية فيما يبدو قد نسبت أن اليهود لم يفعلوا شيئاً أكثر من الدفاع عن النفس ضد ما أسماه بتهديد العرب لإسرائيل عن طريق غزوات الفدائيين والإبقاء على حالة الحرب ضدها .

وفي عهد «جونسون» هذا حصلت إسرائيل ولأول مرة على صفقة أسلحة أمريكية ذات أهمية كبيرة . ففي فبراير 1965 وأثناء زيارة «افريل هاريمان» نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل ، وافقت الولايات المتحدة على تزويد إسرائيل بدبابات من طراز «باتون» وطائرات من طراز «سكاي هوك» وقد وصف «بيريز الارهابي الاسرائيلي» هذه الصفقة بأنها قد وضعت حداً نهائياً للسياسة القائلة بأن أمريكا لاترغب في أن تصبح المصدر الرئيسي للسلاح إلى الشرق الأوسط .

12ـ اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية

وهنا وقبل أن أبين الدور الفاعل المؤيد والمساند «لإسرائيل» لابل المحرض لها من أجل القيام بعدوانها ضد الأمة العربية في عام 1967 ، رحت أبحث وأنقب عن القوة اليهودية التي تقبع هناك في تلك البلاد البعيدة الحديثة الاستكشاف ، والحديثة الحضارة ، الطارئة على الحياة البشرية المطلة على هذا العالم بوجه لايبشر بالخير للبشرية ، الناشرة الرعب وعدم الأمان وعدم الاستقرار في كوكبنا الأرض والجزر والخلجان والممرات والقنوات ، نعم رحت أبحث عن اللوبي اليهودي المحرك لعصب الحياة في تلك الدولة التي تفصلنا عنها عشرات الآلاف من الكيلومترات ، ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية ، زعيمة الامبريالية في هذا العالم ، التي تدخل أنفها في كل مكان ، وتتدخل في قضايا الشعوب ، وتتحكم في مصائر الدول لتغدو في زماننا هذا في الربع الأخير من القرن العشرين متربعة على عرش التهديد الدائم والمستمر لاستقرار الدول والحكومات ، والتي أصبحت عنصراً خطيراً من عناصر التوتر الدولي الدائم ، والسبب الأول والأخير في عدم استقرار الأوضاع السياسية في أكثر من موقع ، ومما ينجم عنه كذلك الإخلال بميزان العدل والتهديد الدائم للسلام وعنصر التأزم الدائم في العلاقات الدولية في هذا العالم ، نعم إنها الولايات المتحدة الأمريكية التي حملت الصهاينة من بلادها ومن كل بلاد العالم ، لتضعهم كالجراثيم فوق الأرض العربية المقدسة فلسطين ، ليأخذوا مكانهم في بيت أبي وأمي وفي بيوت أقاربي وأبناء مدينتي حيفا وقريتي «قومية» ، وفي بيوت أبناء وطني في كل فلسطين ولأحيا أنا شريداً ، ومنذ أربعين عاماً .

لذا وجدت من الضروري واللازم ، وحتى استكمل أوجه العلاقة بين تلك الدولة الولايات المتحدة الأمريكية ، وبين ربيبتها ومنطقة نفوذها «إسرائيل» ، وحيث من المفيد أيضاً

الوقوف على مدى التغلغل الصهيوني في ميادين الاستثمارات والأسواق النقدية والتجارية ، وحتى في المؤسسات السياسية والاقتصادية الكبرى في الولايات المتحدة .

أولاً : اللوبي الصهيوني في أمريكا يملك سبعين صوتاً في مجلس الشيوخ من أصل مائة شيخ ، وكذلك يتحكم بخمسة وستين بالمائة من أصوات المجلس النيابي البالغ عدد أعضائه «976» نائباً ، وتدفع أمريكا ما يزيد على عشرة مليارات دولار سنوياً ، مساعدات «لإسرائيل » من مأكولات وحبوب وإعانات اجتماعية ، عدا من الأسلحة المتطورة ... وأما الوزارة فلابد من وزير إسرائيلي في كل وزارة تتألف ، وأحياناً يدخلها وزيران وثلاثة ، مع ملاحظة أن تلك الوزارات تكون أهم الوزارات في الحكم ، وهذا حتماً يكفي لتوجيه أي قرار أمريكي بالإتجاه الذي تريده « إسرائيل » ، كما يقول « الكاتب العربي » «محمد محلا » سواء فيما يتعلق بتقديم الدعم العسكري والمادي والسياسي للعدوان أم فيما يتعلق بتسويق ما تنتجه « إسرائيل » ، وتغذية أسواقها بالمواد والسلع التي تحتاجها .

وتتكون القوة الصهيونية من « مائتين وستين مؤسسة وجمعية لها أنظمتها وقوانينها الخاصة ، وتنفذ أهدافها بكل قوة ونشاط ودقة و(السنهدرين) ويتألف من كبار المثرين الأغنياء جداً في العالم الذين يسيطرون على نصف ثروة العالم – مركزها نيويورك ولها فروع في عواصم العالم » . وحكماء صهيون المؤلف من 66 عضواً من كبار العلماء الأغنياء المثرين ورجال السياسة والثقافة المنتشرين في العالم ، ومن « 80 بالمائة من صحف ومجلات ووكالات الأخبار الصادرة والمنتشرة في أمريكا ، لا بل في أوروبا والعالم وقل 100 بالمائة من الأعلام الأمريكي من إذاعات وتلفزيون وشركات طباعة ونشر وشركات ورق ومطابع وحبر .. من كافة الوسائل التي تحتاجها دور الطباعة والنشر والإعلام » .

واللوبي الصهيوني يتكون من « المنظمات الإرهابية اليهودية المتخصصة لإرهاب الأدباء والكتاب وأصحاب المتاجر والمصانع الذين لا يتعاونون مع الوكالة الصهيونية وينتقدونها » ، وكذلك يتكون اللوبي الصهيوني من « الماسونية المنتشرة بكثرة في أمريكا ، عدا عن جميعات أخرى كالليونز ، والروتري ، وجمعية الشابات المسيحيات ، إضافة إلى الجمعيات التي تطلق عليها الوكالة اليهودية جمعية الصداقة الإنجليزية اليهودية ، الفرنسية – اليهودية الإيطالية – اليهودية ، الألمانية – اليهودية » ، ولابد من الإشارة في مجال التربية ، والكادر التعليمي في مدارس وجامعات الولايات المتحدة الأمريكية أن الأرقام تشير بوضوح إلى أن : « العدد الكبير من المعلمين والمعلمات

المنتشرين في جميع المدارس والكليات الأمريكية ، وكذلك الأساتذة الذين يعملون في الجامعات الأمريكية بعدة ولايات يؤثرون جداً على روح التلامذة والطلاب في المعاهد الأمريكية . فيوجهونهم وفقاً لأرائهم ومعتقداتهم الصهيونية . وهناك 34 كتاباً لافائدة منها في الدراسة إلا لتعليم الناشئة كراهية العرب واحتقارهم وفقاً لرغبات الصهيونية » .

وحتى في الأمم المتحدة التي مقرها مدينة « نيويورك » المدينة الأكثر نشاطاً وكثافة للتحرك الصهيوني فإن « جميع موظفي ومستخدمي الجامعة — جامعة الأمم — ولا سيما سكرتيرات البعثات الدبلوماسية من اليهود ، وهؤلاء جواسيس للوكالة الصهيونية » .

وأما سلك الكهنة ورجال الدين الكاثوليك ، فقد دخلت إليه نسبة من الصهاينة ، ولكن عددهم أكثر من عشرين بالمائة من القساوسة في مختلف الكنائس البروتستانية ، يقومون بالوعظ والإرشاد إلى المصلين في الكنائس تأييداً لما جاء في التوراة ، ولا أظن (كما يقول الكاتب العربي محمد محلا) أن من يمتلك هذا التنظيم الدقيق والإنتشار الواسع في المؤسسات الدينية والتربوية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والإعلامية يقف عاجزاً أمام تنفيذ ما تريده مطامع التوسع والغزو والعنصرية ، وفي مقدمة هذه المطامع ، غزو أسواق الوطن العربي من خلال استخدام المؤسسات الأمريكية تلك .

ثانياً : قد يقال انه على الرغم من كل هذا الثقل الصهيوني الباعث على التأثير في مجريات الحياة الأمريكية ، وفي كافة جوانبها ومصادر قوتها السياسية والفكرية والاقتصادية والإعلامية حتى والعسكرية ، وفي داخل السلطة التشريعية ، أنه على الرغم من قوة هذا اللوبي الصهيوني ، فإنه لابد وأن تبدو الواقعية الأكثر إدراكاً لطبيعة الأشياء من السمات البارزة لبعض الأمريكيين الذين لم تجرفهم التيارات الصهيونية المضللة وسط الضباب الكثيف الذي تعمدت الصهيونية نشره وسط طبقات المجتمع الأمريكي ، ولعل من المناسب والمفيد أن أدلل على ما أوردت من كلمات ، تمنيت أن تكون مجلدات ، بالقصة أو بالحادثة التالية :

في مساء يوم سبت من أيام 1960 ، وقبل الإنتخابات الرئاسية ببضعة أيام ، وفي خضم المعركة الإنتخابية ، تناول « جون كنيدي » وكان يومها مرشحاً لإنتخابات الرئاسة الأمريكية عن « الحزب الديمقراطي » العشاء مع مجموعة صغيرة من اليهود الأثرياء البارزين في نيويورك . وحدث تلك الليلة ما أقلقه كثيراً ووصفه لصديق صحفي له زاره في منزله في اليوم التالي الأحد ، ويدعى « تشارلز بارتليت » بأنه « تجربة مذهلة » ، ففي أثناء مأدبة العشاء تقدم منه أحد الحاضرين — لم يذكر اسمه — وقال له « للرجل الذي سيكون رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية ... » وقد قال «أنه يعرف أن حملته الإنتخابية

تواجه صعوبة مالية ، وعرض باسم المجموعة « المساعدة والمساعدة بمقدار كبير » إذا تعهد كندي بأن يسمح لهم عندما يصبح رئيساً « أن يرسموا خط السياسة الشرق أوسطية للسنوات الأربع المقبلة » .

لقد كان عرضاً مثيراً للدهشة .

وتصرف كندي حيال ذلك وكما قال لبارتليت ، كمواطن وليس كمرشح للرئاسة . ويتذكر بارتليت فيقول : « شعر كندي بأنه أهين إذ كيف يتقدم أحد بعرض كهذا إلى رجل ليس له أدنى أمل بأن يصبح رئيساً . وقال : أنه إذا قدر له ، أي لكنيدي أن يصبح رئيساً ، فإنه سيتقدم بقانون ينص على دعم الحملات الرئاسية من خزينة الولايات المتحدة » . وأضاف : أن من شأن هذا الدعم مهما كلف أن يبعد مرشحي الرئاسة عن مثل هذا الضغط ، وينقذ البلاد في السياق الطويل من بلاء عظيم . ويقول فندلي أن بارتليت لا يعرف تماماً ماذا كان رد كندي على هذا العرض ولكن حسبما أعلمه عن أسلوبه ، فارجح أنه أدلى بتعليق عام ثم غير موضوع الحديث » .

ويقول فندلي أنه بعد أن عرف بهذه الحادثة من بارتليت تحدث عنها مع « مايرفيلدمان » أحد الذين حضروا تلك المأدبة ، وهو محام في واشنطن ، وعمل عن كثب في حملة كيندي الإنتخابية عام 1960 ، ثم أصبح مساعداً للرئيس مع مسؤوليات خاصة كهمزة وصل مع الجالية اليهودية .

ويتابع فندلي فيقول : « ويذكر فيلدمان وكان قد حضر المأدبة أنها أقيمت في منزل (أبراهام فينبرغ) رئيس شركة أمريكان بنك اندترست في نيويورك ، وهو صاحب نفوذ في الشؤون اليهودية وفي الحزب الديمقراطي » . ويقول فيلدمان أن الحاضرين كانوا « في حيرة من أمر كندي » إذ لم يكونوا متأكدين من السبيل الذي كان سيسلكه في السياسة الشرق أوسطية ، ولذلك لم يقرروا بعد تأييده « وقد أمطره يومها هؤلاء اليهود بوابل من الأسئلة المحرجة » فسئل عن رأيه في نقل السفارة الأمريكية في « اسرائيل » من تل أبيب إلى القدس ، فأجاب « ليس في « ظل الظروف الراهنة » إلا أن فيلدمان لم يعرف شيئاً عن العرض الذي أهان الرئيس المقبل لأمريكا .

وبعض الذين يمارسون الضغط من خلال اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية هم من الأصدقاء المقربين الذين يقتصر نفوذهم على رئيس واحد ، مثل صداقة الرئيس ترومان الوثيقة مع « أدجكوبسون » شريكه السابق في محل لبيع الخردوات وهو صهيوني صميم . وكان « آرثر كريم وزوجته » وهما من وجهاء اليهود في نيويورك على

صلة وثيقة « بلندون جونسون » ، ويقول مسؤول في البيت الأبيض « أن آرثر كريم حل في مزرعة الرئيس جونسون خلال الساعات الحرجة التي سبقت حرب 1967 ، وأن زوجته متيلدا كانت ضيفة على البيت الأبيض خلال تلك الحرب ... وتفيد سجلات البيت الأبيض أن السيدة كريم كانت تكثر من إتصالها الهاتفي بجونسون .

وهناك زعماء يهود آخرون يحتفظون بعلاقات مع كل إدارة أمريكية ، ويكون المستوى الثالث من الضغط على الرئاسة عند أرفع الدرجات في الوزارات ، وزارة الخارجية ، ووزارة الدفاع ، ومجلس الأمن القومي ، حيث يتوجه المسؤولون الإسرائيليون وجماعات من المواطنين الأمريكيين ، يعتبرون من الفعاليات الموالية لإسرائيل ، لتقديم جداولهم للأعمال إلى الوزراء أو كبار نوابهم .

وبوصول « ليندون جونسون » إلى البيت الأبيض جعله تعاطفه مع المضطهد كما يصفه – وهو هنا « إسرائيل » في نظره ، يستجيب فوراً لمطالب اسرائيل من ذوي النفوذ الخاص « أرثر غولدبرغ » السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة ، وفيليب كلوتزنيك من شيكاغو ، وثلاثة من نيويورك هم أبراهام فينبرغ ، وآرثر وزوجته ماتيلدا ، وغالباً ما كانت ماتيلدا تعمل بواسطة الأخوين روستو ، أي « والت مستشار جونسون للأمن القومي ، ويجين مساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية » ، ولم يكن جونسون بحاجة إلى ضغط اللوبي للإقتناع بدعم إسرائيل ، إلا أن اللوبي استعمل معه الضغط على أي حال ، فيذكر « هارولد سوندرز » أحد أركان مجلس الأمن القومي الأمريكي ، والذي أصبح مساعد وزير خارجية كارتر للشرق الأدنى وجنوب شرق آسيا ، أن « سيلا من الرسائل والبرقيات تدفق على الرئيس جونسون لحثه على الوقوف إلى جانب إسرائيل عندما أقدم الرئيس جمال عبد الناصر على إغلاق مضايق تيران في مايو أيار عام 1967 » ، ويقول « سوندرز » ، اذكر بلا مبالغة أنني تلقيت 150 ألف رسالة وبرقية في مكتبي من الجالية اليهودية ، وهي تضرب على نفس الوتر ، وقد أمر جونسون بالرد على كل واحدة منها .

13– الأوضاع العربية قبل حرب 1967

كان لزاماً علي وقد أوردت شرحاً ولو موجزاً للموقف الأمريكي المساند « لإسرائيل » قبل عدوانها على العرب في الخامس من يونيو عام 1967 ووصول لندون جونسون « للمكتب البيضاوي » في البيت الأبيض رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية حاملاً معه إليه صداقاته الصهيونية ومصالحه وارتباطاته باليهود ، بحيث أصبح يدور في فلك اللوبي الصهيوني ، سواء عرف أو لم يعرف ، المهم أنه ينفذ ما يؤمر به لصالح « منطقة النفوذ إسرائيل » ، أقول كان لزاماً علي أن أوضح الموقف قبل الحرب ، ذلك الذي كان عليه العرب .

فقد كانت الخلافات الحادة تسود المسرح العربي .

والسبب الجوهري لهذه الخلافات هو أنه على رأس الدولة في القاهرة قائد ثورة الثالث والعشرين من يوليو لعام 1952 الرئيس جمال عبد الناصر ، فقد كان قائده ثورة يؤمن بتطبيق المبادىء التي فجر من أجلها ثورته . فهو لم يورث حكماً في الأساس أو سلطة ، بل خطط ودبر حتى قاد زملاءه من الضباط الأحرار في حركة بارعة أسقط بها عرش مصر ، وغير نظام حكمها الذي استمر آلاف السنين ، هذا التغيير الذي جاء هناك على أرض وادي النيل لتحقيق أهداف آمنت بها ليس ملايين مصر العربية فقط ، بل ملايين الأمة العربية كلها من المحيط إلى الخليج .

وكان من الطبيعي أن يؤيده البعض ويعارضه البعض الآخر من الأنظمة العربية الذي يرى أن في إنتصار ثورة عبد الناصر تهديداً لمصالحه وارتباطاته المشبوهة مع الاستعمار الغربي ، فانقسمت البلاد العربية في ذلك الوقت إلى قسمين :

قسم آمن بالثورة كأداة للتغيير .

وقسم يناهض هذا الإتجاه الذي ظن أنه خطر عليه . واستطاع هذا الأخير أن يفصل الجمهورية العربية المتحدة في إنقلاب خائن بدمشق أعلن الإنفصال في 28 سبتمبر أيلول 1961 وبالرغم أيضاً من وقوع جريمة الإنفصال الأسود الذي دبر ضد أول وحدة عربية بين إقليمين عربيين في التاريخ الحديث ، وكان الإنفصال بفعل عملاء الولايات المتحدة فما كان من صاحب القلب الكبير قائد الثورة العربية إلا أن احتوى الخلافات العربية . وأكبر مثل على ذلك دعوته إلى عقد مؤتمرات القمة العربية في محاولة منه لتركيز الجهود ضد العدو الرئيسي « إسرائيل » ، إذ أحس أن الخلافات العربية في ذلك الوقت انحرفت بجهود الأنظمة على مختلف مشاربها عن العدو الرئيسي القابع في المنطقة ، ولذلك فإنه نادى بوحدة الصف قبل وحدة الهدف ، حتى حينما أقدم على محاولته تلك لم يسلم من نقد الذين انتهزوها فرصة لتشريح سياسته على أساس المهادنة المرفوضة مع نظم رجعية متصلة بالإمبريالية والاستعمار .

وبالرغم من أن النتائج الأولية لمؤتمرات القمة كانت مشجعة إلا أنه سرعان ما افتعلت الخلافات من جديد مما أدى إلى تجميد القرارات المتفق عليها ، ومن ثم استؤنفت الحرب الدعائية المريرة مرة أخرى مركزة هذه المرة على « تعيير الجمهورية العربية المتحدة ببعض ما تخلف عن حرب 1956 » بدعوى أن مصر تعيش في حماية قوات الطوارىء الدولية وأنها تسمح بمرور البضائع الإسرائيلية في خليج العقبة .

وفي 13 نوفمبر 1966 قامت إسرائيل باستخدام قواتها الجوية والبرية في الهجوم على

قرية « السموع » الأردنية وهي قرية صغيرة تضم أربعة آلاف نسمة معظمهم من اللاجئين الفلسطينيين وانزلت بهم خسائر جسيمة في الأرواح . وأعلنت إسرائيل انها تقوم بهذه الغارة الإنتقامية في الأردن رداً على أعمال فلسطينية بدأت من سورية .

وفي السابع من أبريل نيسان تحولت إسرائيل إلى الجبهة السورية فهاجمت الحدود السورية واستخدمت في هجومها سلاح الطيران وأسفرت المعارك الجوية عن سقوط ست طائرات ميج سورية . ثم واصلت إسرائيل تهديداتها لسورية ، وفي 12 ماي 1967 أعلن إسحق رابين رئيس أركان حرب العصابات الإسرائيلية « أننا سوف نشن هجوماً خاطفاً على سورية ، وسنحتل دمشق لنسقط الحكم فيها ثم نعود » .

كما أعلن « ليفي أشكول » رئيس وزارة « إسرائيل » أن إسرائيل مستعدة لإستخدام القوة ضد سورية .

وعندها قرر الرئيس جمال عبد الناصر إيفاد الفريق محمد فوزي رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية إلى سورية لتفقد الموقف والتشاور مع القادة السوريين ، وأعلن حالة الطوارىء في الجيش المصري الذي بدأ يحرك بعض قواته بإتجاه سيناء . ولقد كان عبد الناصر يستهدف بذلك خلق ضغوط على إسرائيل تؤدي إلى تهدئة الموقف على الجبهة السورية .

وفي 16 ماي رأى عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة العربية المصرية أن يتخذ خطوة أخرى في الضغط على إسرائيل فطلب من الفريق محمد فوزي رئيس أركان الحرب أن يرسل خطاباً إلى قائد قوات الطوارىء الدولية في قطاع غزة وشرم الشيخ الجنرال ريكي جاء فيه :

« أحيطكم علماً بأنني أصدرت أوامري للقوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة بأن تكون مستعدة لأي عمل ضد إسرائيل في نفس اللحظة التي ترتكب فيها أي عمل عدواني ضد أي دولة عربية ، وطبقاً لهذه الأوامر فإن قواتنا تحتشد الآن في سيناء وعلى حدودنا الشرقية ، وحرصاً منا على سلامة القوات الدولية التي تتخذ مواقفها على حدودنا الشرقية فإنني أطلب منك أن تصدر أوامرك بسحب هذه القوات من مراكزها على الفور . وقد أصدرت أوامري إلى قائد المنطقة العسكرية الشرقية حول هذا الموضوع وطلبت أن يبلغني تنفيذ هذه الأوامر » .

ويقول محمد رياض في مذكراته « وعندما أبلغني الفريق فوزي بأن الجنرال ريكي قائد قوات الطوارىء يطلب توجيه الخطاب إلى السكرتير العام عن طريق وزارة الخارجية ،

تحدثت مع عبد الناصر تلفونياً فوافق على توجيه نفس الخطاب إلى يوثانت (الأمين العام للأمم المتحدة) عن طريقي ، ولقد كان الخطاب الذي وجهته واضحاً للغاية ، فنحن لم نطلب سحب قوات الطوارئ الموجودة في غزة أو شرم الشيخ ، وكان طلبنا قاصراً على سحب القوات الموجودة على الحدود المصرية مع إسرائيل ، وعندما رفض يوثانت إجراء إنسحاب جزئي لقوات الطوارئ لم يعد في استطاعة مصر التراجع عن طلبها ، ولم يكن أمامنا سوى أن نطلب الإنسحاب الكلي لقوات الأمم المتحدة ، وهذا يتضمن بالطبع القوات الموجودة في غزة وشرم الشيخ » .

وقد أدى إنسحاب قوات الأمم المتحدة من شرم الشيخ إلى دخول القوات العسكرية المصرية إليها ، وهذه الخطوة بدورها فرضت على مصر العودة إلى المشكلة القديمة الخاصة بملاحة إسرائيل في خليج العقبة .

ولما كان هدف عبد الناصر من الأزمة كلها هو امتصاص التهديد الإسرائيلي ضد سورية فإنه قرر أن يعلن إغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية وذلك يوم 23 ماي — 1967 .

ويقول محمود رياض في مذكراته « في ذلك اليوم 23 ماي حضر ريتشارد فولتر سفير الولايات المتحدة بالقاهرة لمقابلتي حاملاً معه رسالة من الرئيس الأمريكي ليندون جونسون موجهة إلى الرئيس جمال عبد الناصر ، ومعها مذكرة تفصيلية حيث جاء في الرسالة التي وقعها جونسون تأكيده على حسن نواياه نحو مصر ، ونفيه أن لديه إتجاهات غير ودية نحوها ، ثم أشاد جونسون بجهود عبد الناصر في مجال التنمية الاقتصادية ، وبعدها تحدث عن أهمية تجنب القتال مشيراً إلى أن المنازعات يجب ألا تحل بالإجتياز غير المشروع للحدود بالقوات المسلحة ، ومقترحاً أن يقوم نائبه (هيوبرت همفري) بزيارة منطقة الشرق الأوسط » .

ولقد ثبت أن هذه الرسالة كانت للتمويه فقط .

14— دور الولايات المتحدة الأمريكية في حرب 1967 الداعم لـ "إسرائيل" وخداعها للعرب

إن قصة التواطؤ الأمريكي في حرب الخامس من يونيو 1967 أشهر من أن تروى ، فالولايات المتحدة كانت متأكدة من تفوق « الجيش الإسرائيلي » ، ووفقاً لتقرير تلقاه الرئيس الأمريكي جونسون من « أيدل وهلر » رئيس هيئة الأركان للقوات المسلحة

الأمريكية ، أصبح على ثقة من أن الإسرائيليين سيربحون الحرب خلال ثلاثة أو أربعة أيام إذا هم بدأوا الهجوم الجوي .

لذا فإنه لم تورط الولايات المتحدة نفسها في خطة مشتركة للحرب مع إسرائيل مثل الخطة التي خاضت بها بريطانيا وفرنسا وإسرائيل علناً في حرب 1956 ، ولكن بناءً على معلوماتها الدقيقة عن مدى تفوق واستعداد الجيش الإسرائيلي اكتفت الولايات المتحدة بأن أعطت لإسرائيل الضوء الأخضر لبدء العمليات . ففي 30 مايو أيار 1967 قام « مائير عميت » مدير المخابرات الإسرائيلية بزيارة إلى واشنطن خرج منها بعد أن التقى بكل من « روبرت مكنمارا » وزير الدفاع ، و«هيلمز» مدير المخابرات الأمريكي بإنطباع مؤداه « أنه إذا تمكنت إسرائيل من إحراز إنتصار بنفسها ، فإن أحداً في واشنطن لن يزعجه ذلك » . ويروي «وليور إيفلاند » المستشار السابق لوكالة المخابرات المركزية رواية أخرى مفادها ، أنه قد أقيمت قناة إتصال خاصة بين « أفرايم أفرون » المستشار بالسفارة الإسرائيلية في واشنطن ، و« جيمس انجلتون » من وكالة المخابرات المركزية بغرض تخطي القنوات الدبلوماسية العادية . ويقول « إيفلاند » أن الرئيس «جونسون» أذن « لانجلتون » بأن يبلغ الآخرين أن الولايات المتحدة تفضل أن تقوم إسرائيل بجهود لتخفيف حدة التوتر ، ولكنها لن تتدخل لوقف هجوم على مصر .

وأما الخداع الأمريكي لمصر والعرب فيقول عنه الفريق محمد فوزي في مذكراته : « أن الدور الأكبر للولايات المتحدة ، قد تم عن طريق الخداع السياسي لمصر بدرجة سهلت على إسرائيل تنفيذ مخططها العدواني في الوقت المناسب ، كما لعب الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت جونسون دوراً بارزاً في هذا الخداع » .

ويتابع وزير الحربية المصري إبان تلك الحرب الغادرة فيقول :

« في يوم 23-5-1967 وهو بدء إغلاق مضيق العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية ، وصلت رسالة من الرئيس الأمريكي (جونسون) إلى الرئيس عبد الناصر تدل على حسن النوايا ، واقتراح جونسون إرسال نائبه همفري لزيارة المنطقة ، ودعا كافة الأطراف إلى الإلتزام بإحترام إتفاقية الهدنة ، وأن الجمهورية العربية المتحدة يمكن أن تعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية في معارضتها لقيام أي عدوان في المنطقة ، أما بالنسبة لمشكلة خليج العقبة فيمكن عرضها على محكمة العدل الدولية » .

ويضيف الفريق محمد فوزي « وفي نفس ذلك اليوم وصلت رسالة من جونسون إلى (كوسيجين) رئيس وزارة الاتحاد السوفياتي يقترح فيها التعاون بين البلدين لمواجهة مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي ، ويطلب جونسون من الاتحاد السوفياتي مساعدته في

عدم قيام مصر ببدء أي عمليات عسكرية ضد إسرائيل » .

وبالفعل يقول الفريق فوزي « استجاب الاتحاد السوفياتي لطلب جونسون فطلب سفيرا الدولتين الأعظم مقابلة عبد الناصر — في وقت واحد تقريباً — وطلبا منه عدم البدء في أية عمليات عسكرية ضد إسرائيل ، وقد وعدهما الرئيس عبد الناصر بذلك » .

وكان الاتحاد السوفياتي قد أبلغ جونسون يوم 27-5-1967 بإن إسرائيل تخطط للهجوم على الجمهورية العربية المتحدة ، فقام جونسون بتحويل هذه المعلومات إلى أشكول رئيس وزراء إسرائيل ، ولم يتخذ أي إجراء يوقف فيه هذا الهجوم تلبية لروح التعاون الدبلوماسي مع الاتحاد السوفياتي .

وفي يوم 2-6-1967 ، كان الموقف السياسي قد تصاعد وإزاء الضغط الدولي والأمريكي بصفة خاصة . نجح الرئيس عبد الناصر في إقناع المشير عبد الحكيم عامر في مقابلة خاصة بينهما بتغيير خطط الهجوم ، والإلتزام بالدفاع والعمل على تلافي الضربة الجوية الإسرائيلية ، وقد قامت المخابرات المركزية الأمريكية بتأهيل جونسون لهذه اللعبة السياسية ، فأكدت له أن مصر الجمهورية العربية المتحدة ليس لديها خطط للهجوم على إسرائيل ... وأن الأخيرة يمكنها بسهولة كسب المعركة على العرب .

وفي نفس اليوم أيضاً وصلت رسالة من الرئيس جونسون إلى إسرائيل ، يتعهد فيها بالعمل على صيانة وسلام ، وحرية إسرائيل ، وصيانة حرية المنطقة بأقصى درجة ممكنة من فاعلية المساندة الأمريكية .

ويمضي وزير الحربية المصري في مذكراته قائلاً : « قام الرئيس جونسون في نفس الوقت بإخطار الاتحاد السوفياتي للإتفاق على عدم المواجهة بين الدولتين الأعظم في حالة قيام الولايات المتحدة بعمل ما في حدود أمن وسلامة إسرائيل » ، أي أخطار الاتحاد السوفياتي بنية الولايات المتحدة في حالة الضرورة » .

وقد رفض الرئيس جونسون الإقتراح البريطاني بقيام الدول البحرية العظمى بالتدخل بحرياً للسيطرة على مياه خليج العقبة ، وكانت الولايات المتحدة قد تعهدت عام 1957 بالتزام أمريكي للمحافظة على حق المرور البري في مضيق «تيران» كذلك بحق « إسرائيل » بالرد بقوة إذا أغلق المضيق في وجه الملاحة الإسرائيلية ، وبذلك لم يبق إلا إنفراد إسرائيل على موافقته أولاً .

فقد قام « أبا إيبان » وزير خارجية إسرائيل في أواخر مايو 1967 ، بزيارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وقابل الرئيس جونسون بعد معرفته لوجهة نظر وزارة

الخارجية الأمريكية، والإدارة، والبنتاغون؛ وتأكد من جونسون أن البيت الأبيض يوافق على سياسة إسرائيل ويقف بجانبها، بل ويضمن سلامتها وأمنها، وقد قال جونسون لابيان «أن إسرائيل لن تكون وحدها ما لم تقرر أن تسير وحدها» وقال أيضاً أن الولايات المتحدة سوف تستخدم أي وسيلة، بل كل الوسائل لفتح المضيق.

وقد تأكد لإسرائيل قبل أن تصدر قرارها بدخول الحرب أي قبل 2-6-1967 أن لديها أضواء خضراء كثيرة، وموافقات بل تأييد ومساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية ومن الرئيس جونسون شخصياً. وزيادة في الخداع وفي 3-6-1967 طلب «يوست» مندوب جونسون الشخصي مقابلة وزير الخارجية محمود رياض ليبلغه رسالة جديدة من جونسون يوافق فيها على استقبال زكريا محي الدين نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة في واشنطن، وفي نفس اليوم بدأ العد التنازلي لبدء العمليات الهجومية الإسرائيلية ضد الجمهورية العرية المتحدة مصر بعد أن اتخذت قرار الحرب، وتشكلت وزارة الحرب وبدأت التعبئة العامة وجاء «موشي دايان للوزارة الحربية في تل أبيب قبل أيام فقط من العدوان» وهو نفس اليوم الذي أنهى فيه جونسون خداعه للعرب.

ولقد تحدد يوم الخامس من يونيو لقيام إسرائيل بالعدوان على العرب في مصر والأردن وسورية وقامت إسرائيل بالضربة الأولى القاتلة وكانت الضربة جوية شملت معظم المطارات العربية المصرية والقواعد العسكرية وتم تدمير حوالي 85 بالمائة من القوات الجوية ولم يبق سوى 30 طائرة مقاتلة ميج 17 وميج 21 وأن جميع القاذفات الثقيلة والخفيفة قد دمرت نهائياً.

وبدون أن أتطرق لتفصيلات العدوان في ذلك اليوم الحزين الخامس من يونيو لعام 1967 لأمضي في التنقيب عن بقايا الدور الأمريكي الذي لم ينته ولن ينتهي ما دامت إسرائيل قائمة.

وهكذا أو خلال حرب الأيام الستة كما أسموها، وعلى أثرها مباشرة لا بل أثناء إحتدام القتال الذي دار بدون غطاء جوي عربي يحمي السماء العربية والأرض العربية والإنسان العربي وإنجازاته العظيمة التي حققها في ظل السيادة والحرية والإستقلال وفي ظل هذا الوضع المأساوي للقوات المسلحة العربية، قامت الولايات المتحدة الأمريكية سراً بتزويد إسرائيل بالمساعدات المادية، كما أنها ساعدتها مباشرة في العمليات الحربية، ولا يقل عن هذا أهمية المساعدات الدبلوماسية التي قدمتها الولايات المتحدة لإسرائيل في مجلس الأمن، وبذلك وفرت لها الوقت اللازم لتأخير وقف إطلاق النار على مختلف جبهات القتال، ومكنتها بالتالي من الإستيلاء على أراضي ثلاث دول عربية وكانت

المخابرات المركزية قد تنبأت بدقة ، نتيجة الحرب غير المتعادلة ، إلى جانب إسرائيل .

ففي فترة تلك الحرب بلغت مساحة الأرض الخاضعة للإدارة الإسرائيلية أربعة أضعاف ما كانت عليه قبلها وتصورت إسرائيل أن احتلال الأراضي العربية الإضافية سوف يعزز أمنها وهذا هو ما جعل « حاييم هرتزغ » المدير السابق للمخابرات العسكرية الإسرائيلية ينظر بارتياح إلى الوضع العسكري الجديد لبلاده بعد الثاني عشر من شهر يونيو عام 1967 .

« فمرتفعات الجولان المحتلة ، على سبيل المثال أمنت لإسرائيل شريطاً يبلغ طوله عشرين ميلاً تفصل بينها وبين سورية » .

« واحتلال الضفة الغربية للأردن وسع خصر (إسرائيل) الضيق المعرض للخطر ، وسمح لجيش الدفاع الإسرائيلي بالإنتشار على طول الحدود الطبيعية لنهر الأردن » .

« وكذلك فإن احتلال سيناء كما يقول حاييم هرتزوغ زاد فترة الإنذار الالكتروني المبكر بصدد أي هجوم مصري أربعة أضعاف ليصل إلى 16 » وقد اعتبر كثرة من الإسرائيليين الأراضي المحتلة أداة للمساومة تؤدي في النهاية إلى إجبار العرب على التفاوض مع إسرائيل وفق شروطها حيث يقول « حاييم هرتزوغ » « خلقت حصيلة الأيام الستة وخاصة في إسرائيل جواً يشير إلى أن الحروب مع العرب بلغت نهايتها ، ولاح في الأفق قرب إفتتاح مفاوضات السلام ومن الناحية العسكرية أصبحت إسرائيل اليوم أقوى مما كانت عليه ، ويرى أكثر الإسرائيليين في هذا تعزيزاً لفرض محادثات السلام ، وفي هذه المرة ستفاوض إسرائيل من موقع قوة » .

وكانت هذه فيما يبدو ، وجهة نظر البيت الأبيض خلال فترة الرئيس جونسون ، فلم يكد ينقضي يوم واحد على بداية القتال حتى رفع وولت روستو مساعد الرئيس جونسون مذكرة إليه تدل على الإرتياح يقول فيها : « إذا تحرك الإسرائيليون بسرعة كافية ، وأقلق هذا السوفييت كما يجب ، فالجواب هو وقف بسيط لإطلاق النار ، أي بدون العودة إلى حدود ما قبل الحرب وهذا يعني أنه بإمكاننا استعمال الأمر الواقع على الأرض مناسبة لمحاولة التفاوض على سلام نهائي في الشرق الأوسط ، وليس على مسألة العودة إلى خطوط الهدنة » .

وكما هو واضح من الدور الأمريكي المساند والمدعم والمخطط والضامن للعدوان الإسرائيلي على الأرض العربية في مصر وسورية والأردن ومن مواقف الرئيس الأمريكي « ليندون جونسون » المخادعة شخصياً ، أن أمريكا هي التي أعلنت الحرب في 1967 ونيابة عن إسرائيل منطقة النفوذ وليست إسرائيل أو الجيش الإسرائيلي الذي بدأ واضحاً

أنه بعد أن كان في خدمة أركان الحرب الفرنسية والبريطانية عام 1956 ، أصبح تستخدمه الآن أركان الحرب الأمريكية للمحافظة على خطوط مواصلاتها وعلى مصالحها الكبرى في أفريقيا وفي المنطقة العربية .

ولقد كان البنتاغون الأمريكي يتهيأ ليدفع بالمعركة الكبرى إلى البحر الأحمر إنطلاقاً من الحبشة والوجود الإسرائيلي إلى جانب الوجود الأمريكي كان ملحوظاً هناك ، فالمهمة التي قامت بها « إسرائيل » لصالح المشروع الأمريكي تمتد إلى البحر الأحمر بمجمله وعلى الأخص في الحبشة حيث قام الإسرائيليون بتنظيم جيش وشرطة « الإمبراطور هيلاسيلاسي » ، ولقد أبرمت إسرائيل والحبشة إتفاقيات اقتصادية لا يستفيد منها إلا الإسرائيليون ، وأما الأمريكيون فقد أتخمت الحبشة بالقواعد التابعة لهم ، وقواعد تدريب المظليين .

وكانت الولايات المتحدة تنشر سلطتها وتحاول أن تشد بالمال أزر أعوانها وعملائها ، فالمظليون الصهاينة في حالة تأهب للإنتقال إلى جنوب السودان ، وكان مرفأ « ماسياد » الأثيوبي مقراً دائماً للثكنات الإسرائيلية ، وللزوارق القاذفة للقنابل ، بل وكانت فيه أيضاً مدرسة للإستخبارات والتدريب على الأعمال الإرهابية .

وإذا لم يكن ميدان حرب عام 1967 هو تلك الرقعة من الأرض التي دارت فوقها المعارك في سيناء العربية ، والجولان العربي ، والضفة الغربية الفلسطينية العربية ، فلقد شمل ميدان المعركة إضافة لشمال أفريقيا مالطة ، واليونان ، وتركيا ، وإيران ، وشبه الجزيرة العربية ، والبحر الأحمر ، وهذا أشار بالتأكيد إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تشن الحرب ضد الأمة العربية .

وقد لاحظ المراقبون العسكريون الغربيون وسواهم أن قاعدتي ويلس والعدم الأمريكيتين في ليبيا — الملكية — عرفتا نشاطا محموما طيلة الأسابيع التي سبقت عدوان الخامس من يونيو 1967 .

وكذلك كان الحال بالنسبة لقاعدة أسمرة المجهزة بواحدة من أعظم محطات الإتصالات اللاسلكية في العالم ، وهذه القاعدة هي واسطة الإتصال بين واشنطن وهيئات أركان الحرب الأمريكية في الهند الصينية ، ومن هذه القاعدة أيضاً تلقت الطائرات إشارات إستطلاع إسرائيلية قبل أن تنطلق لأداء مهمتها .

وكذلك فالمطارات العسكرية في إيران « الشاه » وتركيا واليونان المرتبطة باتفاقات تسمح باستخدامها خارج مجالاتها الإقليمية كان لها دورها في حرب الخامس من يونيو

1967 ، ويضاف إلى ذلك حاملات الطائرات الأمريكية الضخمة في المتوسط والتي تعتبر قواعد بحرية جوية .

وكذلك فإن الأسطول الأمريكي السادس كان في حالة تأهب قصوى عازماً الرسو في الشواطىء اللبنانية بتاريخ 25 - أيار - 1967 . وقد راح يجول في عرض البحر الأبيض المتوسط متخذاً موانىء قبرص وكريت والموانىء التركية نقاط اسناد له .

ولقد كان إسهام الأسطول السادس الأمريكي هذا ملحوظاً ، والمراقبون المحايدون يملكون وثائق مخزية حول تحركاته بالأدلة والوقائع .

15— نتائج حرب عام 1967 التي أسهمت فيها الولايات المتحدة الأمريكية لصالح إسرائيل

ونتيجة لحرب عام 1967 هذه أغلقت قناة السويس التي كشفت حقيقة ، وبما لا يدع مجالاً للشك ، أن الولايات المتحدة لم تكن بحاجة لقناة السويس إلا كسلاح تمارس به ضغوطها الدبلوماسية بعد أن حرمت أوروبا من القناة والتي هي بمثابة شريانها الحيوي ، وللمرة الأولى في التاريخ أصبحت تشرف على المواصلات بين أوروبا القديمة وبين جنوب شرق آسيا والشرق الأقصى قوة غريبة عن العالم المتوسط هي « الولايات المتحدة الأمريكية » وأصبح العسكريون الأمريكيون يشرفون بسهولة ويسر على منابع النفط العربي ، وأخذت صناعة ناقلات النفط الأمريكية الضخمة بالنمو ، وأنه لجدير بالذكر أن عائدات ميناء — كيب تاون — في جنوب أفريقيا قد ارتفعت خمسة عشر ضعفاً عن معدلها المعتاد بسبب إغلاق قناة السويس ، وعودة السفن إلى الطريق القديم والطويل وإلى الدوران حول رأس الرجاء الصالح .

وأما منطقة النفوذ « إسرائيل » وكما هو معروف فقد احتلت كل فلسطين أو أكملت إحتلالها لها ، لا بل احتلت أجزاء عربية من مصر وسورية ووصلت قواتها ورابطت على الضفة الشرقية لقناة السويس ، ولكنها أي « إسرائيل » خسرت على الصعيد الدولي ، إذ انكشف دورها القذر العميل في خدمة الامبريالية الأمريكية ، وقطعت معظم دول أفريقيا ودول المنظومة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي علاقاتها الدبلوماسية معها .

وواشنطن لم تقاتل لأن إسرائيل دولة غربية ، بل لأن إسرائيل قد خضعت لها وصارت أداتها في التوسع وحليفة في هذا التوسع . وهكذا أستطيع أن أؤكد بكل ما تقدم من وثائق « أن إسرائيل منطقة نفوذ أمريكية » .

16– موقف الولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب 1967 والمنحاز تماماً لإسرائيل

ومن كل ما تقدم من تأكيدات على أن إسرائيل صنيعة الولايات المتحدة الأمريكية، وقاعدتها المتقدمة، ومنطقة نفوذها، يمكن للمرء أن يتأكد أيضاً من أن الاستراتيجية الأمريكية في الوطن العربي بعد حرب عام 1967 تقوم على أساس الإحتفاظ بالأمر الواقع بإعتبار أنه يشكل ضغطاً على الأنظمة العربية، ويدفعها باستمرار نحو الإعتراف بإسرائيل، وفتح الأبواب أمام المصالح الأمريكية. ولقد وضح المعلق الإسرائيلي «شموئيل» يعري دور إسرائيل في إقامة إستقرار في المنطقة العربية، فقال، إن إسرائيل ساهمت في إستقرار المنطقة التي تعتبر الدول الرجعية دعامتها، وترسيخ النفوذ الأمريكي، وطرد النفوذ السوفيتي، لقد خرج الغرب (ولم يقل إسرائيل، لأن الغرب وإسرائيل واحد) رابحاً في 1967، لأن إسرائيل حطمت الحربة الناصرية، لإزالة النفوذ الغربي، وأنظمة الحكم الموالية للغرب في الشرق الأوسط، لذلك فإن أي تحول في موقف الولايات المتحدة سيؤدي إلى إضعاف وضع إسرائيل إزاء مصر وسيساعد على انقضاض الثوريين العرب والسوفييت من ورائهم ضد الرجعية العربية ومصالح النفط العربية».

إن هذا القول ليوضح مفهوم الإستقرار المطلوب للشرق الأوسط، وهو يتلخص في سيطرة إسرائيل والرجعية العربية على زمام الأمور لتسويق النفط بصورة مستمرة، ولتوظيف رؤوس الأموال في البنوك الأمريكية، ولتعبئة المخازن بالأسلحة الأمريكية، والقضاء على حركة التحرر العربية وأهدافها في الاستقلال السياسي والاقتصادي، وفي التقدم الاجتماعي.

ولقد ذكر السناتور «هنري جاكسون» وهو من أشد الموالين لإسرائيل والمدافعين عن زيادة الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي إلى «إسرائيل» دور إسرائيل من أحداث الإستقرار في الشرق الأوسط، وذلك الإستقرار الذي تركز عليه الاستراتيجية الأمريكية فقال في مجلس الشيوخ، مقيماً الوضع في الشرق الأوسط «مثل هذا الاستقرار القائم حالياً في الشرق الأوسط هو في نظري إلى حد كبير نتيجة القوة والتوجيه الغربي لإسرائيل في المتوسط».

ويقول محمود رياض في كتاب مذكراته أثناء اجتماعه «بدين راسك» وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية بنيويورك «ولكن لم أنس مطلقاً كلمات دين راسك وهو

يودعني عند مغادرة مكتبه في نوفمبر 1968 ، بل ما زالت تلك الكلمات ترن في أذني رغم مرور سنوات طويلة عليها ، فقد قال لي وزير خارجية أمريكا : إن إدارة جونسون تنتهي مدتها في آخر الشهر القادم ديسمبر فلا تتوقعوا قيامها بالضغط على إسرائيل » . ثم توقف راسك قليلاً قبل أن يضيف قائلاً : « ولا تصدق أن هناك إدارة أمريكية في المستقبل ... سوف تضغط على إسرائيل » .

وبناءً على هذه المساندة في عهد الرئيس جونسون فإن إسرائيل قد رسمت سياستها أو أكدت سياستها ملخصة أهدافها كما يلي :

1 — ضم القدس العربية .
2 — استمرار احتلال مرتفعات الجولان السورية .
3 — استمرار احتلال الضفة الغربية .
4 — الإندماج الاقتصادي والاداري لقطاع غزة مع إسرائيل .
5 —استمرار احتلال شرم الشيخ ومنطقة خليج العقبة واستمرار التواجد العسكري الإسرائيلي في أجزاء من سيناء .
6 — إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة .

17— الموقف العربي بعد حرب 1967 ومؤتمر القمة في الخرطوم

يقول محمود رياض في كتاب مذكراته : « عندما سافرت إلى الخرطوم لحضور مؤتمر وزراء الخارجية العرب في أول اغسطس كان الجو العربي مشحوناً بالإنفعالات ، والحزن والغضب والرغبة في الثأر من الهزيمة ، وكان لدور الولايات المتحدة أثناء العدوان وخلال الدورة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة [1] أثر كبير في زيادة الروح العدائية ضد الولايات المتحدة بين الشعوب العربية .

---

(1) في 19 يونيو 1967 ، اعلن الرئيس الأمريكي جونسون المبادىء الخمسة التي تشكل وجهة نظر الحكومة الأمريكية لحل النزاع ومن بينها مرة أخرى مبدأ « الاستقلال السياسي ووحدة أراضي جميع الدول » ومع هذا فإن جميع الآراء والأفكار الأمريكية التفصيلية التي جاءت بعد ذلك لم تلتزم بهذا المبدأ . وفي 18 يوليو 1967 توصل المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة « آرثر جولدبرج » إلى إتفاق مع السفير السوفيتي « دوبر ينين » على مشروع قرار يقدم للجمعية العامة يؤكد مبدأ « عدم جواز غزو الأراضي بواسطة الحرب طبقاً لميثاق الأمم المتحدة » ويطلب من أطراف النزاع أن تقوم بلا تأخير بسحب قواتها من الأراضي التي تم احتلالها بواسطتها بعد 4 يونيو 1967 .
ولكن الولايات المتحدة سرعان ما سحبت موافقتها على هذا المشروع بعد اقل من ثمان وأربعين ساعة .

وفي هذا الجو المليء بالإنفعالات كان من الصعب أن يخرج وزراء الخارجية العرب بخطة عمل . وكانت هناك خلافات في مواقف الدول العربية بالنسبة لكيفية الخروج من المشكلة ، ورفضت الحكومة السورية الإشتراك في مؤتمر القمة لخلافاتها في ذلك الوقت مع كل من الأردن والسعودية ، وتقرر في هذا الاجتماع الدعوة لمؤتمر قمة عربي في الخرطوم في أواخر أغسطس » .

ويقول محمود رياض : « توجه عبد الناصر إلى الخرطوم في أول مواجهة عربية له بعد الهزيمة وكانت مفاجأة أذهلت كافة المراقبين ، لقد خرج الشعب السوداني الشقيق في الخرطوم والمدن المجاورة لاستقبال عبد الناصر وتحيته والهتاف له بإدراك غريزي بأن عبد الناصر أصبح رمزاً للصمود والنضال وبمجرد أن هبطت طائرة عبد الناصر على أرض المطار ، اقتحمت الجماهير السودانية كل الحواجز وتخطوا رجال الأمن وهم يهتفون بحياة عبد الناصر مطالبين بالثأر من إسرائيل وتحرير الأرض » .

ويكمل محمود رياض وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة مصر وصف استقبال الخرطوم والشعب السوداني للقائد جمال عبد الناصر بعد الهزيمة وتحدياً للولايات المتحدة الأمريكية فيقول : « لقد كنت استقل سيارة خلف عبد الناصر ، وخيل لي أن سكان الخرطوم قد خرجوا جميعاً لاستقباله ، وسمعت من أحد الوزراء السودانيين أن الخرطوم لم تشهد في تاريخها من قبل مثل هذا الطوفان البشري الضخم الملتف حول زعيم لم ينحن للهزيمة ، وأعتقد أن هذه أول مرة في التاريخ يتم فيها استقبال قائد مهزوم استقبال الفاتحين ، وتفسير ذلك هو اقتناع الجماهير العربية بأن الهزيمة كانت نتيجة مؤامرة كبرى دبرتها « الولايات المتحدة وإسرائيل » للقضاء على أماني الأمة العربية وحريتها ، والشيء الهام الذي أحسست به في ذلك اليوم أن هذا الإستقبال من الشعب السوداني الشقيق ، وشعور عبد الناصر بأنهم يضعون ثقتهم فيه لتحقيق الإنتصار قد أعطياه في ذلك اليوم طاقة نفسية إضافية لا حدود لها ، وإذا كان خروج الشعب المصري للتمسك بعبد الناصر في 9 و 10 يونيو ، وقد كنت أنا واحداً منهم [1] تمسكاً منه بقيادة عبد الناصر لمواصلة النضال ، فإن خروج شعب السودان لاستقبال عبد الناصر كان يعبر

---

(1) يوم 9 يونيو و10 يونيو 1967 خرجت جماهير الشعب العربي المصري تطالب عبد الناصر بأن يبقى في موقعه رئيساً للجمهورية العربية المتحدة ، وقائداً للأخذ بالثأر العربي وقد خرجت أنا ايضاً أحمل مكبراً للصوت في ميدان التحرير بالقاهرة ، وأنا أهتف يا زكريا ارفض ارفض ، يا زكريا ارفض ارفض . اي كنا نطالب زكريا محي الدين نائب رئيس الجمهورية الذي عينه القائد جمال خلفاً مكانه . بأن يرفض هذا التعيين .

بصدق عن تمسك العالم العربي برمز نضاله وإصراره على مقاومة الهزيمة ».

ولقد حضر مؤتمر القمة العربي بالخرطوم كل من الملوك والرؤساء :

— جمال عبد الناصر	رئيس الجمهورية العربية المتحدة
— الملك فيصل	ملك المملكة العربية السعودية
— الملك حسين	ملك المملكة الأردنية الهاشمية
— عبد الرحمن عارف	رئيس الجمهورية العراقية
— الأمير صباح السالم الصباح	أمير دولة الكويت
— شارل حلو	رئيس جمهورية لبنان
— عبد الله السلال	قائد الثورة اليمنية ورئيس الجمهورية
— الأمير حسن الرضا	ولي عهد ليبيا (الملكية)
— أحمد الشقيري	أول رئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية
— عبد العزيز بوتفليقة	وزير خارجية الجزائر ممثلاً للرئيس هواري بومدين[1]
— الباهي الأدغم	رئيس وزراء تونس مندوباً عن رئيس تونس السابق بورقيبة

(1) لعبت الجزائر دوراً أخوياً مشرفاً بعد أن فقدت مصر طائراتها في الضربة الأولى الإسرائيلية في الخامس من يونيو عام 1967 .
فقد وصل يوم 7 يونيو بعد الظهر للقاهرة عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر على طائرة خاصة وعندما استقبلته يقول محمود رياض « أبلغني بأن الجزائر تضع كافة إمكانياتها لمعاونة مصر وأن الرئيس هواري بومدين قد قرر أن يرسل إلى مصر كل ما يمكن توفيره من الطائرات وطلب ان يسافر معه على نفس الطائرة التي جاء بها عدد من الطيارين المصريين لإحضار الطائرات . وعندما صحبت بوتفليقة إلى جمال عبد الناصر في منزله أبلغه بأن من رأي الجزائر عدم قبول وقف إطلاق النار ، وعندئذ طلب الرئيس عبد الناصر خريطة لسيناء وبدأ يوضح لعبد العزيز بوتفليقة خط المضائق في سيناء التي ستنسحب إليه القوات المصرية وتتمسك به حتى يمكن وقف التقدم الإسرائيلي وبالفعل عاد بوتفليقة ومعه الطيارون المصريون » ويقول محمود رياض « وعاد السفير الجزائري يتصل بي من جديد بعد ساعة لكي يبلغني بأن الرئيس هواري بومدين قد طلب منه إبلاغنا بأن الجزائر على إستعداد لإرسال المزيد من الطائرات وأنه يرجو الرئيس جمال عبد الناصر أن يرسل إلى الجزائر دفعة أخرى من الطيارين دفعة ثالثة بعد أن كانت قد وصلت فعلاً تسعة عشر طائرة وفي الطريق للقاهرة خمسة عشر طائرة أخرى .

18– موقف منظمة التحرير الفلسطينية بعد عدوان الخامس من يونيو 1967

ويقول محمود رياض في مذكراته عن موقف منظمة التحرير الفلسطينية : ثم تحدث أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية فقال : « أن موضوع الضفة الغربية خطير والآلام التي يتعرض لها شعبنا تهزنا جميعاً وتفزعنا على مصير قضية فلسطين . إن منظمة التحرير الفلسطينية قد حددت موقفها من القضية في المبادىء الستة التي وزعتها على المؤتمر » .

وكان الشقيري قد وزع على المؤتمر مذكرة باسم المنظمة طالب فيها بتبني المؤتمر لستة مبادىء هي :

أولاً : لا صلح ولا تعايش مع إسرائيل .
ثانياً : رفض المفاوضات مع إسرائيل .
ثالثاً : عدم الموافقة على أية تسوية تمس القضية الفلسطينية وتؤدي إلى تصفيتها .
رابعاً : عدم التنازل عن قطاع غزة والضفة الغربية والتأكيد على عروبة القدس .
خامساً : عدم انفراد أي دولة عربية بقبول أية حلول لقضية فلسطين .
سادساً : التركيز على أن قضية فلسطين برغم أنها قضية عربية مصيرية إلا أن شعب فلسطين هو صاحب الحق الأول في تقرير مصيره .

ثم استأنف الشقيري كلمته قائلاً : أن تلك المبادىء الستة قد تم وضعها بعد تفكير عميق ودراسة هادئة ، وإننا نشعر شعوراً أميناً وصادقاً بأن هذه المبادىء الستة هي التي يمكن على أساسها حل القضية الفلسطينية ، نحن متفقون معكم على ضرورة انسحاب العدو في قطاع غزة والضفة الغربية ، وعلى بذل أقصى الجهود السياسية لحمل العدو على الإنسحاب ، كما أننا نؤكد أن المنظمة لا تضع شروطاً أو تحفظات لكن السؤال الذي يجب أن نطرحه على أنفسنا هو : ما هو الثمن الذي يجب علينا أن ندفعه ؟ نحن جميعاً نعرف إسرائيل ، وأنا بمنتهى التواضع صاحب خبرة طويلة معها وأعرف أهدافها وأطماعها نتيجة الممارسة الفعلية ، وأرجو أن يكون مفهوماً لديكم أن موقفنا في المنظمة ليس نتيجة عناد أو تطرف ، لكن الموضوع الذي يجب أن يشغلنا هو موضوع الثمن الذي يتعين علينا أن ندفعه في سبيل استعادة الضفة الغربية ، ونحن نرى أنه إذا كان الثمن باهظاً فإن قبولنا به سيكون خطأ كبيراً ، أن سياسة أمريكا تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية بصفة نهائية . والنقاط الخمس الواردة في مشروع « جونسون » ثمنه غال

وباهظ من أجل استعادة الضفة الغربية . فهل نحن مستعدون لدفع هذا الثمن الغالي في مقابل الضفة الغربية ؟ أنا كمواطن عربي ، وكرئيس للمنظمة أرفض دفع هذا الثمن وأعلن الآن أني غير موافق . المشروع اليوغسلافي يهدف إلى تسوية نهائية وإلى سلم دائم في المنطقة قبل حل القضية الفلسطينية ، أنا لا أريد أن أطيل عليكم الحديث أكثر من ذلك » . ويضيف رئيس منظمة التحرير الفلسطينية كلامه التاريخي قائلاً : « لكنني أردت أن أوضح وجهة نظرنا لمجلسكم الموقر والمبادىء الستة التي وضعتها منظمة التحرير الفلسطينية ووزعتها عليكم ، هي خلاصة وجهة النظر الفلسطينية بشأن مستقبل القضية أننا في النتيجة نرفض أي حل يؤدي إلى التصفية النهائية للقضية الفلسطينية » . ثم تحدث الرئيس جمال عبد الناصر فقال : « أنا أختلف مع الشقيري في تعبير ورد على لسانه حول التسوية النهائية للقضية . فالتصفية النهائية تكون قد تمت فعلاً يوم تعني الجلوس مع إسرائيل حول مائدة المفاوضات ، وهذا ما تريده أمريكا ، لقد كان علي أسهل ألا أتكلم ، غير أننا كنا نعاني في الماضي من مصيبة واحدة ، والآن لدينا مصيبتان : مصيبة سنة 1948 ومصيبة سنة 1967 ، لذلك فإنني قلت أننا على إستعداد لأن ندفع ثمناً مقابل استرداد الضفة الغربية ، فليس في استطاعتنا جميعاً الآن استعادة الضفة الغربية عسكرياً فهل نتركها في يد إسرائيل ؟ وما الذي يمكن عمله في الوقت الحاضر ؟ وما هو البديل ؟ كان يمكنني أن ألزم الصمت وأتحدث عن سيناء فقط » .

ويضيف الرئيس جمال عبد الناصر «ولكنني أكرر ما قلته من قبل وهو أن الضفة الغربية أهم عندي كثيراً من سيناء حتى ولو بقوا فيها عشر سنوات ، أنا قلت أنه لابد أن ندفع الثمن مقابل الضفة الغربية ، وأنا أقصد بالطبع الثمن المعقول ، طالما أننا لا نستطيع استردادها عسكرياً ، ويجب ألا ننسى أن نصف فلسطين قد ضاع سنة 1948 والنصف الآخر ضاع سنة 1967 ، وإذا كان هدفنا الآن استعادة الضفة الغربية عن طريق العمل السياسي فلابد أن ندفع الثمن » .

وهكذا فإن مؤتمر القمة العربي في الخرطوم عندما عقد بعد ذلك جلسته الختامية للتصويت على القرارات وأصدار البيان السياسي وافق بالإجماع على أنه لا تفاوض ولا اعترف ولا صلح مع إسرائيل . والتمسك بالحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني وتقديم الدعم السنوي لمصر والأردن .

وهكذا بإنتهاء مؤتمر الخرطوم ، بدأت مرحلة جديدة في البحث عن السلام في الشرق الأوسط .

19– قرار مجلس الأمن رقم «242» ودور الولايات المتحدة الأمريكية في إصداره والدفاع عنه

فشلت الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها الطارئة في يوليو 1967 في التوصل إلى قرار بإنهاء الإحتلال الإسرائيلي بسبب الضغوط الضخمة التي مارستها الولايات المتحدة لصالح إسرائيل ، كما تراجعت الولايات المتحدة عما التزمت به من مشروعات مع الاتحاد السوفياتي ، تتركز على إنسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية مقابل إنهاء حالة الحرب ، وكان تعليق جمال عبد الناصر على هذه التراجعات الأمريكية في حديث مع محمود رياض ورد في كتاب مذكراته « أن جونسون وقد ذهب في تأييده لإسرائيل إلى هذا المدى الواسع في عدوانها ، لابد أن يواصل تأييد إسرائيل في تقاضي ثمن باهظ على حساب القضية الفلسطينية والدول العربية مقابل انسحاب إسرائيل » .

وقررت مصر عرض الموضوع على مجلس الأمن . ومجلس الأمن في نيويورك المدينة الأمريكية التي وصفها محمود رياض أيضاً في كتاب مذكراته : « وكانت مدينة نيويورك دائماً معبأة بالتحامل الشديد على العرب ، نظراً للنفوذ الصهيوني بها ، ولكنني وجدتها هذه المرة مشحونة بالكراهية لكل ما هو عربي ، وقد شوهت فيها الحقائق وقلبت رأساً على عقب ، فإسرائيل ، المعتدية والمحتلة لأراضي ثلاث دول عربية ، هي التي تتمتع بالتأييد والعطف بينما العرب ، المعتدى عليهم ، هم الوحوش الكاسرة التي تستحق العقاب ، لقد كان المرء يشعر بمرارة حقيقية من تحامل وسائل الإعلام فيها ، ضد الحد الأدنى من الحقيقة ، الذي يتمثل في أن إسرائيل هي التي بدأت العدوان ، وجاهرت بسياستها التوسعية ، وأنها تضطهد الشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت إرهاب الإحتلال العسكري الإسرائيلي » في 22 نوفمبر 1969 .

وفي ظل هذا الواقع المر المهين هناك في تلك المدينة تقرر إصدار قرار رقم «242»[1] .

لقد كان التأييد الدولي للعرب يتزايد في مجلس الأمن في تلك الأيام من شهر نوفمبر 1957 وبالتدريج . وفي الواقع فإن الموقف الأمريكي كان هو الرصيد الأساسي لإسرائيل داخل مجلس الأمن والأمم المتحدة بصورة عامة ، وكان إصرار الولايات المتحدة

---

(1) قرار رقم «242» انظر الملحق الخاص بالمشاريع المقترحة لحل الصراع العربي الإسرائيلي .

الأمريكية على عدم الإقرار والإعتراف بأن « إسرائيل » قد شنت عدواناً على الدول العربية ، هو النقطة الجوهرية التي تبني عليها إسرائيل كل تصرفاتها ، إن الولايات المتحدة لم تحاول حتى أن تدين عدم قيام إسرائيل بتنفيذ قرارين للجمعية العامة ومجلس الأمن ، وافقت عليهما الولايات المتحدة نفسها .

أولهما : يدين إجراءات إسرائيل في القدس .

وثانيهما : يطلب إعادة الفلسطينيين الذين أدت حرب يونيو خروجهم من الضفة الغربية .

ولقد كانت نتيجة الموقف الأمريكي المشترك هو في الواقع ما عبر عنه « أبا ابيان » وزير خارجية إسرائيل في جلسة 13 نوفمبر « من أن خطوط وقف إطلاق النار بعد حرب يونيو لن تتغير إلا في مقابل حدود آمنة ومعاهدات سلام تنهي حالة الحرب مع الدول العربية » أي أن إسرائيل تريد لنفسها حقوق المنتصر عن طريق فرض الشروط .

ولقد تضمن قرار «242» كل نقاط جونسون الخمس مع دعوة متوازنة بصورة دقيقة إلى : « إنسحاب قوات مسلحة إسرائيلية من أراضي محتلة في النزاع الأخير » » وإنهاء كافة دعاوي الحرب وإحترام وإعتراف بالسيادة والتكامل الإقليمي والإستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها وحرة من التهديدات وأعمال القوة » .

وعندما يؤكد القرار في الفقرة « ب » على تحقيق تسوية عاجلة لمشكلة اللاجئين ، فإن هذا كان يبدو طبيعياً تماماً لأن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت تصدر سنوياً قراراً حول اللاجئين الفلسطينيين ، تنكر في « إسرائيل » بضرورة تنفيذ قرار اللاجئين الصادر عام 1948 .

ولذلك فإن مجلس الأمن عندما يشير إلى قضية لاجئين لا يمكن له التنكر لقرارات الجمعية العامة في هذا الشأن ، أما القضية الفلسطينية فإن الولايات المتحدة هي التي أصرت في سنة 1947 في الجمعية العامة على مشروع التقسيم ، والذي ينتزع من الشعب العربي الفلسطيني جزءاً من أرضه لإقامة دولة يهودية . « كما وضحت في الفصل الأول » .

ومن هنا فإن مطالبة منظمة التحرير الفلسطينية من جانب الولايات المتحدة بالإعتراف بالقرار « 242» » هو أمر يتسم بالتعسف الشديد والرغبة المسبقة في تصفية القضية الفلسطينية ، لأن المنظمة لم تكن طرفاً في القرار «242» ولا كان للشعب العربي الفلسطيني نفسه أية علاقة بمضمون ذلك القرار ولا بنتائجه .

وفي نفس يوم صدور قرار «242» عين الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة « يوثانت » الدكتور « جونار يارينج » ممثلاً خاصاً له ليذهب للشرق الأوسط عملاً ببنود القرار «242» .

وفي أعقاب صدور قرار «242» أدلى السيد محمود رياض بتقرير سياسي في إجتماع لمجلس الوزراء كان مخصصاً لمناقشة الموقف السياسي والعسكري في 18 فبراير 1968 وكان قد مضى على صدور القرار أقل من ثلاثة أشهر .

وفي تلك الجلسة قدم عرضاً بتطورات الموقف السياسي قال في نهايته : « إن إسرائيل برغم أنها تعهدت تنفيذ القرار 242 ، لن تقوم بتنفيذه لأنه يلزمها بالإنسحاب[1] بينما هي قامت بالعدوان في 5 يونيو 1967 لتستولي على أراض عربية جديدة . وبالتالي فإن مهمة يارينج سوف تنتهي قريباً بالفشل ، وسوف يكون السبب الرئيسي في ذلك هو أن الرئيس الأمريكي جونسون قد قرر إلا يقتصر دور الولايات المتحدة على حماية إسرائيل ، بل على مساعدتها أيضاً في مواصلة إحتلالها للأراضي العربية » .

ويومها علق رئيس الجمهورية العربية المتحدة جمال عبد الناصر قائلاً في مجلس الوزراء : « إننا سوف نتعاون مع يارينج برغم إيماننا من الآن بفشله في مهمته . وسنستمع إلى الولايات المتحدة برغم أنها تريد الآن أن تجعلنا ندخل غرفة مظلمة اسمها التفاوض بشأن القرار 242 إننا سوف نتعاون مع الشيطان نفسه ولو لمجرد إثبات حسن النية ، ولكننا نعرف من البداية أننا نحن الذين سنحرر أراضينا بقوة السلاح ، وهي اللغة الوحيدة التي سوف تفهمها إسرائيل فلتساند أمريكا إسرائيل في غزواتها ، ولتحاول كلتاهما أن تصفي القضية الفلسطينية ، ولكنهم يعرفون جيداً أننا لم نهزم في الحرب طالما لم نتفاوض مع إسرائيل ، ولم نوقع صلحاً معها ، ولم نقبل تصفية القضية الفلسطينية » .

---

(1) وكان اللورد كارادون مندوب بريطانيا هو الذي تقدم بمشروع القرار 242 وبعد الموافقة على مشروعه كتب اللورد كارادون نفسه يقول « إن من الضروري أن نقول مرة أخرى أن المبدأ المطلق الذي يهيمن على كل ما عداه هو عدم شرعية تملك الأراضي بواسطة الحرب وأن ذلك يعني أنه لا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لضم مناطق عربية قبل حرب يونيو 1967 إلى إسرائيل لمجرد أن الإسرائيليين احتلوها بقوة السلاح في تلك الحرب .

20— رئيس الولايات المتحدة الأمريكية يعطي " إسرائيل " نظامها النووي المستقل

كان العام 1968 عام الإنتخابات في الولايات المتحدة الأمريكية ، وكان المرشحون في أوج نشاطهم ، وتبارى المرشحون في خطب ود اليهود حيث خطب المرشح الرئاسي « هيوبرت همفري » في مؤتمر المنظمة الصهيونية الأمريكية في نيويورك قائلاً : « أن صفقة طائرات ف — 4 ضرورية للمحافظة على توازن القوى في المنطقة .

وعندما ترك لندون جونسون منصب الرئاسة وذهب إلى مزرعته في تكساس لكتابة مذكراته كان على رأس المنجزات التي يفخر بها خلال فترته الرئاسية هو وقف إنتشار الأسلحة النووية ، في الوقت الذي لم تكن لدى البيت الأبيض معلومات عن أي من دول المجموعة التي وقعت على حظر إنتشار الأسلحة النووية والتي كانت في طريقها إلى النادي النووي أكثر مما لديه عن « إسرائيل » .

ففي أواسط العام 1968 أبلغت المخابرات المركزية الأمريكية إدارتها في واشنطن أن آثار اليورانيوم المشع وجدت قرب « ديمونا » في فلسطين المحتلة حيث توجد محطة المفاعل النووي الإسرائيلي .

وعندما وصل « ليفي أشكول » إلى تكساس في مطلع العام 1968 لكي يجدد طلب إسرائيل لطائرة الفانتوم طلب مرة أخرى الحصول على النموذج — ي — وأصر على أن لا ينزع منها النظام النووي الذي كان على هيئة حزام تحت هيكل تكنولوجيا دقيقة ترسم المؤشر بواسطة جهاز كمبيوتر عند قذف القنابل النووية ، وأخيراً كانت الطائرة مجهزة برفوف تستطيع حمل « القنبلة النووية » الضخمة الحجم والوزن ولم يكتف جونسون هذه المرة بالموافقة على بيع هذه الطائرة من طراز « ي » فحسب بل أنه على ما يبدو لم يلتفت إلى إتخاذ الإحتياطات للتأكد من أن الطائرة لن تحمل أسلحة نووية . وقد نشرت « النيويورك تايمز » فيما بعد تقريراً تقول فيه أنه لم يطلب أي « جونسون » إلا الموافقة على عدم تزويد طائراتها الفانتوم بمستلزمات نقل السلاح النووي .

ويذكر « كوبال روبرت » الذي كان وقتها مسؤولاً عن قسم إسرائيل في دائرة الأمن الدولي التابعة لدائرة الدفاع « أنه من الناحية النظرية تم نزع المعدات الاستراتيجية من هذه الطائرات ، ولم يكن نزع الأسلاك ممكناً بعد أن خرجت الطائرة من مصانع (ماكدونالد) في سانت لويس لأن العملية باهظة التكاليف » غير أنه كان من المفترض كما يقول كوبال : « أن يكون قد نزع (الصندوق الأسود) والرفوف الخاصة بالقنابل » .

ولكنها كما يقول « ستيفن غرين » لم تنزع . أرسلت الدفعة الأولى من طائرات الفانتوم إلى « إسرائيل » في 5 سبتمبر 1969 . وكانت تتألف من أربع طائرات ، وفي كانون الأول ديسمبر من تلك السنة جرى تسليم سرب كامل مكون من (12) طائرة . وقد أرسلت هذه الطائرات مجهزة بكل شيء كالأسلاك والكمبيوتر والأجهزة الأخرى ، وبصرف النظر عما فهمه جونسون من الإتفاقية ومهما يكون المفهوم النظري لدائرة الدفاع حول التسلح الذري للطائرات ، فإن إسرائيل قد حصلت على « نظام لقذف أسلحتها النووية بعد أقل من تسعة أشهر من نهاية عهد جونسون » .

ويسخر ستيفين غرين من « جونسون » قائلاً :

« أنه الحد من إنتشار الأسلحة النووية بالفعل » .

21– مشروع روجرز الأمريكي 1969

وهو المشروع الذي تقدم به « ويليام روجرز » وزير الخارجية الأمريكي في حكومة الرئيس « نيكسون » الذي جاء خلفاً لجونسون إلى كل من مصر والأردن والاتحاد السوفياتي وإسرائيل في العام 1969 وعرض فيه تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي ، ويعتبر هذا المشروع من أخطر المشاريع التي طرحت في المنطقة بهذا الصدد نظراً للتأثير الذي تركه في المنطقة ، سواء على صعيد الأنظمة الرسمية أو فصائل منظمة التحرير الفلسطينية أو الجماهير ، ويمكن القول أن معظم الأحداث التي شهدتها المنطقة بعد طرح المشروع – إن لم تكن كلها – كانت ذات علاقة به بشكل أو بآخر .

فقد كان هناك أطراف مستعدة لرعاية « السلام » ، فبين عامي 1968 - 1969 قدمت عدة مبادرات دبلوماسية ، وعلى أثر صدور القرار 242 في شهر نوفمبر 1967 ، عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عين غونار يارينغ مبعوثاً شخصياً للأمين العام كما بينت سابقاً ، وبدأ هذا المبعوث رحلات مكوكية بين القاهرة وتل أبيب ، لكن وجد يارنغ أن مصر غير راغبة في النظر في أية عملية مفاوضات تشارك فيها إسرائيل ما لم تسحب قواتها إلى ما قبل الخطوط السابقة للحرب في الخامس من يونيو 1967 .

وفي اكتوبر 1969 وفي ذروة المحادثات الأمريكية السوفيتية قدم « وليم روجرز » وزير الخارجية الأمريكي للسوفييت خطة مفصلة لتسوية سلمية بين إسرائيل ومصر ، لكن عندما أعلن روجزر عن مقترحاته رفضتها إسرائيل بصورة فورية في حين تمنعت مصر عن إظهار أي رد فعل رسمي ريثما تصلها توضيحات أخرى بصدد الإنسحابات الإسرائيلية من سورية والأردن .

وفي النهاية أدى إحجام « إسرائيل » عن مطالبها الإقليمية إلى القضاء على أي إمكانية وفاق مع مصر ، وأيدت « إدارة نيكسون الأمريكية » الموقف الإسرائيلي أيضاً ومن وراء الستار .

ويصف « سيمور هرس » هذا الوضع السيء البالغ التعقيد في معرض تحليله لسنوات هنري كيسنجر في البيت الأبيض فيقول :

«كان لكيسنجر تأثير كبير وسلبي حتى عندما لم يكن له دور مباشر ، إذ كان يحث الرئيس على عدم تشجيع وزارة الخارجية على المضي في أي مبادرة تدعو إسرائيل إلى التخلي عن بعض الأراضي المحتلة مقابل سلام مضمون » .

وفي صيف العام 1970 ظهر في الشرق الأوسط وضع جديد تمثل في إستمرار حرب الاستنزاف على جبهة القناة وتصاعدها وتنامي قوة الثورة الفلسطينية سياسياً وعسكرياً .

وعلى أثر عودة الرئيس « جمال عبد الناصر » من « موسكو » ألقى خطاباً في عيد ثورة الثالث والعشرين من يوليو الثاني عشر وأعلن موافقته على مشروع « روجرز » ولم يكن قد اتفق مع السوفييت على هذه المسألة ووافق الأردن على المشروع في 26 يوليو كما وافقت عليه إسرائيل في 31 يوليو على حين أعلنت كل من سورية والثورة الفلسطينية رفضها له .

صحيح أن الرئيس جمال عبد الناصر قبل مشروع روجرز ، لكنه كان يركز اهتمامه على خط آخر هو « خط الأمر الواقع » ، وإن كان الخط الحرج يتأثر بالحرارة فلابد من إشعاله وبصفة مستمرة حتى يقتنع العدو « أنه فرض الأمر الواقع خارج قدراته ، والردع هو الذي يفرض الأمر الواقع ، والردع هو القوة التي تردع الجانب الآخر عن القيام بأي عمل يغير من الأمر الواقع » .

وخطورة الردع تتركز في « تأثيره النفسي » وبالرغم من ذلك رفض عبد الناصر « وكان لدى إسرائيل كل وسائل الردع خاصة (الذراع الطويلة) الممثلة في قواتها الجوية ، وخاصة بعد إحتلالها للمطارات المصرية في سيناء وإصرار الولايات المتحدة الأمريكية على إمدادها بكافة أنواع الطائرات الحديثة » . أقول رفض عبد الناصر الإستسلام رغماً عن الغارات الإسرائيلية في العمق المصري ، ويكون بهذا قد كسر أخطر مبدأ من مبادىء الردع هو التأثير النفسي . وأخذ يشن حرب الإستنزاف داخل إسرائيل وبوحدات الفدائيين .

ويقول هنري كيسنجر « أن غولدا مائير رئيس وزراء إسرائيل كانت تؤكد دائماً

لزائريها أنه طالما ناصر يرأس مصر ، فلا تقدر هي على تحديد إمكانية إحلال السلام » ، وهناك على الجبهة الأردنية كانت حلقة عنيفة من غارات الفدائيين على إسرائيل ، والإنتقامات الإسرائيلية تتصاعد ، وتجابهت إسرائيل وسورية في مرتفعات الجولان .

وفي زيارة عبد الناصر الشهيرة إلى موسكو حصل عبد الناصر على صواريخ سام 3 وصواريخ سام 6 ، ثم بعد ذلك استغل عبد الناصر الفترة الغير مستقرة بعد قبوله « مبادرة روجزر » عام 1970 لنقل حوائط الصواريخ قريباً من القناة بحيث تحمي القوات المصرية على الضفة الغربية ، وفي الوقت نفسه تستر وتغطي أي عملية عبور في المستقبل إلى الضفة الشرقية .

وهكذا تم عبور 1973 في السادس من أكتوبر تحت ستار حوائط صواريخ عبد الناصر الذي أنشأه عام 1970 ولم تتمكن القوات المصرية التقدم خطوة واحدة أبعد من مدى حماية هذه الصواريخ .

ويقول هنري كيسنجر في مذكراته : « وخلال شهر فبراير أخذت حكومتنا بدراسة لائحة العتاد العسكري التي تطلبها إسرائيل ، وارتفعت اللائحة عام 1970 إلى خمس وعشرين طائرة مطاردة وقاذفة .

قاذفات قنابل نفاثة ف — 4 — فانتوم ، مائة قاذفة قنابل 1 — 4 سكايهوك وعدد كبير من الدبابات والعربات المصفحة لنقل الجنود » .

22— المشاريع المقترحة لحل الصراع العربي _ الا سرائيلي

1 — مشروع الرئيس الأمريكي جونسون
2 — مشروع الرئيس اليوغسلافي تيتو
3 — قرار مجلس الأمن رقم «242»
4 — مشروع آخر للرئيس تيتو
5 — مشروع إسرائيلي
6 — مشروع آلون « للسلام »
7 — روجرز ومشاريعه
8 — الرد الإسرائيلي على مشروع روجرز
9 — وساطة جولدمان
10 — مشروع دايان لفتح قناة السويس
11 — مشروع السادات

12 — الموقف الأمريكي
13 — مشروع إسرائيلي آخر
14 — المشروع المصري المضاد
15 — المشروع الأردني
16 — مشروع التسوية الجزئية
17 — مشروع يارنيخ
18 — مشروع التسوية الجزئية مجدداً
19 — مشروع غولدا مائير المضاد
20 — رد مصر
21 — رد الفعل الإسرائيلي
22 — مشروع حكماء أفريقيا
23 — مشروع شمعون بيريس وزير المواصلات الإسرائيلي
24 — مشروع الحزب الشيوعي الإسرائيلي
25 — مشروع حزب مبام للسلام « العربي — الإسرائيلي »
26 — مشروع دايان للسلام
27 — مشروع الحزب الديني القومي للسلام
28 — مشروع حركة حيروت للسلام
29 — مشروع غولدا مائير للسلام
30 — مشروع بن غوريون للسلام
31 — مشروع حزب العمل الإسرائيلي للسلام
32 — مشروع دايان للسلام
33 — مبادرة أبا ابيان لحل أزمة الشرق الأوسط
34 — مشروع المملكة العربية المتحدة
35 — مشروع غاليلي
36 — وثيقة حزب العمل[1]

---

(1) انظر الملحق
ملحق المشاريع المقترحة لحل الصراع العربي — الإسرائيلي الأمريكية .

23—دور الولايات المتحدة الأمريكية في التآمر على الثورة الفلسطينية في الأردن عام 1970

في صيف عام 1970 كان الوضع في الأردن قد أصبح في غاية التعقيد ، وقد أصبح واضحاً أن صداماً دموياً بين الملك حسين ومنظمات الثورة الفلسطينية الفدائية الموجودة في الأردن أمر لا يمكن تفاديه ، لأن الثورة الفلسطينية تريد أن تمارس حقها الشرعي في الإنتقام من إسرائيل التي استكملت إحتلال كل فلسطين في حرب الخامس من يونيو 1967 ، وهذا حق الثورة الفلسطينية وواجب كل دول المواجهة أن تقف إلى جانب قوات منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني من أجل تحقيق أهداف الجماهير الفلسطينية ، ووضع ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية الوطني موضع التطبيق ، فكيف إذا في الأردن الذي تعتبر غالبية سكانه من الفلسطينيين ، الذين هم وإستناداً للميثاق الوطني أعضاء طبيعيين في منظمة التحرير الفلسطينية ، وإن إعطاءهم الجنسية الأردنية لا يسقط عنهم جنسيتهم الفلسطينية الأصلية ، التي يعتبر التمسك بها رمزاً من رموز حقنا الشرعي في فلسطين وبرهاناً أكيداً على وجود الشعب الفلسطيني .

ولكن الملك حسين وجد نفسه ، أو هكذا خيل إليه بمرور الوقت بين شقي الرحى : المنظمات الفلسطينية الثورية المسلحة التي تتعاظم مع مرور الوقت ، تؤيدها جماهيرها الفلسطينية والعربية ، حيث اعتبر الملك حسين أن هذا يهدد عرشه ، وأنه ليس من السهل قبوله و« إسرائيل » التي تهدد « بذراعها الطويلة » وتتوعد بالإنتقام إن لم يعمل الملك على إيقاف العمليات الفدائية التي تتم من أراضيه .

ولقد كان الملك يخشى من قوات الثورة الفلسطينية أكثر مما كان يخشى « إسرائيل » رغم أن إسرائيل هي التي تضع الأردن ضمن إستراتيجيتها وليست منظمة التحرير الفلسطينية التي لا تتطلع إلا إلى إعطائها حريتها في الإنطلاق من الأردن لتحرير فلسطين .

وهكذا كان على إسرائيل أن تستعد للتدخل ولكن بمساعدة سيدتها الأولى الولايات المتحدة الأمريكية .

فبدأت واشنطن تستعد لكافة الإحتمالات فأعلنت حالة التأهب بين بعض القوات الأمريكية وتم استنفار الفرقة 82 المحمولة جواً ثم أمرت سفن الأسطول السادس بالقيام بعملية « استعراض للعلم » بالتحرك باتجاه شواطيء لبنان وشواطيء فلسطين المحتلة « إسرائيل » ووجه « ريتشارد نيكسون » إنذاراً شديد اللهجة للإتحاد السوفياتي عندما

أخذت سورية في حشد قواتها على الحدود الأردنية استعداداً للتدخل في الوقت المناسب إلى جانب قوات الثورة الفلسطينية ، وقد أعلنت الولايات المتحدة عن إستعدادها للتدخل في الأردن إذا هددت سورية أو العراق النظام الملكي في الأردن الذي ترى فيه ضمانة أكيدة في بقاء إسرائيل قاعدتها العدوانية في الشرق الأوسط.

ويقول هنري كيسنجر « أن الجيش الأردني خريج الفيلق العربي الأسطوري الذي نظمه الجنرال البريطاني السيرجون غلوب (كلوب باشا) في العام 1940 وفي صيف عام 1970 كان الملك الشاب ، الشجاع ، الذكي (والكلام ما زال لكيسنجر) يواجه خطراً كبيراً ، أن الفدائيين الذين امتلؤوا غيظاً من الملك الذي كان يجتهد إلى الوصول إلى إتفاق سياسي مع إسرائيل ، قاموا بتحديات عديدة ضد جيشه » .

ويتابع كيسنجر من مذكراته « ودعوت إلى عقد إجتماع لفريق العمل الخاص في واشنطن وعالجنا في إجتماعنا احتمالين :

أولاً : إجلاء الأمريكيين بوسائل نقل عسكرية إذا اقتضت الحال .

ثانياً : أي جواب يجب أن يعطى للملك حسين إذا طالبنا بعون يساعده في الحفاظ على سلطته ضد الفدائيين ، أو ضد تدخل خارجي من العراق أو سورية ، والدولتان يحكمها رجال أكثر تطرفاً وتأييداً للسوفييت من ناصر » .

ويتابع كيسنجر في مذكراته « شعرت أن الجميع ميالون إلى مساعدة حسين إذا أمكن ذلك . وكما سعيت « سابقاً لإحباط مشاريع ناصر التي كان ينميها لتوثيق علاقاته بالسوفييت ومساندة كل الأنظمة المتطرفة » فبدت لي الآن أهمية تعريف العالم بأفضليات صداقة الولايات المتحدة ، وكان حسين ينادي دوماً بالإعتدال ، وقاوم تيارات التطرف ، واجتنب الشعارات المعادية للغرب وفق العادة الجارية ، وكان يجد نفسه في عسر بسبب تردده في إرخاء العنان للفدائيين ، ستكون نتيجة سقوطه ، جعل الشرق الأوسط برمته « راديكاليا » ، وإسرائيل لن تقبل بإقامة قواعد للفدائيين على طول حدودها مع الأردن ويتابع كيسنجر قوله « وحسب تقديري فإن الأردن تجربة لإمكانية بقائنا سادة الأحداث في المنطقة ... وافقني نكسون على وجهة نظري هذه ، في اجتماع مجلس الأمن القومي المنعقد في السابع عشر من شهر يونيو » .

وهنا أجد نفسي مضطراً لإعتماد مذكرات كيسنجر مستشار الأمن القومي الأمريكي الصهيوني في إقرار واقعة تآمر الولايات المتحدة الأمريكية ضد الثورة الفلسطينية في صراعها من أجل التواجد بحرية فوق أرض الأردن العربي ، مؤكداً بالوقائع هذا الانحياز إلى جانب طرف عربي ضد طرف عربي آخر .

يقول كيسنجر « في السابع عشر من شهر أيلول « سبتمبر » تجرأ حسين فأصدر أمراً

إلى جيشه بدخول عمان » وهنا يصور كيسنجر الأمر كما لو كان الجيش الأردني ممنوعاً عليه دخول عمان قبل صدور ذلك الأمر الملكي ، فاستعرت ، والقول لكيسنجر نار معركة كبرى وامتدت حتى وصلت شمال الأردن إلى التجمعات الفلسطينية حول مدينة « إربد » وتلقى « براون[1] تعليمات يبلغ بموجبها (حسين) أن الولايات المتحدة الأمريكية (راضية عن جهوده) وعليه أن يسارع في تقديم طلبات ما يحتاج إليه من عون مادي » وأعلم براون شخصياً ، إن المساندة العسكرية الأمريكية ضد تدخل خارجي هي غير مستثناة ، وتلقى كذلك القائم بالأعمال الأمريكي في إسرائيل تعليمات توجب عليه سؤال الحكومة الإسرائيلية عن تحليلها للموقف « ويتابع كيسنجر » وفي هذه الأثناء تحادث نيكسون مع رؤساء فريق العمل الخاص : إليكس جونسون ، تورم موورير ، ديل هلمز ، دافيد باكارد ، وجون سيسكو وبعد أن شجعهم قال لهم نيكسون « أن مهمتهم هي إنقاذ الملك من كل تدخل خارجي » ونحو الساعة العشرين وعشرين دقيقة من يوم 19 سبتمبر 1970 يقول كيسنجر « استدعاني دنيس غرينهيل بواسطة الهاتف الأمني ، إذ كنت ما زلت في المكتب البيضوي ، فاستلم اليكسندر هيغ المخابرة في غرفة العمليات ، فأبلغه غرينهل خبراً من أن (حسين) قد سلم هذا الصباح مذكرة لسفير بريطانيا العظمى » وكررها الملك حسين مرتين قبل إنقطاع الخط :

إن حسين يطالب تجاه تفاقم الموقف بعد دخول الدبابات السورية للأردن « أن يبدأ حالاً بهجمات جوية نعم نعم هذا ما جاء في مذكرات كيسنجر بالحرف الواحد . وهذا ما يقوله : (العزيز) هنري ، لا أنا ابن فلسطين العربية الذي لا أستطيع بسهولة دخول الحدود العربية بينما هذا (العزيز) يدخلها باستقبال رسمي » .

24– التصور الاسرائيلي في إطار الاستراتيجية الأمريكية للثورة الفلسطينية

ربما سأل سائل أو تساءل متسائل قصد المعرفة أو عن دهشة لم كل هذا الهجوم وهذا التآمر ضد الثورة الفلسطينية ؟ وما علاقة كل هذا بما جرى عام 1970 في أيلول بالأردن ؟ ، ولم هذا التدخل دفاعاً عن الأردن ؟ وللإجابة على هذا السؤال لابد من معرفة : إن العديد من قادة « إسرائيل » ومنهم ابرز قادة عصاباتهم في المؤسسة الإرهابية العسكرية قد اعترفوا بأن المقاومة الفلسطينية عندما صعدت عملياتها منطلقة في إطارها المنظم الحديث في السنة الأولى التي عقبت حرب أو عدوان الخامس من يونيو لعام 1967 ، بأن دورها لا يقل أثراً وخطراً عليهم عن دور الجيوش العربية النظامية . على

(1) براون : دين براون سفير الولايات المتحدة الأمريكية الجديد في عمان عام 1970 .

إعتبار أنها ولدت الذعر والخوف وعدم الإستقرار في أوساط كافة مستوطني الكيان الصهيوني المستجلبين من كافة أرجاء الأرض، لدرجة أن الهجرة المضادة أخذت تظهر وبخطورة، تهدد ذلك الكيان الإسرائيلي، ولهذا السبب أخذ الإستراتيجيون الإسرائيليون يبحثون عن أفضل الطرق والأساليب لإجهاض حركة المقاومة الفلسطينية وعزلها عن الجماهير العربية وفي هذا الصدد يقول إيجال الون وزير الخارجية الإسرائيلي سابقاً:

« إن بقاء حركة المقاومة الفلسطينية لتصل بحرية داخل أراضي (إسرائيل) سيؤدي قريباً إلى اضعافنا محلياً ودولياً، لذا يترتب علينا دراسة الموقف دراسة جدية والعمل بكل حزم من أجل إنهاء هذه الحركة، وضربها من الداخل وعزلها عن الجماهير العربية، وتحقيق ذلك يتم بعدة طرق، يأتي في مقدمتها تصعيد الخلافات والتناقضات بين فصائل المقاومة وقادتها من جهة، وبينهم وبين السلطات الحاكمة في الدول العربية التي تنطلق منها قواتها، والمملكة الأردنية تصلح لأن تكون مجالاً فسيحاً ومكاناً ملائماً لتنفيذ مثل هذه الخطة كإفتتاحية لتصفية الوجود الفلسطيني داخل الدول العربية المحيطة بإسرائيل ».

والاستراتيجية الصهيونية تحرص على نفي الدوافع التاريخية لحركة المقاومة الفلسطينية كحركة تحرير وطنية، وذلك بإصرارها على نفي كل حق لشعب فلسطين العربي — بوصفه شعباً له حقوق سيادية، وذلك ينبىء بحقيقة ما تغمره من نوايا إزاء كافة الشعوب العربية لا شعب فلسطين وحده.

ووفق الرؤية الإسرائيلية لنشاط المقاومة الفلسطينية في المرحلة التالية لحرب يونيو 1967، فقد أفادت المنظمات الفدائية في هذه المرحلة من إتساع مسرح العمليات، ووجود الجماهير المؤيدة وعدم قدرة الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية بتوفير الترتيبات الكافية لمراقبة المناطق المحتلة والحدود العربية الإسرائيلية، مما أكسب حركة المقاومة فرصة تنظيم صفوفها في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأمنت الإتصال مع قواعد الثورة في الداخل ودفعت إلى إسرائيل كوادر قيادية سياسية وعسكرية، وأعلنت فتح أكبر المنظمات الفلسطينية إنتقال قيادة الكفاح المسلح إلى الأرض المحتلة، وأخرج من الضفة الغربية عن طريق الجسور المفتوحة أفراد لتدريبهم في قواعد الخارج، وإعادتهم إلى الأرض المحتلة للقيام بعمليات عسكرية، وأرسلت إلى الأرض المحتلة — وخاصة

(1) لدراسة أساليب إسرائيل في مواجهة العمل الفدائي، يمكن الرجوع إلى مدخل الاستراتيجية الإسرائيلية — إبراهيم العابد — دراسات فلسطينية — مركز الأبحاث بيروت أوت 1971.

إلى الضفة الغربية – التي كانت شبه مجردة من السلاح دوريات لنقل السلاح والذخيرة وكانت الهياكل التنظيمية لخلايا المقاومة في الداخل تعتمد إلى حد كبير على الهياكل التنظيمية للأحزاب الوطنية كما تعتمد على الشخصيات الوطنية غير الحزبية . إن هذه الرؤية هي رؤية الولايات المتحدة الأمريكية .

وفي النهاية أدى إحجام « إسرائيل » عن تحديد مطالبها الإقليمية إلى القضاء على أي إمكانية وفاق مع مصر ، وأيدت « إدارة نيكسون الأمريكية » الموقف الإسرائيلي أيضاً ومن وراء الستار .

ويصف « سيمور هرش » هذا الوضع السيء البالغ التعقيد في معرض تحليله لسنوات هنري كيسنجر في البيت الأبيض فيقول :

«كان لكيسنجر تأثير كبير وسلبي حتى عندما لم يكن له دور مباشر إذ كان يحث الرئيس على عدم تشجيع وزارة الخارجية على المضي في أي مبادرة تدعو إسرائيل إلى التخلي عن بعض الأراضي المحتلة مقابل سلام مضمون » .

وفي صيف العام 1970 ظهر في الشرق الأوسط وضع جديد تمثل في استمرار حرب الإستنزاف على جبهة القناة وتصاعدها وتنامي قوة الثورة الفلسطينية سياسياً وعسكرياً .

وعلى أثر عودة الرئيس « جمال عبد الناصر » من « موسكو » ألقى خطاباً في عيد ثورة الثالث والعشرين من يوليو الثاني عشر وأعلن موافقته على مشروع « روجرز » ولم يكن قد اتفق مع السوفييت على هذه المسألة ووافق الأردن على المشروع في 26 يوليو كما وافقت عليه إسرائيل في 31 يوليو على حين أعلنت كل من سورية والثورة الفلسطينية رفضها له .

25– دور الولايات المتحدة الأمريكية في حرب أكتوبر 1973 في مساندة إسرائيل

وساد « إسرائيل » خلال ربيع وصيف 1973 شعور بشيء من الإرتياح فقد كان خط بارليف على القناة هادئاً والجبهة السورية ساكنة لدرجة أن دايان تنبأ في مقابلة مع مجلة تايم الأمريكية بأنه لن تقع حرب في السنوات العشر المقبلة ولكن الوقائع التاريخية أثبتت أنه في تلك الفترة بالذات شهدت سورية إقامة شبكة للصواريخ المضادة للطائرات وفي قرية نائية من صعيد مصر الطيب كانت تجري سراً تدريبات عسكرية شملت عبوراً

منسقاً لقناة اصطناعية على الجسور وبالقوارب إستعداداً لعبور القناة في 20 سبتمر 1973 بدأ جيش مصر العربي ينشر مدفعيته بمحاذاة القناة تحت جنح الظلام .

وبدون أن أخرج عن حدود البحث « وإن كان بودي أن أخرج » وحتى أبقى في سياق الدور الأمريكي في تلك الحرب ، أوجز بأنه في السادس من أكتوبر لعام 1973 انطلقت مائتي طائرة مصرية قاذفة دفعة واحدة مارة بسرعة وعلى علو منخفض مخترقة خطوط القتال في طريقها إلى عمق سيناء العربية المصرية فتدمر المطارات والقواعد العسكرية الإسرائيلية ، وعلى متن 720 قارب مطاطي تقدمت الموجة الأولى من جيش الهجوم وقوامها 4000 مقاتل عبرت القناة وتلتها موجة ثانية استغرق عبورها 45 دقيقة ، وهكذا تمكنت ثماني موجات من العبور في مدة لا تزيد كثيراً على ساعتين وعندئذ نشبت المعركة هناك في قناة السويس .

وفي الشمال من الأرض المحتلة وفي مرتفعات الجولان كانت المعركة على الجبهة السورية قد نشبت في اللحظة ذاتها[1] .

ويقول ستيفن غرين « في سيناء تراجعت الدبابات الإسرائيلية وتقدم العرب في الصحراء » . لقد جاءت حرب تشرين لتبدد أوهام القيادة السياسية الإسرائيلية فقد أصيبت القيادات السياسية والعسكرية للعصابات الإسرائيلية بغرور مرده الإنتصار السريع في حرب 1967 ، ومن هنا فإن القيادة السياسية والعسكرية التي كانت تعتمد على الإستخبارات الإسرائيلية بالإنذارات الكثيرة التي وردتها بشأن إمكان قيام مصر وسورية بشن حرب ، وكانت القيادة الإسرائيلية مطمئنة إلى أن قوات مصر لن تستطيع أن تعبر خط بارليف الذي لا يمكن التغلب عليه دون أن تخسر مصر كل جيشها ، ومن هنا كانت الصدمة التي تلقتها « إسرائيل » في اليوم الأول من الحرب ، بحيث أصيب موشي دايان بحالة إنهيار نفسي .

ولقد جاءت حرب اكتوبر ضربة للإستخبارات الإسرائيلية التي وقعت في خطأ تقدير إمكانات ونوايا القوات العربية .

وقد كانت المحصلة النهائية في حرب تشرين توجيه ضربة هائلة للقيادة الأمريكية

---

(1) وكان وصف الجنرال « جونين » القائد العام الإسرائيلي لجيش سيناء لافتاً للنظر فقد قال الجنرال جونين : « لقد كانوا يتقدمون موجات بعد موجات .. كنا نطلق النار عليهم ويتقدمون ... كنا نحيل ما حولهم جحيماً ويتقدمون ... كان لون القناة قانياً بلون الدم وهم يتقدمون » . وكان هذا الجنرال الإرهابي الصهيوني قد فقد أعصابه وأصيب بإنهيار كامل بعد سقوط خط بارليف .

الإسرائيلية وللأماني التي وضعتها إسرائيل وأمريكا على الجيش الإسرائيلي ، وزرعت المخاوف في كثير من الإسرائيليين من إمكان تخلي أمريكا عن الإعتماد على هذا الجيش في تنفيذ مخططاتها .

لقد أكد قادة إسرائيل بإستمرار ترابط مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وقدرة إسرائيل على استعمال الجيش الإسرائيلي « القوي » لتحقيق هذه المصالح وقد ذكر « آلون » بأنه يأمل أن تكون الولايات المتحدة قد تعلمت من عبر الماضي ، وأيقنت أنه لا يوجد تناقض بين وجود إسرائيل وبقائها قوة ديمقراطية وبين المصالح الأمريكية .

ولقد حصلت إسرائيل لتؤكد ترابط مصالحها ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية على أكثر من « أربع مليارات دولار » في السنوات الأربع التي سبقت حرب 1973 ومساعدة لحاجات الأمن ، كما طلبت مساعدات عسكرية بقيمة « سبع مليارات دولار ونصف المليار » خلال السنوات الخمس القادمة .

إن ابلغ وصف للهلع الذي أصاب الإسرائيليين في حرب تشرين 1973 ما عبر عنه « رفل بنكلر » في جريدة على همشمار الإسرائيلية بقوله : « لقد فاجؤونا ، لقد أمسكوا بنا ونحن في سراويلنا الداخلية ، لقد أمسكونا ونحن في قمة سعادتنا وثقتنا ، عندما كنا نثق بقواتنا أكثر مما ينبغي ، وعندما كنا نعتقد أننا نستطيع ضرب أي عدو في ستة أيام » .

ولقد جاءت حرب اكتوبر لتحطم معنوية الجندي الإسرائيلي ، ولتمزق الآلة الحربية الإسرائيلية ، حتى أن إسرائيل طلبت السلاح والعتاد من أمريكا على وجه السرعة وذكرت الصحف الإسرائيلية بعد الحرب أن العتاد قد نفذ في اليوم الثاني ، ولولا الجسر الجوي الأمريكي لما تمكنت إسرائيل من الثبات في الحرب ، ولقد كشفت الصحف الإسرائيلية أن دايان ودافيد اليعازر رئيس أركان جيش « الدفاع الإسرائيلي » كانا سيلقيان خطابين حول الحرب في أيامها الأولى إلا أن الرقابة منعت ذلك ، ولقد ذكر أن خطاب دايان قد جاء فيه قوله : « لن أخفي عليكم أن هذا الوقت عصيباً ، أن قواتنا في الجولان وبالقرب من القناة مذعورة ، وفي حالة تقهقر » .

وفي السابع والثامن من اكتوبر 1973 أي أثناء الحرب أجرى فريق العمل الخاص بأزمة الشرق الأوسط برئاسة وزير الخارجية الأمريكي « هنري كيسنجر » عدة إتصالات مع دايان أثارت قلقاً حقيقياً حول حالته العقلية ، ويقول « سام هوسكنسون » ممثل دائرة الاستخبارات المركزية في فريق العمل عن ذعر دايان الواضح « لقد تحول (أي دايان)

إلى خفاش هائج »[1] .

وخلال الساعات الأولى التي أعقبت إندلاع الحرب إتخذت دائرة الدفاع الأمريكية إجراءات غير عادية لشحن أسلحة مهمة إلى ميدان القتال وذلك تلبية لطلبات مستعجلة من قيادة إسرائيلية « فقدت العزم وسادها الإضطراب والخوف » كما يقول ستيفن غرين .

وكان هذا هو الجسر الجوي الثاني الذي ينبغي عدم الخلط بينه وبين عمليات الجسر الجوي المكشوفة في الفترة من 13 — اكتوبر و22 نوفمبر 1973 فعبر الجسر الجوي الثاني تم شحن ما قيمته « 2,2 بليون دولار من الأسلحة » وهو أضخم جسر جوي عرفه التاريخ العسكري على أنه لم يجر إرسال أي من أسلحة هذا الجسر الثاني إلى ميدان القتال في كلا الجبهتين الشمالية والجنوبية . على أنه كان هناك جسر جوي آخر ، وبالرغم من أنه كان أصغر بكثير من الجسر الذي قبله فقد كان له تأثير أكبر بكثير على الحرب وقد تم تنظيمه بدون إذن رسمي من الرئيس والكونغرس ، ويحتمل أنه انطوى على خرق لاتفاقات الولايات المتحدة مع حلفائها من أعضاء حلف شمال الأطلسي لكنه ، على الأقل أدى إلى إعلان حظر تصدير النفط في 20 اكتوبر 1973 ، ففي الرابعة من بعد ظهر السادس من اكتوبر بتوقيت واشنطن وبعد مضي تسع ساعات على بدء القتال ذهب الملحق العسكري الإسرائيلي « موردخاي غور » إلى وزارة الدفاع الأمريكية لمقابلة الجنرال « جورج س . براون » رئيس أركان القوات الجوية والجنرال « كرايتون أبرامز » رئيس أركان الجيش الأمريكي ، وكان يحمل معه قائمة غير رسمية بما كان « جيش إسرائيل » في أشد الحاجة إليه ، واشتملت القائمة على عشرات الأسلحة المتطورة التي كان تصديرها محظوراً بموجب قانون السيطرة على تصدير الأسلحة لأسباب تتعلق بالأمن القومي ، وكان بين هذه الأسلحة أجهزة الإنذار الجوي المبكر والسيطرة الجوية « اواكس » ، وصاروخ

« أي اي ام » وقنابل « سي ي يو » وبدا غور للأمريكيين مقنعاً فبعد مناقشة المرحلة الأولى المفجعة للحرب التفت الجنرال أبرامز إلى الجنرال بروان وقال جورج : « إنهم يصلبون حميرنا ، فعلينا أن نقوم بذلك على أي وجه » « إنهم هناك على حق في وزارة الدفاع الأمريكية عندما يصفون عملاءهم في تل أبيب على أنهم حمير لهم ، فاليهود منذ أن أوجدهم الله على ظهر البسيطة كبشر ، فإنهم كانوا دائماً وعلى مر العصور مطايا لمن يركب » .

---

(1) ستيفن غرين — بالسيف .

ملاحظة : اني عندما أركز لتأكيد الدعم الأمريكي لإسرائيل في حرب اكتوبر 1973 على المصدر اعلاه ، إنما لحداثته ولأهميته وفائدته فهو مصدر امريكي قبل كل شيء .

ثم أوليس هذا دليلاً ساطعاً آخر على كون ما يسمى « بإسرائيل » ، أن هي إلا منطقة نفوذ امريكية ؟ وهكذا أو على الفور أصدرا أوامرهما لرجالهما بالبدء بإعداد لوائح بالأسلحة والمعدات الجاهزة للشحن من تلك التي يستخدمها الجيش الأمريكي في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ، وبعد الإجتماع بساعات سافر أبرامز إلى أوروبا حيث جرد وحدات الجيش الأمريكي السابع من أسلحتها واتخذ التدريبات اللازمة لشحنها براً وبحراً عن طريق « مرهافن » ، وتم ذلك بدون استشارة الحكومة الألمانية الغربية على أنها أثارت فيما بعد استياء الألمان واحتجاجهم .

وفي صباح 13 اكتوبر 1973 تحمل الرئيس الأمريكي « نيكسون » المسؤولية وأمر بإقامة جسر جوي لنقل المعدات العسكرية إلى إسرائيل ، وأثناء ذلك كان نيكسون قد التقى في صباح ذلك اليوم بمستشاريه الكبار كيسنجر ، وشليزنجر ،مورير ، هيج ، وكولبي ، وأعطاهم تعليماته بأن على طائرات الولايات المتحدة العسكرية أن تنقل المعدات المباشرة إلى إسرائيل مستخدمة قاعدة « لاجيس » للتزود بالوقود فقط ، كما أمر بتعجيل تسليم الـ ف — 4 ، ووضعت خطة لإيصال أربع عشر طائرة يومي الأحد والأثنين إلى « إسرائيل » كذلك أعطيت الأوامر أخيراً إلى طائرة استطلاع من طراز س . ر —71 لتصوير منطقة المعركة كي تؤمن أساساً مستقلاً يمكن بناءً عليه الحكم على الخسائر التي يمني بها كل من الجانبين وكان ذلك أول تحرك جوي من هذا النوع جرى خلال تلك الحرب .

وفي الساعة الثانية عشرة والنصف من يوم 14 اكتوبر 1973 حسب توقيت واشنطن « 6,30 حسب توقيت الأرض المحتلة » وصلت طائرة النقل العملاقة الأولى من طراز « س 5 » إلى مطار اللد في فلسطين ، ومن تلك اللحظة كان جسر جوي قادر على نقل الف طن تقريباً كل يوم قد بدأ العمل متكوناً من 4 إلى 5 رحلات لطائرات س — 5 ، واثنتي عشرة إلى خمسة عشرة رحلة لطائرات س — 141 س ، كذلك تابعت طائرات العال نقل الإمدادات العسكرية إلى « إسرائيل » علاوة على ذلك فقد طيرت اثنتا عشر طائرة نقل محملة من طراز س — 130 إلى إسرائيل ثم سلمت نهائياً للقوات الجوية الإسرائيلية .

كانت واشنطن والجسر الجوي قد وصل كامل مداه مستعدة لأن تنتظر ريثما تؤدي الوقائع الجديدة في أرض المعركة إلى تغيير الحسابات المصرية والإسرائيلية وأثناء ذلك بدأت الولايات المتحدة تخطط رداً على حظر متوقع للنفط العربي . فالنفط العربي لا يشكل إلا « 12 بالمائة » من إستهلاك الولايات المتحدة من النفط أي بكلمة أخرى خمسة بالمائة فقط من مجموع الطاقة التي كانت تأتي من النفط الخام نواتج تصفيته بصورة مباشرة أو غير مباشرة من العالم العربي ، لكن من وجهة النظر الأمريكية إذا رافق الحظر تخفيض

شديد في الإنتاج حينذاك لن تتضرر الولايات المتحدة وحسب بل ستضرر أيضاً أوروبا واليابان وبالتالي لابد من وضع خطط لإقتسام النفط بين الحلفاء .

وفي الوقت الذي حطت فيه طائرة س — 5الأولى في إسرائيل عصر اليوم الرابع عشر من اكتوبر 1973 كانت قد جرت معركة الحرب الحاسمة وربحتها « إسرائيل » فكيف تم ذلك ولماذا ؟

يقول الفريق سعد الدين الشاذلي[1] في كتابه « حرب اكتوبر » :

« بعد عودتي من الجبهة يوم الخميس 11 اكتوبر فاتحني الوزير (أحمد إسماعيل) في موضوع تطوير هجومنا نحو المضائق ولكني عارضت الفكرة واضفت قائلاً : « ما زالت القوات الجوية الإسرائيلية قوية وتشكل تهديداً خطيراً لأية قوات برية تتحرك في العراء دون غطاء جوي » ثم يقول الفريق سعد الدين الدين الشاذلي : « وحوالي ظهر ذلك اليوم تطرق الوزير لهذا الموضوع للمرة الثالثة خلال 24 ساعة وقال هذه المرة : « القرار السياسي يحكم علينا ضرورة تطوير الهجوم نحو المضائق ويجب أن يبدأ ذلك صباح غد 13 اكتوبر وفي الساعة 13,30 كانت التعليمات الخاصة بتطوير الهجوم قد تم إعدادها » . ويقول الفريق سعد الدين الشاذلي : « كان قرار تطوير الهجوم الذي اتخذ مساء يوم 12 اكتوبر وما ترتب عليه من دفع الفرقة المدرعة 21 ، والفرقة الرابعة المدرعة عدا لواء مدرع خطأ كبيراً » . ويتابع الفريق الشاذلي وصفه للجبهة يوم 13 اكتوبر فيقول : « في حوالي الساعة 13,30 يوم 13 اكتوبر ظهرت طائرة استطلاع فوق منطقة القتال ، ولم تكتف بتغطية الجبهة بالكامل بل طارت فوق الدلتا قبل أن تخرج نهائياً من مجالنا الجوي دون أن تصاب بأي أذى ، كنت أراقب تحرك الطائرة على شاشة الدفاع الجوي في غرفة العمليات في المركز (10) وأتعجب كيف أستطاعت أن تبقى في الجو طوال هذه المدة دون أن يتمكن رجال دفاعنا الجوي من إسقاطها حيث أنها كانت تطير فوق مناطق مكتظة بصواريخ س — اي — ام وقد عرفنا من ارتفاعها وسرعتها أنها لابد وأن تكون الطائرة الأمريكية س — ر — 71 اي التي تطير على ارتفاع 30 كيلومتر وبسرعة 3 ماخ وكان معنى هذا أن إسرائيل أصبحت تعلم بموقف قواتنا شرق القناة وغربها على وجه اليقين وأنه لم يعد هناك ما يمكن إخفاؤه عن العدو وأنه يجب علينا أن نفترض بأن إسرائيل تعرف مواقعنا تماماً ، فكانت تلك الطائرة طائرة استطلاع أمريكية تقوم في مهمة فوق المواقع المصرية لصالح منطقة نفوذها « إسرائيل » .

(1) الفريق سعد الدين الشاذلي : هو رئيس اركان حرب القوات المسلحة المصرية خلال الفترة من 16 مايو 1971 حتى 12 ديسمبر 1973 .

وبسبب هذه المعركة كان السادات قد رفض بالحقيقة وقف إطلاق النار في المكان الذي قدمه السفير البريطاني في اليوم السابق ، إذ ذاك أبدى الإسرائيليون إنطلاقاً من نصرهم هذا قليلاً من الإهتمام بوقف إطلاق النار الذي كانوا على استعداد لقبوله قبل يومين ، بل قررت إسرائيل بدلاً من ذلك وقد تأكدت من استمرار الإمدادات الأمريكية لها أن تقوم بعملية عسكرية خطيرة تعبر بها قناة السويس .

وبحلول 15 اكتوبر 1973 كان الجسر الجوي الأمريكي إلى إسرائيل الذي يمدها بأسباب الصمود ، قد افتضح أمره في كل مكان . وهكذا ونتيجة لهذا الجسر الأمريكي المعادي ، فقد استطاعت عصابات جيش إسرائيل من مرتزقة الولايات المتحدة الأمريكية أن يحولوا النصر إلى هزيمة ويتسللوا للضفة الغربية لقناة السويس في منطقة « الدفرسوار » بدباباتهم فقتلوا المئات من الجنود العرب المصريين وأسروا الآلاف منهم ، ودخلت القوات الجوية الإسرائيلية المعادية المعركة ، وأصبحت تقدم المعونة للقوات الأرضية المهاجمة فدمرت العديد من كتائب الصواريخ من نوع « سام » وكان لهذا أثر كبير على سير المعركة في الضفة الغربية لقناة السويس .

وحتى مساء يوم 19 اكتوبر 1973 كان للإسرائيليين غرب القناة خمسة ألوية مدرعة ولواء مظلي وكانت هذه القوة مشكلة من فرقتين مدرعتين فرقة بقيادة الجنرال الصهيوني شارون .

وهكذا نجح العدو في إسكات صواريخ سام التي تتمركز غرب القناة حتى عمق 15 كيلومتراً .

وفي يوم 19 اكتوبر و20 أكتوبر دفعت إسرائيل بفرقة مدرعة ثالثة إلى الغرب بقيادة « الجنرال ماجن » .

ولكي يفاوض الإسرائيليون من موقف قوة واقتدار ، فإنه نتيجة لهذا الإختراق تم حصار الجيش الثالث ومدينة السويس . ويقول الفريق سعد الدين الشاذلي « إذن لقد كان الهدف هو حصار الجيش الثالث المصري قبل وقف إطلاق النار حتى يمكن التفاوض والمساومة من موقف قوة » .

ويقول محمود رياض « وعندما تبين لنا أن نيكسون قد قرر بأن تلقي الولايات المتحدة بكل ثقلها في المعركة لمعاونة إسرائيل عسكرياً للإحتفاظ بالأراضي العربية التي تحتلها ، وذلك بإقامة جسر جوي لإمداد إسرائيل بالأسلحة والذخيرة كان ذلك تطوراً خطيراً في الموقف ، وكانت الولايات المتحدة تبرر دعمها العسكري لإسرائيل بأن إسرائيل تجتاز وضعاً عسكرياً حرجاً ، وأن وجودها في خطر (ولم يكن هذا صحيحاً كما يقول محمود

رياض) فبعد زوال المفاجأة الأولى استطاعت إسرائيل حشد قواتها أمام الجبهة المصرية في سيناء وفي الجولان ونجحت في الحيلولة دون أي تقدم للقوات المصرية خارج المواقع التي أقامتها شرق القناة كما نجحت أيضاً في إسترداد المواقع التي كانت قد فقدتها في الجولان خلال الأيام الأولى من الهجوم السوري ، وبذلك فإن الكيان الإسرائيلي لم يكن في خطر ، بل أن القوات الإسرائيلية بالرغم من خسائرها الكبيرة في الأيام الأولى من القتال قد نجحت في إلحاق خسائر كبيرة في المدرعات المصرية والسورية في الأيام التالية » .

كان نيكسون يعاني في تلك الفترة من تردي أوضاعه الداخلية ، فقد استقال قبل أيام نائبه « سبيرو اجينو » بسبب فضيحة مالية ، وكان دور نيكسون في فضيحة وترجيت قد بدأ يتكشف ، ولذلك فإنني لم أستبعد صحة ما سمعته من الأوساط الدبلوماسية في ذلك الوقت من أن نيكسون لم يعد يشغله حالياً سوى التفكير في الخروج من مأزقه الخاص .

ويقول محمود رياض كنا قد اتفقنا في إجتماع لوزراء الخارجية العرب في نيويورك على أن يسافر إلى واشنطن وفد من أربعة وزراء لمقابلة نيكسون لإقناعه بعدم الإسراف في معاداة الدول العربية ، وكان الوفد يتشكل من وزراء خارجية « الجزائر والكويت والمغرب والسعودية » . وتحددت المقابلة يوم 17 اكتوبر 1973[1] .

وكان الرئيس المصري أنور السادات قد أعلن في 16 اكتوبر ، وقبل سفر الوزراء العرب الأربعة إلى واشنطن أن الولايات المتحدة تمد إسرائيل بالأسلحة التي تمكنها من مواصلة الإحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة وانتقد هذا السلوك الأمريكي ، وأكد في نفس الوقت رغبته في السلام ، مقدماً مشروعاً يتلخص .

— في إلتزام مصر بقبول قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة .
— وقبول وقف إطلاق النار على أساس إنسحاب إسرائيل إلى خط 5 يونيو 1967 تحت إشراف الأمم المتحدة .
— مع إستعداد مصر لحضور مؤتمر سلام دولي في الأمم المتحدة فور إتمام الإنسحاب .
— واستعداده للبدء في تطهير قناة السويس وفتحها للملاحة الدولية على الفور .

وأثناء مقابلة وفد وزراء الخارجية العرب لوزير خارجية الولايات المتحدة هنري

---

(1) كان عدد من وزراء الخارجية العرب قد أعدوا مذكرة تتضمن وجهة النظر العربية ، طالبوا فيها إنسحاب إسرائيلي من كافة الأراضي العربية المحتلة وإحترام حقوق الشعب الفلسطيني ومطالبة الولايات المتحدة بالإمتناع عن معاونة العدوان الإسرائيلي .

كيسنجر سأله بوتفليقة وزير خارجية الجزائر عن رأيه في مشروع السلام الذي أعلنه الرئيس السادات ، أجابه كيسنجر :

« أننا نختلف مع السادات في بعض النقاط ، وإن كانت هناك نقاط بناءة فيما أعلنه ، ونحن على أية حال لا نعتبر السادات عدواً لنا » .

وعندما وجه الشيخ صباح وزير خارجية الكويت سؤالاً لكيسنجر حول كيفية قول كيسنجر بأن الولايات المتحدة تعمل للسلام في الوقت الذي ترسل فيه الكميات الضخمة من الأسلحة لإسرائيل لكي تواصل عدوانها على العرب « وقد شاهدنا بعضاً منها على شاشات التلفزيون الأمريكي » .

فلم يجد كيسنجر ما يجيب به عن هذا السؤال سوى التحجج بأن أمريكا لا تريد أن تفقد إسرائيل قواها العسكرية ، وأن على الولايات المتحدة أن تساعدها في الحفاظ على التوازن العسكري .

وفي الوقت الذي كانت فيه قوات إسرائيل في الضفة الغربية لقناة السويس وبينما الجيش الثالث المصري محاصراً في هذا الوقت بالذات كانت هناك مباحثات سوفيتية أمريكية تجري في موسكو حيث كان هناك كيسنجر .

في يوم 21 اكتوبر اتفقت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي على نص قرار وقف إطلاق النار وفي نفس اليوم اتصل « الكسندر هيج » رئيس أركان نيكسون هاتفياً بالسفير الإسرائيلي الموجود بتل أبيب « دينتهز » ناقلاً له نص القرار المقترح مع تزويده برسالة من نيكسون إلى رئيسة وزراء تل أبيب « غولدام مائير » يطلب فيها أن توافق على القرار « فوراً » مع وعد باستمرار تدفق « السلاح » على إسرائيل وعندما أبلغت « غولدا » بالقرار ورسالة نيكسون غضبت لأن أحداً لم يستشرها من قبل وأنها تجد نفسها أمام « عمل منجز ومنته » ، فمتى كان الأسياد يستشيرون العبيد . وقد حاولت الإتصال مباشرة لإعطاء إسرائيل مهلة لوقف إطلاق النار « حتى تنتقل لمواقع أخرى متقدمة في التراب المصري ، ولكن دون جدوى ، ومن الأمور الغريبة أن « إسرائيل وافقت على قبول قرار وقف إطلاق النار قبل أن يجتمع مجلس الأمن لإتخاذ القرار وهكذا في صباح يوم 22 اكتوبر 1973 تبنى مجلس الأمن القرار (338) الذي كان ينص على أن يتوقف القتال على كل الجبهات خلال اثنتي عشر ساعة . وفي نفس وقت صدور قرار مجلس الأمن ، توجه كيسنجر لتل أبيب صباح يوم 22 اكتوبر ليصلها مساء نفس اليوم وعندما لم يكن قرار مجلس الأمن قد أصبح سارياً للمفعول » .

وقد طلب كيسنجر يومها من غولدا أن تنتقل إسرائيل إلى مواقع دفاعية مؤكداً لها أن القرار «338» دعا وللمرة الأولى لمفاوضات بين « إسرائيل » والعرب وكذلك طمأن مائير هذه « أنه لا توجد أية اتفاقيات أو نقاط تفاهم سري بين السوفييت والأمريكان » وهكذا بقي قرار مجلس الأمن رقم «242»[1] على لبسه وغموضه الدليل المرشد للدبلوماسية اللاحقة وقد غادر كيسنجر تل أبيب بعد خمسة ساعات من وصوله إليها .

اتصل السوفييت بكيسنجر بعد وصوله مباشرة إلى مكتبه صباح يوم الثلاثاء في 23 اكتوبر متهمين إسرائيل بانتهاك وقف إطلاق النار ومحاولتها تدمير الجيش الثالث المصري المحاصر . والحقيقة أن القوات الإسرائيلية كانت تتقدم خلف خطوط وقف إطلاق النار ليوم 22 اكتوبر ، لكن كيسنجر تغافل عن كل ذلك .

وهكذا وبعد ظهر يوم 23 اكتوبر 1973 أصدر مجلس الأمن القرار رقم «339» الذي يدعو فيه لوقف الأعمال الحربية على الفور والعودة إلى مواقع 22 اكتوبر وإرسال مراقبين دوليين للإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار على الجبهة المصرية – الإسرائيلية ، أما سوريا فإنها لم تكن قد وافقت بعد على ذلك الوقف لإطلاق النار ، ولكنها أخيراً وافقت في وقت لاحق من ذلك المساء .

وهنا أصبح السادات على إتصال مستمر مع « نيكسون » حتى فيما يتعلق بالقضايا الصغيرة ، وقد طلب مساعدة الرئيس نيكسون لجعل الإسرائيليين يسمحون بمرور المواد الطبية والغذائية لقوات الجيش الثالث المحاصر . وبالفعل اتصل كيسنجر بسفير إسرائيل الموجود بتل أبيب « دنيتز » وطلب منه أن تسمح إسرائيل بمرور المؤن إلى الجيش الثالث المحاصر « أي ذل هذا » ألحقته أمريكا بالعرب فحولت نصرهم إلى هزيمة عن طريق جسورها الجوية ؟

وفي الساعة العاشرة وعشرين دقيقة من صباح يوم الأربعاء 24 اكتوبر 1973 اجتمع كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية مع فريق العمل الخاص وعبر عن إحساسه « بأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت في تلك اللحظة في موقع (الكتبرد) طائر أمريكي مغرد فالجميع يتطلعون إلينا » وأضاف : « لكنه لن يعمل تحت تهديد الحظر العربي للنفط » .

وفي نفس الوقت كانت إسرائيل تدفع فرقتين مدرعتين صباح يوم 23 اكتوبر لإتمام

---

(1) قرار رقم 242 انظر نص القرار بالملحق .

حصار الجيش الثالث « وكيسنجر أصيب بالعمى الإرادي » ، يومها مغمضاً عينيه ، وكأن طائرات الإستطلاع والأقمار الصناعية الأمريكية قد توقفت عن مهماتها أيضاً ، ولجأ السادات للاتحاد السوفياتي . وفي صباح 24 اكتوبر انتقد الاتحاد السوفياتي « إسرائيل » وهاجم أمريكا بصفة علنية في الأمم المتحدة ، واتهمها بأنها بينما تتظاهر بأنها تؤيد قرار وقف إطلاق النار في الأمم المتحدة ، فإنها تشجع إسرائيل في اعتداءاتها وتمدها بأسلحة بلغ ثمنها « 2200 مليون دولار » وفي اليوم نفسه رفع الاتحاد السوفياتي كما يقول الفريق سعد الدين الشاذلي درجة الاستعداد إلى 6 فرق جنود مظلات ، قواتها «45» ألف رجل ، وسلمت في نفس اليوم رسالة إلى نيكسون من بريجينيف ، وصفها بعضهم بالإنذار ، ووصفها آخرون بأنها عنيفة جداً ، ومن ضمن ما جاء في هذه الرسالة : « سوف أقولها بصراحة إذا لم يكن من الممكن أن تعملوا معنا في هذا الموضوع ، فقد نجد أنفسنا أمام موقف يضطرنا إلى إتخاذ الخطوات التي نراها ضرورية وعاجلة ، ولا يمكن أن يسمح لإسرائيل بأن تستمر في عدوانها هكذا » .

وكان نيكسون في تلك الأيام بالذات يعاني من تطورات جديدة في مشكلة « ووترجيت » عندما استقال النائب العام الأمريكي « ريتشارد سون » لرفضه تعليمات نيكسون ، ولذلك حاول نيكسون الظهور بمظهر الرئيس القوي الذي يرفض أي ضغط ، وفاجأ العالم وحلفاءها في أوروبا الغربية بإعلان حالة الإستعداد القصوى في الجيش الأمريكي يوم 25 اكتوبر ، وكان ذلك يعني التأهب النووي في كافة القواعد الأمريكية بالولايات المتحدة وأوربا ويقول محمود رياض في كتاب مذكراته : « وقد لمست عند زيارتي لعدد من العواصم الأوروبية فيما بعد مدى التأثير السيء الذي تركه هذا القرار الأمريكي لدى دول أوروبا الغربية ، والتي شعرت بأن الولايات المتحدة يمكن أن تعرض أمن أوروبا للخطر بغير أي تشاور مسبق معها .

وهكذا أصدر مجلس الأمن قراره رقم «340» يوم 25 اكتوبر مطالباً كافة الأطراف بوقف العمليات العسكرية والعودة إلى خطوط 22 اكتوبر .

وكان السادات قد قام بتعيين وزير جديد للخارجية هو « إسماعيل فهمي » وأرسله في أواخر أكتوبر 1973 إلى واشنطن لعرض مشروع مصر للسلام .

ويقول محمود رياض أنه « اجتمع مع إسماعيل فهمي بعد عودته من واشنطن حيث أخبره إسماعيل فهمي أن غولدا مائير كانت في نفس الوقت بواشنطن وأنها ترفض العودة إلى خطوط 22 اكتوبر .

وتقدم كيسنجر بستة نقاط إلى مصر وإسرائيل تتضمن من ضمن ما تتضمن عدا عن

وقف إطلاق النار ، مناقشة موضوع العودة إلى مواقع 22 اكتوبر فوراً في إطار الموافقة على الفصل بين القوات المتحاربة ، وذلك تحت إشراف الأمم المتحدة ، مع تلقي السويس يومياً إمدادات من الغذاء والماء والدواء ، ويتم ترحيل جميع الجرحى المدنيين من مدينة السويس المحاصرة ، استبدال نقط المراقبة الإسرائيلية على طريق القاهرة/السويس بنقط مراقبة من الأمم المتحدة وبمجرد تولي الأمم المتحدة نقاط المراقبة يتم تبادل جميع الأسرى .

وقد أعلنت مصر موافقتها على تلك النقاط يوم 9 نوفمبر كما وافقت إسرائيل عليها « بالطبع » ما دامت من صنع كيسنجر اليهودي الأمريكي . وبناءً عليه بدأت مباحثات الكيلو «101» .

ويصف الفريق سعد الدين الشاذلي رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية تلك المباحثات عند الكيلومتر «101» بين مدينتي القاهرة والسويس وتحت عنوان السادات في قبضة كيسنجر قائلاً :

« في الساعة 2300 من يوم 26 اكتوبر وصل إلى القاهرة الدفعة الأولى من قوة الطوارىء الدولية وكان عددها 50 فرداً وإعتباراً من الساعات الأولى من يوم 27 اكتوبر وضعت الأطراف جميعها على المنضدة ، ذهب وزير الحربية لمقابلة الرئيس — السادات — في الساعة الرابعة صباحاً وعاد حوالي السادسة ، وأدلى بالتعليمات التالية :

1 — لقد تلقى الرئيس رسالة من (نيكسون رئيس أمريكا) يخطره بأنه سوف يكون هناك حل مشرف لمشكلة الجيش الثالث .
2 —يجب أن توقف النشاطات العسكرية جميعها اعتباراً من الساعة 1300 اليوم .
3 —يدفع اليوم رتل من الحملة يحمل المطالب الإدارية للجيش الثالث يتحرك في الساعة 1300 .
4 —تبدأ المفاوضات اليوم الساعة 1500 عند علامة الكيلو 101 طريق مصر — السويس ، ويرأس الوفد المصري اللواء عبد الغني الجمسي رئيس هيئة العمليات » .

ويقول الفريق الشاذلي : « ومنذ هذه اللحظة — من الناحية الواقعية منذ 26 اكتوبر أصبح الجيش الثالث رهينة في يد إسرائيل وفي يد كيسنجر — لقد أصبح مصير الجيش الثالث مرتبطاً بمدى المطالب التي تطلبها إسرائيل وأمريكا ، ومدى خضوع السادات لهذه المطالب ، وقد استغلت كل من إسرائيل وأمريكا هذه الرهينة أحسن استغلال » . ويتابع الفريق الشاذلي قوله : « لقد أصبحت المعركة الآن معركة سياسية ، وأصبح من بيده إمداد

الجيش الثالث بكسرة خبز واحد هو كيسنجر ، كانت الخطة التي وضعها كيسنجر مع إسرائيل تتلخص فيما يلي :

1 –كلما طالت مدة حصار الجيش الثالث كان ذلك أفضل حيث أن ذلك سيعطي إسرائيل وأمريكا فرصة أفضل لتحقيق أهدافها .

2 – أن مصر يجب أن تدفع بسخاء لكل من إسرائيل وأمريكا ثمناً لإنقاذ الجيش الثالث ، كان الثمن الذي تريده أمريكا هو : طرد النفوذ السوفياتي من المنطقة ، والغاء الحظر الذي فرضته الدول العربية على إمداد أمريكا والدول العربية بالوقود ، أما إسرائيل فكانت مطالبها كثيرة ومتعددة ، وكان أهم ما فيها هو إتفاقية يناير 1974 الخاصة بفض الإشتباك الأول ، والتي تعهدت فيه مصر بسحب قوات الجيشين الثاني والثالث من المنطقة شرق القناة وذلك فيما عدا 7000 جندي مصر و30 دبابة مصرية .

وعندما اشتكت القاهرة إلى واشنطن من التعنت الإسرائيلي والإبتزاز الإسرائيلي وصلت رسالة من كيسنجر إلى وزير الخارجية المصري تتضمن النقاط التالية :

1 –يجب أن تستأنف مفاوضات الكيلو «101» على أساس تبادل المصالح .

2 –أن مقترحات « ياريف » نظير عبد الغني الجمسي ورئيس الوفد الإسرائيلي في مفاوضات الكيلو «101» يوم 22 نوفمبر يمكن أن تكون أساساً لمؤتمر سلام .

3 –أن عدم رفع قيود البترول قبل إنعقاد مؤتمر السلام قد يجعل أمريكا غير قادرة على إتخاذ موقف مؤثر . إذا ها هو كيسنجر يساوم هو الآخر لصالح أمريكا . فإمدادات الجيش الثالث بالتعيينات والمياه يجب أن يقابله إمداد أمريكا والغرب بالوقود .

وفي تلك الفترة كان هنري كيسنجر قد توجه إلى دمشق في 15 ديسمبر بعد أن حصل على موافقة السادات على حضور مؤتمر للسلام مقترح عقده في جنيف ، وعندما وجه كيسنجر نفس المطلب إلى الرئيس حافظ الأسد طلب الرئيس الأسد من كيسنجر أن يحدد أولاً الأساس الذي سينعقد عليه المؤتمر لأنه ما لم يكن واضحاً من البداية أن الأساس هو إنسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة فإن سورية لا ترى أي فائدة من حضور مؤتمر جنيف ، وهكذا لم يستطع كيسنجر أن يحصل على موافقة سورية على حضور مؤتمر جنيف ، وعندها أوفد الرئيس السادات وزير الخارجية إسماعيل فهمي إلى دمشق يوم 17 ديسمبر لإقناع الأسد بتعديل موقفه . وهناك في دمشق قال الرئيس الأسد لإسماعيل فهمي أن كيسنجر قد أخطر الرئيس الجزائري هواري بومدين بأنه تم الإتفاق مع مصر على فض الإشتباك ، أما سورية فهناك عقبات لتحقيق إتفاق مماثل معها وأضاف الرئيس الأسد « أن الرئيس السادات أبلغه برسالة منه أثناء وجود كيسنجر في

القاهرة تفيد بأن الإتفاق مع مصر قد تم فعلاً ، كما أبلغه أن كيسنجر سيناقش معه إجراء فض إشتباك مماثل على الجبهة السورية » .

وأضاف الرئيس الأسد قائلاً : « أن كيسنجر أبلغه بأنه بالنسبة للجبهة المصرية ، فإنه قد اتفق مع الرئيس السادات على كل شيء ، وكان يعني بذلك الإتفاق علي جميع الخطوات المقبلة وهذا في الوقت الذي يوجد فيه اتفاق مسبق بينهما أي بين الرئيس الأسد والسادات على أن يكون الموقف المصري السوري موحداً ، وأن يتم الإعلان عن الإنسحاب الإسرائيلي الجزئي في الجبهتين المصرية والسورية معاً في مؤتمر جنيف ، وبعدما سمعه الرئيس الأسد من كيسنجر ، فإنه لا يستطيع أن يقرر إشتراك سورية في مؤتمر جنيف .

وقد لعب كيسنجر دوره المخادع ببراعة للوقيعة بين مصر وسورية في تلك المرحلة الدقيقة ، فذكر للسادات أنه سيتم فض اشتباك على الجبهة المصرية والجبهة السورية ، وأنه سوف يعلن عن ذلك في مؤتمر جنيف وعندما قابل الرئيس الأسد أبلغه بصعوبة فض الإشتباك في الجبهة السورية مردداً أنه تم الإتفاق مع مصر على كل شيء وكان بذلك يدفع الرئيس الأسد لرفض حضور مؤتمر جنيف .

وهكذا أصدرت سورية بياناً في 17 ديسمبر 1973 أعلنت فيه رفضها حضور مؤتمر جنيف ، مضيفة بأن اتصالاتها مع كيسنجر قد أكدت لها بأن المؤتمر لن يحقق الأهداف العربية بالإنسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية وصيانة حقوق الشعب الفلسطيني .

وهكذا تبين وبدون استطالة اكثر في موضوع حرب اكتوبر 1973 بعد أن تبين هنا وبدون تفاصيل أكثر أيضاً أن طرح النقاط الست المشهورة التي أوردتها مسبقاً لتثبيت وقف إطلاق النار كانت محاولة أمريكية .

بل أن الدكتور هنري كيسنجر استهل خطابه إلى الدكتور « كورت فالدهايم » السكرتير العام للأمم المتحدة يعلمه بالإتفاق على النقط الست قائلاً بالحرف :

« عزيزي السكرتير العام ، تحت رعاية الولايات المتحدة وبإرشادها تم الإتفاق على كذا وكذا إلى آخره » .

ثم طلب إليه في خطابه أن يرتب لعقد مؤتمر بين الأطراف في جنيف يبحث فيما يلي ذلك من خطوات .

وقبل مؤتمر جنيف أصرت إسرائيل على استبعاد فرنسا وبريطانيا وكان إشتراكهما في المؤتمر وارداً ، كذلك أصرت إسرائيل على استبعاد اشتراك أي طرف دولي آخر يمثل مجتمع الدول المهتمة بالأزمة بتسويتها تسوية عادلة .

وقد استقر المؤتمر في النهاية على رئاسة شرفية في جلسة الإفتتاح الأولى لكورت فالدهايم ثم رئاسة مشتركة عملية للولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي .

وقد سارت الأمور بعد ذلك بحيث تعذر اشترك سورية وهي طرف رئيسي في الحرب في أعمال المؤتمر ، واقتصر الإشتراك فيه من أطراف الحرب الرئيسيين على مصر وإسرائيل وحدهما ولم يكن للأردن دور رئيسي في الحرب ومع ذلك فإن وجود الأردن في جنيف كان مقصوراً على جلسة الإفتتاح الأولى .

وانتهت المرحلة الأولى في مؤتمر جنيف بلجنة عسكرية مصرية إسرائيلية تبحث موضوع الفصل بين القوات المتحاربة على جبهة السويس وهو موضوع كان المفروض أن يكون بحثه قد تم وتنفيذه قد جرى عند الكيلو «101» على طريق القاهرة — السويس .

وقد عارضت إسرائيل بشدة إشتراك الاتحاد السوفياتي في اللجنة العسكرية في جنيف وكان غضب الاتحاد السوفياتي شديداً لدرجة أن المندوب السوفيتي المناوب وهو « فلاديمير فينوجرادون » السفير السوفياتي السابق في القاهرة هدد بأنه : « سوف يبعث بضابط روسي كبير إلى قاعة اجتماع اللجنة العسكرية وبأن هذا الضابط الروسي سوف يقتحم طريقه إلى القاعة ولو بالقوة وسوف نرى من الذي يستطيع منعه » .

ولم يحدث ذلك بالطبع لأن المحاولات الدبلوماسية جرت لتهدئة خاطر الاتحاد السوفياتي ، فقبل بعدم الإشتراك في اللجنة العسكرية على أساس أن يقوم الجنرال سيلا سفو بإعطاء معلومات يومية إلى ممثلين عسكريين للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة عن مناقشات اللجنة العسكرية التي كانت تنعقد تحت رئاسته .

وهكذا وصلت محادثات اللجنة العسكرية في جنيف إلى طريق مسدود بسبب تعنت الوفد الإسرائيلي برئاسة الجنرال « جور » .

عند هذا الحد — وكانت الإنتخابات الإسرائيلية قد انتهت وأعلنت نتائجها — ، ظهر الدكتور كيسنجر مرة أخرى وبشكل درامي على مسرح الشرق الأوسط متنقلاً بين أسوان والقدس ذهاباً وإياباً .

وكان معنى ذلك أن السامر قد انقضى ، ولو مؤقتاً ، لم يبق منه إلا الدكتور كيسنجر طائراً طوال الوقت بين أسوان والقدس .

وفي الخلاصة : فإن إسرائيل توصلت إلى نتيجة قريبة ولو في الشكل مما أرادته وسعت إليه وحدها بدون سورية والعرب ، وإسرائيل وحدها ، وكيسنجر بين الإثنين وهو في كل الأحوال — وهذا ما يجب ألا ننساه — يمثل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية .

1 — وقد كان على الدكتور كيسنجر أن «يتفاوض» مع الجالية اليهودية في الولايات المتحدة وهي قوة سياسية قادرة على ممارسة ضغوط رهيبة خصوصاً إزاء رئيس أمريكي عرته تماماً فضيحة «ووترجيت»، ويقول هنري كيسنجر بنفسه «أنني قضيت ليالي طويلة مع زعماء الجالية اليهودية خصوصاً في نيويورك أقنعهم أنني لا يمكن أن أقوم بجهد يؤدي إلى تعريض أمن ومستقبل إسرائيل لأي خطر».

2 — كان على الدكتور كيسنجر أن يتفاوض مع مجموعات من الشيوخ والنواب في الكونجرس الأمريكي عرفوا بموالاتهم لإسرائيل.

وصحيح أن قرار السياسة الخارجية في الولايات المتحدة من سلطة الرئيس الأمريكي في البيت الأبيض ولكن المسائل كلها متداخلة خصوصاً مع ضعف الرئيس الأمريكي إزاء الكونجرس بسبب فضيحة ووترجيت مرة أخرى.

3 — كان على الدكتور هنري كيسنجر أن «يتفاوض» مع عناصر في البنتاجون — قيادة الجيش الأمريكي - ذلك أن جماعة العسكريين في الولايات المتحدة الأمريكية أو جزءاً كبيراً من هذه الجماعات، أصبح لديهم إقتناع راسخ بأن إسرائيل هي القاعدة الوطيدة لحماية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وأنها النقطة الرئيسية لنظام الدفاع الذي يقبلونه في هذه المنطقة.

4 — كان على الدكتور كيسنجر أن «يتفاوض» مع كثيرين ممن يملكون زمام توجيه الرأي العام الأمريكي وبالذات حملة الأقلام والميكروفونات والعدسات في وسائل الإعلام الأمريكية ومعظمها إن لم نقل كلها — منحاز لإسرائيل.

وقد كان هؤلاء جميعاً قد أسهموا — أمام عجز عربي إعلامي كامل في أن يجعلوا الرأي العام الأمريكي يرى في إسرائيل واحة من الديمقراطية والتقدم.

وهكذا وفي يوم 18 يناير 1974 تم التوقيع على الإتفاقية الأولى لفض الاشتباك بين مصر وإسرائيل وكانت تشمل بنودها الرئيسية ما يلي:

1 — تقوم إسرائيل بسحب قواتها إلى خط يقع شرق قناة السويس بحوالي 30 كيلومتر.

2 — تقوم مصر بسحب قواتها جميعها من شرق القناة وذلك فيما عدا قوة صغيرة لا يزيد عددها عن 7000 رجل وبحيث لا يكون معهم سوى 30 دبابة وإلا يتجاوز تواجدها شرق القناة أكثر من 10 كيلومترات.

3 — تتواجد قوات الأمم المتحدة في المنطقة العازلة بين القوات الإسرائيلية والقوات المصرية وعرضها حوالي 20 كيلومتر.

4 — لا تعتبر هذه الإتفاقية معاهدة سلام ولكنها تعتبر مجرد خطوة على الطريق

للوصول إلى معاهدة سلام طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم 338 وداخل إطار مؤتمر جنيف للسلام .

ولقد جاءت إتفاقية الفصل المصرية الإسرائيلية بعد فترة من المباحثات الثنائية بين كيسنجر وكل من مصر وإسرائيل ، وحينما تعثرت المباحثات في الكيلو 101 عقد مؤتمر جنيف الذي أسفر عن توقيع الإتفاقية المصرية الإسرائيلية .

ولقد حقق إتفاق فصل القوات المصرية الإسرائيلية عدة أمور يمكن تلخيصها بما يلي :

أولاً : أن إسرائيل قد ركزت ومنذ عام 1970 على أن حل أزمة الشرق الأوسط لا يمكن أن يبدأ إلا من « أمريكا » وبأن أمريكا هي التي تملك زمام الأمور في الشرق الأوسط ، وبدون ذلك فلا يمكن أن تتنازل إسرائيل عن أية اراض مهما تكن .

ثانياً : أن اتفاق فصل القوات قد مكن « أمريكا » من أن تلعب الدور الأساسي فيه وبالتالي فقد تمكنت عن عزل الاتحاد السوفياتي عن الأحداث وعن المساهمة فيها وهذا في رأي أمريكا وإسرائيل بداية خلق الهوة بين العرب والاتحاد السوفياتي .

ثالثاً : لقد أعطى اتفاق فصل القوات فرصة لإسرائيل لإعادة ترتيب أوضاعها الداخلية ولإعادة الروح المعنوية المنخفضة لدى « الجيش الإسرائيلي » إلى مستواها القديم ، ولقد ذكر يعقوب ابريز المراسل العسكري لصحيفة « معاريف » الإسرائيلية رد فعل الجنود الإسرائيليين تجاه اتفاقية الفصل فقال بأن الجنود الإسرائيليين المرابطين غرب القناة استقبلوا بسرور كبير أنباء الاتفاق المصري — الاسرائيلي وقال : « إن الجنود والضباط الإسرائيليين خرجوا إلى الاستحكامات ونزلوا من الدبابات وأخذوا يعانقون بعضهم بعضاً ، وذكر المراسل بأن الاتفاق يتيح الفرصة لتسريح عشرات الآلاف من أفراد الاحتياط للعودة إلى أعمالهم لتشغيل المصانع والمزارع التي تعاني من نقص كبير في الأيدي العاملة منذ أكثر من ثلاثة أشهر ، وكان موشي دايان قد أعلن أن تنفيذ الاتفاق سيتيح تسريح 40 ألف جندي كدفعة أولى .

ويقول كيسنجر في كتاب مذكراته حول هذا الموضوع عندما قام بزيارة الأرض المحتلة « إسرائيل » في تلك الفترة « هبطت طائرتنا في مطار اللد « يدعى اليوم بن غوريون » جنود ومدنيون كانوا يرحبون بالسلام وكأنه أحسن صنيع يرتجى ، لقد أبدت إسرائيل قدرة ، لكن مقاومتها أشرفت على « الانهيار » « إن من وفد لاستقبالنا كان يشعرني من أعماق أعماق كيانه هول الوهدة التي نجوا منها ، والإضناء الذي ألم بهم خلال اسبوعي الحرب الفائتين ، وكانت فئات قليلة من جنود ومدنيين ، يهللون ، ويصفقون

وعيونهم مغرورقة بالدموع ، ويرتسم على وجوههم الضنى ، الذي يشعر بقدرة احتمال وحدود المعاناة الإنسانية ، إن إسرائيل كانت منهكة ، مهما تكن انتصاراتها العسكرية وشعبها متطلع ومتشوق للسلام كهؤلاء الذين لم يذوقوا له طعماً .

رابعاً : إن الاتفاق قد مكن إسرائيل من التخلص من الوضع العسكري المقلق الذي كانت فيه ، فالقوات الإسرائيلية التي عبرت إلى الضفة الغربية كانت مهددة من الجيش الثاني والثالث ، كما أن المقاومة التي واجهتها هذه القوات قرب مدينة السويس قد وضحت بأن إحراز نصر سريع مسألة صعبة ، كما أن طول خطوط التموين لهذه القوات وتداخلها مع القوات المصرية سيجردها من إسناد سلاح الجو الإسرائيلي ويمكن أن يؤدي الأمر إلى القضاء على هذه القوات بينما مكن الاتفاق من إعطاء إسرائيل الفرصة لتنظيم جيشها وتقوية وضعها الاستراتيجي بتركيز قواتها قرب ممر المتلا والجدي ، وهذا ما عبرت عنه غولدا مائير وذكرت أن خط الفصل يتناسق مع جميع متطلباته العسكرية في وقت الحرب .

خامساً : إن الاتفاق بين مصر وإسرائيل كان خطوة إيجابية في نظر قادة إسرائيل لأن هذه المفاوضات هي بداية مفاوضات أخرى لمصلحة إسرائيل وإن مجرد قبول العرب بمبدأ المفاوضات سيقودهم إلى الاعتراف بإسرائيل .

سادساً : إن إسرائيل كانت بتأييد الولايات المتحدة ومساندتها تصر على مبدأ التسويات الجزئية والمفاوضات الثنائية ، وكان الغرض من ذلك عزل الدول العربية بعضها عن البعض الآخر لتستطيع أمريكا وإسرائيل إحراز موقع القوة ، ثم عزل العرب عن الإسناد الدولي وإسناد الاتحاد السوفياتي الذي يمكن أن يبرز في حالة دخول الاتحاد السوفياتي في المفاوضات .

سابعاً : نتيجة لعملية الفصل فقد وافقت مصر على أن ترفع مع العربية السعودية حظر النفط عن أمريكا قبل أن تتوصل سورية إلى اتفاقية الفصل ما بينها وبين إسرائيل ، مما جعل موقع إسرائيل يزداد قوة في المفاوضات .

ثامناً : إن اتفاقية فصل القوات قد أدت إلى ازدياد قدرة أمريكا في النفوذ إلى مصر وبالتالي فقد تلت هذه الاتفاقية سلسلة من التغييرات على مختلف المجالات في مصر بصورة تتيح عملية الانفتاح الاقتصادي على مصر وبالتالي ازدياد النفوذ الأمريكي فيها ، مما سيؤدي بالتالي إلى عزل مصر وتقليل تأثيرها في مجمل حركة التحرر العربي ومن ثم التوجه الأمريكي لاحتواء أي تحرك تقدمي في العالم العربي وإجهاضه .

بعد توقيع اتفاقية الفصل المصرية ــ الاسرائيلية وبعد رفع حظر النفط عن أمريكا أصبح وضع إسرائيل متميزاً بالصلابة تجاه مطالب سورية بالانسحاب من الجولان ، وبدأت إسرائيل تتحرك من موقع القوة في مفاوضاتها مع سورية ، وفي نفس الوقت صعدت القوات السورية من حرب الاستنزاف ضد القوات الإسرائيلية في الجولان وبدأت هذه القوات تسبب خسائر كبيرة في الأرواح ولم تكن إسرائيل مستعدة لخسارة أكبر في الأرواح خاصة بعد أن خرجت من الحرب وهي ممزقة في كل المجالات .

ولقد صرح موشي دايان في هذا المجال قائلاً : «بأن من الضروري الاحتفاظ بهضبة الجولان على الرغم من كل النتائج التي تترتب على ذلك وأضاف أن ثمن الاحتفاظ بهضبة الجولان يجب أن يدفعه المستوطنون فيها أيضاً ، وأعرب دايان عن اعتقاده بأن السوريين لايعقدون سلاماً مع إسرائيل حتى ولو أعيدت لهم هضبة الجولان .

وجاءت مفاوضات الجولان لتؤكد الاتجاه الإسرائيلي بعدم التنازل عن أي أماكن حيوية بالنسبة لإسرائيل في الجولان وجاءت اتفاقية الفصل لتجسد هذا الاتجاه الذي استهدف :

1ــ الضغط على سورية بواسطة أمريكا والدول المناصرة لها في المنطقة للقبول بالأراضي التي احتلت في حرب تشرين وعدم التعرض للمناطق الحيوية في الجولان .
2ــ الانفراد بسورية .'
3ــ الوصول إلى حالة تمكنها من احتواء أي مطالب جدية للعرب في المستقبل وخاصة في مؤتمر جنيف .
4ــ تقوية مواقع إسرائيل في العالم باعتبارها دولة محبة للسلام وإنهاء الضغط الممكن حصوله من بعض الدول العربية من أجل القيام بالتهديد في استعمال النفط سلاحاً ضدها . لقد أدركت الولايات المتحدة وإسرائيل أهمية التحرك الرجعي في المنطقة ، وأهمية اتفاقيات الفصل بين القوات لتقوية هذه العناصر للبدء في احتواء الأنظمة المتقدمة وتتوضح هذه النقاط في قول آلون حول اتفاقية فصل القوات حيث جاء في قوله بأن اتفاق الفصل أتاح :

1ــ إعادة استعداد الجيش الإسرائيلي .
2ــ إن هذا الاتفاق مطلوب لإحباط نوايا عناصر من خارج المنطقة وداخلها ويجب أن لايستهان بهذه العناصر .
3ــ تقوية العناصر البناءة في العالم العربي وزعزعة الأرض تحت أقدام العناصر المتطرفة .

4— هذا الاتفاق الذي أنجز بمساعي الدكتور كيسنجر وحسب سياسة الولايات المتحدة الأمريكية جاء لتقوية إسرائيل ومن شأنه أن يحسن العلاقات بين إسرائيل وجيرانها .

ومن هنا نرى أن إسرائيل رأت في التسوية ضماناً لامنها وهكذا تحمسها لهذه التسوية ، ولقد وضح كيسنجر هذه الناحية في زيارته لإسرائيل عندما قال : « إن هذه هي المرة الخامسة التي أعود فيها إلى إسرائيل منذ اليوم المؤثر العاطفي في 22 اكتوبر 1973 والذي تجلت فيه الشجاعة العملية « للشعب الإسرائيلي » وحققوا بمساعدة أصدقائهم مرة أخرى « بقاء إسرائيل » ويضيف كيسنجر « وبعد ذلك شرعت كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية لبناء صرح السلام في هذه المنطقة » وأضاف : « لقد قمنا بذلك كأصدقاء وشركاء ، وقد بقيت هذه الصداقة بدون تغيير في أيام السلام كما كانت في أيام الحرب ، إني لا آتي إلى هنا للتباحث بموضوع القيام بالتنازلات وإنما لبحث قضية الأمن » .

والحقيقة أن أهمية اتفاقيات الفصل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تمثلت عندما صرح « جير الدفورد » الرئيس الأمريكي الذي جاء خلفاً لنيكسون (وكان نائباً له) حينما ذكر فورد أنه يطلع يومياً على كل التقارير التي ترده من الشرق الأوسط عن طريق الاستخبارات والمكتب القومي وتقارير كيسنجر ، وذكر قائلاً بأن الولايات المتحدة قد حققت نجاحات كبيرة وقال فورد : « لو كنت اليوم رئيساً للولايات المتحدة لكنت سأؤيد الدكتور كيسنجر تأييداً كاملاً » .

إذاً فقد كانت أهداف كيسنجر الأساسية في أزمة الشرق الأوسط وباعترافه هو كما يلي :

1— ضمان أمن ومستقبل إسرائيل .
2— إخراج الاتحاد السوفيتي من المنطقة ، بدءاً بإخراج السلاح السوفياتي .
3— إعادة النفوذ الأمريكي وتثبيته في المنطقة .
4— التعامل مع كل بلد عربي على حدة .
5— ضمان استمرار تدفق البترول العربي بأسعار مقبولة ، مع بقاء فوائض أمواله في نطاق الأمان .

إن الصورة تبدو واضحة الآن شديدة الوضوح .

حل امريكي لتحقيق أهداف أمريكية . تقوم بتحقيقها منطقة النفوذ الأمريكية « إسرائيل » .

ولقد كنت سأنتهي بالجملة السابقة من الفصل الثاني لكتابي هذا بهذا الفصل الذي

أعترف بأني أطلت فيه كما أعترف أيضاً بأن مجلدات ضخمة يمكن أن تكتب عنه ، ولكن كان علي أن أقتبس من كتب « الحل والحرب » لمحمد حسين هيكل خاتمة لفصلي لأن هذه الخاتمة حقيقة تغني عن الاستفاضة في تأكيد بُعد الدور الخطير الذي قام به وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية « هنري كيسنجر » اليهودي في حرب السادس من أكتوبر لعام 1973 ، والذي أعترف أنا بعد أن اعترف هو بأنه حول انتصار العرب إلى هزيمة وهزيمة إسرائيل إلى انتصار فقد قال كيسنجر في تصريح له صدر عنه « أن أكبر نجاح أحرزته في عملي كوزير للخارجية الأمريكية هو الطريقة التي أدرت بها الصراع العربي — الاسرائيلي وما أردت أن أختم به هذا الفصل ما يفسر قوله أنه نسي أن يستكمله بعبارة « إلى جانب إسرائيل » .

يقول محمد حسنين هيكل في كتابه « الحل والحرب » . لقد كان أسوأ ظرف مر به الموقف التفاوضي الإسرائيلي هو الفترة التي تلت حرب أكتوبر مباشرة ، أي الفترة التي جرت فيها مفاوضات فك الاشتباك الأول كانت الأيام الخمسة الأولى من الحرب صدمة عسكرية لإسرائيل ، وسببت هذه الصدمة العسكرية هزة سياسية عنيفة .

وكان الجيش الإسرائيلي مشدوداً للآخر على خطوط طويلة وكان الاقتصاد الإسرائيلي يئن تحت عبء حالة التعبئة العامة يكاد ظهره ينقسم . وكان الشعب الإسرائيلي في قلق مستبد ، وكان مشهد القوة الذاتية العربية العسكرية والسياسية والاقتصادية قد أحدث أثراً في العالم كله أقرب إلى العرب وأبعد عن إسرائيل .

كانت تلك هي الفرصة التي كان حيوياً بالنسبة للعرب أن يصروا فيها على حل شامل حتى وإن جرى تنفيذه على مراحل محدودة بجدول زمني مقرر . ولم يصر العرب ..... وكانت إسرائيل تخشى أن يصروا ، وكان كيسنجر أيضاً يخشى أن يصروا . وقد صارح الإسرائيليين بمخاوفه في مشهد مثير يوم 16 ديسمبر 1973 .

إن الصحفي الإسرائيلي الشهير « ماتي جولان » وصف هذا المشهد المثير على النحو التالي بالحرف الواحد في كتابه « أسرار محادثات هنري كيسنجر أثناء دبلوماسية الخطوة خطوة في الشرق الأوسط » وهو كتاب حاولت السلطات الاسرائيلية مصادرته أكثر من مرة ولكنه ظهر أخيراً وطبعته دار « كوادرانجل » التي تملكها جريدة « نيويورك تايمز » .

في صفحة 152 و153 من هذا الكتاب يصف « ماتي جولان » هذا المشهد المثير حرفياً فيقول « كانت العصبية تسود هذا الاجتماع عندما بدأ هنري كيسنجر يأخذ سمته القديمة وكأنه أستاذ في جامعة هارفارد . وراح يحاضر الوزراء الاسرائيليين وبينهم جولدا

مائير — عن استراتيجيته العامة .

وشرح كيسنجر أن الهدف من محادثات فك الاشتباك هو تجنب الحاجة إلى البحث الآن في أمر الحدود والترتيبات النهائية . ثم ان نجاح المحادثات (لفك الاشتباك) يمكن أن يقود إلى نجاح آخر في موضوع رفع الحظر البترولي وذلك سوف يخفف من عزلة إسرائيل . ويخفف الضغوط الموجهة إليها ، خصوصاً من أوروبا الغربية واليابان . واستطرد كيسنجر يقول :

ليس من حق أحد في إسرائيل أن يساوره أدنى شك في أن فشل محادثات فك الاشتباك سوف يفتح خزان الضغوط الهائلة على إسرائيل ليس من أجل انسحاب جزئي . ولكن هذه المرة من أجل انسحاب كامل إلى خطوط 4 يونيو 1967 .

ولكي يؤكد كيسنجر حجته فإنه استطرد يقول للإسرائيليين أنه في دهشة من تصرف « الزعماء العرب » لأنهم حتى الآن لايستعملون كل قوتهم السياسية الناشئة عن الموقف الدولي الجديد ولايدخلونها في حسابهم وهم يتفاوضون . ويستطرد كيسنجر قائلاً أنه فعلاً يعتقد أن « الزعماء العرب » كان في وسعهم استعمال الموقف الدولي لتحقيق تسوية سلمية على شروطهم ، وكان أقصى ما يمكن أن يتعرضوا له هو مخاطرة تجدد القتال . وهي مخاطرة كان العالم بأسره سيقف فيها معهم ضد إسرائيل .

ومضى كيسنجر يحلل الموقف — كما يراه — أمام زعماء إسرائيل . «لماذا إذن لم يستعمل الزعماء العرب هذا الموقف لكي يضغطوا من أجل انسحاب إسرائيلي كامل » ؟ ورد كيسنجر على نفسه بقوله « إن الزعماء العرب وقعوا ضحية ضعف إنساني .... وهي سيكولوجية الساسة الذين يريدون أن يروا أنفسهم وبأسرع ما يمكن يركبون عربات مكشوفة في موكب نصر يخترق شوارع مدن عربية بينما الجماهير تحييهم » .

ثم حدد كيسنجر رأيه بصورة أوضح ، فقال للوزراء الإسرائيليين «لقد كان أمام الزعماء العرب خياران » :

— الأول أن يحاولوا الوصول إلى اتفاق بمساعدة الولايات المتحدة وفي جو مريح ، والثاني أن يحاولوا الوصول إلى هدفهم بمعونة السوفييت والبريطانيين والفرنسيين واليابانيين وفي جو من التوتر العالمي برغم الولايات المتحدة على جر خطاها وراء الآخرين .

ولكي يتخذ العرب هذا الخيار الثاني فإنهم لم يكونوا حتى في حاجة إلى الذهاب للحرب . كانت بضعة حوادث محلية تكفي ، إلى جانب استمرار حظر البترول كانت هذه

هي حقائق الموقف كما عبر عنها هنري كيسنجر في اجتماعه مع الوزراء الاسرائيليين ، وبينهم رئيستهم في ذلك الوقت جولدا مائير .

لقد كان الموقف الاسرائيلي في الحضيض .

وكان الموقف التفاوضي العربي على القمة أو بقربها .

ويقول محمد حسنين هيكل في كتابه « الحل والحرب » « ولا أظن أحداً يختلف معي في أن إعادة بناء القوة العسكرية كان هو الميدان الذي حققت إسرائيل فيه أكبر نجاح في إعادة بناء موقفها التفاوضي . ولقد ساعدتها على ذلك عدة عناصر » .

العنصر الأول : هو حجم المساعدات العسكرية الأمريكية ، وقد وصلت هذه المساعدات منذ ظروف حرب أكتوبر إلى قرابة عشرة آلاف مليون دولار وقد تم تجديد سلاح الطيران الإسرائيلي بالكامل ، وكذلك السلاح البحري إلى جانب أسلحة الحرب الألكترونية .

العنصر الثاني : هو استفادة إسرائيل من دراسة حرب أكتوبر ، وقد قام بهذه الدراسة الجنرال « موردخاي جور » رئيس هيئة أركان حرب الجيش الإسرائيلي التي جددت مدة خدمته أخيراً بصورة استثنائية لكي يستكمل عملية بدأها لإعادة بناء الجيش الإسرائيلي على أساس الدروس المستفادة وأهمها زيادة حجم القوة والاهتمام ببعض الأسلحة التي كان الظن أنها دفاعية وليست هجومية ، كالمدفعية مثلاً ، والتركيز على وجود مخزون كاف لحرب تستمر عند الذروة لمدة ثمانية أسابيع .

وعلى سبيل المثال ، فلقد دخلت إسرائيل حرب أكتوبر بـ 350 طائرة في الصف الأول ، ولديها الآن في الصف الأول 560 طائرة .

ودخلت إسرائيل حربَ أكتوبر بـ 1700 دبابة ولديها الآن 2600 دبابة .

ودخلت إسرائيل حرب أكتوبر بـ 2500 مدفع ولديها الآن 4000 مدفع .

كما أعيد تنظيم الجيش الاسرائيلي في خمسين لواء منها عشرون لواء مدرع .

العنصر الثالث : هو القفزة الهائلة في الصناعات الحربية الإسرائيلية خصوصاً صناعة الطائرات والصواريخ والقطع البحرية السريعة . وكمثال فإن تقريراً لأحد المراكز الاستراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية يقول : إن إسرائيل تستطيع في السنوات الثلاث القادمة — بعد عام 1973 — تصدير مائتي طائرة قاذفة مقاتلة من طراز « كفير » دون أن يؤثر ذلك في إنتاجها لسد احتياجاتها الذاتية .

العنصر الرابع : وهو المقدرة النووية التي لم يعد أحد يشك في توفرها لدى إسرائيل . ودعمت إسرائيل موقفها التفاوضي بعد ذلك بتقوية وتكثيف وتعميق علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وربطتها باتفاقيات مكتوبة ، وبينها أن لاتقوم الولايات المتحدة بتقديم مبادرة من أي نوع إلا بالتنسيق مع إسرائيل ، وأن لاتعترف الولايات المتحدة ولا تتعامل بأي شكل رسمي أو غير رسمي مع منظمة التحرير الفلسطينية .

الفصل الثالث

الاتفاقيات المدعمة والمؤيدة لا سرائيل
من طرف الولايات المتحدة الأمريكية
بعد حرب السادس من أكتوبر
1973 وحتى عام 1982

1– الولايات المتحدة الأمريكية وسياسة الخطوة الخطوة بعد حرب أكتوبر

بعد حرب السادس من أكتوبر لعام 1973 ارتسمت في الأذهان في تلك الفترة صورة كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة وتحركاته المكوكية بين عواصم الدول العربية طارحاً نفسه في صورة صانع للسلام ولكن على الطريقة الأمريكية وليس لمصلحة العرب طبعاً بل لمصلحة منطقة النفوذ « إسرائيل » . والحقيقة أنه في اللحظة التي اندلعت فيها حرب أكتوبر وفي السادس من ذلك الشهر كان يمكن اعتبارها فرصة أولى لتحقيق السلام وبدلاً من دعوة الأطراف لمؤتمر سلام ، زادت المعونة العسكرية الضخمة الأمريكية لإسرائيل النار اشتعالاً في المنطقة . وعندما توقف القتال وتم الفصل بين القوات المتحاربة على الجبهتين المصرية والسورية ، لم تتحرك الولايات المتحدة مرة أخرى نحو السلام فضاعت الفرصة الثانية لتحقيق السلام .

وهكذا وعلى أثر زيارة نيكسون لمنطقة الشرق الأوسط في شهر يونيو 1974 حيث كان بإمكان الولايات المتحدة أن تتخذ من تلك الزيارة والجو السياسي الذي سادها نقطة بداية جديدة نحو علاقات قائمة تظل متمتعة بوصف « التدخل في شؤون المنطقة » .

وقد جاء بعد تلك الزيارة مباشرة اجتماع الرئيس الأمريكي « نيكسون » ورئيس مجلس الوزراء السوفيتي « بريجنيف » في أواخر يونيو 1974 وصدور بيان مشترك عنهما في الثالث من يوليو 1974 مؤكداً على ضرورة التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة على أساس قرار مجلس الأمن رقم 242 مع الأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لجميع شعوب الشرق الأوسط ... وكان البيان يشهد بذلك ضمناً إلى الشعب العربي الفلسطيني ، ولكن نيكسون عجز عن القيام بأية خطوة لتنفيذ ما ورد في ذلك البيان .

وهكذا وعندما استقال في أغسطس وتولى « جيرالد فورد » الرئاسة الأمريكية لم يتغير الوضع كثيراً لمحدودية فورد بالسياسة الخارجية كما أنه أي فورد هذا كان معروفاً لدى الدول العربية على أنه صديق « لإسرائيل » لهذا استبقى كيسنجر وزيراً للخارجية معه ، والذي أصبح صاحب الكلمة الأولى في الولايات المتحدة في قضية الشرق الأوسط فنهج على سياسة أسماها « الخطوة الخطوة » .

هذه السياسة التي كانت قاصرة في واقع الأمر على الخطوات التي ترضى عنها إسرائيل بعد أن ربط كيسنجر سياسة الولايات المتحدة بمذكرة التفاهم التي قدمها لها

في عام 1972 والتي تلتزم فيها الولايات المتحدة مناقشة أية مبادرة سياسية مع إسرائيل قبل إقرارها والإقدام عليها .

وهكذا فإنه عندما وعد ملك الأردن حسين بإجراء فض اشتباك على الجبهة الأردنية على غرار الاتفاقيتين اللتين أبرمتا مع مصر وسورية ، عجز عن تنفيذ تعهده عندما رفضت إسرائيل الاتفاق مع الأردن .

وبدلاً من أن يواصل جهوده للضغط على إسرائيل استدار للدول العربية ساعياً للحيلولة دون اتخاذ مؤتمر القمة العربي بالرباط حيث كان « سيعقد وقد عقد » قراراً باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ومن أجل خدمة إسرائيل وحفاظاً عليها قام بزيارة عدد من العواصم العربية في فترة زمنية واحدة لعرقلة صدور هذا القرار ، وهكذا كرس كيسنجر نشاطه خلال السنوات التي تلت على الحلول الجزئية مبتعداً عن الحل الشامل .

وعندما اجتمع الرئيس الأمريكي فورد مع الرئيس السوفيتي بريجنيف مرة أخرى في نفس العام وفي 13 نوفمبر 1974 في « فلاديفوستك » وكان التوتر يسود المنطقة بسبب الغارات العنيفة التي تقوم بها القوات الاسرائيلية على جنوب لبنان وعلى مخيمات اللاجئين العرب الفلسطينيين ، صدر بيان مشترك من الرئيسين يؤكد فيه الطرفان على ضرورة الأخذ بالاعتبار المصالح المشروعة لكافة شعوب المنطقة بما فيها الشعب الفلسطيني ، كما أشار البيان إلى ضرورة عقد مؤتمر للسلام ولكن دون الاتفاق على موعد محدد لانعقاده ، وقد كان السوفييت يصرون على عقده في أقرب وقت بينما كانت الولايات المتحدة تعرقل انعقاد المؤتمر تلبية لرغبات إسرائيل حيث كانت إسرائيل ترى أن اشتراك الاتحاد السوفياتي في رئاسة المؤتمر وحضور الأمم المتحدة ، بالرغم من أنه حضور شكلي ، إلا أنه سوف يقود في النهاية إلى مطالبتها بتنفيذ قرار مجلس الأمن . وهكذا وقبل أن يجف مداد البيان الأمريكي السوفيتي المشترك حول ضرورة انعقاد مؤتمر للسلام ، بدأ كيسنجر في السعي لتحقيق اتفاق جزئي جديد بين مصر وإسرائيل وناقش هذا المشروع فعلاً مع « ايجال آلون » وزير خارجية إسرائيل في واشنطن يوم 16 ديسمبر 1974 وقد عاد بعد ذلك .

وليس هناك أدل على سياسة كيسنجر والتي هي سياسة الولايات المتحدة الأمريكية من الحديث الذي جرى في مارس 1975 وتحديداً في الرابع من ذلك الشهر بين الرئيس السوري حافظ الأسد والسيد محمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية يومذاك ، حيث أشار الرئيس الأسد إلى دور كيسنجر المخادع فقال « إنه عندما استقبل كيسنجر

في دمشق بعد تنحي نيكسون عن الرئاسة بدأ كيسنجر في الحديث عن سياسة الخطوة الخطوة دون الالتزام بالحل الشامل ، فرد عليه الأسد قائلاً : معنى ذلك أنكم تتحللون من التزاماتكم السابقة بالحل الشامل الذي تعهد نيكسون بالعمل على تحقيقه على مراحل عند زيارته لي في دمشق » .

وعندما حاول كيسنجر « والقول مازال للرئيس الأسد » التشكيك في ذلك القول أمر الرئيس الأسد بالإتيان بمحضر المباحثات مع نيكسون ، وعندئذ سارع كيسنجر إلى القول أن هذه كانت سياسة الرئيس السابق والآن فهو أي «كيسنجر يعبر عن سياسة الرئيس الحالي » .

وقد علق الرئيس الأسد قائلاً لكيسنجر : « إن ذلك يدعونا إلى عدم الثقة في أي تعهدات أمريكية وعدم الثقة في ما يقوله أي مسؤول أمريكي حتى ولو كان رئيس الولايات المتحدة » .

ولكن عندما التقى الرئيس المصري أنور السادات بالرئيس الأمريكي فورد في أول يونيو طلب من فورد أن تعلن الولايات المتحدة ضرورة انسحاب إسرائيل إلى حدود 4 يونيو 1967 ، رفض فورد ذلك الطلب ، وعندما طرح على السادات عقد اتفاق جزئي مع إسرائيل لم يعترض السادات وإنما رفض إنهاء حالة الحرب مقابل الانسحاب الجزئي ، وعندئذ جاء كيسنجر إلى المنطقة في 20 أوت 1975 وتنقل ما بين مصر وإسرائيل إلى أن وصل إلى اتفاق ارتضى به الطرفان في أواخر شهر أوت وتم توقيعه في جنيف في 4 سبتمبر 1975 ومقابل ذلك تعهدت مصر بأن النزاع في الشرق الأوسط لايتم حله بالقوة المسلحة وإنما بالوسائل السلمية وبعدم استخدام القوة أو التهديد بها كما نص الاتفاق على استمرار عمل قوات الأمم المتحدة ، وعلى أن تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول إلى أن تحل محلها اتفاقية جديدة .....

وقد اشترطت إسرائيل مقابل توقيعها على الاتفاقية أن تتعهد الولايات المتحدة بتقديم مساعدات عسكرية واقتصادية واسعة النطاق ، خاصة بعد أن وافقت إسرائيل بموجب هذا الاتفاق على إجراء انسحاب محدد في سيناء شرق المضائق وقد أدى سماح مصر لإسرائيل بأن تمر سفنها في قناة السويس إلى رفض معظم العرب لهذه الاتفاقية .

وهكذا فقد كانت التحركات الإسرائيلية والأمريكية بعد اتفاقيات فصل القوات تستهدف شق الصف العربي وشق سورية عن مصر ليسهل النفوذ من هذه الثغرة لاحتواء كل من مصر وسورية عن طريق الضغوط الأمريكية والتهديدات العسكرية الإسرائيلية ، وتقوية النفوذ الأمريكي في المنطقة العربية ، واضعاف واحتواء سلاح النفط بل وصل حد التهديد

بعدوان أمريكي مباشر مع إسرائيل على منابع النفط فيما لو فكرت الدول العربية العودة لسلاح النفط.

وعزل الدول العربية عن الاتحاد السوفيتي، إذ أن التوقيع على اتفاقيات الفصل والمباحثات التي تلت ذلك فقد تمت بوساطة أمريكية.

2ـ دور كيسنجر المتواطىء مع إسرائيل

إن الدور الحاسم والمصيري الذي لعبه وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر خلال حرب أكتوبر 1973 وبعدها لهو بمثابة التبلور والظهور الأكثر مباشرة وعلنية لشخصية المفوض السامي الأمريكي الذي يمتلك إلى حد كبير وكاف القول الفصل في الشؤون العربية الكبرى وفي الشؤون التفصيلية أحياناً أخرى كثيرة.

فقد نشرت في عام 1981 وثيقة كانت سرية تتضمن حواراً جرى في ندوة عقدت في يونيو عام 1975 في نيويورك حيث دار حور بين هنري كيسنجر وزعماء الجالية اليهودية في تلك المدينة الأمريكية. حيث يقول كيسنجر أمام هؤلاء من أعضاء اللوبي الصهيوني في أمريكا وعن حرب أكتوبر 1973:

«ما أردناه هو فعلاً أكبر هزيمة عربية ممكنة حتى يصبح واضحاً للعرب بأنهم لم يحصلوا على شيء من خلال اعتمادهم على السوفييت غير أن كيسنجر يظهر في الندوة ذاتها أن المسألة لم تكن مسألة خطر شيوعي أو نفوذ سوفيتي فيقول: «ما الذي كانت عليه استراتيجية عام 1973؟».

أولاً: سعينا لكسر التضامن العربي وأيضاً أردنا التأكد من عدم انخراط أوروبا الغربية واليابان في النشاطات الدبلوماسية»[1].

ثم ينهي ندوته كيسنجر قائلاً: «إنه ليتوجب على إسرائيل أن تحقق ذاتها، وأن ترتب أمورها على هذا الأساس أي على أساس المصالح العليا للاستراتيجية الأمريكية التي استوجبت الحضور العسكري والسياسي المباشر» ويتابع كيسنجر حديثه في تلك الندوة قائلاً: «لكن تركت القضية الفلسطينية جانباً للتفرغ لمسائل الحدود آملاً في عزل الفلسطينيين وهذا الأمر ممكن التنفيذ» إن على إسرائيل أن تدرك «والكلام لكيسنجر»

---

(1) أذيع النص الحرفي للحوار بين كيسنجر هذا والزعماء اليهود هؤلاء بعد أكثر من خمس سنوات بواسطة نشرة «ميريت» العدد (96) في مايو أيار 1981 وقد نقلت النص إلى العربية دراسات فتح وكذلك بعض الصحف والمجلات العربية.

ضرورة عملها مع الحكومات العربية إذا لم تكن الرغبة بالتعامل مع الفلسطينيين « لكنكم ويقول كيسنجر » تعرفون أن إسرائيل أشبه بألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى ، إنها قادرة على صنع ما تخاف منه » نعم هكذا يتحدث كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية عن إسرائيل ، وكأنه يتحدث عن إحدى ولايات أمريكا وأما حديثه عن منظمة التحرير الفلسطينية صاحبة الحق الشرعي في الأرض التي تقوم عليها « إسرائيل » أو وهي فلسطين فماذا قال ؟ يقول كيسنجر « قال لي غروميكو » وزير خارجية الاتحاد السوفيتي يومها في فيينا حالما جلسنا بأنه يقترح دعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى جنيف ، فقلت له « حسناً سيدي وزير الخارجية إذا كان هذا اقتراحك فيجب أن أرفضه ، الآن اذهب وقل للعرب أن هذا كان اقتراحك وأني رفضته » .

3ـ الاتفاقية الاقتصادية الأمريكية الا سرائيلية

في أعقاب الاتفاق الجزئي بين مصر وإسرائيل الذي حققته الولايات المتحدة الأمريكية خدمة لمنطقة النفوذ إسرائيل وأثناء ندوة عقدت في القدس المحتلة عام 1975 في إطار الاهتمام بنتائج حرب السادس من أكتوبر لعام 1973 ، وجه مندوب للإذاعة الإسرائيلية يدعى « بن آمي » السؤال التالي لرئيس الوزراء الإسرائيلي « اسحق رابين » يومها ووزير الدفاع الحالي عام 1988[1] .

« ارتفعت أصوات في أمريكا تقول بأن إسرائيل تطلب مساعدات كبيرة جداً من أمريكا ، وعلى الإسرائيليين أن يشدوا الأحزمة ، وهذا يقودني إلى سؤال بثلاثة فروع « ويتابع مندوب الإذاعة الإسرائيلية سؤاله قائلا : « هل كانت إسرائيل جشعة أو متجاوزة للحدود في طلباتها من أمريكا ؟ هل كان بالإمكان الإقلال من هذه الطلبات ؟ هل وصل الإسرائيليون إلى الثقب الأخير من أحزمتهم ، أو أن في نيتكم الطلب منهم شد هذه الأحزمة أكثر » ؟

وأجاب اسحق رابين قائلاً :

« إن ما طلبته إسرائيل من مساعدات اقتصادية أمريكية ودعم عسكري لضمان قدرتنا من حيث الكم والنوع ، ولا أظن ان إسرائيل بإمكانياتها الذاتية قادرة على إنتاج أو إيجاد مصادر التمويل اللازمة لتلبية حاجاتها في سباق التسليح ، لقد توجهنا نحو الولايات

---

(1) الندوة عقدت في القدس المحتلة في الفترة بين 12 - 17 اكتوبر 1975 واشرف على تنظيمها فرع المراسلين العسكريين في رابطة الصحافة الإسرائيلية بمشاركة معهدي ديفيس ، وشيلواح في جامعة القدس وتل ابيب .

المتحدة ، وإن الحجم الأكبر من مساعداتها المالية مخصص لشراء الأسلحة من الولايات المتحدة ، ولا أظن أننا طلبنا الكثير إذ عليكم سؤال أنفسكم : إذا لم تكن لأمريكا مصلحة في تحقيق الاتفاق المرحلي » ويقصد الاتفاق الجزئي مع مصر «مصر لماذا كانت متلهفة لانجازه ؟ أعتقد أنه يخدم مصلحة كل من أمريكا وإسرائيل ، هذا هو القاسم المشترك بين الدولتين ، وبدون قاسم مشترك لايمكن أن يتم أي عمل سياسي مشترك » ويتابع اسحق رابين إجابته قائلاً « لاأعتقد أننا كنا جشعين ، نحن نجمع من الضرائب المباشرة وغير المباشرة 62 بالمئة من الدخل « القومي » أما هذه النسبة في الولايات المتحدة الأمريكية فلا تتجاوز 30—31 بالمائة ، أي يمكن القول أن نسبة الضرائب الإسرائيلية على كل فرد تبلغ ضعفي ما يدفعه الشخص الأمريكي » .

وهكذا فقد دخل الدعم الاقتصادي الأمريكي لإسرائيل في أواسط السبعينات وبعد حرب أكتوبر 1973 حيزاً جديداً بتوقيع « الاتفاقية الاقتصادية » بين الجانبين في 12—5—1975 تنفيذاً للوعد الذي قطعته الولايات المتحدة الأمريكية على نفسها بزيادة الدعم العسكري والاقتصادي والمالي لإسرائيل بعد توقيع اتفاقية الفصل الجزئية بين مصر وإسرائيل وبتدبير وإشراف ورعاية الولايات المتحدة الأمريكية كما بينت سابقاً في معرض كتابي هذا .

وقد وصفت تلك الاتفاقية من قبل المسؤولين والكتاب الإسرائيليين على حد سواء بأنها ذات أهمية كبرى وستكون لها آثار بعيدة المدى في الاقتصاد الإسرائيلي والعلاقات بين البلدين .

إن الأبعاد الاقتصادية الحقيقية لهذه الاتفاقية تدل على إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على أن أي عمل تقوم به ، يتمخض عن زيادة في دعم إسرائيل ، ينطوي على تحقيق مصلحة مشتركة بين البلدين .

وقد أعلن وزير المالية الإسرائيلي يومها وهو يوقع الاتفاقية : انها ترمز إلى مصلحة أمريكا وانخراطها العميق في ازدهار إسرائيل الاقتصادي . وبموجب الاتفاقية المذكورة تمنح حكومة الولايات المتحدة إسرائيل تسهيلات جمركية هامة وخاصة ما يتعلق منها بتصدير منتجات تعتبر إسرائيل المزود الأول بها للولايات المتحدة . كما وعدت الولايات المتحدة بتشجيع الشركات الأمريكية على إقامة مخازن لها في إسرائيل من أجل تأمين المواد الخام للسوق الإسرائيلية ، كما مكنت الاتفاقية جهات إسرائيلية أن تشترى مباشرة وبدون تدخل الحكومة الأمريكية منتجات مختلفة من الفائض الأمريكي الموجود في مستودعات الحكومة والمقصود من ذلك فائض المواد الكيماوية ، وفائض المعادن

بأسعار مخفضة كما اشتملت الاتفاقية على وعد بأن تحصل إسرائيل أيضاً على مكانة مورد معترف به بالنسبة إلى مشتريات وزارة الدفاع الأمريكية في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها شأنها شأن أي مورد أمريكي معترف به .

وهكذا تم وضع إسرائيل في مركز تنافسي مع الشركات الأمريكية ، ويعتبر البند الخاص بوسائل تشجيع الاستثمارات الأمريكية في إسرائيل أحد البنود الهامة التي وردت في الاتفاقية . فقد أعفت الاتفاقية الشركات الأمريكية التي تحصل على تسهيلات في إسرائيل كالهبات والضرائب المخفضة على الأرباح من ضريبة الأرباح في الولايات المتحدة الأمريكية .

إن الكيان الصهيوني « إسرائيل » ما كان ليستمر أبداً لولا الدعم الهائل الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية مختلف الأصعدة الاقتصادية والعسكرية والسياسية وإن ما لايقل عن 60 بالمئة أي ما يعادل 21 مليار دولار من حجم الأموال المتدفقة على الكيان الصهيوني منذ إنشائه وحتى عام 1979 والبالغة 35 مليار دولار قد جاء على شكل مساعدات أمريكية مباشرة وغير مباشرة ولا يحتوي مبلغ الـ 21 مليار دولار بالطبع وهو القيمة الفعلية للدعم الفني الأمريكي في مجال العلوم المدنية والعسكرية على حد سواء وقيمة الخبرة البشرية التي قدمها الكيان العنصري الإسرائيلي في إطار تقوية هيمنته على المنطقة العربية التي لاتقدر بثمن ، وتأسيساً على ما تقدم عملت الامبريالية الأمريكية ومنذ قيام الكيان الصهيوني على تحويل هذا الكيان العنصري إلى معسكر كبير هو بمثابة « منطقة نفوذ خالصة له » .

والدليل الذي أسوقه هنا من بين ملايين الأدلة على كون إسرائيل منطقة نفوذ أمريكية وإن من أبرز ركائز الاستراتيجية العامة للولايات المتحدة الأمريكية في منطقتنا العربية هي الحفاظ على « إسرائيل قوية » ، ففي العام 1951 وبمناسبة اشتراك إسرائيل في برنامج المساعدات الأمريكية جاء فيها بوضوح أن « إسرائيل القوية » تعتبر أمراً حيوياً بالنسبة لأمن وسلامة الولايات المتحدة وتحدثت المذكرة عن أهمية إسرائيل الاستراتيجية وقالت : « إن دور إسرائيل كمركز للمواصلات وقاعدة للتموين وترسانة حربية إنتاجية يجب أن يدخل في اعتبار كل من يهتم بالدفاع عن الحرية » .

وتقدر وكالة الحد من التسلح ونزع الأسلحة « الأمريكية الحكومية إجمالي ما حصلت عليه القوات الإسرائيلية من أسلحة ومعدات عسكرية تم إنتاجها في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الممتدة بين عامي 1974—1978 بحوالي 4,6 مليارات دولار وقد طلبت إسرائيل في العام المالي 1977 ما قيمته 503 ملايين دولار من الأسلحة الأمريكية ،

وارتفع هذا المبلغ في العام المالي 1978 إلى 1,73 مليار دولار قبل أن ينخفض بعد ذلك بعام واحد إلى 987 مليون دولار .

4- اتفاقيات كامب ديفيد ودور الولايات المتحدة الأمريكية فيها

مقدمة لازمة وعودة تاريخية لابد منها .

في 28 سبتمبر « أيلول » 1970 توفي الرئيس جمال عبد الناصر فجأة متأثراً بمرارة الهزيمة التي لحقت بالعرب في عدوان الخامس من يونيو لعام 1967 ، ومتأثراً أيضاً بالاقتتال الدموي بين الأخوة الفلسطينيين والأخوة الأردنيين في نفس الشهر ونفس العام سبتمبر أيلول 1970 .

وخلفه من بعده أنور السادات في رئاسة الجمهورية العربية المتحدة التي أصبح اسمها في ظل هذه الرئاسة جمهورية مصر العربية .

بدا السادات شخصية باهتة مهتزة بالنسبة لشخصية جمال عبد الناصر قائد ثورة الثالث والعشرين من يوليو لعام 1952 المصرية .

وتراوحت التقديرات بين إمكان بقائه في منصبه كرئيس جمهورية بين عدة أسابيع وعدة شهور ، وكان هنري كيسنجر مستشار الرئيس الأمريكي نيكسون للأمن القومي من بين المراهنين على ذلك ، فقد كان السادات طوال حكم عبد الناصر الذي دام ثمانية عشر عاماً - قابعاً في الظل ولا يكاد أحد يعرف عنه شيئاً خارج مصر ، رغم اشتراكه في ثورة 23 يوليو 1952 ، وعضويته في مجلس الثورة ، وشغله لمنصب رئيس مجلس الأمة ثم لمنصب نائب رئيس الجمهورية . ولم يمض وقت طويل حتى غدر برجال عبد الناصر - الذين أسماهم بمراكز القوى - .

ثم أخذ السادات يعمل بدهاء وصمت حتى قامت حرب أكتوبر 1973 وأثناءها ، وفي توقيت دقيق واحد اشتعلت جبهتا السويس والجولان ، وأعلنت الدول العربية حظر البترول ، وارتجف العالم وتغير ، فقد ردت هذه الحرب إلى الأمة العربية روحها ، واستعادت ثقتها المفقودة ، وتقلص المارد الإسرائيلي الذي تطاول متكئاً ومستنداً ومعتمداً على سيدته الولايات المتحدة الأمريكية إلى حجمه الطبيعي قزماً ، وانتهت أسطورة خط بارليف ، وانتهت أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لايقهر ، وكانت حرب أكتوبر 1973 وما صاحبها من تطورات بترولية ثمرة تضامن عربي وثيق وتنسيق دقيق سواء في المجال العسكري بين مصر وسورية أو في المجال السياسي والاقتصادي .

وفي أوج انتصار الجيش المصري قام الرئيس السادات بخطوة سياسية محسوبة ،

إذ أعلن في خطابه في مجلس الشعب في 16 أكتوبر 1973 الدعوة إلى انعقاد مؤتمر دولي في الأمم المتحدة لإقرار السلام في الشرق الأوسط.

وفي منتصف 1974 اغتيل الملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية الذي كان يمسك بيده سلاح العرب البتار سلاح البترول.

وفي أعقاب حرب أكتوبر بدأت العلاقات بين مصر والولايات المتحدة تتحرك، بعد أن كانت راكدة منذ قطع الرئيس جمال عبد الناصر العلاقات الدبلوماسية معها، احتجاجاً على الدور الأمريكي في حرب 1967، ولم تلبث أن استؤنفت العلاقات بين الدولتين في عام 1974 بممارسة وزير خارجية الولايات المتحدة في ذلك الوقت هنري كيسنجر التي اشتهرت بسياسة «الخطوة خطوة»، والتي كانت من نتائجها اتفاقيات فض الاشتباك بين مصر وإسرائيل، التي أقدم عليها السادات دون التشاور مع باقي الدول العربية، خاصة سورية حليفة مصر المخلصة، وشريكتها العنيدة الباسلة في حرب 1973، وبذلك بدأ أول تصدع خطير في الموقف العربي.

انتهت المقدمة

وبعد حرب اكتوبر بوقت قصير ظهر تطور آخر يؤكد حقيقة أن إرساء قواعد التحالف العسكري بين إسرائيل ومصر وأمريكا بدأت قبل وقت من اتفاقيات كامب ديفيد عام 1978، ومن اتفاقية واشنطن عام 1979، والمقصود بهذا التطور بدء الحديث لأول مرة في تاريخ العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية. عن فكرة عقد معاهدة أمنية ثنائية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وهي فكرة كانت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تعارضانها إلى حد عدم البحث فيها علناً بأي حال، لما كانتا تعتبران أنه ردود الفعل الحادة من جانب الأطراف الأخرى في الشرق الأوسط نتيجة مثل هذه الخطوة التي تنطوي على مشاركة أمريكية صريحة في نشاط إسرائيل العسكري وفي نتائجه، بمعنى أن الولايات المتحدة وإسرائيل رأتا دائماً في تعاونهما وتنسيقهما السري وغير المرتبط بمعاهدة عسكرية علنية وضعاً أفضل يعطي إسرائيل حرية أكبر في الحركة العسكرية في المنطقة، بل الأغرب من هذا أن رئيس النظام المصري أنور السادات كان سباقاً إلى اقتراح معاهدة أمنية بين إسرائيل والولايات المتحدة كواحدة من الضمانات التي يمكن أن تحتمي بها إسرائيل عسكرياً.

وقد وصفت الوثائق السرية الأربع الملحقة باتفاقية سيناء الثنائية في 1975 بأنها تحالف فعلي بين الولايات المتحدة وإسرائيل في كل شيء عدا في الاسم، وهو التحالف

الذي أكد أكثر من مرة في نصوص هذه الملاحق « الالتزام الطويل الأجل من جانب حكومة الولايات المتحدة ببقاء وأمن إسرائيل » .

وجاء ذلك من خلال 16 ضمانة أمريكية لإسرائيل نصت عليها الوثيقة السرية الأولى التي تحمل عنوان « مفكرة اتفاق بين حكومتي إسرائيل والولايات المتحدة » .

ولم يكن مستغرباً أو من قبيل الصدف أن تحمل هذه الاتفاقية بالذات معها أولى مظاهر التسلل العسكري إلى الأرض العربية المصرية في صورة محطات الإنذار المبكر في سيناء المصرية .

وفي الوقت الذي قرر فيه السادات تدمير جسور الامدادات العسكرية مع الاتحاد السوفيتي وطرده للخبراء الذي جاء بهم جمال عبد الناصر من الاتحاد السوفياتي ، في هذا الوقت بالذات كانت إسرائيل تنمي قدراتها في الصناعة الحربية بتعاون وثيق مع الولايات المتحدة يكاد يكون بغير حدود ، وقد أدى هذا التطور إلى انعكاسات واضحة خلال المفاوضات التي سبقت توقيع اتفاقية سيناء الثانية في عام 1975 . وفي غضون ذلك كان نظام السادات قد قبل فعلياً وعملياً بإسرائيل ليس فقط ككيان وكدولة ، وإنما كجزء من نظام استراتيجي أمريكي كامل قائم في المنطقة .

وكان السادات ومنذ سنوات يردد شعاراً أصبح قاعدة أساسية لسياسة نظام حكمه وهو أن أمريكا تملك 90 أو 99 بالمائة من أوراق اللعبة في الشرق الأوسط .

والدلالة السياسية لهذه القاعدة السياسية الأساسية الضرورة الحاسمة لإقامة علاقات وثيقة بين الممارسة السياسية والعسكرية للنظام في مصر وبين المخططات الامبريالية الأمريكية في الشرق الأوسط والعالم كله ، ومن أجل الشروع في تنفيذ هذه السياسة روّج السادات للشعارات التالية :

— تحييد موقف أمريكا من النزاع العربي الإسرائيلي وهو شعار يستهدف إقامة علاقات خاصة مع أمريكا .
— وضع حد للاستقطاب الدولي الذي يتعرض له النزاع العربي الإسرائيلي ، وهو شعار استهدف إضعاف علاقات مصر والأمة العربية بأصدقائها على الصعيد الدولي وخاصة الاتحاد السوفياتي .
— الترويج لشعار الانفتاح أو سياسة الباب المفتوح من أجل تشجيع ممارسات الشركات المتعددة الجنسيات والاحتكارات المالية والتأكيد على أن مستقبل التنمية الاقتصادية في مصر يستند إلى القوة العاملة المصرية ودولارات البترول العربي وتكنولوجيا الشركات المتعددة الجنسيات .

- رفع شعار «تعزيز المواقع الاقتصادية للأجنحة اليمينية من البرجوازية المصرية والتي صيغت جزئياً في العهد الماضي .

وعندما جاءت حرب أكتوبر كانت هذه الحرب امتداداً للعملية السياسية والاقتصادية التي أخذت تتحقق لصالح الولايات المتحدة الأمريكية فكانت عواقبها هي حصيلة لنتائج الموقف السياسي الجديد .

وهكذا لم يكن السفر إلى إسرائيل شهاباً برز من المجهول فجأة ، وتوهج في الظلام على غير انتظار ، فلا شيء في التاريخ يحدث على هذا النحو ، لأن التاريخ سياق متصل وإذا ظهرت أمامنا في سياقه فجوات ، فهذه الفجوات في الحقيقة حلقات ناقصة في علمنا بما جرى ويجري .

وفي قصة السفر إلى القدس فإن « المقدمات » طويلة ومعقدة . وحتى لاأغرق وأنا أبحث عن الدور الأمريكي ، وإن كان موجوداً في كل سطر وفي كل كلمة من اتفاقيتي كامب ديفيد ، وكذلك مع كل خطوة خطاها مصري أو إسرائيلي أو أمريكي في المسافة التي تفصل ما بين فلسطين المحتلة ومصر ، وهناك في الولايات المتحدة الأمريكية ، أقول حتى لاأغرق وأنا أبحث عن الدور الأمريكي وأعني هنا كيف تمت مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في صنع السلاسل التي قيدت بها الإرادة العربية في مصر ، وبعيداً بعيداً عن التفصيلات وما أكثرها في هذا الموضوع موضوع زيارة القدس ، والترتيبات التي تمت ، والوسطاء سواء كانوا في بوخارست أو في الرباط أو في واشنطن وبعد زيارة بيجن لرومانيا وزيارته لواشنطن واجتماعه مع كل من شاوشيسكو الرئيس الروماني وجيمي كارتر الرئيس الأمريكي ، وبعد أن حمل فانس وزير خارجية الولايات المتحدة رسالة من كارتر للسادات سلمه إياها في الاسكندرية ، وكيف تعقدت الأمور في نيويورك حيث لم يكن هناك سوى ورقة عمل أمريكية ، ورقة عمل أمريكية معدلة وورقة عمل أمريكية إسرائيلية وحتى لاأغرق في الإشارات الكثيرة التي كانت تأتي مسرعة إلى القاهرة من بوخارست ، تقول أن لدى الرئيس الروماني تشاوشيسكو الكثير يريد أن يقوله للسادات عن لقائه ببيجن في صيف 1977 .

وبينما العديد من الاقتراحات تقدم لترتيب لقاء مباشر بين بيجن والسادات ، وبدا من جانب الذين مدوا أصابعهم إلى ضمائر الفكرة أنهم يستبعدون القاهرة أ والقدس « لأن تلك خطورة أبعد ما يمكن توقعه في هذه الظروف » وكانت هناك أسئلة مطروحة ولكنها حائرة :

أين يكون اللقاء هل يكون في بوخارست أو طنجة ؟

هل يكون في إطار الأمم المتحدة ، جنيف ، المقر الأوروبي أو نيويورك المقر الدائم ؟
هل يكون في واشنطن تحت المظلة الأمريكية وضمانها ؟

ثم وهذا مهم هل يكون سرياً اللقاء أو يجري علنياً تحت الأضواء ، ووقعت المفاجاة الأولى ، وذهل العالم كله قبل العرب ، أقول في التاسع من نوفمبر 1977 جاءت جلسة مجلس الشعب المصري التي أعلن فيها الرئيس السادات اقتراحه باستعداده للسفر إلى القدس المحتلة والتوجه بالخطاب إلى أعضاء الكنيست الإسرائيلي ، ليرد على كل التساؤلات ، ولتحل كل الألغاز .

إلا أن الأحداث تطورت بسرعة ، فلم يلبث مناحيم بيجن رئيس الوزراء الإسرائيلي أن بعث بدعوة رسمية يوم 15 نوفمبر للرئيس السادات لزيارة القدس عن طريق السفارتين الأمريكيتين في القاهرة وتل أبيب، ولم يمض وقت طويل حتى قبل السادات الدعوة بدوره، فكانت الزيارة مساء يوم السبت 19 من نوفمبر 1977 ، وكان يوافق وقفة عيد الأضحى المبارك .

وكانت هذه هي المفاجأة للسادات ، فزيارته للقدس كانت مفاجأة مهينة للعرب وغير سارة ، ولقد جاءت هذه الزيارة الذليلة[1] في وقت أحرزت فيه القضية الفلسطينية بالذات وهي لب النزاع العربي — الإسرائيلي تقدماً ملحوظاً جلياً في مواقف المجموعة الأوروبية من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وبالذات حق تقرير المصير . وفي القرارات المتوالية التي صدرت عن الأمم المتحدة في هذا الشأن : فقد أعيد إدراج القضية الفلسطينية في جدول أعمال الأمم المتحدة عام 1974 .

ووافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة أيضاً وبأغلبية ساحقة على قرار يعترف بأن الشعب الفلسطيني هو الطرف الأساسي المعني بالقضية الفلسطينية ، وبدعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى المشاركة في مناقشات الجمعية العامة .

كما أصدرت الجمعية العامة قراراً أكدت فيه حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفي السيادة الوطنية والاستقلال ، ودعت منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في مداولات الجمعية العامة ، وفي جلسات كل الهيئات التابعة للأمم المتحدة بصفة مراقب .

وكان الكل يتطلع لمؤتمر جنيف لتأكيد هذه الحقوق الفلسطينية وإن كانت ليست بحاجة لتأكيد بعد هذه القرارات الصادرة عن المنظمة الأممية ، ويقول محمد ابراهيم كامل : « ولكل هذا لم أفهم سر التحول عن مؤتمر جنيف بهذه الفجائية ، واتجاه السادات إلى

(1) وصف بيجن زيارة السادات للقدس بأنها « عمل من أعمال الضعف واليأس ».

المباحثات المباشرة مع إسرائيل .

والسؤال الذي قد يطرحه المرء هو : لماذا فعل السادات ذلك ؟ ما الذي يجعل بلاداً هي مصر ، خرجت من مفاوضات يارنغ الطويلة المخيبة للأمل 1968—1971 ، ومن مبادرات كيسنجر — روجرز الدبلوماسية التي لاتقل عمقاً 1969—1973 ، واستطاعت أخيراً وبعد 25 عاماً من المحاولة أن تنشىء قوة بشرية مدربة ، وقاعدة صناعية تقنية كافية لتمكنها من مقارعة أعدائها ؟

ما الذي يجعلها تلقي سلاحها طوعاً وتختار المفاوضات ؟

لقد كان قرار مصر بأن تخرج نفسها من المعادلة العسكرية في الشرق الأوسط ، يعني أن على كل دولة عربية أخرى أن تقف وحيدة في وجه إسرائيل ، مما شجع جيش إسرائيل لأن يقوم باعتداءات مستمرة حتى على الدول العربية التي كانت جبهتها مع إسرائيل ساكنة كالسعودية مثلاً حيث أخذت الطائرات الإسرائيلية تكثف تحليقاتها فوق موانىء البحر الأحمر حتى وفوق القواعد الجوية السعودية في الشمال .

ولقد جاءت زيارة السادات للقدس أيضاً بعد الاتفاق الذي تم بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي في موسكو على عقد مؤتمر جنيف للسلام في شهر ماي من نفس العام 1977 ، وعلى مستوى وزراء الخارجية ، وفعلاً تم اللقاء في 18—20— ماي 1977 وفي هذا اللقاء اتفق الجانبان الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية على عقد مؤتمر جنيف من جديد خلال خريف 1977 ، وأخيراً في 1 أكتوبر 1977 تم التوصل إلى اتفاق بين الدولتين صدر على صيغة بيان مشترك جاء فيه « إن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية قد وافقتا على حل أزمة الشرق الأوسط » حلاً شاملاً وعادلاً بالنسبة لجميع الأطراف المشتركة في النزاع ، وأن يلم هذا الحل بجميع جوانب الموضوع » .

ولقد كان الدور الأمريكي بارزاً أيما بروز في دفع مصر على طريق الاستسلام بعيداً عن مؤتمر جنيف وبعيداً بعيداً عن أمته العربية ، التي تنكر لها السادات بعد أن أصبح ضالعاً في جريمة تاريخية أسهم في ارتكابها بتثبيت أقدام إسرائيل في فلسطين ، وتشجيعها على العدوان الدائم ضد الدول العربية الأخرى .

ففي الوقت الذي دعمت فيه الولايات المتحدة الأمريكية مؤتمر جنيف « كلامياً » ، أخذ كارتر يعمل من أجل محاصرة هذا المؤتمر ومقاطعته من أجل إفشال أعماله وتحويله « أي المؤتمر » إلى ستار لتغطية الصفقة الانفرادية .

وكارتر كان قد أعلن بنفسه بعد تسلمه منصبه الرئاسي بقليل على الملأ : « إنه من

الضروري تأمين الحدود الدفاعية الآمنة لإسرائيل » وكان هذا الإعلان بمثابة الدعم الرسمي والأكيد لإسرائيل التي تستخدم هذا الدعم الرئاسي الأمريكي المنحاز لرفض إعادة الأراضي العربية المحتلة لأصحابها العرب .

وجيمي كارتر هذا رئيس الولايات المتحدة الأمريكية مصمم اتفاقيات كامب ديفيد هو القائل في كتاب مذكراته : « يعود اهتمامي بهذه المنطقة من العالم « ويقصد فلسطيننا ، إسرائيل » إلى زمن بعيد ، يسبق وصولي للبيت الأبيض ، ففي أيار من العام 1973 وعندما كنت حاكماً لولاية « جورجيا » اغتنمت فرصة قيامي بمهمة تجارية في أوروبا فقمت بزيارة إسرائيل بناء على دعوة رسمية وجهتها لي رئيسة وزرائها « غولدا مائير » ، وتركت هذه الزيارة انطباعاً قوياً في نفسي ، وفيما بعد عندما بدأت الاستعدادات لحملتي الرئاسية ، كنت مهتماً بتاريخ فلسطين والشرق الأوسط ، ولقد التزمت بقوة وأنا أعلن ترشيحي للبيت الأبيض بأن استمر فيما لو انتخبت رئيساً بتعهد إسرائيل بالمساعدة الأمريكية في كل الظروف » وها هو قد وفى فعلاً .

وخلال الزيارة التي قام بها رئيس وزراء الكيان الصهيوني مناحيم بيجن إلى واشنطن بعد مجيء تجمع الليكود للسلطة تم الإعلان من جانب الولايات المتحدة عن عدم تغيير الدعم الأمريكي لإسرائيل ، حيث عملت الولايات المتحدة على تدعيم العلاقات الجديدة لمصر وإسرائيل التي بدأت بزيارة القدس دون أي اعتبار للإتفاق السوفيتي الأمريكي ، وأمام الضغط الإسرائيلي واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية كاد البيت الأبيض أن يتنكر كلياً لذلك الإتفاق في 15 اكتوبر 1977 ، ونتيجة محادثات بيجن — كارتر تلك تم التوقيع على « إتفاقية عمل أمريكية — إسرائيلية — ألغت في واقع الأمر البنود الأساسية الواردة في الإتفاقية الأمريكية — السوفياتية المشتركة حيث جاء في الإتفاقية الأمريكية — الإسرائيلية للعمل هذه : «لقد اتفق الجانبان الأمريكي والإسرائيلي على أن الإتفاقية الأمريكية السوفياتية الموقعة في 1 اكتوبر 1977 لا تشكل الشرط الأساسي لعقد مؤتمر جنيف الدولي من جديد » .

وقد عملت الإدارة الأمريكية جاهدة لإقناع الأوساط الصهيونية بأنها أي الإدارة الأمريكية لن تبتعد قيد أنملة عن السياسة التقليدية لواشنطن بخصوص إسرائيل ، حيث أكد الرئيس كارتر نفسه في أواسط اكتوبر 1977 قائلاً في ذروة إنحيازه لإسرائيل « من الأفضل له أن يقوم بعملية إنتحار من أن يضر بمصلحة إسرائيل » نعم هكذا يكون الطريق لإعداد وإقامة منطقة النفوذ الأمريكي .

ومن أجل وضع اللمسات الأخيرة على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، قام جيمي

كارتر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بزيارة إسرائيل ، حيث أعلن عند وصوله إلى مطار اللد يوم 10-3-1979 عن سرورة بزيارة إسرائيل ، وأنه ما جاء إلا للعمل من أجل تحقيق السلام وذلك لأنه يعرف كم هو هام موضوع السلام بالنسبة لسكان إسرائيل ، وأعلن كارتر بعد ذلك وفي إجتماعه مع أعضاء لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست الإسرائيلي يوم 12-3-1979 :

« إن مصر وافقت على تزويد إسرائيل بالنفط المستخرج من سيناء ولكن دون الالتزام بذلك بشكل مكتوب . وأكد كارتر أن للولايات المتحدة الأمريكية مصلحة في الشرق الأوسط وذلك لسببين هما :

1 — ضمان أمن إسرائيل وسلامتها .

2 — ضمان مصالح الولايات المتحدة ذاتها .

هكذا وبكل صراحة .

وقال كارتر أيضاً : « إن الالتزامات الأمريكية تجاه إسرائيل ليست ناجمة عن وجود جمهور يهودي كبير في الولايات المتحدة ، بل لأن الولايات المتحدة تعتبر إسرائيل شريكاً لها في إقامة الديمقراطية في العالم » .

وقد ذكر بعد ذلك أن الرئيس الأمريكي جيمي كارتر عرض على الحكومة الإسرائيلية مسودة لعقد إتفاقية ثنائية بين الولايات المتحدة وإسرائيل حول مستقبل العلاقات بين البلدين ، وتتعهد الولايات المتحدة وإسرائيل بموجب هذه الإتفاقية تغطية جميع النفقات الناجمة عن التمركز الجديد للجيش الإسرائيلي في أعقاب التوقيع على معاهدة « السلام » بين إسرائيل ومصر ، كما تتعهد الولايات المتحدة بضمان أمن إسرائيل وتزويدها بما تحتاج إليه من أسلحة هجومية ودفاعية ، وتتضمن الإتفاقية أيضاً تعهدات أمريكية بضمان تزويد إسرائيل بما تحتاج إليه من النفط ، واقترح كارتر أن يوقع هذه الإتفاقية هو ورئيس الحكومة الإسرائيلية مناحيم بيجن في واشنطن وذلك قبل التوقيع على معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية .

وهكذا جاء جيمي كارتر الديمقراطي فابتدأ من حيث انتهى سلفاه نيكسون وفورد ومن قبلهما جونسون ، ومضى خطوات إلى الأمام مستفيداً من المتغيرات التي طرأت على الساحة العربية بالدرجة الأولى ، وأعني نجاحه في جر الرئيس المصري أنور السادات إلى الإنفراد بالدخول في مفاوضات مباشرة مع قادة إسرائيل . خلال وأثناء وبعد زيارة القدس في يومي 19 - 20 من نوفمبر 1977 مع ما أحدثته هذه الزيارة من زيادة التخلخل في الصف العربي .

إذ وجدت الإدارة الأمريكية وعن طريق تسويات جزئية تقلل، إن لم أقل تنفي . الخيارات الأخرى أمام المفاوض العربي ، فكانت اتفاقيتا كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في 17-9-1978 . ثم معاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية في 26-3-1979[1] .

وقد وقع الرئيس الأمريكي جيمي كارتر على الاتفاقيتين والمعاهدة كشاهد عليهما، وهذه الوثائق تعني في جوهرها مجموعة من المبادئ الخطرة على القضية العربية بما فيها القضية الفلسطينية حتماً .

وقد تم التوقيع على المعاهدة المصرية الإسرائيلية يوم 26-3-1979 في البيت الأبيض بحضور أكثر من 1500 مدعو، وذكر كارتر بعد التوقيع «أن هذا التوقيع يعتبر نصراً للسلام، وأعلن بيجن بعد كلمة كارتر هذه « أن يوم التوقيع على معاهدة السلام هو اليوم الثالث السعيد في حياته ، وذلك بعد الإعلان عن استقلال (إسرائيل . سنة 1948 ، وتوحيد مدينة القدس في عدوان الخامسة من يونيو 1967 » أي قهر هذا يا إلهي ؟

وأما بالنسبة لموقف السادات يومها فقد ذكر : « أنه حذف في اللحظة الأخيرة فقرة من خطابه تتضمن دعوة شديدة إلى تحقيق حقوق الفلسطينيين ، وعلى هذا لم يتطرق في الصيغة النهائية من خطابه للفلسطينيين وذلك على الرغم من أن الصيغة التي تم توزيعها على الصحفيين مسبقاً كانت تتضمن دعوة شديدة إلى كارتر والأمريكيين لتأييد التطلعات الفلسطينية من أجل تقرير المصير ، وإقامة دولة لهم ، وضمان تنفيذ مشروع الحكم الذاتي بشكل تام ، وتوقع بعض المراقبين في واشنطن ، أن السادات فعل ذلك رداً على المظاهرة الصاخبة التي قام بها ضده الفلسطينيون والمؤيدون لهم خارج البيت الأبيض أثناء مراسيم التوقيع على المعاهدة المصرية الإسرائيلية ، فالهتافات والشعارات التي كان ينادي بها المتظاهرون تسمع من حديقة البيت الأبيض » .

ومع التوقيع على المعاهدة المصرية الإسرائيلية انطلقت في إسرائيل مقولات كثيرة لم تكن مجرد تعبير عن نشوة النصر ، وإنما كانت تعبيراً عن مضمون السلام بحسب المفهوم الصهيوني . ومن هذه المقولات ، ذلك الأمر اليومي الذي أصدره اللواء « رفائيل ايتان » رئيس أركان الجيش الإسرائيلي ، بمناسبة التوقيع على معاهدة السلام وجاء فيه : « يا جنود الجيش الإسرائيلي في البر ، والبحر ، والجو ، وفي الدفاع الإقليمي وفي الجبهة والمؤخرة . لقد حاربنا طوال جيل كامل من أجل قيام دولة إسرائيل وتدعيمها ، منطلقين

(1) انظر الملحق رقم 32 .

من مبدأ تقديم التضحية السامية من أجل هذا الوطن الذي أعيد بناؤه . لقد انقضى جيل كامل حتى اعترفت مصر بحقيقة قيام إسرائيل . غير أنه لا يزال هناك عدو حول إسرائيل يرفض التسليم بحقها في أرض إسرائيل ، ففي مثل هذه الأيام قبل ثلاثين عاماً ، تم التوقيع على اتفاقية الهدنة الأولى التي كان من بينها اتفاقية مع مصر . وبعد حرب ضروس تم تحقيق حلم (الاستقلال) . وقد غرس هذا الحلم آمالاً كبيرة بشأن الاستقرار والهدوء اللذين سيمكنان من تدعيم الدولة الناشئة ، واستيعاب الهجرة ، وبلورة المجتمع ، وتطوير الاقتصاد كما هو الأمر في دولة متطورة ، وبعد ثلاثين عاماً من الصراع والحروب ، عدنا بحركة دورانية إلى نقطة الإنطلاق .

إن معاهدة (السلام) مع مصر تعطي زخماً جديداً للمجتمع والاقتصاد والهجرة والاستيعاب والتعليم والإستيطان . لنتجه إلى السلام مع مصر ولندعم موقفنا إزاء الجبهة الشرقية التي قامت لكي تشن الحرب علينا . إن قواتنا متفوقة ، وهي تعتمد على إمكاناتنا وإمكانات شعبنا وثقتنا بأنفسنا » .

وأما موشي دايان وزير الحرب الصهيوني فكان حريصاً على أن يدلي بتصريح قال فيه : « وافقت الولايات المتحدة ، في حال عدم تمكن إسرائيل من إقناع مصر بتنفيذ معاهدة السلام ، على تقديم كل المساعدات التي تحتاجها إسرائيل سواء كانت هذه المساعدات عسكر ية أم اقتصادية ، حتى تتمكن من الدفاع عن نفسها » .

وهنا يبرز جلياً الدور الأمريكي من خلال رعايته وحرصه واندفاعه لتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد ، ومن هنا يتأكد ويتوضح في نفس الوقت المعنى الحقيقي للتوقيع الذي ذيل به كارتر إلى جانب توقيعي بيجن والسادات تلك الاتفاقية ، التي أحدثت شرخاً في الصف العربي ما زال قائماً .

وقد كان الرد العربي :

1 — نقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس .
2 — تعليق عضوية مصر في الجامعة العربية .
3 — فرض المقاطعة الاقتصادية .
4 — سحب التمثيل الدبلوماسي .

وذلك بعد أن قام أول رئيس لوزراء إسرائيل بزيارة القاهرة في 2-4-1979 .

إن إتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة الصلح التي أنجزتهما الولايات المتحدة الأمريكية لصالحها أولاً ، ولصالح إسرائيل ، ومهما فلسفها أربابها ، فما هي إلا حل متفرد مباشر

بين دولة عربية هي مصر وإسرائيل .

— وهي لا تعني عودة السيادة المصرية لسيناء بخلاف ما يقضي به القانون الدولي .

— وهي تقلب القضية الفلسطينية جوهر المشكلة ، من قضية شعب كامل له حق ثابت في تقرير مصيره ، وفي ذلك حقه في العودة ، وإقامة دولته المستقلة ، إلى مجرد قضية أهالي يسكنون الضفة والقطاع ، ولهم حق في شكل غامض من الحكم الذاتي والإدارة المحلية تحت الحراب وفي ظل السيادة الإسرائيلية .

— وهي تلغي دور منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني باعتراف العرب أجمعين وأغلبية المجتمع الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكتف برفض الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها هذه وحسب ، بل حاربتها على شتى الصعد ، فقد صوتت ضد جميع القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة التي تقر للمنظمة بصفة الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، ومارست ضغوطاً على حلفائها لإتخاذ هذا الموقف السلبي .

إن كل التحضيرات والإجتماعات والزيارات والمبادرات والإتفاقيات التي أنجزتها الولايات المتحدة الأمريكية متوجه باتفاقيات كامب ديفيد ، ما هي إلا عبارة عن سلام إسرائيلي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على العرب وعلى حساب الحقوق العربية والفلسطينية .

ولن تعمر هذه الإتفاقية طويلاً طويلاً لأنها ضد تيار الحق العربي وضد التاريخ والجغرافيا والحق والعدل والمنطق والسلام الحقيقي .

5— المساعدات العسكرية الأمريكية لا سرائيل قبل وبعد كامب ديفيد 1980-1973

يقول ستيفن غرين في كتابه « بالسيف » :

كانت مصر أول دولة في التاريخ المعاصر تتخلى عن سلاحها من جانب واحد ، وهي لاتزال في حالة حرب مع « جارقوي » ، ومن الملفت للنظر أن إسرائيل زادت قوتها العسكرية في المرحلة نفسها . وقد لخص مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل أبيب الخصائص الأساسية لتعزيزات إسرائيل العسكرية قبل وبعد كامب ديفيد مباشر 1980-1973 كما يلي :

1 — زيادة ملحوظة في ترتيبات وحدات القوات البرية بإضافة ثلاث فرق آلية ومدرعة .

2 – زيادة مهمة ، كماً ونوعاً في التجهيزات القتالية كالدبابات (ومعظمها من النوع المتطور) وناقلات الجند المدرعة ، والمدفعية لكي تتناسب مع زيادة الوحدات وزيادة عدد الدبابات بمقدار 1300 دبابة و600 آلة مدفعية (بما فيها الهاونات).

3 –إقامة شبكة صواريخ مضادة للدروع من مختلف الأنواع ، وقد ازداد عدد قانفات الصواريخ المضادة للدروع من خمسين قاذفة في عام 1973 إلى ما يقارب خمسمائة في عام 1980 .

4 –تحسين الدفاعات الجوية بإضافة خمس بطاريات صواريخ أرض – جو (من طراز هوك) وأنواع أخرى متطورة منه .

5 –متابعة تطوير القوة الجوية (بما في ذلك أحدث نوع من الطائرات ف – 15) .

ولسبب ما أغفل مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب في هذا التلخيص ذكر الخطوات الواسعة نحو حيازة وتجربة الأسلحة الاستراتيجية الهجومية الكبرى بما فيها الرؤوس النووية التي تمت تجربتها بالإشتراك مع جنوب أفريقيا في الأعوام 1977-1979 – وطائرات ف – 15 القادرة على حمل رؤوس نووية وأنظمة صواريخ لانس التي تستطيع حملها ، والتي تم الحصول عليها من الولايات المتحدة .

وعلى أثر إتفاقية كامب ديفيد كوفئت إسرائيل بشراء الجيش الأمريكي لبعض الصناعات العسكرية الإسرائيلية كشراء البحرية الأمريكية للطائرات المسيرة الإسرائيلية ، وشراء الجيش الأمريكي لأجهزة اتصال وقوانف م/د فردية وقطع غيار إسرائيلية أخرى ، كما أعطى استثناء خاص لإسرائيل بالموافقة على بيع الأسلحة والعتاد الأمريكي المستخدم إلى دول أخرى ، وسمحت الإدارة الأمريكية لبعض شركات صناعة الأسلحة الأمريكية بالتعامل المباشر مع إسرائيل .

ومن أمثلة التعاون بين الطرفين ، تقديم الشركات الأمريكية نماذج من أسلحتها الجديدة والمطورة إلى الجيش الإسرائيلي لإجراء تجارب الإستخدام الحقيقي لها ميدانياً ، كما حدث في التجارب التي أجريت للصواريخ الأمريكية «شرايك» المضادة لوسائط القيادة والتوجيه أثناء حرب الإستنزاف على جبهة السويس عام 1970 ، وفي تجربة القنبلة العنقودية المسمارية في حرب اكتوبر 1973 ، والقنبلة الفراغية الإرتجاجية أثناء القصف الإسرائيلي لأحياء بيروت عام 1982 ، والصواريخ جو – أرض من نوع «هارم» و«ستاندرد آرم» التي قصفت بها قواعد الصواريخ السورية المتمركزة في البقاع اللبناني أثناء الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 .

وما تزال إسرائيل تحتل منذ ما يزيد على عشر سنوات المرتبة الأولى بين المتلقية

للمعونات العسكرية الأمريكية في العالم ، « أوليست منطقة نفوذ أمريكية ؟ » وقد حدد تقرير كان المصرف الإسرائيلي المركزي قد نشره في العام 1980 إجمالي المعونة العسكرية التي حصلت إسرائيل عليها من الولايات المتحدة خلال السنوات المالية العشر الممتدة من 1969-1979 بأكثر من 1 ، 13 مليار دولار كان حوالي 1, 6 مليارات منها على شكل هبات كاملة ، وأضاف ذلك التقرير بأن المعونات الأمريكية شكلت نحو 80 بالمائة من مجموع النفقات الإسرائيلية التي تم صرفها على إستيراد الأسلحة والمعدات العسكرية الأخرى من الخارج خلال الفترة المذكورة ، وفي العام 1980 بلغت حصة إسرائيل من المعونات العسكرية الأمريكية ملياراً واحداً من الدولارات ، وقد ارتفع هذا المبلغ إلى 1,2 مليار دولار عام 1981 ، وذلك قبل أن توافق إدارة كارتر على إضافة مبلغ 200 مليون دولار عليه .

6– الدور الأمريكي في تدعيم القدرة النووية الا سرائيلية

في رد على سؤال أحد الصحفيين حول قلق الأوساط الدولية من امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية ، أعلن « أفرايم كتسير » أحد رؤساء الكيان الصهيوني : « أن يقلق العالم ... فهذا لا يؤثر فينا إطلاقاً ، وليس بالأمر الجديد أن يتنكر قادة الكيان الصهيوني لكل مسؤولية أمام المجتمع الدولي ، فمنذ قيام هذا الكيان حتى وقتنا الراهن لم تلتزم الحكومات الإسرائيلية بأي قرار صادر عن الهيئات الدولية ، ومن هنا لم يأت تصريح أو إعلان أو إجابة أفرايم كتسير هذا شذوذاً عن القاعدة الإسرائيلية التي لا تقيم وزناً للمجتمع الدولي طالما أن قبول أو رفض القرارات له علاقة بخطة الإمبريالية الأمريكية الرامية إلى الهيمنة على المنطقة .

ولقد أدى استسلام اليابان الفوري في الحرب العالمية الثانية بعد إلقاء أمريكا لقنبلتها الذرية على مدينة هيروشيما بتاريخ 6 أوت 1945 ، وعلى مدينة ناغازاكي بتاريخ 9 أوت 1945 ، إلى دغدغة أحلام الحركة الصهيونية بأن امتلاكها لهذا التسليح يشكل ضمانة لحماية كيانها الدخيل ، وتوسعه التدريجي على حساب الأرض العربية ، فلم تكد تعلن عن كيانها عام 1948 حتى شكلت في 10 أوت 1948 مؤسسة الطاقة الذرية الإسرائيلية كمؤسسة تابعة لوزارة الحرب الصهيونية .

وقد كان من بين اللاجئين الذين تقاطروا على فلسطين قبيل وأثناء وبعد الحرب العالمية الثانية عدد من كبار ومشاهير علماء الفيزياء ، وكان ما يجري قبل الآن ولقرون خلت ، هو أن اوروبة تلقت من الشرق الأوسط الإبداعات في مجالات الرياضيات والعلوم ، لكن الذي حدث الآن في مجال عدة سنوات هو أن الرعب النازي تعاون مع المنظمات

الصهيونية السرية في إعادة المصارف العلمية المتطورة إلى المنطقة بسرعة مدهشة ، فقد جاء من جامعات ومخابر برلين وبراغ ووارسو وبوخارست اناس كانوا على دراية بمسيرة التطور العلمي ويدركون تمام الإدراك الدور الذي يمكن أن تشغله العلوم الحديثة في مجالات بناء الأمة ، وفي التصدي للمشاكل التي واجهت إقامة ذلك الوطن القومي اليهودي ، وزودت العقول الأوروبية المثقفة مع الأموال مع اليهود في الولايات المتحدة وأوروبة بالقاعدة لبرنامج ذري .

وقد لعب الدكتور « حاييم وايزمان » أول رئيس للكيان الصهيوني دوراً بارزاً في وضع الأسس الأولية للأبحاث النووية الإسرائيلية ، فقد كان وايزمان نفسه من كبار علماء الكيمياء العضوية ، وله صلاته الواسعة مع علماء الدول الاستعمارية ، مما مهد الطريق أمام الباحثين الإسرائيليين للإطلاع السهل على نتائج البحوث الجارية في هذا الحقل ، وعلى استخدام المنشآت الضرورية لتطوير الأبحاث النووية .

لم يقتصر نشاط الكيان الصهيوني الرامي لامتلاك القاعدة المادية والتقنية للحصول على أسلحة نووية ، على التعاون مع فرنسا فقط .

بل توصل إلى إتفاقات مماثلة وفعالة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، بدأت بعقد إتفاقية في 12 يونيو « تموز » 1955 إثر إتصالات قام بها سفير إسرائيل في واشنطن ، « أبا ايبان » مع « مورهد باترسن » كبير المفاوضين الأمريكيين في برنامج « الذرة من أجل السلم » وقد نصت الإتفاقية على التالي :

— تبادل واسع للمعلومات المتعلقة بمفاعلات البحث الذري واستعمالها وعلى مد إسرائيل بستة كيلوغرامات من اليورانيوم 235 المخصب بنسبة 30 بالمائة .

— بناء مفاعل للبحث العلمي في ريشون لتسيون بقدرة «8» مليون واط حراري . وقد بدأ العمل فيه عام 1957 .

— بناء مفاعل ناحال سوريك : ويقع هذا المفاعل في وادي نهر « سوريك » جنوب تل أبيب . وقد بدأ العمل في بناء هذا المفاعل عام 1959 ، ولم تعلن إسرائيل عن بنائه إلا في عام 1960 ، وتبلغ قدرة هذا المفاعل خمسة ملايين واط حراري ، ويستخدم مادة اليورانيوم المخصب كوقود له ، وقد أعلن أنه يستخدم للأغراض السلمية .

— وكما بنت الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل عام 1966 مفاعلاً نووياً يحمل اسم النبي روبين قدرته 20 مليون واط حراري ، وأعلن أنه يستخدم لتحلية مياه البحر ثم توليد الطاقة الكهربائية التي تبلغ حوالي 200 ميغاواط .

وبغض النظر عن الدعاية الرسمية الأمريكية ضد إنتشار الأسلحة النووية ، فالولايات المتحدة هي التي أمدت الكيان الصهيوني بالتكنولوجيا النووية ، وبالمعارف النظرية ، والخبرة العلمية تحت حجة « التعاون الذري من أجل السلام » . فقد جاء في كتاب فؤاد جابر « الأسلحة النووية واستراتيجية إسرائيل » أن الولايات المتحدة قدمت لإسرائيل في أوت 1955 مكتبة فنية تحتوي على نحو 6500 تقرير عن البحث والتطوير الذريين من تقارير لجنة الطاقة الذرية الأمريكية ، ونحو 45 مجلداً عن النظرية النووية وخلاصات التقارير والمقالات .

ومن جهة أخرى فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتغاضى عن « المساعدات » التي تقدمها الدول النووية الإمبريالية لإسرائيل في الحقل النووي . فلقد جاء في صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية أن مجلة « شتيرن » الألمانية الغربية نشرت أن المعهد الألماني للأبحاث النووية في « كارلسون » يقوم بتطوير مفاعل نووي حديث لإسرائيل ، وأن هذا المفاعل سيقوم من تلقاء نفسه بإستخراج البلوكونيوم المطلوب لتشغيل المفاعل .

ولابد من التذكير بأن التعاون الذري الحالي بين النظامين العنصريين في فلسطين المحتلة وفي جنوب أفريقيا لم يكن له أن يتحقق ، لولا رغبة الولايات المتحدة والدول الإمبريالية الأخرى في ذلك ، فمن غير المعقول أن يقوم التعاون النووي بين كلا النظامين بدون مساهمات مؤسسات الأبحاث التكنولوجية التي تسيطر عليها الإستخبارات الأمريكية والألمانية والإنجليزية .

وبعد أن افتضح أمر بناء المفاعل النووي الإسرائيلي في صحراء النقب بالقرب من مستعمرة « ديمونا » ، واعترف بذلك بن غوريون يوم 21 كانون أول « ديسمبر » 1960 ، فإن المشروع الذي قيل إنه مصنع للنسيج ليس إلا مفاعلاً نووياً يبنى بمساعدة فرنسا للأغراض العلمية ، وهذا يعتبر نقطة تحول عظمى بالنسبة لبرنامج إسرائيل النووي . بعد ذلك حاولت الأوساط الصهيونية استخدام نظرية « الردع من خلال الشك » عن طريق إطلاق التصريحات المتناقضة والغامضة ، ولكن بدون تهديدات مباشرة :

يقول إيغال آلون : نحن نعيش في عالم « اصنعها بنفسك » وإن استمرار دولتنا يعتمد على قدرتنا الخاصة في الدفاع عن أنفسنا دون معونة . في حين ذكر أشكول في خطاب له « إن إسرائيل ترفض التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، لأن الخطر السوفييتي والعرب يهددان سلامتها » .

أما الدكتور دافيد برغمان رئيس لجنة الطاقة الذرية آنذاك فقد ذكر : « إن تطوير الطاقة الذرية لأغراض سلمية يوصل إلى الخيار النووي ، وليست هناك طاقتان ذريتان » .

كذلك صرح أفرايم كتسير رئيس الكيان الصهيوني في يوم 2-12-1974 أمام المراسلين « بأن لدى إسرائيل القدرة على إنتاج أسلحة نووية » وأضاف : « وإذا احتجنا لذلك سننفذه » .

ويقول الفريق سعد الدين الشاذلي في كتابه « الخيار العسكري » إنه : في أول ديسمبر 1974 أعلن أفرام كاتسير رئيس دولة إسرائيل أمام مجموعة من الكتاب : « لقد كان هدفنا دائماً هو تطوير إمكانياتنا النووية ، والآن فإننا نملك هذه الإمكانيات » وكان هذا أول تصريح رسمي يصدر من إسرائيل ، ومنذ ذلك التاريخ أصبح موضوع ملكية إسرائيل للقنابل الذرية أو عدم ملكيتها ، هو أحد المواضيع المثيرة للجدل داخل البلاد العربية وخارجها .

ويقول الفريق سعد الدين الشاذلي « إن من يمتلك القنبلة الذرية يجب أن يمتلك الوسيلة التي يستطيع بها أن يطلق هذه القنبلة إلى الهدف الذي يريد تدميره ، والقنبلة الذرية يمكن أن يتم إسقاطها بواسطة الطائرات ، ويمكن أن يحملها صاروخ أرض أرض ، ويمكن أن يحملها صاروخ جو أرض ومن المعروف أن إسرائيل تملك العديد من الطائرات التي تستطيع حمل القنابل النووية .

وبصرف النظر كما يقول الفريق الشاذلي عما إذا كانت إسرائيل تمتلك فعلاً الصاروخ أرض أرض أم لا ، فإنها تمتلك صواريخ ومدافع أمريكية تستطيع حمل رؤوس نووية ويشمل ذلك الأسلحة التالية :

1 — الصاروخ أرض أرض طراز لانس وهو قادر على حمل رأس نووي قوتها 50 كيلو طن لمسافة 120 كم .

2 — الصاروخ الأمريكي سرام اي — جي — ام وهو قادر على حمل رأس نووية قوتها 200 كيلو طن لمسافة 60 - 160 كم .

3 — الهاوتزر عيار 203 ملم ، وهو قادر على إطلاق قنابل ذرية من أنواع متعددة القوة ، فمنها ما قوتها 2 كيلو طن ، ومنها ما قوتها 1 كيلو طن ومنها ما قوتها 0,5 طن .

ويقول الفريق الشاذلي في كتابه « الخيار العسكري » أيضاً إنه : في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الأحد 7 يونيو 1981 تم قصف المفاعل الذري العراقي بواسطة أربعة عشر طائرة إسرائيلية ، أقلعت من أحد مطارات سيناء متجهة إلى بغداد لتدمير المفاعل ويقول : إن الطائرات التي قامت بتدمير المفاعل الذري العراقي هي طائرات أمريكية الصناعة ، والطائرات التي كانت توفر الحماية لتلك الطائرات هي أيضاً صناعة أمريكية ، والطائرات التي قامت بإمداد الطائرات (ف 16) بالوقود أثناء الرحلة هي أيضاً صناعة

أمريكية ، والمعلومات الفنية التي حصلت عليها إسرائيل عن المفاعل قبل تدميره كان مصدرها الولايات المتحدة .

ويتساءل الفريق الشاذلي : « فهل هناك صورة توضح عمق ومتانة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية أكثر من ذلك ؟ » .

طبعاً كلا

وفي أوائل عام 1980 طالبت إدارة كارتر كلاً من فرنسا وإيطاليا بوقف أعمالها في المفاعل العراقي ، وطالبت فرنسا بصفة خاصة بألا ترسل إلى العراق الشحنة الأولى من اليورانيوم المعالج ، فرفضت فرنسا وإيطاليا هذا الطلب الأمريكي ، فما كان من الولايات المتحدة إلا أن أسرعت بتسليم إسرائيل الدفعة الأولى من الطائرات ف — 16 في ربيع عام 1980 ، وذلك قبل المواعيد المتفق عليها ، وهكذا أصبحت بغداد لأول مرة في مدى الطائرات الإسرائيلية ، ولم تكتف الولايات المتحدة بكل ذلك ، بل أخذت تمد إسرائيل بالصور والمعلومات الفنية عن المفاعل العراقي وعن الطريقة المثلى لتدميره . إن الولايات المتحدة غارقة حتى أذنيها في مؤامرة تدمير مفاعل العراق الذري .

7— تعاون الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في مجالات الأمن

يقول ستيفن غرين في كتابه « الإنحياز » :

كانت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل قد تعاونتا تعاوناً وثيقا ولأعوام كثيرة حول مسائل الإستخبارات المدنية ، ومثالاً على ذلك فإن « إسحق حوفي » المدير الحالي لوكالة الإستخبارات الإسرائيلية « الموساد » وهي المرادفة (لوكالة الإستخبارات الأمريكية المركزية) قد حضر دورة قيادة الجيش الأمريكي ، كلية الأركان العامة في منتصف الستينات ، وذلك في مرحلة مبكرة من حياته وأكد « سيمور هرش » في مقال نشرته مجلة نيويورك تايمز في عام 1978 أن وكالة الإستخبارات الأمريكية المركزية هي التي نقلت « المعلومات الفنية » إلى برنامج الأسلحة النووية الإسرائيلي في منتصف الستينات . « كما وضحت ذلك في إطار التعاون النووي الأمريكي الإسرائيلي » ويقول « غرين » وعندما تقدمت في عام 1982 بطلب معلومات رفضت وكالة الإستخبارات الأمريكية المركزية أن تصدر لي وثيقة بخصوص حرب عام 1967 ، كنت قد حددت موضعها في مكتبة الرئيس لندون جونسون ، فقد أبلغت برسالة أن لجنة مراجعة المعلومات في وكالة الإستخبارات الأمريكية المركزية قد : « قررت أن القسم الوحيد غير المصنف من الوثيقة هو الموضوع الأساسي » للحرب الإسرائيلية العربية : من الذي أطلق

الطلقة الأولى وما زال القسم المتبقي من الوثيقة محفوظاً غير قابل للنشر » .

إن التعاون بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية حول الإستخبارات العسكرية هو تعاون وثيق بشكل خاص ، كما أن قوات الدفاع الإسرائيلية والبنتاغون أسسا بعد حرب اكتوبر 1973 في الشرق الأوسط فرقاً مشتركة ذات مستوى عال لتحصيل الحقائق ، وذلك كجزء من عمل مجموعة تقويم أنظمة الأسلحة التي شكلتها وزارة الدفاع الأمريكية ، وكان هدف هذه المجموعة حسب ما ذكر مديرها ، اللواء البحري ارس — واللر ، بأنه كان : « مباشرة مهمة الجمع بشكل نظامي ، التبويب والفرز لجميع الحقائق التي لها علاقة بالتفاعلات الموجودة بين الأسلحة المتعارضة ، وأنظمة الأسلحة المستخدمة في حرب اكتوبر من عام 1973 في الشرق الأوسط » .

وبمعنى آخر لقد درست مجموعة تقويم أنظمة الأسلحة فعالية أنظمة الأسلحة الأمريكية والسوفيتية المتنوعة عندما استخدمت ضد بعضها بعضاً .

وكان المشارك الكبير في هذا المسعى من الجانب الإسرائيلي هو اللواء « اوزي ايلام » ، رئيس البحث والتطوير لقوات الدفاع الإسرائيلية ، وتحمل تقارير مجموعة تقويم أنظمة الأسلحة طابع التصنيف التالي :

« سري : محظور على الأجانب باستثناء إسرائيل » ويعني هذا : « سري ممنوع نشره لأي مواطن أجنبي ماعدا الإسرائيليين مع ترخيص أمني أمريكي » ، وكان هذا بسبب علاقة عام 1973 الفريدة في التاريخ الأمريكي ، وربما كانت هي فريدة في التاريخ الحديث للدول القومية .

وقد نشر مسؤول في وزارة الدفاع مقالاً في عام 1977 « طبعاً وزارة الدفاع الأمريكية » في مجلة الأنترناشيونال التابعة للقوات المسلحة ، شرح فيه البناء العسكري الإسرائيلي الأخير ، وحجم المطالب الإسرائيلية من أجل مساعدة عسكرية أمريكية في منتصف الثمانينات ، وهي مطالب كان الكونغرس قد وافق عليها فيما مضى ، وقدر المسؤول الأمريكي هذا أن هذه الأسلحة ستعطي إسرائيل المقدرة على شن هجمات خاطفة ضد أي من الدول العربية ، أو كلها ، قبل أن تحصل الولايات المتحدة والدول الأخرى على فرصة للتدخل ، ومثالاً على ذلك : أن عدد الدبابات المتوسطة الذي كانت إسرائيل قد طلبته من الولايات المتحدة للعقد الزمني الواقع بين 1986,1976 كان يساوي تقريباً العدد الإجمالي الذي قام الجيش الأمريكي بنشره داخل حلف شمال الأطلسي الناتو ، وقامت عصبة مكافحة الإفتراء التابعة لـ « ب بي ب رتيك » بمهاجمة المقال عند نشره على

أنه «معاد لإسرائيل، ومعاد لليهود»[1].

ويقول ستيفن غرين: أنه لن تكون مفاجأة لقارئ الفصول التسعة الأولى من هذا المجلد، في أن يعرف أن التعاون الإسرائيلي الأمريكي الواسع حول مسائل الأمن لم تمنع المساعي المتكررة التي بذلتها إسرائيل للتجسس على الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن تقرير وكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية الصادر في مارس آذار عام 1979 تحت عنوان: «إسرائيل: الإستخبارات الخارجية، والوكالات الأمنية» يشتمل على المقطع التالي:

«إن برنامج إسرائيل لإسراع تطورها العسكري والعلمي والتقني بالسرعة الممكنة، قد تم تعزيزه بإستغلال تبادل البرامج العلمية، وتشغل مخابرات (الموساد) دوراً رئيسياً في هذه المحاولة، فبالإضافة إلى الحصول على نطاق واسع على النشرات العلمية المنشورة والمجلات الفنية من سائر أنحاء العالم عن طريق قنوات علنية، فإن الإسرائيليين يكرسون جزءاً ملموساً من عملياتهم العلنية للحصول على معلومات فنية وعلمية، وكان هذا قد اشتمل على محاولات لتوغل في بعض مشاريع الدفاع المصنفة ضمن الأسرار في الولايات المتحدة وعدد آخر من الدول الغربية».

8- التحالف الاستراتيجي الأمريكي الاسرائيلي

منذ أن نجحت الحركة الصهيونية في الحصول من الكونغرس على قرار دعم الإتجاه الرامي إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين في 30-6-1922 تثبيتاً لوعد بلفور وتنفيذاً له، منذ ذلك التاريخ تتابعت العلاقات الأمريكية الصهيونية في خط إيجابي بعد أن اكتشف كل طرف لدى الطرف الآخر «معالم مصالحنا المشتركة» كما جاء في تقرير بترمان الأوروبية لدراسة شئون المنطقة ومستقبلها بعد إنتهاء الرجل المريض «الإمبراطورية العثمانية»، وكما بينت سابقاً، وأكدت، ومنذ عام 1948 كان لترومان دوره الرئيسي في دعم الآلة الصهيونية لإسرائيل، لتتحول إلى «قاعدة مركزية للغرب في المنطقة» أو «حاملة الطائرات الأمريكية التي لا تغرق» أو «الحليف الوحيد الذي يمكن الإعتماد عليه في الشرق الأوسط» أو «المرساة التي يمكن الإعتماد عليها من قبل العالم الحر في الأمور الإستراتيجية والعسكرية في الشرق الأوسط والبحر المتوسط».

---

(1) ستيفين غرين نقلاً عن: تقرير سري رقم 273 - 48 من الملحق العسكري في بغداد إلى معاون رئيسي الأركان 2 — جـ تاريخ 2 - 6 - 1948 ملف فرع مخابرات الجيش الأمريكي سجل مجموع 319، مركز الوثائق الوطني.

وإنه على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكثف دعمها العسكري لإسرائيل «لتوازن كل مساعداتها العامة للعرب، ذلك لأن إسرائيل جيشاً ممتازاً، كما أنها تمثل صداقة الغرب والولايات المتحدة بشكل خاص في المنطقة»، ولأنها «الدولة الوحيدة في الشرق الأدنى التي نستطيع الإعتماد عليها، علماً بأننا لا نستطيع الإعتماد على غيرها».

وهكذا كان، فقد استمرت سياسة أمريكا في إعتبار إسرائيل موئلاً لإستراتيجيتها، وحصناً للغرب في المنطقة، حتى كان تصريح «جون بادو» الدبلوماسي الأمريكي والخبير في الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الثانية والسفير في مصر بين 1961-1964 والمدير اللاحق لمعهد دراسات الشرق الأوسط في جامعة كولومبيا الأمريكية الذي قال فيه: «يجب أن تكون (إسرائيل) حجر الزاوية والأداة الممتازة للسياسة الأمريكية للتعامل مع الأقطار العربية ومع المنطقة كلها».

وكان ذلك التصريح تطوراً نوعياً في أداة التعبير الأمريكية السياسية العليا بالنسبة لما تطلبه واشنطن من تل أبيب، وما تأمله منها في الوقت نفسه، وما تسعى لأن تكونه إسرائيل أخيراً، وإطلاق هذا الكلام من رجل مثل جون بادو وفي وزنه أمريكياً، يعني أن الأمر كما يقول «جورج عين ملك» في كتابه ليس مجرد شعار أطلق في المناسبات، ولكنه تفكير إستراتيجي من جانب مخططي السياسة الأمريكية.

ولتأكيد هذا المسار الأمريكي الجديد في تأطير الطبيعة الإستراتيجية لإسرائيل بالنسبة لأمريكا، فقد أعلن السناتور الأمريكي «كيتنج» «أن الولايات المتحدة تنظر إلى إسرائيل كمصلحة أمريكية عليا ورئيسية كما هو الحال بالنسبة لبرلين»[1].

كما يفسر هيوبرت همفري نائب الرئيس الأمريكي جونسون في عام 1966، المساعدات الأمريكية الضخمة – المالية والعسكرية لإسرائيل، والتأييد شبه الكامل في الكونغرس على أنها ترجع «إلى التوافق المطلق بين المصالح المشتركة، والتي ستظل متوافقة دوماً».

وهكذا وبعد الأدوار التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب إسرائيل في حروب 1956, 1967, 1973، فقامت بعد ذلك بتكثيف تسليحها لإسرائيل، وحولتها إلى ترسانة عسكرية تماماً، ولعلها أعدتها لتتجاوز دورها الإقليمي إلى دور أكثر شمولية وتعقيداً، بحيث تحولت منطقة النفوذ إسرائيل إلى وكر للمرتزقة الصهاينة، يضرب :

---

(1) احد النصوص عن الاستراتيجية الأمريكية في الستينات قول مفاده «إنه لو لم تكن إسرائيل موجودة، فعلى الولايات المتحدة أن تسعى لإيجادها».

بسيف الولايات المتحدة الأمريكية ، وعلى هذا أيضاً فقد تحولت العمليات العسكرية الإسرائيلية إلى حقل برنامج تطويري للأسلحة الأمريكية والأطلسية ، وحقل إختباري للأسلحة المعاكسة التي في يد بعض الدول العربية التي تقاوم البرنامج الأمريكي .

ومن جهتهم فقد كان الإسرائيليون دوماً عند حسن ظن أمريكا بهم ، معبرين عن ذلك بأدائهم للأدوار التي ترسمها لهم أمريكا أفضل الأداء . فها هم « هيرش غودمان » المحرر العسكري لصحيفة جيروز الم بوست يشدد على الخطأ الفادح الذي ترتكبه إسرائيل ، إذا ما حاولت إحراج الولايات المتحدة سياسياً عن طريق دفعها إلى إتباع أساليب علنية لا فائدة استراتيجية منها على حساب أساليب التعاون الاستراتيجي الضمنية والهادئة ذات الفاعلية الأكبر والأهم ، « ويضيف غودمان هذا في تحليله للمصالح المشتركة على الصعيد الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة وبالتأكيد على أن مقياس التعاون لا يمكن تحديده من خلال عدد الجنود أو التقنيين الأمريكيين الموجودين في إسرائيل ، بل من خلال المصالح الضمنية الموجودة ، والتي لا يمكن لأحد تكرانها » . ويقول : « فإسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة هي حليف دائم وثابت وقوي » .

ويحدد المحلل الإسرائيلي أساليب وإمكانات التعاون الإستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية بالأشكال التالية :

« على صعيد التفاهم الإستراتيجي العام : وهي تنبع أساساً من التحديد المشترك للأولويات والمصالح الاستراتيجية الشاملة ، والتقييم المتقارب للأخطار والتهديدات المشتركة . بالإضافة إلى تماثل الأنظمة والعقائد السياسية والفكرية والاقتصادية والحضارية » ، وهي جميعها تفتقر إليها العلاقات الأمريكية العربية ، والأمريكية الإسلامية ، ومن أجل هذا فإن القوة العسكرية الإسرائيلية سوف تكون دائماً سنداً استراتيجياً أساسياً للنظام الاستراتيجي الأمريكي والغربي في المنطقة حتى ولو لم يتم ذلك عبر أطر وأنماط محددة أو مسبقة .

على المستوى التكتيكي المباشر : « إن القوى العسكرية الإسرائيلية بحكم كونها (الأقوى) والأكثر تطوراً ، والأبرز فاعلية وتكاملاً بالمقارنة مع كافة الجيوش الأخرى في المنطقة ، سوف تكون طرفاً من المستحيل تجاوزه أو تجاهله في أي تخطيط أمريكي استراتيجي على صعيد الشرق الأوسط .

على المستوى الضمني السري : تستطيع (إسرائيل) بحكم موقعها مساعدة الأمريكيين في لعب أدوار يصعب عليهم تنفيذها بصورة مباشرة وعلنية ».

ويختم المعلق الإسرائيلي « هيرش غودمان » تحليله قائلاً : « إن ما يترتب على إسرائيل

التركيز عليه الآن هو الإستمرار في بناء قواها الذاتية ، والإقتناع في الوقت نفسه أن هذه القوى بالذات هي الضمانة الحقيقية لتطوير علاقات التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة ، فإسرائيل القوية تبقى في النهاية الحليف الأهم للأمريكيين في منطقة يصعب التنبؤ بنتائج التطورات المستقبلية فيها » .

وهكذا تلتقي وجهات النظر العدوانية الأمريكية الإسرائيلية في المنطقة العربية وعلى امتداد العالم ، وهي تكاد تكون وجهات النظر المتطابقة ، هذه المعبرة بكل وضوح على الهيمنة والتسلط اللذين قادا هذين النظامين التابع والمتبوع في كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية إلى توقيع إتفاقية التحالف الاستراتيجي عام 1981 .

فخلال المدة من 7 — 11 سبتمبر 1981 جرت محادثات بين رونالد ريغن وبين مناحيم بيجن في واشنطن انتهت بتكريس إنخراط الولايات المتحدة بصورة مباشرة في شؤون الشرق الأوسط ، وأضفت صفة رسمية على « التعاون العسكري » بين الولايات المتحدة وإسرائيل وفي 11 سبتمبر من العام المذكور صرح « الكسندر هيج » وزير خارجية أمريكا آنئذ بأن الولايات المتحدة وإسرائيل سوف تتخذان إجراءات عسكرية مشتركة للدفاع عن الشرق الأوسط ضد التوسع السوفيتي والتهديدات الخارجية الأخرى . وفي نوفمبر 1981 تم التوقيع على إتفاقية التعاون الإستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية بصورة رسمية في واشنطن ، وفي 4 ديسمبر في نفس العام أعلن عن النص باللغة الإنجليزية ونشر في الصحف وقد جاء فيه : « إن هذا الإتفاق موجه ضد تهديدات السلام والأمن في المنطقة التي يقوم بها الاتحاد السوفياتي أو القوى التي يسيطر عليها » وينص الإتفاق على « تشكيل هيئة للتشاور والتعاون المستمرين تهدف إلى زيادة الأمن القومي للبلدين عبر إنهاء تلك التهديدات » .

وقد خاطب الرئيس الأمريكي ريغن عملية بيجن بعد الإتفاق فوصف إسرائيل « بأنها كنز استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية ، وأن الولايات المتحدة تنظر إلى إسرائيل كحليف ، وأن أمن إسرائيل هو هدف أساسي لهذه الإدارة ، وأننا كما قال مصممون على العمل مع جميع أصدقائنا في الشرق الأوسط لمواجهة قوى الطغيان والعدوان والقوى الخارجة على القانون » . وقد حمل هذا الإتفاق اسم « مذكرة التفاهم » وبعد يومين حظي هذا الإتفاق بتصديق الكنيست الإسرائيلي ، وقد رأى بيجن أن هذا الإتفاق سبيل كي يطلب من الجانب الأمريكي رفع حجم المعونات الأمريكية العسكرية والاقتصادية لإسرائيل إلى ثلاثة مليارات دولار سنوياً ، وقد جاء هذا « إنحياز » غير عادي كما صرح بذلك بيجن ، وتتويجاً للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية ، ووضع الأسس لتحالف عسكري استراتيجي بين

الدولتين ، وتتكشف تباعاً يوماً بعد يوم تفاصيل هذا الإتفاق التي قال عنها بيجن بأنها كثيرة وغاية في الأهمية .

وقد أشارت الصحف الإسرائيلية إلى عدد من مجالات هذا التعاون وهي :

– تقديم التسهيلات البحرية في موانىء الكيان الصهيوني للسفن الحربية الأمريكية واستخدام ميناءي حيفا وأسدود كقاعدتين للأسطول السادس الأمريكي .
– تقديم التسهيلات والخدمات للطائرات الأمريكية في الكيان الصهيوني واستخدام المطارين الجديدين اللذين يقوم الأمريكيون (وقد قاموا) ببنائها في النقب كقاعدتين لقوات الإنتشار السريع الأمريكية .
– إجراء مناورات عسكرية أمريكية إسرائيلية مشتركة في البر والبحر والجو والسماح للقوات البرية الأمريكية بإجراء مناورات منفردة في الكيان الصهيوني وخاصة في منطقة النقب .
– تخزين مختلف أنواع الأسلحة الأمريكية بما في ذلك الدبابات في إسرائيل لتكون تحت تصرف قوات التدخل السريع الأمريكية في حالة الطوارىء .
– زيادة التعاون بين الطرفين في مجالات المخابرات بما في ذلك تمكين إسرائيل من الإستفادة من خدمات أقمار التجسس الأمريكية ، وكانت الصحف الإسرائيلية قد تحدثت أن نقاشاً يدور في أوساط الإدارة الأمريكية حول تزويد إسرائيل بقمر اصطناعي أمريكي لأغراض التجسس .
– تزويد الطائرات الأمريكية العاملة في المنطقة بقطع غيار من إنتاج الصناعات العسكرية الإسرائيلية التي ستقوم أيضاً بكافة أعمال الصيانة للمعدات الأمريكية . وفي هذا الإطار أيضاً جرى خلال زيارة بيجن لواشنطن التأكيد مجدداً على أن الولايات المتحدة سوف تحافظ على التفوق العسكري المطلق لإسرائيل من الناحية الكمية والناحية النوعية .

وشيئاً فشيئاً كان البرنامج العسكري الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي يظهر وتتعزز ملامحه ... فقد قدمت أمريكا لإسرائيل في تلك الفترة صفقات أسلحة وتعويضات مالية بما يعادل 5 مليار دولار .

وقد طورت الولايات المتحدة وإسرائيل تعاونهما الاستراتيجي ، وتمثل هذا التطور في إتفاق جديد بين الطرفين ، يحل محل الإتفاق لعام 1981 ، ويتقدم عليه . ولم يعلن بعد نص الإتفاق الجديد بصورة رسمية ، ولكنه يعتبر تبدلاً حاداً في السياسة الأمريكية في

الشرق الأوسط، إذ ينطوي على دعم إسرائيل دعماً قوياً وغير مشروط وهو أخطر على العرب من إتفاق 1981 .

أعلن عن الإتفاق المذكور في 29 نوفمبر 1983 . وفي نهاية يناير 1984 تسربت أخبار تفيد بأن وفداً عسكرياً إسرائيلياً قد وصل إلى واشنطن للمشاركة في الإجتماع الأول للجنة العمل السياسية العسكرية الأمريكية الإسرائيلية المختلطة .

وتذكر الأوساط المعنية بما فيها الصحافة الأمريكية أن إتفاق 1983 ينطوي على ما يأتي :

1 – الإتفاق على تنسيق سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في الشرق الأوسط، دون أن يكون مطلوباً من إسرائيل إعلام الأمريكيين مسبقاً بكل عملية قد تقوم بها مستقبلاً .

2 –الإتفاق على تنسيق عسكري يؤدي إلى إجراء مناورات مشتركة وإنشاء مستودعات عتاد أمريكي في « إسرائيل » .

3 –زيادة المساعدة العسكرية الأمريكية بشكل هبات وليس بشكل ديون .

4 –استئناف تسليم إسرائيل القنابل المستخدمة جواً وكذلك قنابل المدفعية العنقودية .

5 –السماح لإسرائيل باستخدام جزء من المساعدة العسكرية الأمريكية في بناء الطائرة الإسرائيلية المقاتلة « لافي » .

6 –إجراء مفاوضات اقتصادية بغية الوصول إلى علاقات (تجارية حرة) وإلى حرية التبادل بين الولايات المتحدة وإسرائيل .

لقد جاء إتفاق التعاون الاستراتيجي الأمريكي – الإسرائيلي ليشكل بداية مرحلة جديدة في العلاقات الخاصة بين طرفي التحالف الأمريكي – الصهيوني بعد أن تخلت الامبريالية الأمريكية نهائياً عن محاولات تسوية علاقاتها بالكيان الصهيوني ووقوفها وراء مغامراته العدوانية، وقررت الخروج بالتحالف والتنسيق الأمريكي الصهيوني إلى دائرة العلن المكشوف، وكذلك تحويل الكيان الصهيوني إلى قاعدة عسكرية أمريكية ونقطة تمركز أساسية لقوات التدخل السريع ومستودع إحتياطي ضخم للأسلحة الأمريكية في الشرق الأوسط .

فالتعاون الاستراتيجي الأمريكي – الإسرائيلي لا يستهدف فقط إطالة حالة اللاسلم واللاحرب في المنطقة، بل ويستهدف أيضاً تشديد الهجوم ضد قوى الصمود والتصدي وحركة التحرر الوطني العربية، وضرب أية خطوة عربية على طريق الوحدة والتقدم الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق التوازن الاستراتيجي مع الكيان الصهيوني . كما

يستهدف هذا التحالف الاستعماري تشديد وتوسيع هجوم سياسة كامب ديفيد على الوطن العربي بأسره إلى جانب تصفية القضية الفلسطينية عن طريق محاصرة وضرب منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

لا بل إن التعاون والتحالف الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي يعني تعديلاً أساسياً وخطيراً كما يقول الكاتب العربي ، حبيب قهوجي ، في كتابه استراتيجية الصهيونية وإسرائيل « على المعادلة السياسية في الشرق الأوسط ، وهو وقوف الولايات المتحدة الأمريكية دون مواربة وبلا رتوش أو تغطية وراء النهج العدواني التوسعي الصهيوني مستهدفة تدعيم الاستراتيجية الصهيونية القائمة على :

1 — المحافظة على الوضع الراهن في بلدان المواجهة العربية مع إسرائيل .
2 — منع نشاط المقاومة الفلسطينية في لبنان .
3 — الحفاظ على تجريد سيناء من السلاح .
4 — منع دول المواجهة العربية أو دول المواجهة المحتملة من الحصول على سلاح نووي » .

وهكذا أعطى هذا التحالف الاستراتيجي الأمريكي — الصهيوني — عدونا الإسرائيلي حرية غير مقيدة ومحدودة في إطلاق يده ليتصرف حسب ما تتطلب الاستراتيجية الصهيونية وتحقيقاً لأساطيرها التي لا حدود لها .

ففي لقاء مع السناتور الأمريكي جون جلين والسفير الأمريكي في تل أبيب صموئيل لويس في شهر فبراير 1982 تحدث شارون عن صمامات الأمن الإسرائيلي فحددها كالآتي :

« — إذا أقيم مفاعل ذري جديد في العراق فسوف نهاجمه فوراً وندمره ولن نسمح بوجود سلاح ذري لدى جيراننا العرب ، ولن ننظر هذه المرة ليصبح المفاعل الذري قريباً من وضعه الحار .

— لا نستطيع السماح بدخول قوات عراقية للأردن ولذلك سنتدخل لمنع ذلك قبل نشوء وضع لا يمكننا التسليم به .

— لن نسمح إطلاقاً بتوسع سورية في لبنان فهذا يعرض وضعنا للخطر لأن وجود السوريين في لبنان مع سلاحهم المدفعي يعرض القاعدة الصناعية في خليج حيفا للخطر .

— لن ننسحب إطلاقاً من الجولان ، فمن يسيطر على الجولان يسيطر على القسم الشمالي

من إسرائيل ، وثلث مصادر مياه إسرائيل تمر من هذه المنطقة » .

هذه إذن إسرائيل وقد تدعمت كمنطقة نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية ، وهذه هي الفرضية ، وقد تأكدت ، ولم يبق أمام العرب سوى القتال وكما قال القائد جمال عبد الناصر لابد أن نخوضها مع الصهيونية معركة فوق بحر من الدم وتحت أفق من اللهب وما أخذ بالقوة لايسترد بغير القوة .

الفصل الرابع

الولايات المتحدة الأمريكية ودعمها المطلق لاسرائيل في عهد رئيسها « رونالد ريغان »

1– الدعم العسكري الأمريكي لا سرائيل قبل غزوها للبنان عام 1982

قبل عام من الغزو الإسرائيلي للبنان ، كان لابد للولايات المتحدة من وضع إتفاق التحالف الإستراتيجي بينها وبين منطقة نفوذها إسرائيل موضع التنفيذ ، وحتى تصل إسرائيل إلى درجة « الإشباع » ، وتتحول إلى ترسانة للأسلحة الأمريكية فعلاً ، فقد تسلمت إسرائيل صفقات من السلاح عام 1981 على الشكل التالي :

أ – في المجال البري :

– 325 دبابة قتال رئيسية « م – 60 » اتفق عليها في أوت 1979 وتقدر قيمتها بحوالي 520 مليون دولار .

– 844 عربة مدرعة من الطراز « م –113 » اتفق عليها في سبتمبر 1979 ، وتقدر قيمتها بـ 92,6 مليون دولار .

– 200 مدفع ذاتي الحركة من الطراز « م – 109 » عيار 155 مم تم التعاقد بشأنها في سبتمبر 1979 وتبلغ قيمتها 153 مليون دولار .

– 2109 منصات إطلاق لصواريخ مضادة للدبابات من طراز « تاو » مع 1200 صاروخ من هذا الطراز اتفق عليها في ديسمبر 1979 .

– 5000 صاروخ م/د « دراغون » اتفق عليها في ديسمبر 1979 .

– 250 صاروخاً مضاداً من طراز « تشابرال المحسن » بقيمة 36,6 مليون دولار .

– 100 صاروخ مضاد للطائرات من طراز « هوك المحسن » بقيمة 10 ملايين دولار .

– 100 صاروخ أرض – أرض من طراز « لانس » بقيمة 54 مليون دولار .

ب – في المجال البحري :

زورقان زلاقان من فئة « فلاغستاف – 2 » تبلغ قيمتها 36 مليون دولار مع حقوق إنتاج المزيد من هذه الزوارق في « إسرائيل » .

– 14 نظاماً دفاعياً جوياً للتركيب على الزوارق الحربية ، وهي من طراز « فالانكس » وقد تم الإتفاق عليها عام 1978 بدأ تسليمها خلال 1980 .

– 100 صاروخ مضاد للسفن من طراز « هاربون » بدأ تسليمها منذ بضعة أشهر بعد أن كان الإتفاق بشأنها قد تم خلال عام 1978 .

ج – في المجال الجوي :

– 75 طائرة مقاتلة من طراز « ف –16 » فالكون . وافقت الولايات المتحدة الأمريكية عليها في عام 1978 ، وبدأ سلاح الجو الإسرائيلي باستلامها في عام 1980 على أن ينتهي ذلك خلال أواخر عام 1981 ، وقد اشتمل الحظر الأمريكي المؤقت على 14 طائرة من هذا الطراز ، وذلك قبل أن يتم رفعه في أواسط آب « أوت » .
وقد كانت إسرائيل الدولة الأولى خارج حلف شمال الأطلسي التي توافق الولايات المتحدة على تزويدها بمقاتلات « ف – 16 فالكون » .

– 15 طائرة مقاتلة من طراز « ف– 15 ايغل » اتفق عليها في العام 1968 ، وبدأ تسليمها تباعاً في مطلع العام 1981 على أن ينتهي في مطلع عام 1982 .
– طائرات هيليكبتر هجومية من طراز « أ . هـ ا كوبرا » من أصل 36 طائرة بدأت إسرائيل باستلامها عام 1979 ، ومن المحتمل أن يكون ذلك قد تم قبل عام 1981 .
– طائرات هيليكبتر هجومية من طراز « هيوز – 500 ديفندر » من أصل 30 طائرة بدأت إسرائيل باستلامها عام 1980 ، على أن تنتهي من ذلك عام 1981 .
– صواريخ جو – جو – تشتمل على 120 صاروخ « سبارو » بقيمة 14,2 مليون دولار و600 صاروخ « سوبر سايدوايندر » بقيمة 40 مليون دولار .
– صواريخ جو – أرض تشتمل على 200 صاروخ « شرايك » بقيمة 19 مليون دولار و600 صاروخ « مانريك » بقيمة 29,2 مليون دولار ، اتفق عليها في سبتمبر 1979 .
– قنابل عنقودية وإنزلاقية موجهة تشتمل على 100 قنبلة « جي ب يو – 15 » بقيمة 35 مليون دولار في (يناير 1980 ، و200 قنبلة « وول آي » بقيمة 36,4 مليون دولار في (أوت 1979) .

ولا بد من الإشارة إلى أن معظم أنواع وفئات هذه الأسلحة سوف تضاف على كميات كانت القوات الإسرائيلية قد حصلت على عدد منها في أوقات سابقة في ذلك العام 1981 .

ولا يستثنى من ذلك سوى فئة الزوارق « فلاغستاف » وأنظمة الدفاع الجوي « فالانكس » والصواريخ م/س « هاربون التي زودت بها إسرائيل للمرة الأولى من خلال الصفقات المشار إليها » .

وبهذه الترسانة من الأسلحة الحديثة ، والتي كان بعضها لم يستعمل بعد قبل غزو لبنان ، بدأت إسرائيل غزوها للبلد العربي لبنان ، لتبدأ ملحمة الصمود العربي الفلسطيني اللبناني السوري الخالدة .

2ـ الأهداف السياسية الاسرائيلية الأمريكية من وراء غزو لبنان

لقد كانت الأهداف السياسية التي توهم الصهاينة أنه يمكن تحقيقها من وراء إجتياح لبنان وغزوه ، هي محاولة إرباك سورية وشل فاعليتها في التصدي لسياسة كامب ديفيد والمخططات الأمريكية الصهيونية في المنطقة ، والحد من قدرتها على ردع الإتجاهات الإستسلامية ، ومحاولة شق مخرج لسياسة كامب ديفيد عن طريق لبنان ، والتمهيد لتمرير المخطط الأمريكي الصهيوني ـــ الإنعزالي هناك تحت ستار حل الأزمة اللبنانية ، وقد حدد زئيف شيف المراسل العسكري لصحيفة هاراتس ثلاثة أهداف استراتيجية مرحلية لإسرائيل في لبنان هي :

ـــ منع إقامة بنية تحتية هجومية ضد إسرائيل في لبنان ، أو تحويله إلى دولة مواجهة .
ـــ تقييد حرية منظمة التحرير الفلسطينية في ممارسة نشاطها في لبنان .
ـــ أن تكون منطقة جنوب لبنان خالية من الفدائيين ومن الجيش اللبناني في أية تسوية ، وأن لا يتغير الوضع القائم في جنوب لبنان في المرحلة الإنتقالية الحالية ، وتستهدف إسرائيل الإبقاء على دويلة «سعد حداد» ومحاولة توسيعها وإستخدامها كورقة مساومة في أيدي الصهاينة .

وهكذا كان الغزو الإسرائيلي للبنان ، وكان اللقاء التاريخي الخالد للثورة الفلسطينية المظفرة مع فلول الإرهاب الصهيوني الذين بأيديهم السلاح الأمريكي وفي اذهانهم الأساطير .

3ـ موقف الولايات المتحدة الأمريكية من غزو إسرائيل للبنان عام 1982 المنحاز

في الرابع من يونيو لعام 1982 قامت الطائرات الإسرائيلية بقصف جوي لمناطق ومواقع في لبنان ، زاعمة إسرائيل أن هذه الهجمات العدوانية هي ردود فعل إنتقامية لحادثة إغتيال سفيرها في لندن « إسرائيل شلومو » ، وبعدها مباشرة اجتاحت عصابات إسرائيل الجنوب اللبناني ، وتجاوزت هذه القوات الغازية مدينة صيدا ، وحصل ما حصل ودون أن أغرق في التفاصيل الدامية ، فكان حصار بيروت براً وجواً وبحراً كجزء من إستراتيجية استهدفت قوات الثورة الفلسطينية في العاصمة اللبنانية والحركة الوطنية اللبنانية والقوات السورية المتواجدة في لبنان .

وخلال فترة الغزو وبدايته رفضت الولايات المتحدة الأمريكية ممارسة أية ضغوط

على حكومة بيجن كي تتوقف عن الغزو ، بل عكفت الإدارة الأمريكية على تغطية موقفها السلبي بعدد من التصريحات عن حلول الفرصة المواتية لإعادة رسم الخريطة السياسية في المنطقة ، وعن خلق ظروف إقامة سلام دائم فيها على الطريقة الأمريكية ، يخدم مخططات واشنطن في الهيمنة على العرب .

وقد أعلن « الكسندر هيغ » وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الغزو « أن الاجتياح الإسرائيلي للبنان فرصة نادرة لتحقيق أهداف استراتيجية مشتركة لأمريكا وإسرائيل » .

وقد تأكد أن الرئيس الأمريكي ريغان كان على علم مسبق ، فقد نقلت فرانس برس للأنباء عن ريغان قوله : إن للإدارة الأمريكية أهدافاً في لبنان يمكن إجمالها بتشكيل حكومة مركزية قوية قادرة على السيطرة في لبنان ، وكذلك إنسحاب القوات الأجنبية (السورية والإسرائيلية والفلسطينية) وضمان أمن إسرائيل — وهذا هو المقصود .

وهذه الشروط الثلاثة تكفي للتأكد من أن ريغان كان على علم مسبق ، وأن إدارته وهو على رأسها ، خططت ، ونسقت لأقذر عدوان صهيوني ، ويقول العماد مصطفى طلاس وزير الدفاع السوري في كتابه « آفاق الإستراتيجية الصهيونية » في هذا الصدد : « ونحن متأكدون من أن السيد ريغان يعرف أن الحرب هي استخدام العنف لتحقيق أكثر من هدف سياسي ، إن الحرب استئناف الدبلوماسية ولكن بوسائل أخرى ، وقد أعلن الرئيس الأمريكي في مؤتمره الصحفي الذي عقده بعد الإجتياح ، إنه يرغب في تسوية سياسية للقضية الفلسطينية في إطار كامب ديفيد » ، ومع هذا يقول وزير الدفاع السوري « يؤكد السيد ريغان أمام الملأ أن إدارته فوجئت بالغزو الإسرائيلي ، ومن ناحية أخرى ألمح الرئيس ريغان بوضوح إلى أنه من العسير على الحكومات الأمريكية تحديد ما إذا كانت العمليات العسكرية التي قامت بها إسرائيل في لبنان تعتبر إنتهاكاً للقوانين الأمريكية الخاصة بالمساعدات العسكرية لإسرائيل » .

وأجد من المناسب هنا الإستعانة أكثر بما قاله وزير الدفاع السوري العماد مصطفى طلاس في كتابه ، وهو يرد على مزاعم رئيس الولايات المتحدة الأمريكية من أنه لا علم له بالغزو مسبقاً ، فيقول العماد طلاس : «لقد كشفت الصحافة العالمية والأمريكية بخاصة ، عن أن إسرائيل استخدمت كل الأسلحة الكيميائية الأمريكية والقنابل العنقودية المحرمة دولياً ، وأن السيد ريغان لم يأت على نفيها أو ذكرها ، لأن ما لم ينفجر منها هو شاهد على جرائم الحرب الأمريكية في لبنان ، وقد كشفت الصحافة الأمريكية مؤخراً عن أن الإدارة الأمريكية كانت قد سلمت العدو الصهيوني عشرات الآلاف من القنابل

العنقودية وغيرها من المحرمة دولياً بموجب صفقة عقدت في العام 1978 ، وكان العدو الصهيوني قد استخدمها في عدوان مارس 1978 في الجنوب اللبناني » ، ويضيف وزير دفاع سورية العربية : « ماذا نقول للسيد ريغان وهو يرفض إدانة الغزو الصهيوني ، فيما أعلن الرأي العام العالمي كله إدانته للعدوان هذا » ، وبهذه المناسبة نحن لن نرد على السيد ريغان ، وإنما نترك الرد عليه للسيد دين براون مبعوث الرئيس الأمريكي الأسبق جيرالد فورد إلى لبنان في العام 1976 ، والذي يشغل الآن رئيس معهد الشرق الأوسط بواشنطن ، يقول دين براون : « إن كل ما يتردد الآن ، من أن المسؤولين الأمريكيين يريدون الحفاظ على وحدة أراضي لبنان إنما هو قمة النفاق السياسي ، وأكد أن الإدارة الأمريكية كانت على علم مسبق بالغزو الصهيوني للبنان منذ عيد الميلاد في العام 1981 » ، وحدد براون أهداف الغزو الصهيوني للبنان بثلاثة أهداف مهمة لصالح العدو الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية :

« فإن أول هذه الأهداف تحطيم منظمة التحرير الفلسطينية ، وهو هدف توافق عليه الولايات المتحدة ، واستشهد بأقوال وزير الخارجية الأمريكي الكسندر هيغ عند توليه لمنصبه عام 1980 ، حين طالب بالقضاء على ما أسماه بالإرهاب المتعمد ، لذلك يحظى هجوم إسرائيل على منظمة التحرير الفلسطينية بموافقة كاملة في أي وقت يتم فيه .

وذكر براون أن الهدف الثاني هو إدماء سورية وإضعافها وقال : إن هذا الهدف حظي أيضاً بموافقة أمريكية .

وبيّن براون الهدف الثالث من العدوان الصهيوني ، وهو إقامة دولة موالية لإسرائيل على أن تشمل جميع أنحاء لبنان ، وإرهاب أبناء الأراضي العربية المحتلة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ، إرهاباً يكرههم على التسليم بكل ما يقترحه الإسرائيليون عليهم ، وأكد براون فيما يخص هذا الهدف أن الحسابات حوله ستكون خاطئة مئة بالمائة ، لأن هذا الغزو سيؤجج الروح القومية لدى أبناء فلسطين في هذه المناطق » . وأضاف براون الأمريكي قائلاً : « إن الإسرائيليين يريدون إخراج الفلسطينيين من لبنان وهم يريدن أن يكون لهم دور حاسم في نظام حكم لبنان وفي فرض حاكم لبنان في المستقبل » .

ولقد انعكست نظرة ريغان الساذجة على النزاع العربي الإسرائيلي وللدلالة فإن ريغان في أول مقابلة بينه وبين « بيير ترودو » رئيس كندا ، جعل أفواه مساعدي رئيس الوزراء الكندي تتراخى ذهولاً في الشرح البسيط والساذج الذي قدمه ريغان لقضية الصراع العربي — الإسرائيلي .

ولقد طالب في حملته الإنتخابية بدعم إسرائيل ، لأنها سلاح استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية ، كما وصف منظمة التحرير الفلسطينية أمام هؤلاء الكنديين بأنها « عبارة عن جماعة من الأشقياء ... تقتل الأطفال » ، ولقد وصف مراسل جريدة التايمز اللندنية في واشنطن بأن هذا القول ليس مجرد دعاية إنتخابية ، وإنما يعبر عن شعور عميق كما هدد ريغان ما يعتبره الإرهاب العالمي حين استقباله الرهائن الأمريكيين بعد إفراج إيران عنهم قائلاً : « بأن عقاب الولايات المتحدة سيكون حاسماً وسريعاً » .

ولم يكن الكسندر هيغ وزير خارجية ريغان أثناء بدء الغزو للبنان أقل تطرفاً من ريغان في رغبته ، في تأكيد القوة الأمريكية واستعمالها ، ففي اجتماعه الأول مع الصحفيين ، كوزير للخارجية اتهم هيغ الاتحاد السوفياتي بأنه مسؤول عن الإرهاب الدولي ، بسبب تأييده لمنظمة التحرير الفلسطينية وتزويدها بالسلاح وتدريبه لعناصرها .

وهكذا ونتيجة للعدوان الإسرائيلي على لبنان وقصف بيروت وبعض المدن اللبنانية الأخرى صباح الجمعة في الرابع من يونيو 1982 ، ورد فصائل منظمة التحرير الفلسطينية بقصفها شمالي إسرائيل بعد ظهر نفس اليوم الجمعة ، اجتمع مجلس الأمن الدولي في اليوم التالي السبت ، وتبنى بالإجماع القرار رقم 508 الداعي بإيقاف كل النشاطات العسكرية داخل لبنان وعبر الحدود اللبنانية الإسرائيلية ، وقبلت منظمة التحرير الفلسطينية إيقاف إطلاق النار ورفضته إسرائيل ، بل قامت بغزوها للبنان يوم الأحد خارقة بذلك القانون الدولي وشريعة الأمم المتحدة ، في ذلك الوقت كان الرئيس الأمريكي ريغان وكبار مساعديه يحضرون القمة الاقتصادية في فرساي لرؤساء أكبر سبع دول صناعية رأسمالية ، ولقد عرقلت أخبار الغزو أعمال المؤتمر ، وصدر عن القمة بيان عن لبنان في اليوم نفسه السادس من يونيو[1] 1982 يؤيد بشدة قرار مجلس الأمن ، وقد أدان جميع هؤلاء الرؤساء بمؤتمراتهم الصحفية الغزو الإسرائيلي بشدة ما عدا « رئيس الولايات المتحدة الأمريكية رونالد ريغان » الذي اكتفى بالقول أثناء مؤتمره الصحفي هنا في فرساي على ضبط النفس وعدم التزيد في إهراق الدماء في المنطقة .

وتجاه إستمرار إسرائيل في غزوها للبنان وتجاهلها لقرار مجلس الأمن رقم 508

---

(1) كانت هذه هي المرة الثانية التي تعرقل فيها إسرائيل أعمال القمة الاقتصادية للرؤساء المذكورين ، وقد كانت المرة الأولى في 17 يونيو 1981 عندما قصفت بيروت بوحشية بينما كانت القمة منعقدة في أوتاوا « كندا » .

ولبيان قمة فرساي عن لبنان ، تبنى مجلس الأمن في السابع من يونيو 1982 أيضاً القرار رقم 509 ، والذي تضمن الطلب من إسرائيل أن تسحب قواتها العسكرية كافة فوراً ، وبدون شروط إلى حدود لبنان الدولية المعترف بها ، ورغم تأييد الولايات المتحدة للقرار ، إلا أنها أصرت على أن لا يتضمن ذلك القرار أي إدانة لإسرائيل ، كما أنها أي الولايات المتحدة رفضت بعض التعديلات المقدمة من لبنان ، والمتضمنة إدانة إسرائيل لعدم امتثالها لقرار مجلس الأمن رقم 508 ، ولكن إسرائيل تجاهلت القرارين 508 ,509 الصادرين عن مجلس الأمن ، ولما وجدت الولايات المتحدة الأمريكية بأن العرب عجزوا عن إتخاذ موقف موحد فعال ، وأن أغلب الأقطار العربية اكتفت بالإحتجاج الكلامي ، فقد مضت الولايات المتحدة في تنكرها للقرار الثاني 509 الذي أيدته آنفاً . ولقد ظهرت أولى مؤشرات التراجع في الموقف الأمريكي باليوم الثاني للغزو ، ففي الطائرة التي نقلت الرئيس ريغان وكبار مساعديه من روما إلى لندن ، سئل هيغ وزير الخارجية الأمريكي عما إذا كانت الولايات المتحدة تريد إنسحاباً فورياً للقوات الإسرائيلية من لبنان فأجاب « نعم ، نعم » ولكنه أخذ يعبر عن شكوكه عما إذا كانت القوات الإسرائيلية ستنسحب بسرعة ذاكراً أنها تتطلب وقتاً لتحقيق ذلك ، وقد وقع في الفخ عندما أشار إلى الخسائر الإسرائيلية قائلاً : « نحن لم نخسر البارحة : فقط طائرة هليكبتر ثانية ، وكأن الولايات المتحدة هي التي خسرت وليست إسرائيل ، والحقيقة نعم لأن هذا دليل يضاف لآلاف الأدلة على أن إسرائيل منطقة نفوذ أمريكية ، وهذا أولاً وثانياً أن إجابة هيغ هذه تنسجم مع رأيه المبدئي حول العدوان ، فهو نفسه الذي أعطى إشارة البدء بذلك العدوان في الخامس من يونيو عام 1982 ، أو الضوء الأخضر كما يقولون لحكام تل أبيب ، قائلاً لهم عند استشارتهم له « باشروا ولكن بعملية محدودة » . هذا بالإضافة إلى الدور القذر الذي لعبه المبعوث الأمريكي فيليب حبيب أثناء الإجتياح الإسرائيلي للبنان ، وقد فضحت ذلك الدور الرسالة التي جاءت مسرعة من بيجن رئيس وزراءُ إسرائيل لتتلى في مأدبة عشاء أقامها « جون ولاتش » محرر الأنباء الخارجية في صحف « هيرست » الأمريكية بنيويورك تقديراً لجهود المبعوث السفير فيليب حبيب الدبلوماسية في لبنان وقد حضرها عدد كبير من أعضاء الوزارة الأمريكية وأعضاء الكونغرس ورجال السلك الدبلوماسي ، ومن ضمنهم الدبلوماسيون العرب ... وتليت خلال المأدبة رسائل من عدة رؤساء حكومات ، وعندما طلب ولاتش من السناتور تشارلز بيرس رئيس لجنة العلاقات الخارجية أن يتلو الرسالة الواردة من رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيجن وبناءً على توصية ولاتش لم يقرأ بيرس الجملتين التاليتين :

« في أعقاب عملية سلام الجليل ، بذل فيليب حبيب جهوداً جبارة لتحقيق جلاء معظم

المخربين عن بيروت ولبنان » ويضيف الإرهابي المخرب المشبع دمه بالإجرام والإرهاب بيجن فيقول في رسالته « وقد بذل جهده لتحقيق هذا الهدف » وأسهمت مساعيه « أي فيليب حبيب » الدبلوماسية وإنتصار جيش الدفاع الإسرائيلي ، في تمزيق مركز الإرهاب الدولي الذي كان يشكل خطراً على جميع الشعوب الحرة ، هكذا .

فجن جنون السفير الإسرائيلي موشي أرينز وبعث بكتاب حانق إلى بيرس يعرب له فيها عن صدمته .

وفي اليوم التالي شرح ولاتش صاحب الدعوة لصحفي آخر لماذا أوصى بحذف الفقرة المذكورة فقال : « اعتقدت أنها ستكون إهانة للعرب الحاضرين إذا تليت على مسامعهم رسالة تتحدث عن الحرب والإرهاب في أمسية تكريمية لفيليب حبيب وللسلام » .

هذا عن دور الكسندر هيغ وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية المتآمر ، وما جاء برسالة مناحيم بيجن عن دور المبعوث الأمريكي السفير فيليب حبيب . وأما عن دور الولايات المتحدة الأمريكية المتواطيء مع إسرائيل فليس أدل عليه من موقف الولايات المتحدة المؤيد لإسرائيل في الأمم المتحدة ، إن كان في مجلس الأمن أو في الجمعية العامة .

فقد استعملت حق النقض في مجلس الأمن لإسقاط مشروع قرار يتضمن إدانة لإسرائيل أو تطبيق عقوبات عليها ، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة . كما أن الولايات المتحدة عارضت أي قرار في هذا الإتجاه ناقشته وصوتت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة والأدلة كثيرة :

— في الثامن من يونيو 1982 نقضت مشروع قرار تقدمت به أسبانيا وأيدته بقية أعضاء مجلس الأمن أي 14 دولة يؤكد على مضمون القرارين 509/508 .

— نقضت الولايات المتحدة في 26 يونيو 1982 في مجلس الأمن مشروع قرار تقدمت به فرنسا ، « وأنا هنا أختصر عندما لا أذكر نصوص القرارات » .

— وفي اليوم نفسه صوتت الولايات المتحدة ضد مشروع قرار في الجمعية العامة أدان بشدة الإعتداء الإسرائيلي على لبنان ، وأيد بقوة ما طالب به القراران 509, 508 ولقد تم تبني المشروع بتأييد 127 دولة .

— وفي التاسع والعشرين من يوليو 1982 امتنع مندوب الولايات المتحدة أن يشترك في التصويت في مجلس الأمن على مشروع قرار يطلب من إسرائيل رفع حصارها عن بيروت الغربية .

— في ليلة الأربعاء بتاريخ 4- 8 - 1982 وبعد القصف الإسرائيلي العشوائي لبيروت الغربية ، تقدمت كل من اليابان وأسبانيا بمشروع قرار في مجلس الأمن ، أدان إسرائيل لعدم التزامها بقراراته الخاصة بالأزمة اللبنانية ، ورغم إجراء التعديل المطلوب من طرف أمريكا نفسها عليه ، ورغم تأييد 14 دولة ، فقد امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت عليه في مجلس الأمن .

— تبنت الجمعية العامة في 19-8-1982 مشروع قرار يدين إسرائيل لتجاهلها قرارات مجلس الأمن ، ويطالب بفرض عقوبات عليها ، ولقد صوتت معه 120 دولة ، وامتنعت 20 دولة عن التصويت ، وعارضته بالإضافة إلى إسرائيل الولايات المتحدة الأمريكية فقط ويضاف إلى كل هذا تلك الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إخراج فصائل الثورة الفلسطينية المسلحة من بيروت الغربية لمصلحة إسرائيل ، وبواسطة مندوبها « فيليب حبيب » ، حيث تمكنت إسرائيل من إحتلال بيروت الغربية في 15 سبتمبر 1982 ، دون تكبد أي خسائر ونزع سلاحها ومن ثم تدبير تنفيذ مذبحتي صبرا وشاتيلا ، هذه المذبحة التي ستظل أبد الدهر عاراً على جبين الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة نفوذها « إسرائيل » .

وليس أدل على تواطؤ الولايات المتحدة الأمريكية مع إسرائيل في غزوها للبنان العربي وتمكينها من إحتلال أول عاصمة عربية هي « بيروت عاصمة لبنان » من ذلك الخطاب الفاضح للخطط الأمريكية ، والذي وجهه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية رونالد ريغان بعد خروج قوات منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان إلى الشعب الأمريكي في الأول من سبتمبر 1982 .

قال ريغان :

« أيها المواطنون الأمريكيون :

هذا يوم يحق لنا أن نفخر به ونعتز . فقد كان نهاية ناجحة لإخلاء منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت في لبنان . ولم يكن ليتسنى لهذه الخطوة أن تكون لولا مساعي الولايات المتحدة الحميدة ، ولا سيما العمل البطولي الذي قام به الدبلوماسي الأمريكي العظيم ، السفير فيليب حبيب ، ويسعدني بفضل جهوده أن أقول بأن البحرية الأمريكية التي ساعدت في الإشراف على الإخلاء قد أنجزت مهمتها بنجاح ، وعليه فإن شبابنا سيغادرون لبنان خلال أسبوعين » .

ويقول في معرض خطابه المطول : « لقد تم إخلاء منظمة التحرير الفلسطينية من

بيروت وأصبح بمستطاعنا الآن مساعدة اللبنانيين في إعادة تعمير بلادهم التي مزقتها الحرب ».

ثم يقول في مكان آخر من خطابه : « لقد أظهرت الحرب في لبنان أشياء كثيرة ، منها نتيجتان رئيسيتان تعتبران مفتاحاً لعملية السلام . أولاهما أن الخسائر العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية قد محت توق الشعب الفلسطيني لحل عادل لإدعاءاتهم ، وثانيتهما : في الوقت الذي أظهر فيه نجاح إسرائيل في لبنان أن قواتها المسلحة متفوقة في المنطقة فإن ذلك التفوق بمفرده لا يمكن أن يصنع السلام العادل والدائم مع جيرانها ».

ويقول في مكان آخر من خطابه : « ولقد تابعت بنفسي ودعمت نضال إسرائيل البطولي من أجل البقاء ، ومنذ إنشاء دولة إسرائيل قبل 34 عاماً . وقبل حدود 1967 ، كان عرض دولة إسرائيل عشرة أميال فقط في أضيق نقطة ، فعاش معظم سكان إسرائيل ضمن مدى مدفعية الجيوش العربية المعادية ولا أريد أن أطلب إلى إسرائيل أن تعيش كذلك مرة أخرى » ، أي أنه لا يوافق على عودة إسرائيل لحدود 4 يونيو 1967 .

وهكذا جاء خطاب ريغان ليكشف وبكل وضوح تأييده لإسرائيل ليس في عدوانها على لبنان ولكن قبل ذلك بأربعة وثلاثين عاماً ، كما أنه يعترف بتفوق إسرائيل العسكري ، ويعتبر ذلك بطوله منها . هذا بالإضافة إلى كونه كان سعيداً بمغادرة منظمة التحرير الفلسطينية لبنان ظاناً ومتوهماً أن الخسائر العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية قد يجعلها تنسى حقها التاريخي في فلسطين العربية .

فهل هناك أي شك بعد كل هذا الدعم الأمريكي المعلن لعصابات إسرائيل في كون إسرائيل منطقة نفوذ أمريكية ؟

4– مشروع ريغان المدعم لا سرائيل

أعلن الرئيس الأمريكي رونالد ريغان مشروعه « للسلام » بين دول الشرق الأوسط يوم أول سبتمبر 1982 متضمناً النقاط التالية :

1 – إن الولايات المتحدة لا تؤيد قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، كما أنها لا تؤيد قيام إسرائيل بضم تلك الأراضي إليها بصفة دائمة . وإن الموقف النهائي لتلك الأراضي يمكن أن يتحقق من خلال مفاوضات تعتمد على خذ وهات بين الأطراف المعنية ، وأن الولايات المتحدة تعتقد أن حصول تلك الأراضي على حكم ذاتي له ارتباط بالأردن هو أفضل الحلول للتوصل إلى سلام عادل ودائم .

2 –وكما هو الحال في إتفاقيات كامب ديفيد ، فإنه يلزم مرور فترة إنتقالية مدتها 5

سنوات يتمكن خلالها الفلسطينيون من إدارة شؤونهم ، وأن هذه الفترة ضرورية لكي يثبت فيها الفلسطينيون قدرتهم على إدارة شؤونهم ، وأن هذا الحكم الذاتي الفلسطيني لا يشكل أي تهديد أو خطورة لأمن وسلامة إسرائيل .

3 — تجميد إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال فترة الإنتقال .

4 — عند مناقشة الحدود بين الأردن وإسرائيل ، فإن الولايات المتحدة تعتقد أن استجابة إسرائيل لإعادة الأرض يكون متناسباً ، ويتأثر بقوة بالسلام الحقيقي والتطبيع وإجراءات الأمن التي تعرض عليها مقابل ذلك .

5 — وإننا مقتنعون بأن القدس يجب أن تبقى موحدة ، وأن مستقبلها ومصيرها يمكن التوصل إليه من خلال المفاوضات .

ثم ختم ريغان خطابه قائلاً : «وفي أثناء المفاوضات التي تجري بين الأطراف المختصة للتوصل إلى تسوية ، فإن الولايات المتحدة سوف تؤيد الإقتراحات البناءة وسوف تتقدم بمقترحاتها التفصيلية إذا وجدت أن ذلك يمكن أن يكون ذا فائدة . ولكن يجب أن يعلم الجميع وألا يخطىء أحد في حساب نوايانا . إن الولايات المتحدة سوف تعارض أي اقتراح يمكن أن يهدد أمن وسلامة إسرائيل . إن التزام أمريكا بأمن وسلامة إسرائيل هو التزام حديدي ، وإني أضيف بأن هذا هو التزامي أنا أيضاً » .

وإلى هنا ينتهي المشروع الأمريكي .

إن هذا المشروع بهذه الصيغة وحدها يكفي للدلالة على العلاقة الاستراتيجية المتينة التي تربط بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ، بحيث ترقى هذه العلاقة ومن خلال ثنايا هذا المشروع إلى درجة إعتبار إسرائيل منطقة نفوذ أمريكية ، فالمشروع في نقطته الأولى يعلن صراحة عن عدم تأييد الولايات المتحدة لقيام دولة فلسطينية ، وقيام الدولة الفلسطينية مطلب أساسي من مطالب الشعب الفلسطيني والأمة العربية كلها . وهنا يقع التناقض الكبير بين الطموحات المشروعة لشعب فلسطين وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية القائمة على التنكر لحقوق الشعب الفلسطيني .

وفي النقطة الثانية من مشروع ريغان يفرض حلاً في إطار كامب ديفيد للحكم الذاتي ، وأي نوع من الحكم الذاتي ، إنه من النوع الذي لا يجب أن يشكل أي تهديد لأمن وسلامة إسرائيل ، وهنا يقع التناقض الثاني في المشروع بين طموحات الشعب الفلسطيني وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية القائمة على قهر الأمة العربية .

وفي النقطة الثالثة فإن المشروع لا يحرم أو يمنع أو يعارض أو يستنكر إقامة

المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة ، بل يحدد بعبارة تجميد الفترة الزمنية التي يتوقف فيها الإسرائيليون عن بناء المستوطنات في غزة والضفة الغربية متجاهلاً تماماً هضبة الجولان العربية السورية المحتلة تماماً ، إذ لم يأت على ذكرها أبداً أي إنه يطلق يد إسرائيل في بناء المستوطنات في ذلك الجزء الغالي من التراب العربي السوري الذي احتل عام 1967 .

وفي النقطة الرابعة اعتراف ضمني بأن هناك أراضي محتلة عربية تحتلها إسرائيل التي جاءت النقطة الخامسة لتلف قضية القدس ومستقبلها بالغموض ثم ليختم مشروعه بتهديد ضمني للعرب ، مفاده أنه حتى وإن جرت تلك المفاوضات ، وإن قبل العرب بهذا المشروع ، فإنه لا يجب على الإطلاق أن يكو ن ذلك يحتوي على أي تهديد لأمن وسلامة إسرائيل ، مؤكداً أن إلتزام أمريكا بأمن وسلامة إسرائيل هو إلتزام حديدي ، وإمعاناً في الغطرسة والتجاهل لكل ما هو عربي يؤكد أن هذا الإلتزام إلتزامه هو أيضاً رونالد ريغان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية .

5ـــ المساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية لا سرائيل في الفترة ما بين 1945 - 1983

يقول ستيفن غرين في كتابه الإنحياز :

« لقد زودنا إسرائيل في الفترة التي بدأت من عام 1946 إلى عام 1983 بأكثر من سبعة وعشرين مليار دولار أمريكي كمساعدة عسكرية واقتصادية رسمية ، ويزيد هذا عن أكثر من مبلغ سبعة آلاف وسبعمائة دولار لكل رجل وإمرأة وطفل يعيش في إسرائيل » في الوقت الحالي «1985» أي أكثر من ثمانية وثلاثين ألف دولار لكل أسرة مؤلفة من خمسة أفراد .

كما أن المساعدة الرسمية الأمريكية خلال الأعوام المالية الثلاثة السابقة «1981 - 1983» قد يبلغ معدلها أكثر من ثلاثة آلاف وأربعمائة دولار سنوياً لكل أسرة إسرائيلية مؤلفة من خمسة أفراد ، ولا تشتمل هذه الأرقام على المنح والتبرعات الخاصة أو بيع شهادات التنمية الإسرائيلية .

ويضيف الأمريكي ستيفن غرين :

« لقد كان سبعون بالمائة من جميع المساعدات الرسمية الأمريكية إلى إسرائيل مساعدات عسكرية ، لقد منحت أمريكا إسرائيل أكثر من سبعة عشر مليار دولار على شكل مساعدة عسكرية منذ عام 1946 » .

6– وثيقة التفاهم الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لعام 1988

رغم أنني أنهيت كتابي هذا وحررت الخاتمة المناسبة وقمت بطبعها فقد شاءت الأقدار ، وأبت الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن أختم كتابي هذا بتأكيد آخر جديد على كون إسرائيل منطقة نفوذ أمريكية إضافة للتأكيدات العديدة التي أوردتها ، وكأن وكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية كانت على علم بموضوع كتابي ، فأشارت على إدارتها السياسية في واشنطن « والتي على رأسها رونالد ريغان الذي أفردت الفصل الرابع من كتابي هذا للتأكيد على دعم الولايات المتحدة الأمريكية المطلق لإسرائيل في عهد رئاسته » بأن توقع هذه الإدارة وثيقة تفاهم إستراتيجي جديدة مع منطقة النفوذ إسرائيل ، وحتى تستكمل جوانب كتابي هذا بتلك الوثيقة العلنية التي جاءت مسرعة من واشنطن ، لأفرد حيزاً لها في الصفحات الأخيرة من كتابي بعد أن قمت بالتعديل كتابة باليد وطبعاً وتنسيقاً ، فأنا أيضاً أبحث وسأظل أبحث عن مزيد من التأكيدات للفرضيات التي تقول بأن إسرائيل « منطقة نفوذ أمريكية » .

وهكذا ففي الحادي والعشرين من هذا الشهر الرابع « أبريل » لعام 1988 تم في العاصمة الأمريكية واشنطن التوقيع على وثيقة التفاهم الاستراتيجي من طرف الرئيس الأمريكي رونالد ريغان والإرهابي إسحق شامير رئيس وزراء الكيان الصهيوني ، لتؤكد العلاقة الآثمة والغير مقدسة بين التابع الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية المتبوع .

وتتشكل وثيقة التفاهم هذه من مقدمة وأربعة بنود : والمقدمة تعني وبإختصار أنه قد تم دمج إسرائيل في منظومة الدفاع الأمريكي العالمي « فإسرائيل معدة اليوم لتكون حسب البند (501) لقانون الصلاحيات القومية رقم (7891) لتكون حليفة رئيسية للولايات المتحدة الأمريكية » .

وينص البند الأول من هذه الوثيقة على تحديد إطار المشاورات واللقاءات بين الجانبين على كافة المستويات السياسية والعسكرية والدبلوماسية والإدارية لمعالجة كافة القضايا ذات الإهتمام المشترك .

ويقر البند الثالث « كما تقول جريدة الشعب الجزائرية » أهمية طواقم العمل المشترك وتحديدها في ثلاث مجالات :

1 – المجال العسكري السياسي « فالطاقم العسكري السياسي هو الإطار الذي تقوم من

خلاله الدولتان بالتشاور وتنفيذ عمليات مشتركة وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا الطاقم سيعالج مواضيع سياسية – عسكرية أمنية ذات أهمية إستراتيجية متبادلة » .

2 – المجال الأمني والمعونة التي تقدم لإسرائيل « ستقوم الدولتان من خلال طاقم التخطيط للمعونة الأمنية بدراسة مجددة لطلبات إسرائيل للمساعدة الأمنية وذلك على ضوء التهديدات التي ستواجه إسرائيل وإمكانيات الميزانية الأمريكية » .

3 – مجال التطوير الاقتصادي والدعم الذي يمكن أن تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل في هذا المجال والطاقم المشترك للتطوير الاقتصادي ، من بين مهامه النظر في طلبات إسرائيل للمعونة الاقتصادية من الولايات المتحدة وإبداء رأيه فيها .

أما البند الثاني (ب) فإنه يعطي لإسرائيل حق المشاركة مع الولايات المتحدة في وضع برنامج مساعدة الدول والتعاون مع الدول النامية .

لقد جاء هذا الإتفاق في وقت تندلع فيه ثورة شعبية حقيقية فلسطينية تزلزل الأرض من تحت أقدام الإسرائيليين الغزاة في فلسطين العربية ، ومنذ السابع من ديسمبر 1987 ، وما زالت مستمرة حتى كتابة هذه السطور ، وستظل مستمرة حتى تحرير كل فلسطين ، كما أن هذا الإتفاق العدواني الأمريكي الإسرائيلي جاء ليكشف النوايا السيئة التي يخفيها « جورج شولتز » وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وراء مشروعه الذي لم يتقدم به إلا من أجل تطويق إنتفاضة الشعب العربي الفلسطيني وإنقاذ إسرائيل من غضبة الجماهير العربية صاحبة فلسطين الحقيقية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

الخاتمة

إن الحقيقة كما يقول النائب الأمريكي « بول فندلي » أن الولايات المتحدة شريان الحياة لإسرائيل ، ومعظم المراقبين يدركون أن إسرائيل ما كانت لتكسب حرب 1967 لولا الأسلحة التي زودتها بها الولايات المتحدة . وفي حرب 1973 ، ظل بقاء إسرائيل على كف عفريت إلى أن قامت الولايات المتحدة بإجراءين استثنائيين ، هما وضع قواتها في كل أنحاء العالم في حالة استنفار قصوى تحسباً لقيام السوفييت بدور أكبر في الحرب ، وتزويد إسرائيل بكميات ضخمة من الأسلحة والتموينات بواسطة جسر جوي عبر القارات ، ولقد أثبتت عملية الإنقاذ هذه « إنعزال إسرائيل » وقد واجهت الولايات المتحدة ضرورة تزويد طائراتها للنقل بالوقود خلال رحلتها الطويلة إلى إسرائيل ، ووجدت أن « البرتغال » هي الحليفة الوحيدة في غرب أوروبا التي تسمح باستخدام قواعدها لتلك الغاية . وإذا وقعت حرب جديدة مع الدول العربية ، والكلام للنائب الأمريكي « بول فندلي »

وهذه قضية وقت في نظر العديد من اليهود ، فإن معظم اليهود على قناعة بأن الفرص أمام إسرائيل إذا لم تحصل على مساعدة غير مشروطة من الولايات المتحدة ستكون مخزية .

ولقد تبين من خلال ما قدمت في كتابي هذا الأدوار التي لعبتها الولايات المتحدة الأمريكية في سبيل إقامة إسرائيل ، ومنذ وعد بلفور وحتى يومنا هذا بحيث يتضح مما تقدم أن علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بإسرائيل علاقة مصلحة متبادلة وتحالف استراتيجي . نما وتطور بفعل مجموعة من العوامل الثابتة والمتغيرة في السياسة الأمريكية ، وفق منظور سياستها الداخلية ، والبيروقراطية ومن منظور القيادة الرئاسية .

فإسرائيل تجد في الولايات المتحدة حاضراً ومستقبلاً ، خير سند وخير حليف ، لابل أقوى حليف ، وفي كل المجالات من جهة ، ومن جهة أخرى فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على إسرائيل في سياستها الاستراتيجية ، وهذا لاشك فيه ، ولابد من الإعتراف هنا أن مجموعات الضغط الصهيونية تلعب دوراً كبيراً في السياسة الأمريكية بتغلغلها ، إن لم تكن بسيطرتها على أهم عاملين في صياغة القرار السياسي للولايات المتحدة ، ألا وهما — المال والإعلام — ونتيجة لذلك تجد الحركة الصهيونية وقد وجدت حلفاء أقوياء لها في الحزبين الرئيسيين الجمهوري والديمقراطي ، يتبارى أعضاؤهما من رؤساء ونواب رؤساء وشيوخ وممثلين بنسب متفاوتة في الدرجة لا في النوعية في دعم إسرائيل والإصرار على الحفاظ عليها ، لا بل توسيعها ، ولكن الصحيح أيضاً أن الاستراتيجية الأمريكية الشرق أوسطية تعتمد على إسرائيل كمخفر أمامي لحراسة مصالحها الحيوية في المنطقة العربية ، وبهذا الخصوص يقول «محمد حسنين هيكل» «نحن نتصور — أي نحن العرب — أن النفوذ الإسرائيلي في واشنطن هو من صنع جماعات الضغط اليهودي فقط ، وهذا غير صحيح ، وأصح منه أن رؤيتهم — أي الأمريكيين — لإسرائيل تأثرت في البداية بأجواء قصص العهد القديم ، ثم اعتمدت بعد ذلك وإلى اليوم وإلى الغد على حقائق من مصالح العصر الحديث».

ويتابع محمد حسنين هيكل في وصفه للعلاقة الأمريكية الإسرائيلية فيقول : «وأي دراسة متأنية كفيلة بأن تكشف أنهم هم — الأمريكيون — الذين يستعملون إسرائيل بأكثر مما تستعملهم إسرائيل ، وإن جرى التظاهر بالعكس» ويقول : « أعرف أننا أضعنا الكثير سدى ولم يعد في أيدينا غير القليل ، لكن التجارب والحقائق تعلمنا دائماً وباستمرار أن المصالح لا تقتنع إلا بالمصالح ، ويصدق المثل العربي المأثور بأنه «لا يفل الحديد إلا الحديد» هذا إذا كانت لدى العرب بعد بقية من الحديد لم تتحول إلى سلاسل وقيود .

إن عالمنا دون استراتيجية عدوانية أمريكية هو عالم يجب أن يسعى إليه الجميع ، وأن يضحي من أجله الجميع ، وعلى العرب تقع مسؤولية التصدي للعدوان الأمريكي بسبب الموقف الأمريكي المستمر المعادي للعرب من مسألة الصراع العربي — الإسرائيلي ، ومسألة الوحدة العربية ، وبسبب الموقع الاستراتيجي للوطن العربي على خارطة العالم والتعارض الذي قام ويقوم بين الفكر السياسي والفلسفي الأمريكي ، وبين رسالة العرب التاريخية إلى العالم ، وكون الوطن العربي أهم منطقة إستغلال أمريكي في العالم ثالثاً وأخيراً .

ومن خلال كتابي هذا يتبين أن الحل الوحيد للصراع العربي الإسرائيلي هو استعمال القوة لإحباط كل المشاريع الأمريكية وللقضاء على بؤرة التوتر في العالم ، ألا وهي إسرائيل ، وكما قال القائد الرئيس جمال عبد الناصر ، ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة .

ولابد أن نخوضها مع الصهيونية معركة فوق بحر من الدم وتحت أفق من اللهب .

قائمة المراجع

قائمة المراجع المعتمدة في الكتاب

الكتب

1 — **أحمد طربين :** قضية فلسطين 1897 - 1948 = محاضرات في التاريخ السياسي : مطابع دار الهلال — دمشق — الجزء الثاني الطبعة الأولى 1969 .

2 — **أحمد طربين :** فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار : أمريكا في خدمة الدولة اليهودية : 1939 - 1947 — قسم البحوث والدراسات التاريخية والجغرافية — المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم — معهد البحوث والدراسات العربية — 1972 .

3 — **أمين هويدي :** مع عبد الناصر — دار الوحدة للطباعة والنشر — بيروت 1984 .

4 — **أرنولد توينبي :** تعريب عمر الديراوي — فلسطين جريمة ودفاع — دار العلم للملايين — بيروت — الطبعة الثالثة 1981 .

5 — **إسماعيل صبري عبد الله :** في مواجهة إسرائيل — دار الوحدة للطباعة والنشر بيروت 1980 .

6 — **إيغور بيليايف :** الشرق الأوسط والعرب : من هو العدو ؟ ومن هو الصديق ؟ دار اللغات — بيروت — . الجزء الأول طبعة 1981 منقحة .

7 — **الهيثم الأيوبي :** أضواء على الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط — دراسات عربية — بيروت — السنة الرابعة 1968 .

8 — **أ . زخاروف :** كامب ديفيد سياسة مصيرها الفشل — ترجمة ماجد علاء الدين دار الكاتب العربي — دمشق — 1984 .

9 — **بول فندلي :** من يجرؤ على الكلام : اللوبي الصهيوني وسياسات أمريكا الداخلية والخارجية — شركة المطبوعات للتوزيع والنشر — بيروت الطبعة الأولى 1985 .

10 — **جبرائيل بيطار :** مترجم — المظاهر العسكرية للصراع العربي الإسرائيلي « ندوة دولية حول حرب تشرين — اكتوبر — عقدت في القدس في الفترة من 12 - 17 اكتوبر 1975 — المؤسسة العربية للدراسات والنشر — بيروت — 1980 .

11 — **جورج عين ملك :** السياسة الأمريكية آلية العدوان والتدخل — مطبعة دار الحياة دمشق — الطبعة الأولى — 1986 .

12 — **جيمي كارتر :** مذكرات — ترجمة شبيب بيضون — دار الفارابي — بيروت 1985 .

13 — **حبيب قهوجي :** استراتيجية الإستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة — إصدار

منشورات الطلائع – دائرة الإعلام – بالتعاون مع مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية – دمشق – الطبعة الأولى – 1978 .

14 – حبيب قهوجي : استراتيجية الصهيونية وإسرائيل – إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية – دمشق 1982 .

15 – حسين آغا ، احمد سامح الخالدي وقاسم جعفر : بعض مسائل الصراع العربي الإسرائيلي سلسلة الدراسات الاستراتيجية – المؤسسة العربية للدراسات والنشر مركز العالم الثالث للدراسات والنشر – لندن – الطبعة الأولى 1982 .

16 – رزق الياس : الخارطة السياسية (داخل الكيان الصهيوني) حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف (لا ذكر لأي دار للنشر) دمشق – الطبعة الأولى 1986 .

17 – ستيفن غرين : نقله إلى العربية وقدم له الدكتور – سهيل زكار – الانحياز – (علاقة أمريكا السرية مع دولة إسرائيل العسكرية) . حسان للطباعة والنشر – دمشق – الطبعة الأولى 1985 .

18 – سعد الدين الشاذلي : مذكرات الشاذلي – حرب اكتوبر – المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر – الطبعة الثالثة 1983 .

19 – سعد الدين الشاذلي : الخيار العسكري العربي – المؤسسة الوطنية للكتاب – الجزائر 1984 .

20 – سهيل زكار : الحروب الصليبية – دار حسان للطباعة والنشر – دمشق الطبعة الأولى الجزء الأول – 1984 .

21 – د. سلمان رشيد سلمان : إسرائيل والتسوية – دار ابن خلدون – بيروت الطبعة الأولى 1975 عدد الصفحات 244 .

22 – سميح شبيب : حزب الإستقلال العربي في فلسطين 1932 – 1933 مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية الطبعة الأولى 1981 .

23 – شيمون ثيفد : ترجمة – حسان يوسف – اسرار الغزو الإسرائيلي للبنان التفاصيل والنص الكامل (عملية كرة الثلج) شركة المطبوعات الشرقية – دار المروج – الطبعة الأولى 1985 .

24 – صلاح زكي : بعض قضايا الاستراتيجية العربية – بحث في مدى إمكانية الإنتصار العربي – دار الوطن العربي – بيروت – الطبعة الأولى 1983 .

25 – صلاح نصر : عبد الناصر وتجربة الوحدة – الوطن العربي للنشر والتوزيع – بيروت الطبعة الثانية 1986 .

26 – عبد الفتاح أبو علية ، عبد الحليم عويس : على مشارف القرن الخامس عشر بيت المقدس في ضوء الحق والتأريخ – دار المريخ للنشر – القاهرة 1981 .

27 – عبد القادر ياسين : كفاح الشعب الفلسطيني حتى العام 1948 – دار الجليل – دمشق الطبعة الثالثة 1984 .

28 – عفيف البزري : إسرائيل والمياه العربية – دار الحقائق بيروت – الطبعة الأولى 1984 .

29 – غواشون .انسة

غواشون: الماء قضية حيوية لمنطقة الأردن – ترجمة العميد – يوسف يازجي تحت عنوان – تحويل الأردن ومعركتنا الفاصلة مع إسرائيل – إصدار مركز دراسات مسائل العالم الإسلامي في بروكسل 1964 .

30 – كمال الخالدي . الأرض في الفكر الاجتماعي الصهيوني 1948 - 1973 . الأمانة العامة للأتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين مطابع دار الجاحظ – بيروت – الطبعة الأولى 1984 .

31 – كيسنجر : مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض – ترجمة خليل فرحات – دار طلاس دمشق – الجزء الثاني – الطبعة الثانية 1985 .

32 – كيسنجر : مذكرات كيسنجر الجزء الثالث – الطبعة الأولى 1985 .

33 – كيسنجر : مذكرات كيسنجر الجزء الرابع الطبعة الأولى 1985 .

34 – مصطفى طلاس : آفاق الاستراتيجية الصهيونية – دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر – دمشق – الطبعة الأولى 1985 .

35 – بإشراف مصطفى طلاس: مجموعة من الباحثين – الغزو الإسرائيلي للبنان دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر – دمشق طبعة معدلة وفريدة 1985 .

36 – محمد امين الحسيني : حقائق عن قضية فلسطين «تصريحات» إصدار مكتب الهيئة العربية العليا لفلسطين بالقاهرة 1956 .

37 – محمد حسنين هيكل : ملفات السويس : حرب الثلاثين سنة : مركز الأهرام للترجمة والنشر – القاهرة – الطبعة الأولى 1986 .

38 – محمد حسنين هيكل : عند مفترق الطرق – حرب أكتوبر «ماذا حدث فيها وماذا حدث بعدها» شركة المطبوعات للتوزيع والنشر – بيروت – الطبعة الخامسة 1985 .

39 – محمد حسنين هيكل : الحل والحرب : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر – بيروت الطبعة الثانية 1982 الطبعة الثالثة 1983 .

40 – محمد حسنين هيكل : زيارة جديدة للتاريخ – شركة المطبوعات للتوزيع والنشر – بيروت – الطبعة الثانية 1985 .

41 – محمد حسنين هيكل : حديث المبادرة – شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت – الطبعة الثانية 1982 الطبعة الثالثة 1983 .

42 – محمد عزة دروزة : القضية الفلسطينية – في مختلف مراحلها – منظمة التحرير الفلسطينية – دائرة الإعلام والثقافة – دار الجاحظ للطباعة – دمشق – الجزء الأول – الطبعة الثالثة 1984 .

43 – محمد عزة دروزة : القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها – منظمة التحرير الفلسطينية – دائرة الإعلام والثقافة – دار الجاحظ للطباعة دمشق – الجزء الثاني – الطبعة الثالثة 1984 .

44 — **محمد فوزي :** مذكرات وزير الحربية الأسبق في مصر « حرب الثلاث سنوات 1967 - 1970 » دار الوحدة للطباعة والنشر — بيروت — الطبعة الثانية 1983 .

45 — **محمد إبراهيم كامل :** « مذكرات » وزير خارجية مصر الأسبق — السلام الضائع في إتفاقيات كامب ديفيد — دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر — دمشق — بدون تاريخ للنشر .

46 — **محمد محلا :** قوات التدخل الأمريكية من روزفلت إلى ريغان : دراسة تحليلية لسياسة التدخل الأمريكية من عام 1946 - 1983 — مطابع الجاحظ دمشق — الطبعة الثانية 1985 .

47 — **محمد محلا :** أيهما أولاً مقاطعة أمريكا أم « إسرائيل » دراسة تحليلية لسياسة التعامل الأمريكية مع العرب لميدانية المقاطعة العربية لإسرائيل — مطبعة دار الجاحظ — دمشق — الطبعة الأولى 1984 .

48 — **محمود رياض .** مذكرات — 1948 - 1978 « البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط — المؤسسة العربية للدراسات والنشر — بيروت الطبعة الثانية منقحة — 1985 .

49 — **مجموعة من الباحثين :** السياسة الأمريكية والعرب — سلسلة كتب المستقبل العربي (2) مركز دراسات الوحدة العربية — بيروت الطبعة الأولى 1982 .

50 — **نصار غلمية :** سيطرة إسرائيل على الولايات المتحدة الأمريكية — المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع — بيروت 1981 .

51 — **نصر شمالي :** عصر المفوض السامي الأمريكي — دار الحقائق بيروت الطبعة الأولى 1984 .

52 — **هاشم زكريا :** أمريكا والصهيونية — دار الوثبة — دمشق — بدون تاريخ للنشر .

53 — **هارولد ساوندرز :** ترجمة الدكتور حسن عبد الفتاح — الجدران الأخرى — سياسة عملية السلام العربي الإسرائيلي — معهد المشاريع الأمريكي لدراسة العمليات السياسية والاجتماعية واشنطن 1985 .

54 — **ويليام بيكر :** ترجمة د . خيرية قاسمية ، مروان زرزر — سرقة وطن — دار طلاس — دمشق — الطبعة الأولى 1987 .

55 — **وليم كوانت :** ترجمة عبد الكريم ناصيف — عقد من القرارات 1967 - 1976 السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي — مطبعة عكرمة مكتب الخدمات الطباعية — دمشق — الطبعة الأولى — 1984 .

56 — **وليم كوانت :** أمريكا والعرب وإسرائيل — عشر سنوات حاسمة — 1967 - 1976 ترجمة عبد العظيم حماد — دار المعارف — القاهرة 1979 .

57 — **يوسف سلمان :** الولايات المتحدة الأمريكية والصراع العربي الإسرائيلي — دار الحقائق للطباعة والنشر والتوزيع — بيروت — الطبعة الأولى 1984 .

موسوعــات

1 — أحمد المرعشلي — رئيس مجلس الإدارة — إصدار هيئة الموسوعة الفلسطينية مطابع ميلانو ستامبا الإيطالية — المجلد الأول — الطبعة الأولى 1984 .

2 — الموسوعة الفلسطينية — المجلد الثاني — الطبعة الأولى 1984 .

3 — الموسوعة الفلسطينية — المجلد الثالث — الطبعة الأولى 1984 .

4 — الموسوعة الفلسطينية — المجلد الرابع — الطبعة الأولى 1984 .

5 — الهيثم الأيوبي — رئيس تحرير الموسوعة العسكرية — المؤسسة العربية للدراسات والنشر — بيروت — الجزء الأول — طبعة 1981 منقحة .

6 — د . عبد الوهاب الكيالي — المؤلف الرئيسي — رئيس تحرير الموسوعة العسكرية — المؤسسة العربية للدراسات والنشر — بيروت — الجزء الأول — طبعة 1981 منقحة .

دراســات

7 — عبد القادر ياسين — كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام 1948 سلسلة دراسات فلسطينية (102) مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية بيروت 1975 .

8 — محمود عزمي — دراسات في الاستراتيجية الإسرائيلية المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت — 1979 .

9 — مركز الدراسات الفلسطينية عن يعقوب إيريز ، المراسل العسكري لصحيفة معاريف الإسرائيلية حول رد فعل الجنود الصهاينة تجاه إتفاقية الفصل بين القوات العربية والإسرائيلية — مؤتمر جنيف وإتفاقية فصل القوات المصرية الإسرائيلية — ملف رقم 3 — بغداد 1974 .

نشــرات

1 — الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين — الحظر العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط — ندوة — بيروت — الطبعة الأولى 1985 .

2 — الأمم المتحدة — منشأ القضية الفلسطينية وتطورها — الجزء الأول 1917 - 1947 نيويورك 1978 .

3 — الجزء الثاني 1947 - 1977 نيويورك 1978 .

4 — هيئة الأمم المتحدة — ميثاق هيئة الأمم المتحدة — والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية— نيويورك .

5 — الهيئة العامة للاستعلامات المصرية حول زيارة ليفي أشكول رئيس وزراء الكيان الصهيوني لأمريكا — القاهرة — 1968 .

6 — مانويل فرانك — بين أمريكا وفلسطين — ترجمة يوسف حنا منشورات دار الثقافة والفنون — وزارة الثقافة والإعلام « الأردنية » عمان 1974 .

7 — نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية عدد 16— 5 — بيروت 1974 .

8 — نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية — السنة الثانية عشرة — عدد 1 يناير — بيروت — 1982 .

مجـلات

9 — الفكر الاستراتيجي العربي — عوض حسين عوض — مجلة فصلية تصدر عن معهد الإنماء العربي — العددان 13 - 14 — بيروت 1985 .

10 —الفكر الاستراتيجي العربي —محمود عزمي — رئيس التحرير العددان 13 — 14 بيروت 1985 .

11 —الفكر الاستراتيجي العسكري — جبهة الصمود في مواجهة معسكر داود العماد مصطفى طلاس — الطبعة الثانية — دمشق 1981 .

صحـف

1 — القبس الدولي : ستيفن غرين — بالسيف — 1 — أمريكا وإسرائيل في الشرق الأوسط عدد — 934 — باريس — لندن 1988 .

2 — القبس الدولي : ستيفن غرين — بالسيف — 3 — أمريكا وإسرائيل في الشرق الأوسط عدد — 948 — باريس — لندن 1988 .

3 — القبس الدولي : ستيفن غرين — بالسيف — 13 — أمريكا وإسرائيل في الشرق الأوسط عدد 967 — باريس — لندن 1988 .

4 — القبس الدولي : ستيفن غرين — بالسيف — 14 — أمريكا وإسرائيل في الرق الأوسط عدد 959 — باريس — لندن 1988 .

5 — القبس الدولي : ستيفن غرين — بالسيف — 15 — أمريكا وإسرائيل في الشرق الأوسط عدد 961 — باريس — لندن — 1988 .

6 — التربية السورية : علي أبو الحسن — الفراغ وموقف شعب فلسطين فيه — عدد 1251 — حلب — 1957 .

ملاحــــق الكتاب

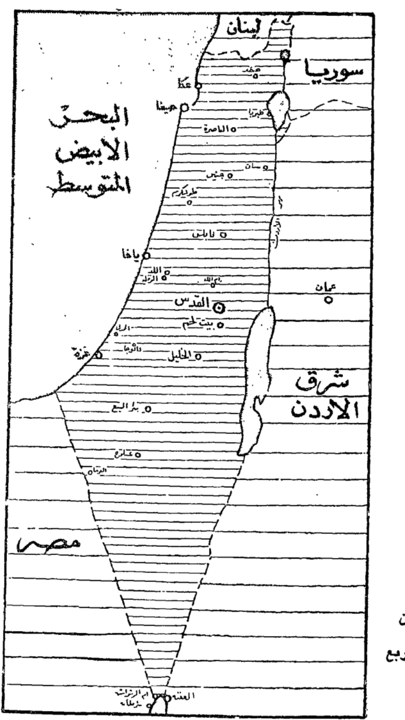
مقدمـــــة

في سياق المنهج التاريخي للكتاب من حيث كشف الأدوار السياسية والعسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب الصهيونية منذ أن كانت فكرة إلى أن أصبحت دولة تابعة للولايات المتحدة ومنطقة نفوذ لها في قلب الوطن العربي .

أوردت ملاحق بدءاً من الخريطة التي تبين وضع فلسطين في ظل الانتداب مروراً بمذكرات وبيانات عربية وبيانات ومشاريع وقرارات أمريكية أو ساهمت في صنعها وأوعزت بصياغتها الولايات المتحدة الأمريكية ، إلى جانب التصريحات الصادرة عن مسؤلين فلسطينيين كتصريح الحاج محمد أمين الحسيني رئيس الهيئة العربية العليا لفلسطين والذي أصدره عام 1956 حول الموقف الأمريكي المنحاز في الملحق رقم (14) وصولاً لمشروع ريغان ونهاية بخريطة توضح مطامع اليهود التوسعية في الوطن العربي . وقد سارت الملاحق مرتبة تبعاً للأحداث التاريخية السياسية والمتغيرات الدولية بحيث أردت منها أن تكون ملازمة تماماً لتلك الأحداث وتلك التحولات ومعبرة بكل تأكيد عن التسلسل التاريخي للدور الأمريكي ومفسرة له ، بوضوح لايرقى إليه الشك ، بحيث كانت هذه الملاحق آخذة شكل علامات بارزة على خط سير الولايات المتحدة ، الذي رسمته للصهيونية في إطار ما سمي « بدولة إسرائيل » ، والتي كانت التأكيدات التي أوردتها على كونها منطقة نفوذ أمريكية رغم كونها غيضاً من فيض ، وحدها كافية لكشف حقيقة أغرب دولة في هذا العالم ، أريد لها أن تكون عامل عدم أستقرار في الشرق الأوسط . وربما كانت سبباً في **إشعال نيران حرب عالمية ثالثة .**

ملحق رقم (1)

خريطة رقم 1 فلسطين تحت الانتداب البريطاني



مساحة فلسطين

27031 كيلو متر مربع

ملحق رقم (2)

صورة المذكرة المرسلة إلى الحكومة الأمريكية من الجامعة العربية

بناء على قرار مجلس الجامعة في القاهرة في كانون الأول 1946
وصورة جواب هذه الحكومة العجيب عليها

1- مذكرة الجامعة

لقد انتهز مجلس الجامعة فرصة اجتماعه في دورته الحاضرة وتداول فيما بدا في خلال الشهور المنصرمة من تدخل أميركا في شؤون فلسطين وما يحدثه ما يصدر عن فخامة رئيس جمهورية الولايات المتحدة من تصريحات ويبديه لدى الحكومة البريطانية من مساع وقرر لفت نظر حكومة الولايات المتحدة إلى ما تحدثه هذه التصريحات والمساعي من انزعاج كبير في البلاد العربية والعالم الإسلامي وإلى ما يترتب عليها من إساءة لطيب العلاقات التي ترغب دول الجامعة أن تظل دائماً بينها وبين الحكومة الأميركية . كذلك تناول المجلس موضوع ما يبذل في مناطق الاحتلال الأميركية في أوروبا من تشجيع وتسهيل للهجرة الصهيونية إلى فلسطين . وهو يرجو أن تعمل حكومة الجمهورية على وضع حد لهذه التصرفات التي لايمكن أن تفسر إلا بالتحيز لأحد طرفي النزاع في القضية القائمة بين العرب واليهود والتي لاتزال موضوع البحث والدرس أملاً في الوصول إلى حل عادل يزيل ما تراكم في النفوس كنتيجة للموقف الحالي البالغ الصعوبة ويوطد أركان السلام وهو ما تنشده جميع الأمم وتحمل علم زعامته الحكومة الأميركية في كل ما تناصره من مبادىء سامية ..

4 ديسمبر 1946

2- صورة الجواب العجيب

«طلبت إلي حكومتي رداً على المذكرة التي أرسلت من جانب الجامعة العربية أن أعرب

عن بالغ ارتياحها لروابط الصداقة المتينة التي تربط الولايات المتحدة بجميع الدول العربية وعن أملها في أن تزداد عرى هذه الصداقة توثقاً .

وقد أحيطت حكومتي علماً بتقرير المجلس أن اهتمام حكومة الولايات المتحدة بقضية فلسطين والتصريحات الأخيرة التي أدلى بها رئيس الولايات المتحدة بخصوص فلسطين قد سببت قلقاً شديداً في سائر الدول العربية والعالم الإسلامي .

فمنذ نهاية الحرب العالمية الأولى عاضدت الولايات المتحدة حكومة وشعباً الوطن القومي اليهودي في فلسطين ، وإذن فحكومتي إنما تتصرف طبقاً لسياسة الولايات المتحدة التقليدية عندما تدعو إلى اتخاذ التدابير التي ترمي إلى تعزيز إبراز هذه الفكرة إلى حيز الوجود .

وأحيطت حكومتي علماً كذلك بطلب المجلس منها اتخاذ الإجراءات الكفيلة بوضع حد للحيلولة المبذولة لتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين من مناطق الاحتلال الأميركية في أوروبا . ولعلكم تذكرون أن العالم لم يدرك حقيقة المأساة المؤلمة التي حلت بالبقية الباقية من ضحايا الاضطهاد النازي ومعظمهم من اليهود إلا بعد هزيمة دول المحور في أوروبا . ولم يدل رئيس الولايات المتحدة بما أدلى به من تصريحات مؤداها وجوب اشتراك جميع الشعوب في مسؤولية إيجاد حل يساعد أولئك الذين وجدوا أنفسهم مضطرين لترك أوروبا على إيجاد أوطان لهم يستقرون فيها بأمان وسلام إلا في تلك الآونة وما تلاها من فترات . وكثير من هؤلاء اليهود يتطلعون إثر ما أصابهم من اضطهادات إلى فلسطين كملجأ . وإنه ليبدو مخالفاً للمبادىء الإنسانية لجميع الشعوب إنكار حق الباقين الآن في مراكز المشردين في أوروبا في البحث عن مأوى لهم في بلاد أخرى ومنها فلسطين وإن حكومتي لتشاطر مجلس الجامعة ما صرح به من الأمل في الوصول إلى حل شريف عادل لهذه المشكلة مما يساعد على استتباب الأمن والسلام في أنحاء العالم ....

17 يناير 1947

ملحق رقم (3)

أحكام قرار التقسيم

إن قرار الجمعية العامة بتقسيم فلسطين، الذي يعرف باسم القرار 181 (ل — 2)، يشكل في واقع الأمر توصية موجهة للملكة المتحدة بوصفها الدولة المنتدبة ولجميع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة بالقيام، فيما يتصل بنظام الحكم المقبل في فلسطين، باعتماد وتنفيذ مشروع التقسيم مع الوحدة الاقتصادية، مع مطالبة مجلس الأمن بأن يتخذ الإجراءات اللازمة المنصوص عليها في المشروع من أجل تنفيذه....

وقد تقرر تقسيم فلسطين إلى «دولة يهودية» غير مسماة و«دولة عربية» غير مسماة، كما تقرر أن تسحب بريطانيا العظمى وجودها بحلول 1 آب / أغسطس 1948، تاركة للدولة اليهودية بحلول 1 شباط / فبراير 1948، منطقة تتضمن ميناء بحريا لتسيير قدوم «هجرة كبيرة»، وفي أثناء الفترة الانتقالية التي تهدأ في تشرين الثاني / نوفمبر 1947، تتولى الأمم المتحدة تدريجياً دفة الإدارة في الإقليم كله، على أن تمارس هذه الإدارة عن طريق لجنة، وأن يتم تسليم السلطة إلى الدولتين يوم الاستقلال الذي ينبغي ألا يتجاوز 1 تشرين الأول / أكتوبر 1948، وتقرر أن ترتبط الدولتان في وحدة اقتصادية.

وقد تم تقسيم فلسطين إلى ثمانية أجزاء، خصص ثلاثة منها للدولة اليهودية وثلاثة للدولة العربية، وتقرر أن يشكل الجزء السابع، وهو يافا، جيباً عربياً في الإقليم اليهودي (المرفق الأول).

أما الجزء الثامن فقد تقرر أن يكون مدينة القدس بوصفها كياناً مستقلاً يخضع لنظام دولي خاص. وتقرر أن يتولى مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة إدارة القدس لفترة أولية تبلغ عشر سنوات. يعيد المجلس في نهايتها دراسة المشروع، و«يصبح سكان المدينة عندئذ أحراراً في أن يعبروا بواسطة استفتاء عن رغباتهم فيما يتعلق بإمكانية تعديل نظام حكم المدينة».

ووردت ضمانات مركز القدس بالعبارات التالية:

« لايجوز إنكار أو الإخلال بالحقوق القائمة فيما يتعلق بالأماكن المقدسة والأبنية أو المواقع الدينية » .

« ففيما يتعلق بالأماكن المقدسة ، تضمن حرية الوصول والزيارة والعبور ، طبقاً للحقوق القائمة ، لجميع سكان ومواطني الدولة الأخرى ومدينة القدس ، وكذلك للأجانب ، دون تمييز بسبب الجنسية ، شريطة المحافظة على النظام العام واللياقة العامة » .

« تصان الأماكن المقدسة والأبنية أو المواقع الدينية . ولايسمح بأي فعل قد يخل على أي نحو بطابعها المقدس .... » .

وكان التعليل العقلي لهذا التقسيم الإقليمي الترقيعي ، هو ضمان اشتمال الدولة اليهودية على أقصى عدد من اليهود وتخفيض عدد أولئك الذين سيستبقون في الدولة العربية إلى أدنى حد ممكن (يقدر بحوالي 100000 شخص) . ولكن سيبقى داخل حدود الدولة اليهودية عدد كبير جداً من عرب فلسطين : 497000 نسمة (منهم 90000 بدوي) مقابل 498000 يهودي (13) . وقد تضمن مشروع التقسيم ضمانات مفصلة لكفالة حقوق الأقليات ، منها ما يلي :

« تكفل للجميع حرية التعبير وحرية ممارسة جميع أشكال العبادة ، على أن يخضع ذلك فقط لحفظ النظام العام والأخلاق العامة » .

« لايجوز ممارسة أي نوع من أنواع التمييز بين السكان بسبب العنصر أو الدين أو اللغة أو الجنس » .

« لجميع الأشخاص الداخلين في نطاق اختصاص الدولة الحق في التمتع بحماية القوانين على قدم المساواة » .

« تحترم قوانين الأسرة والمراكز الشخصية لمختلف الأقليات ومصالحها الدينية ، بما فيها الأوقاف ... » .

« تؤمن الدولة تعليماً ابتدائياً وثانوياً كافياً للأقلية العربية والأقلية اليهودية بلغتها وعاداتها الثقافية على التوالي ... » .

« لايجوز حرمان أية طائفة من حقها في المحافظة على مدارسها الخاصة من أجل تعليم أبنائها بلغتها الخاصة ، شريطة امتثالها للمتطلبات التعليمية ذات الطابع العام التي قد تفرضها الدولة ، ولا يجوز المساس بهذا الحق ... » .

« لايسمح بنزع ملكية أي أرض تخص عربياً في الدولة اليهودية (أو يهودياً في الدولة

العربية) إلا للمنفعة العامة . وفي جميع الحالات ، يجب دفع تعويض كامل وبالمقدار الذي تحدده المحكمة العليا ، وأن يتم الدفع قبل تجريد المالك من أرضه ... » .

وينبغي كذلك أن تضمن كلتا الدولتين حرية الحركة والعبور .

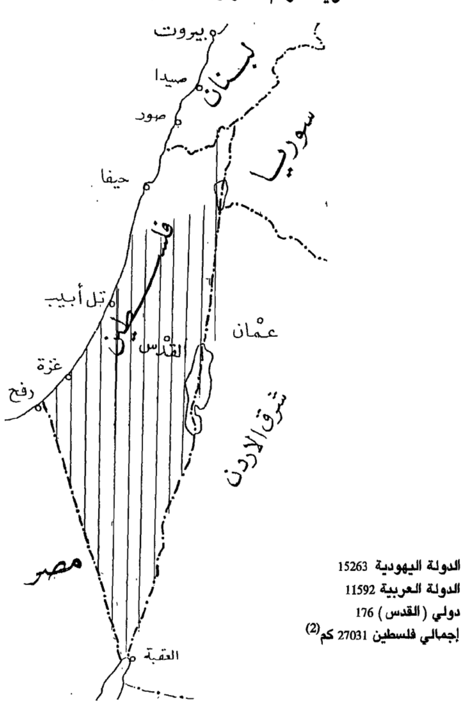
أما الضمانات المتعلقة بمركز القدس وحق الأقليات فقد تقرر أن يكون لها مركز الأحكام الدستورية في كل دولة :

« تُصدر الحكومة المؤقتة لكل دولة مقترحة إعلاناً موجهاً إلى الأمم المتحدة ، قبل الاستقلال ؛ ... » .

« يعترف بالأحكام الواردة في الإعلان بوصفها قوانين أساسية للدولة ولا يجوز أن يتعارض أي قانون أو نظام أو إجراء رسمي مع هذه الأحكام ، كما لايجوز أن يكون لأي قانون أو نظام أو إجراء رسمي سيادة عليها » .

ملحق رقم (4)

خريطة رقم 2 قرار التقسيم 1947



الدولة اليهودية 15263
الدولة العربية 11592
دولي (القدس) 176
إجمالي فلسطين 27031 كم(2)

ملحق رقم (5)

النظام الدولي للقدس 1947
اقترحتها اللجنة الخاصة بالقضية الفلسطينية (نوفمبر / تشرين الثاني 1947)

ملحق رقم (6)

نص البيان الذي أذاعته الحكومات العربية

باستنكار التقسيم في تاريخ 17 كانون الأول 1947

منذ تلاقت أغراض الاستعمار وأطماع الصهيونية على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وعرب هذه البلاد في محنة ، تفرض القوة عليهم جماعات أجنبية عنهم تأتيهم من الغرب والشرق بلغاتها وعاداتها ومذاهبها الاجتماعية ولا تلبث هذه الجماعات أن تنتزع من العرب بشتى الوسائل أراضيهم وموارد رزقهم وهي اليوم تسلبهم أوطانهم . وقد مدت الدولة المنتدبة هؤلاء الدخلاء بالمعونة فمكنتهم من إنشاء جيش مدرب مسلح انقلب في السنين الأخيرة إلى أداة إرهاب وأداة شر على البلاد جميعاً بما عاثوا فيها من فساد . وقد بصرت حكومات الدول العربية الدولة المنتدبة وغيرها في مناسبات كثيرة وبطرق شتى وفي مؤتمرات متعددة بسوء المنقلب في فلسطين وكاشفتها العاقبة الوخيمة لعملها وعمل الصهيونيين وما يؤدي إليه من حروب وفتن بين المسلمين والمسيحيين من ناحية واليهود من ناحية أخرى تعم الشرق بأسره وقد تمتد أحقاباً طويلة ولما تفاقمت الحالة في فلسطين وعجزت الدولة المنتدبة عن حفظ الأمن والنظام وعرضت أمر الانتداب على هيئة الأمم المتحدة فأدت وفود الدول العربية في دورتي الجمعية العامة واجبها كاملاً وأظهرت حق العرب وبغي الصهيونية ، وانذرت بالعواقب الوخيمة إذا ما تجاهلت الجمعية مبادىء الحق والديمقراطية ولكن لشديد الأسف تنكرت الجمعية لذات المبادىء التي تضمنها ميثاقها فأوصت بتقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية فيها ، وهي بذلك قد هدرت حق كل شعب في اختيار مصيره وتقريره ، وأخلت بمبادىء الحق والعدالة جميعاً ، وهي قد رسمت للتقسيم حدوداً تجعله غير قابل للتنفيذ وتجعله أيضاً مصدر الاضطراب والفتنة ، فأدخلت فيما أسمته بالدولة اليهودية أجود أراضي العرب وأوسعها رقعة وأكبر موارد الثروة الاقتصادية في البلاد وأخطرها شأناً ووضعت نصف مليون من العرب مسيحيين ومسلمين تحت نير الصهيونيين وسيف إرهابهم وهم أنفسهم لايتجاوزون عدد العرب الذين يراد وضعهم تحت سلطان الصهيونية الدخلية وذلك بعد أن نزعت الدولة المنتدبة من العرب سلاحهم ومكنت الصهيونية من رقابهم . وقد استفز هذا الوضع الظالم

الشرق بأسره بل كثرة سكان العالم أجمع فهبت الشعوب العربية والإسلامية جميعاً مندفعة لإزهاق الباطل وإحقاق الحق وإنقاذ عرب فلسطين المستضعفين في أراضيهم وديارهم وحكومات دول الجامعة العربية تقف صفاً واحداً في جانب شعوبها في نضالها لدفع الظلم عن إخوانهم العرب وتمكينهم من الدفاع عن أنفسهم ولتحقيق استقلال فلسطين ووحدتها .
وقد قرر رؤساء وممثلو هذه الحكومات في اجتماعهم بالقاهرة أن التقسيم باطل من أساسه ، وقرروا كذلك عملاً بإرادة شعوبهم أن يتخذوا من التدابير الحاسمة ما هو كفيل بعون الله بإحباط مشروع التقسيم الظالم ونصرة حق العرب . وسيرى العالم استحالة أخذ العرب بالعنف وإخضاعهم للقوة أياً كان مصدرها . وسيرى العالم أن العرب حين دعوا إلى التمسك بقواعد الحق والعدل وحين أنذروا بعواقب المغامرة الصهيونية إنما كانوا طلاب حق وعدل بين الناس جميعاً راغبين في استبعاد أسباب الفتن والاضطراب في الشرق الأوسط حريصين على إقرار السلام في ربوعه . وسيرى العالم كذلك أن الذين عملوا على تقسيم فلسطين دون تدبر العواقب يتحملون وحدهم مسؤولية الفتن والاضطرابات التي أثاروها والتي لايعلم مداها . أما وقد تغلبت الشهوات والأغراض حتى في ساحة الأمم المتحدة وأغلقت أبواب الحق والعدل في وجه العرب فإنهم قد وطدوا العزم على خوض المعركة التي حملوا عليها وعلى السير حتى نهايتها الظافرة بإذن الله فتستقر مبادىء الأمم المتحدة في نصابها السليم وتسود في الأراضي المقدسة مبادىء العدالة والمساواة بين الناس أجمعين .

ملحق رقم (7)

برنادوت (مشروع –)

شعرت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العامة في 1947/11/29 لم يتضمن حلاً مقبولاً للنزاع العربي – الصهيوني بل زاد من حدة الصدامات بين الجانبين المتنازعين، ومع اقتراب نهاية الانتداب البريطاني واعتزام الحركة الصهيونية إقامة دولتها في فلسطين ازداد توتر الأوضاع فيها، وخاصة بعدما تصاعدت الصدامات بين العصابات الصهيونية المسلحة والشعب الفلسطيني الذي هبّ للدفاع عن عروبة بلاده. كل ذلك دعا الجمعية العامة إلى أن تنعقد في ثاني دورة استثنائية لها، وأن تتخذ عدداً من القرارات منها القرار رقم 186 الصادر بتاريخ 1948/5/14 وهو يقضي، فيما يقضي، بالآتي:

«تفوّض (الجمعية العامة) وسيطاً تابعاً للأمم المتحدة في فلسطين تختاره لجنة من الجمعية العامة مؤلفة من ممثلي الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، ويمارس المهام التالية: استعمال مساعيه الحميدة لدى السلطات المحلية والطائفية في فلسطين في سبيل إيجاد تسوية سلمية للوضع المستقبلي في فلسطين ...».

وطلبت الجمعية العامة من الوسيط المقترح أن يرفع تقارير شهرية عن تقدم مهمته، أو كلما رأى ذلك ضرورياً، إلى مجلس الأمن والأمين العام لرفعها إلى أعضاء الأمم المتحدة.

وبناء على توصية إجماعية من اللجنة التي عيّنتها الأمم المتحدة اختير الكونت فولك برنادوت من السويد في 1948/5/22 ليكون الوسيط الدولي المطلوب. وهو، أي برنادوت (1895–1948)، ضابط سويدي كان يترأس آنذاك لجنة الصليب الأحمر في بلاده. وقد استطاع أن يحقق الهدنة الأولى في فلسطين في 1948/6/11. ثم بدأ ينفذ المهمة التي أوكلتها إليه الأمم المتحدة.

تمكن برنادوت بعد مساع لدى الجانبين العربي والإسرائيلي من الدعوة إلى مفاوضات

رودس التي جرت في نهاية عام 1948 . وبعد اتصالات مكثفة بالجانبين توصّل إلى مجموعة من المقترحات حول مستقبل الوضع في فلسطين ، وقد قدمها في 1948/6/27 ، وجاءت فيها النقاط التالية :

1) ينشأ في فلسطين بحدودها التي كانت قائمة أيام الانتداب البريطاني الأصلي عام 1922 (وفيها شرق الأردن) اتحاد من عضوين أحدهما عربي والآخر يهودي ، وذلك بعد موافقة الطرفين اللذين يعنيهما الأمر .
2) تجري مفاوضات يساهم فيها الوسيط لتخطيط الحدود بين العضوين على أساس ما يعرضه هذا الوسيط من مقترحات . وحين يتم الاتفاق على النقط الرئيسة تتولى لجنة خاصة تخطيط الحدود نهائياً .
3) يعمل الاتحاد على تدعيم المصالح الاقتصادية المشتركة وإدارة المنشآت المشتركة وصيانتها بما في ذلك الضرائب والجمارك ، وكذا الإشراف على المشروعات الإنشائية ، وتنسيق السياسة الخارجية والدفاعية .
4) يكون للاتحاد مجلس مركزي وغير ذلك من الهيئات اللازمة لتصريف شؤونه حسبما يتفق على ذلك عضوا الاتحاد .
5) لكل عضو في الاتحاد الإشراف على شؤونه الخاصة بما فيها السياسة الخارجية وفقاً لشروط الاتفاقية العامة للاتحاد .
6) تكون الهجرة إلى أراضي كل عضو محدودة بطاقة ذلك العضو على استيعاب المهاجرين . ولأي عضو بعد عامين من إنشاء الاتحاد الحق في أن يطلب إلى مجلس الاتحاد إعادة النظر في سياسة الهجرة التي يسير عليها العضو الآخر ، ووضع نظام يتمشى والمصالح المشتركة للاتحاد ، وفي إحالة المشكلة ، إذا لزم الأمر ، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة . ويجب أن يكون قرار هذا المجلس مستنداً إلى مبدأ الطاقة الاستيعابية وملزماً للعضو الذي تسبب في المشكلة .
7) كل عضو مسؤول عن حماية الحقوق المدنية وحقوق الأقليات ، على أن تضمن الأمم المتحدة هذه الحقوق .
8) تقع على عاتق كل عضو مسؤولية حماية الأماكن المقدسة والأبنية والمراكز الدينية ، وضمان الحقوق القائمة في هذا الصدد .
9) لسكان فلسطين إذا غادروها بسبب الظروف المترتبة على النزاع القائم الحق في العودة إلى بلادهم دون قيد ، واسترجاع ممتلكاتهم .

وقد اتبع برنادوت مقترحاته السابقة بملحق تضمن الآتي :

« بالإشارة إلى الفقرة الثانية من المقترحات يبدو أنه من الأوفق عرض مقترحات تكون

أساساً لتخطيط الحدود بين العضوين :

1) ضمّ منطقة النقب بأكملها أو جزء منها إلى الأراضي العربية .
2) ضمّ منطقة الجليل الغربية بأكملها أو جزء منها إلى الأراضي اليهودية .
3) إعادة النظر في وضع مدينة يافا .
4) ضم مدينة القدس إلى الأراضي العربية ، ومنح الطائفة اليهودية فيها استقلالاً ذاتياً لإدارة شؤونها ، واتخاذ التدابير اللازمة لحماية الأماكن المقدسة .
5) إنشاء ميناء حر في حيفا ، على أن تشمل منطقة الميناء الحر مصانع تكرير البترول ونهاية خط الأنابيب .
6) إنشاء ميناء جوي حر في مطار اللد .

واقترح برنادوت اتحاد شرقي الأردن وفلسطين آخذاً بعين الاعتبار الوضع الجغرافي للقطرين .

رفض العرب ممثلين في الأمين العام لجامعة الدول العربية مقترحات برنادوت ، وفندوها . وكان الملك عبد الله من أعنف معارضي هذه المقترحات ، خاصة ما تعلق منها بوحدة أراضي شرقي الأردن وفلسطين في الاتحاد المقترح . كذلك رفضت الهيئة العربية العليا مقترحات برنادوت ، وقدّمت بدلاً لها ما قُدِّم من مقترحات عربية في مؤتمر لندن لعام 1946 .

بالمقابل رفض زعماء الحركة الصهيونية مقترحات الكونت برنادوت ، وخاصة تلك التي تتعلق بمدينة القدس ومنطقة النقب .

وعلى الصعيد الدولي أيّدت بريطانيا والولايات المتحدة مقترحات برنادوت في حين عارضها الاتحاد السوفيتي .

وفي ضوء ما تلقاه برنادوت من ملاحظات وردود على مقترحاته الأولى ، وما لاحظه من مشاهداته عند زيارته لفلسطين ، أعدّ صيغة معدّلة لاقتراحاته عرفت باسم « مشروع برنادوت » بعث به قبل اغتياله إلى الأمين العام للأمم المتحدة . وقد نشر مشروع برنادوت هذا في 1948/9/20 كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة . وتتلخص خطوطه العامة فيما يلي :

1) يجب أن يعود السلام العام الشامل إلى ربوع الأراضي المقدسة حتى يمكن إيجاد جو من الهدوء تعود فيه العلاقات الطيبة بين العرب واليهود إلى الوجود . وينبغي على الأمم المتحدة أن تتخذ كل ما من شأنه إيقاف الأعمال العدوانية في فلسطين .
2) يجب أن يعترف العالم العربي أنه قد أصبح في فلسطين دولة يهودية ذات سيادة تدعى

(دولة إسرائيل) وهي تمارس سلطاتها كاملة في جميع الأراضي التي تحتلها .

3) يجب قيام هذه الدولة الإسرائيلية ضمن الحدود التي نصّ عليها قرار التقسيم مع التعديلات التالية :

(1) تضم منطقة النقب بما فيها مدينتا المجدل والفالوجة إلى الأراضي العربية .

(2) يمتد خط من الفالوجة إلى الشمال ثم إلى الشمال الشرقي من اللد والرملة اللتين ينبغي أن تخرجا من أراضي الدولة اليهودية .

(3) تُضم منطقة الجليل برمتها إلى الدولة اليهودية .

(4) ينبغي أن تعين الحدود على أساس الوحدة الجغرافية والجنسية ، على أن تطبق على الطرفين بالتساوي دون تقيد بالحدود التي عينها قرار التقسيم .

(5) تعين الحدود بين الطرفين (رغم أنه لم تبدر أية بادرة لإنشاء دولة عربية في الأراضي التي خصصها لها قرار التقسيم) باتفاق مشترك بين العرب واليهود ، أو عن طريق الأمم المتحدة .

6) يترك للدول العربية أن تقرر مصير الأراضي العربية في فلسطين بالتشاور مع سكانها .

7) بالنظر إلى العلاقات الاقتصادية والتاريخية والجغرافية والسياسية بين المنطقة العربية في فلسطين وشرق الأردن فإن هناك من الأسباب القوية ما يشجع على ضم الأراضي إلى شرق الأردن ، على أن تعدّل الحدود المتاخمة للدول العربية الأخرى .

8) تعلن حيفا بما في ذلك منشآت البترول مرفأ حراً ، على أن يُعطى للدول العربية المعنيّة منفذ إلى البحر ، وعلى أن تتعهد الدول العربية بضمان استمرار تدفق البترول العربي إليه .

9) يُعلَن مطار اللد مطاراً حراً ، ويُعطى للدول العربية المعنيّة منفذ إليه .

10) نظراً لما لمدينة القدس من أهمية دينية ودولية ينبغي وضعها تحت إشراف الأمم المتحدة ، على أن يعطى العرب واليهود فيها أكبر مدى من الإدارة المحلية ، وعلى أن تُضمن حرية العبادة وزيارة الأماكن المقدسة للراغبين في زيارتها .

11) يجب أن تؤكد الأمم المتحدة حق الناس الأبرياء الذين شردوا من بيوتهم بسبب الإرهاب الحالي في العودة إلى ديارهم . كما ينبغي أن تدفع تعويضات عن الممتلكات لمن لايرغب منهم في العودة .

12) يجب أن يضمن كل من الطرفين حقوق الأقلية الأخرى التي تسكن منطقته .

13) يجب أن تتعهد الأمم المتحدة بضمانات فعالة إزالة مخاوف العرب واليهود كل من الآخر ، وخاصة فيما يتعلق بالحرية والحقوق الإنسانية .

14) يجب تعيين مجلس فني من قبل الأمم المتحدة لتعيين الحدود أولاً ، ثم لتوثيق العلاقات بين الدولة اليهودية والعرب .

رفضت مقترحات برنادوت المعدّلة الواردة في مشروعه هذا ، كما رفضت مقترحاته الأولى من قبل جميع الأطراف الفلسطينية ، والعربية ، واليهودية . غير أن الرفض الصهيوني كان أعنف بدليل قيام عصابة شتيرن الصهيونية باغتيال برنادوت ومراقب الأمم المتحدة العقيد الفرنسي أنديه سيو جهاراً يوم 1948/9/17 ، حتى قبل أن يقدم برنادوت مشروعه رسمياً . وقام مساعده رالف بانش الأمريكي يتابع مهمته كوسيط دولي ، فأشرف على اتفاقيات الهدنة الدائمة بين كل من (إسرائيل) من جهة ، ومصر والأردن ولبنان وسورية من جهة أخرى .

لم يكن مشروع برنادوت لإعادة السلام إلى فلسطين حلاً للقضية . وقد تجسّد باتفاقيات مؤقتة لم يكن لها أي طابع سياسي ، وإنما هي اتفاقيات عسكرية أساسها وقف إطلاق النار ، وهي بالتالي لاتمس حقوق الدول العربية والحقوق الثابتة للشعب العربي الفلسطيني .

أما بقية مقترحات برنادوت (أو مشروعه) فقد أخذت طريقها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ونوقشت هناك . ويمكن القول إن هذه المقترحات كانت أساساً في إنشاء لجنة التوفيق الدولية ، كما كانت أساساً في تضمين القرار 194 (الدورة 2) الصادر في 1948/12/11 فقرة خاصة توجب السماح للفلسطينيين بممارسة حقهم في العودة (رَ : العودة ، حق) .

المراجع :

— مهدي عبد الهادي : المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934—1974 ، بيروت 1975 .
— مؤسسة الدراسات الفلسطينية : قرارات الأمم المتحدة 1948—1974 ، بيروت 1975 .
— عادل مالك : من رودس إلى جنيف ، بيروت 1974 .
— محمد عزة دروزة : حول الحركة العربية الحديثة ، بيروت 1960 .
— وثيقة الأمم المتحدة رقم 1/648 المتضمنة تقرير الوسيط الدولي .

ملحق رقم (8)

بيان الحكومات العربية

بين يدي زحف الجيوش العربية على فلسطين 15 مايس 1948

1 — كانت فلسطين جزءاً من الامبراطورية العثمانية السابقة خاضعاً لنظامها وممثلاً في برلمانها ، وكانت الأغلبية الساحقة لسكان فلسطين من العرب ؛ وفيها قلة يهودية ضئيلة تتمتع بما يتمتع به بقية السكان من حقوق وتتحمل ما يتحملونه من أعباء ، ولم تكن محل أي معاملة مجحفة بسبب عقيدتها الدينية ، وكانت الأماكن المقدسة مصونة وحرية الوصول إليها مكفولة .

2 — ولقد كان العرب يطالبون دائماً بحريتهم واستقلالهم ، ولما نشبت الحرب العالمية الأولى وأعلن الحلفاء أنهم يحاربون لتحرير الشعوب انضم العرب إليهم وحاربوا في صفوفهم لتحقيق أمانيهم القومية ونيل استقلالهم ، وقطعت انكلترا عهداً بالإعتراف باستقلال البلاد العربية في آسيا ومنها فلسطين فكان للعرب أثر ملحوظ اعترف به الحلفاء في إحراز النصر النهائي .

3 — ولقد أصدرت انكلترة في عام 1917 تصريحاً أبدت فيه عطفها على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين : ولما علم العرب به احتجوا عليه ، فطمأنتهم انكلترة مؤكدة لهم أنه لا يمس حق بلادهم في الحرية والإستقلال ولا يؤثر في الوضع السياسي للعرب في فلسطين . ورغم بطلان هذا التصريح من الناحية القانونية فقد فسرته انكلترة بأنه لا يرمي إلى أكثر من إنشاء مركز روحي لليهود في فلسطين وإنه لا يخفي وراءه مقاصد سياسية كإنشاء دولة يهودية . وبهذا أيضاً صرح زعماء اليهود .

4 — ولما انتهت الحرب لم تف انكلترة بوعدها بل وضع الحلفاء فلسطين تحت نظام الإنتداب وعهدوا به إلى انكلترة بمقتضى صك نص على إدارة البلاد لمصلحة أهلها وتهيئتها للاستقلال الذي اعترف ميثاق عصبة الأمم أن فلسطين أهل له .

5 — ولقد سارت انكلترة بفلسطين سيراً مكن اليهود من إغراقها بسيول المهاجرين

وساعدتهم على الاستقرار في البلاد ، رغم انه ثبت أن كثافة السكان في فلسطين تجاوزت مقدرة البلاد الاقتصادية على إستيعاب المزيد من المهاجرين ، ولم ترع للسكان العرب مصالح ولا حقوقاً وهم أصحاب البلاد الشرعيون ، فكانوا يتبعون مختلف الوسائل للإعراب عن قلقهم وغضبهم من هذه الحالة الضارة بكيانهم ومصيرهم ولكنهم كانوا يقابلون بالإعراض والسجن والتشريد .

6 — ولما كانت فلسطين قطراً عربياً واقعاً في قلب البلاد العربية تربطه بالعالم العربي روابط عديدة روحية وتاريخية واستراتيجية فقد اهتمت البلاد العربية بل والشرقية حكومات وشعوباً بأمر فلسطين وأثارت قضيتها في المحافل الدولية ولدى انكلترة مطالبة بحلها وفق العهود المقطوعة والمبادىء الديمقراطية . ولقد عقد بلندن عام 1939 مؤتمر المائدة المستديرة لبحث قضية فلسطين واستنباط الحل العادل لها واشتركت حكومات الدول العربية فيه وطالبت بالمحافظة على عروبة فلسطين وإعلان استقلالها . وقد انتهى هذا المؤتمر بإصدار كتاب أبيض حددت فيه انكلترة سياستها تجاه فلسطين واعترفت فيه باستقلالها وتعهدت بوضع النظم المفضية إلى ممارسة خصائصه وأعلنت أن التزاماتها الخاصة بإنشاء الوطن القومي اليهودي قد استنفذت لأن هذا الوطن قد انشىء بالفعل . ولكن السياسة التي رسمها هذا الكتاب لم تنفذ مما أدى إلى ازدياد الحالة سوءاً وإلى تفاقم الأمور ضد مصلحة العرب .

7 — وفي الوقت الذي كانت الحرب العالمية الثانية دائرة الرحى فيه أخذت حكومات الدول العربية تتشاور في توثيق تعاونها وزيادة أسباب تضامنها وضم صفوفها تأميناً لحاضرها ومستقبلها ، ومساهمة منها في إقامة صرح العالم الجديد على أسس ثابتة ، وكان لفلسطين في هذه المباحثات مكانها من الإهتمام والعناية . وقد انتجت هذه المباحثات إنشاء جامعة الدول العربية أداة لتعاون الدول العربية على ما فيه أمنها وسلمها وخيرها ، وأعلن ميثاق جامعة الدول العربية أن فلسطين بلد مستقل منذ انسلخ عن الامبراطورية العثمانية ولكن مظاهر استقلاله ظلت محجوبة لأسباب خارجة عن إرادة أهله . وكان من المصادفات التي علقت عليها الدول العربية أكبر الآمال أن انشئت الأمم المتحدة بعد قليل وقد ساهمت في إنشائها وفي عضويتها إيماناً بالمثل العليا القائمة عليها هذه المنظمة .

8 — ومنذ ذلك الحين لم تدخر الجامعة العربية وحكوماتها وسعاً في ولوج كل سبيل سواء مع الدولة المنتدبة أو مع الأمم المتحدة لإستنباط حل عادل لقضية فلسطين قائم على الأسس الديمقراطية الصحيحة ومتفق مع ميثاق عصبة الأمم والأمم المتحدة ، ويكتب

له البقاء ويكفل الأمن والسلم في البلاد ويفتح أمامها سبيل التقدم والرخاء . ولكن الوصول إلى مثل هذا الحل كان يرتطم دائماً بمطالب الصهيونيين الذين جاهروا بإنشاء دولة يهودية بعد أن استعدوا بالقوات المسلحة وبالحصون والإستحكامات لمقابلة كل من يقف في سبيلهم بالقوة .

9 — ولما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 19 تشرين الثاني 1947 توصيتها الخاصة بحل قضية فلسطين على أساس إنشاء دولة عربية وأخرى يهودية فيها مع وضع مدينة القدس تحت وصاية الأمم المتحدة نبهت الدول العربية إلى ما ينطوي عليه هذا الحل من مفاجأة لحق شعب فلسطين في الإستقلال الناجز وللمبادىء الديمقراطية ولأحكام ميثاقي عصبة الأمم والأمم المتحدة وأعلنت رفض العرب له وأنه لا يمكن تنفيذه بالوسائل السلمية وأن فرضه بالقوة يهدد السلم والأمن في هذه الساحة . ولقد صح ما توقعته الدول العربية وأنذرت به . فإن الإضطرابات ما لبثت أن عمت فلسطين فاصطدم العرب واليهود وأخذوا في التطاحن والتقاتل وسالت دماؤهم وعندئذ أخذت الأمم المتحدة تتنبه إلى خطأ التوصية بالتقسيم وهي لا تزال تبحث عن مخرج من هذه الحالة .

10 — والآن وقد انتهى الإنتداب البريطاني على فلسطين من غير أن تنشأ في البلاد سلطة دستورية شرعية تكفل صون الأمن واحترام القانون وتؤمن السكان على أرواحهم وأموالهم فإن حكومات الدول العربية تعلن ما يأتي :

أولاً : إن حكم فلسطين يعود إلى سكانها طبقاً لأحكام ميثاق عصبة الأمم والأمم المتحدة ولهم وحدهم حق تقرير مصيرهم .

ثانياً : لقد اضطرب حبل الأمن واختل النظام في فلسطين وأدى العدوان الصهيوني إلى نزوح ما ينيف على ربع مليون من سكانها العرب عن ديارهم والتجائهم إلى البلاد العربية المجاورة وكشف الأحداث الواقعة في فلسطين عن نوايا الصهيونيين العدوانية ومآربهم الإستعمارية مما ارتكبوا من فظائع ضد السكان العرب الآمنين ولا سيما في قرية دير ياسين وطبريا وغيرهما كما أنهم لم يرعوا حرمة القناصل فقد اعتدوا على قنصليات الدول العربية في القدس وبعد أن انتهى الإنتداب البريطاني لم تعد السلطات البريطانية مسؤولة عن أمن البلاد إلا بالقدر الذي يمس قواتها المنسحبة وفي الجهات التي تكون فيها هذه القوات وقت الإنسحاب كما أعلنت ذلك . وهذا الوضع يجعل فلسطين خالية من كل جهاز حكومي قادر على إعادة النظام وحكم القانون إلى البلاد وتأمين السكان على أرواحهم وأموالهم .

ثالثاً : تهدد هذه الحالة بالإنتشار إلى البلاد العربية المجاورة حيث الشعور ثائر بسبب الأحداث الواقعة في فلسطين وحكومات الدول الأعضاء في الجامعة وفي الأمم المتحدة يساورها شديد القلق وبالغ الإهتمام بهذه الحالة .

رابعاً : كانت هذه الحكومات ترجو لو أن الأمم المتحدة وفقت في استنباط الحل السلمي العادل لقضية فلسطين وفق المبادىء الديمقراطية وميثاق عصبة الأمم والأمم المتحدة فيسود هذا الجزء من العالم الأمن والسلم والرخاء .

خامساً : إن حكومات الدول العربية مسؤولة عن حفظ الأمن والسلم في ساحتها بوصفها أعضاء في الجامعة العربية وهي منظمة إقليمية بالمعنى الوارد في أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة . وهذه الحكومات ترى في الأحداث الواقعة في فلسطين تهديداً للسلم والأمن في ساحتها عموماً وبالنسبة لكل منها بالذات .

سادساً : لذلك ونظراً لأن أمن فلسطين وديعة مقدسة في عنق الدول العربية ، ورغبة في وضع حد لهذه الحالة وفي منعها من أن تتفاقم وتتحول إلى فوضى لا يعلم مداها أحد ، ورغبة في منع إمتداد الإضطراب والفوضى في فلسطين إلى البلاد العربية المجاورة وفي سد الفراغ الحادث في الجهاز الحكومي بفلسطين نتيجة لزوال الإنتداب وعدم قيام سلطة شرعية تخلفه رأت حكومات الدول العربية نفسها مضطرة إلى التدخل في فلسطين لمجرد مساعدة سكانها على إعادة السلم والأمن وحكم العدل والقانون إلى بلادهم وحقناً للدماء .

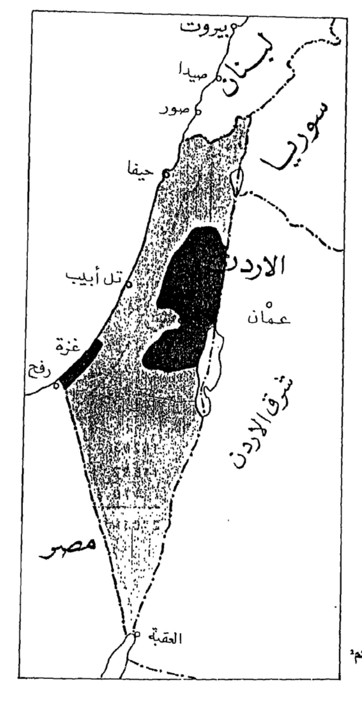
سابعاً : تعترف حكومات الدول العربية أن استقلال فلسطين الذي حجبه إلى الآن الإنتداب البريطاني قد أصبح حقيقة واقعة لسكان فلسطين الشرعيين ، وهم وحدهم أصحاب الحق في تزويد بلادهم بالنظم والمؤسسات الحكومية بمطلق سيادتهم وسلطانهم ، وهم الذين يمارسون خصائص استقلالهم بوسائلهم الخاصة دون أي تدخل خارجي من أي نوع كان بمجرد أن يعود إلى البلاد الأمن والسلم وحكم القانون . وعندئذ يقف تدخل الدول العربية وتتعاون دولة فلسطين المستقلة مع دول الجامعة العربية على كل ما فيه أمن وسلم ورخاء هذا الجزء من العالم .

وتؤكد حكومات الدول العربية في هذه المناسبة ما سبق لها أن أعلنته أمام مؤتمر لندن والأمم المتحدة من أن الحل الوحيد العادل لقضية فلسطين هو إنشاء دولة فلسطينية موحدة وفق المبادىء الديمقراطية يتمتع سكانها بالمساواة التامة أمام القانون وتكفل للأقليات فيها جميع الضمانات المقررة في البلاد الديمقراطية الدستورية وتصان الأماكن المقدسة وتكفل حرية الوصول إليها .

ثامناً : تعلن الدول العربية بما لا يقبل مزيداً من التأكيدات أن هذه الإعتبارات والأهداف هي وحدها التي اقتضتها التدخل في فلسطين وأنها لا يحدوها إلا مجرد وضع حد للأحوال السائدة فيها . ولهذا فهي وطيدة الثقة في أن يلقى عملها هذا تأييد الأمم المتحدة باعتباره رامياً إلى تحقيق أهدافها وإعلاء مبادئها كما نص عليه ميثاقها .

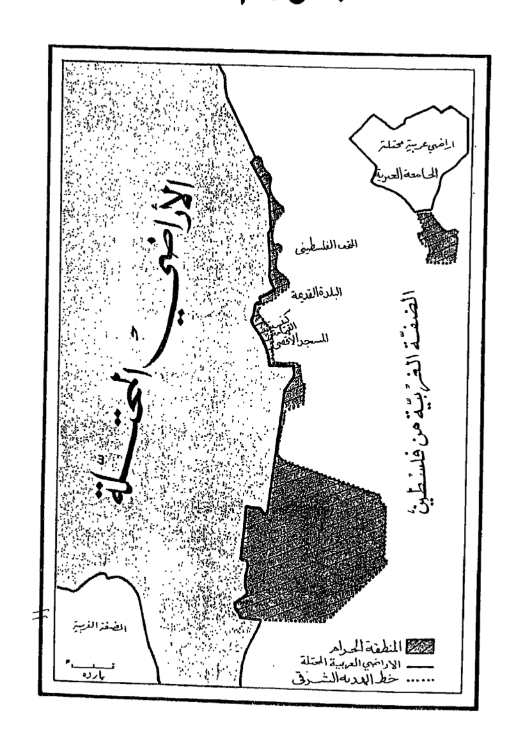
ملحق رقم (9)

خريطة رقم 3 الأراضي العربية المحتلة عام 1949



الأراضي المحتلة 20700
قطاع غزة 378
الضفة الغربية 5953
إجمالي فلسطين 27031 كم²

ملحق رقم (10)



اراضي عربية محتلة
الجامعة العبرية
البلدة القديمة
المسجد الاقصى
الضفة الغربية من فلسطين
المنطقة الحرام
الاراضي العربية المحتلة
خط الهدنه الشرقي

ملحق رقم (11)

1 — البيان الثلاثي الذي أصدرته الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وأبلغته إلى الدول العربية بتاريخ 25 مايس 1950

لما كانت الفرصة قد سنحت لحكومات المملكة المتحدة وفرنسة والولايات المتحدة خلال المؤتمر الذي عقده وزراء خارجيتها أخيراً في لندن لتبحث مسائل معينة خاصة بالسلام والإستقرار بين الدول العربية وإسرائيل ولا سيما مسألة شحن الأسلحة والعتاد الحربي إلى هذه الدول فقد قررت الحكومات الثلاث أن تصدر البيان التالي :

1 — إن الحكومات الثلاث لتدرك أن الدول العربية ودولة إسرائيل تحتاج جميعها إلى الاحتفاظ بقدر معين من القوات المسلحة لأغراض المحافظة على أمنها الداخلي والدفاع عن نفسها وللسماح لها بأن تقوم بدورها في الدفاع عن المنطقة كلها . ولهذا فإن جميع الطلبات التي تقدمها هذه البلاد للحصول على أسلحة أو عتاد حربي ستبحث على ضوء هذه المبادىء .

والحكومات الثلاث ترغب في أن تذكر وأن تؤكد مرة أخرى ما جاء في البيان الذي أدلى به ممثلوها في مجلس الأمن الدولي يوم 4 اغستوس 1949 وهو البيان الذي أكدت فيه معارضتها للسباق على التسلح بين الدول العربية ودولة إسرائيل .

2 — إن الحكومات الثلاث تعلن أنها تلقت من جميع الدول التي تتسلم الأسلحة في الوقت الحاضر تأكيداً بأن الدولة المشترية لا تنوي القيام بأي عمل من أعمال العدوان ضد أي دولة أخرى . وستطلب الحكومات الثلاث تأكيدات مماثلة من كل دولة أخرى وفي هذه المنطقة ترخص لها هذه الحكومات بشراء الأسلحة في المستقبل .

3 — والحكومات الثلاث تنتهز هذه الفرصة لتعلن إهتمامها البالغ بهذه المسألة ورغبتها في المعاونة على إعادة السلام والإستقرار إلى هذه المنطقة ومعارضتها الصارمة لأي استخدام للقوة أو أي تهديد بالإلتجاء إلى القوة بين أي دولة من دول هذه المنطقة .

4 – والحكومات الثلاث تعلن أنها تبنت أن أي دولة من هذه الدول تستعد لإنتهاك حرمة الحدود أو خطوط الهدنة فإنها لن تتردد تنفيذاً لإلتزاماتها بصفتها أعضاء في هيئة الأمم المتحدة في أن تتدخل باسم هيئة الأمم وخارج نطاقها .

ملحق رقم (12)

2 — رد الدول العربية على التصريح الثلاثي المشترك الصادر في 24 مايو 1950

عنيت حكومات الدول العربية منفردة ومجتمعة بدراسة التصريح المشترك الذي أصدرته المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة في 25 مايو سنة 1950 وكان تبادل الرأي في هذا التصريح من أهم الأسباب التي رأت الدول العربية من أجلها التعجيل باجتماع مجلس الجامعة العربية في 12 يونيو سنة 1950 ومن أهم الموضوعات التي اشتمل عليها برنامج العمل في الاجتماع المذكور.

وقد اتفقت الدول العربية على إصدار البيان الآتي :

1 — ليس أحرص من الدول العربية على استتباب السلام والإستقرار في الشرق الأوسط فهي بطبيعتها في طليعة الدول المحبة للسلام وقد أثبتت الحوادث المتوالية مبلغ احترامها لميثاق هيئة الأمم المتحدة.

2 — إذا كانت الدول العربية قد اهتمت وتهتم دائماً باستكمال تسليحها فإنما يرجع ذلك إلى شعورها العميق بمسؤوليتها عن حفظ الأمن الداخلي في بلادها والدفاع الشرعي عن حياضها والقيام بواجب حفظ الأمن الدولي في هذه المنطقة ذلك الواجب الذي يقع أولاً وبالذات عليها وعلى جامعة الدول العربية باعتبارها منظمة إقليمية ينطبق عليها حكم المادة الثانية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة.

3 — سبق أن كررت الحكومات العربية من بادىء أمرها وقبل تفكير الدول الثلاث في إصدار تصريحها الإعراب عن نيات العرب السلمية وتكذيب ما دأبت إسرائيل على إشاعته من أن الدول العربية تطلب السلاح لأغراض عدوانية. وهي لا تجد بأساً من أن تعرب من جديد عن نياتها السلمية وتؤكد أن السلاح الذي طلبته أو تطلبه من الدول الثلاث أو من غيرها إنما يستعمل عادة للأغراض الدفاعية.

4 — من البديهي أن مستوى القوات المسلحة التي تحتفظ بها كل دولة لأغراض

الدفاع والقيام بنصيبها في حفظ الأمن الدولي هو أمر يرجع تقديره إلى هذه الدولة نفسها ويخضع لعوامل كثيرة أهمها عدد السكان ومساحة البلاد وترامي حدودها وتنوعها .

5 — يهم الدول العربية أن تسجل التأكيدات التي تلقتها بأن الدول الثلاث لم تقصد من تصريحها محاباة إسرائيل أو الضغط على الدول العربية لتدخل في مفاوضات مع إسرائيل أو المساس بالتسوية النهائية للقضية الفلسطينية أو المحافظة على الوضع الراهن بل قصدت إظهار معارضتها الإلتجاء إلى القوة أو الإعتداء على خطوط الهدنة .

6 — تعلن الدول العربية أن أفضل الطرق وأضمنها لصيانة السلام والإستقرار في الشرق الأوسط حل قضاياه على أساس الحق والعدالة وإعادة حالة الوفاق والتجانس التي كانت سائدة فيه والمبادرة إلى تنفيذ قرار هيئة الأمم المتحدة الخاص بعودة اللاجئين من فلسطين إلى ديارهم وتعويضهم عن أملاكهم وأموالهم .

7 — كذلك يهم الدول العربية أن تسجل التأكيدات التي تلقتها بأن تصريح الدول الثلاث وطريقة تقديمه وما نص عليه بشأن تلقي التعهدات من الدول المشترية للأسلحة لا تعني مطلقاً تقسيم هذه المنطقة إلى مناطق نفوذ أو الاعتداء بأية صورة من الصور على استقلال الدول العربية وسيادتها .

8 — من الواضح أن الشكوك التي أريد تبديدها بالتأكيدات المشار إليها في البند السابق قد أعان على إثارتها نص البند الثالث من تصريح الدول الثلاث وما جاء فيه من أنها إذا علمت أن إحدى دول المنطقة تستعد للإعتداء على الحدود أو خطوط الهدنة لدولة أخرى فإنها ستبادر إلى العمل على منع هذا الإعتداء سواء في نطاق هيئة الأمم المتحدة أو خارجه .

وما من شك في أن العمل وحده هو الكفيل بتبديد هذه الشكوك إذا أثبتت أن الدول الثلاث تحرص حقاً على استتباب السلام في الشرق الأوسط في غير تحيز أو ميل وعلى أساس الحق والعدل واحترام سيادة الدول لا بسط السيطرة أو النفوذ عليها .

9 — ولا يسع الدول العربية في الختام إلا أن تؤكد مرة أخرى أنها مع بالغ حرصها على السلام لا يمكن أن تقر أي عمل من شأنه المساس بسيادتها وإستقلالها .

ملحق رقم (13)

دالاس (مشروع)

عانت (إسرائيل) خلال السنوات 1952 — 1954 أزمات اقتصادية وسياسية حادّة . ولم ينقذها من الضائقة الاقتصادية آنذاك سوى اتفاقية التعويضات الألمانية الغربية (ر : ألمانيا الاتحادية) . وشهدت علاقاتها بالاتحاد السوفييتي تحولاً من الفتور إلى التوتر ، ونادى وزير الخارجية الإسرائيلي يومئذٍ موشي شاريت بإمكان تقديم تنازلات بسيطة للعرب إذا قبلوا التسوية . وفي هذه الأثناء كانت مصر مشغولة بتحقيق الجلاء البريطاني عن أراضيها ، وكانت تأمل في أن تستفيد من الولايات المتحدة للضغط على إنكلترا .

لم تخف هذه الحقائق على حكومة الولايات المتحدة فقام وزير خارجيتها جون فوستر دالاس بجولة في الشرق الأوسط لإقناع الحكومات العربية بالإنضمام إلى الأحلاف العسكرية الغربية . ثم ألقى يوم 1955/8/26 بياناً أمام لجنة الشؤون الخارجية للكونغرس عرض فيه مشروعاً يعالج بعض مظاهر الصراع العربي — الإسرائيلي من دون أن يتعرض لجوهره وأساسه . وذكر دالاس في بيانه أنه مخوّل من الرئيس الأمريكي أيزنهاور تقديم هذا المشروع . وفيما يلي أبرز نقاطه :

« هناك مشكلة للعرب وإسرائيل التي لم تحل بهدنة 1949 وقد ترتب عليها ثلاث مشكلات ما زالت بحاجة ماسة إلى الحل » :

(1) **المشكلة الأولى** : هي مأساة 900 ألف لاجيء كانوا يعيشون في المنطقة التي تحتلها الآن (إسرائيل) ، « وإنهاء هذه المشكلة يقضي بأن يتمكّن هؤلاء الناس المنتزعون من جذورهم من استئناف حياة جديدة عن طريق إعادة استقرارهم » . ويتم ذلك بعودتهم إلى وطنهم « إلى الحد الذي يكون ممكناً » ، وبتوطينهم في المناطق العربية التي هم فيها ، ومن أجل تنفيذ التوطين اقترح دالاس استصلاح المزيد من الأراضي بحيث يتمكن اللاجئون من الإستقرار في تلك المناطق والعمل فيها . وحتى تتحقق هذه المشروعات دعا دالاس (إسرائيل) إلى دفع تعويضات للاجئين يتم تسديدها بقرض دولي تشارك الولايات

المتحدة فيه بصورة أساسية . وأعلن أن حكومة بلاده ستسهم في إقامة مشروعات الري وتحقيق التنمية المائية في المنطقة مما سيساعد أيضاً على إعادة توطين اللاجئين .

(2) **المشكلة الثانية** : هي « حجاب الخوف المخيم الآن على العرب والإسرائيليين على السواء . فالبلاد العربية تخشى توسع إسرائيلي على حسابها ، ويخشى الإسرائيليون من أن يلقى بهم في البحر ، كما يعانون من التدابير الاقتصادية المتخذة ضدهم » . وقد اقترح دالاس للتغلب على هذا الخوف والوصول إلى الشعور بالأمان تطبيق إجراءات جماعية و« تخصيص قوة حاسمة لردع أي عدوان » ، وعبّر عن استعداد حكومته للدخول في معاهدات هدفها منع أي عمل من قبل أي من الطرفين من شأنه تغيير الحدود بين (إسرائيل) وجيرانها بالقوة ، بالإضافة إلى كبح الرغبة في مثل هذا العمل . كما عبّر عن أمله في أن توافق دول أخرى على الإسهام مع الولايات المتحدة في مثل هذه الضمانات الأمنية ، وأن يتم ذلك بإشراف الأمم المتحدة .

(3) **المشكلة الثالثة** : هي « عدم وجود حدود دائمة بين إسرائيل وجيرانها » . ومن أجل ضمان الحدود « يجب أن يكون هناك اتفاق على طبيعة هذه الحدود » . وبما أن الخطوط الحالية التي تفصل بين (إسرائيل) والدول العربية ناتجة عن اتفاقيات الهدنة عام 1949 ولا تشكل حدوداً دائمة تصبح مسألة الحدود من أهم المسائل الملحة التي يجب حلّها للوصول إلى تسوية سلمية بين الدول العربية و(إسرائيل) . وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية راغبة في الإسهام في البحث عن حل لهذه المسألة .

أيدت وزارة الخارجية البريطانية مشروع دالاس في تصريح أصدرته يوم 1955/8/27 وأعلنت فيه استعداد بريطانيا لضمان أية تسوية إقليمية يتمّ التوصل إليها عن طريق عقد معاهدات بين الأطراف المعنية ، وللإسهام في القرض الدولي لدفع التعويضات إلى اللاجئين .

حدّدت (إسرائيل) موقفها من مشروع دالاس في تصريح أدلى به رئيس وزرائها يوم 1955/9/11 وضمّنه النقاط الآتية :

1) (إسرائيل) مستعدة لمناقشة إدخال بعض التعديلات المتبادلة على الحدود مع جيرانها العرب ، ولكنها غير مستعدة لتقديم أية تنازلات من طرف واحد فيما يتعلق بالأرض ، ولاسيما النقب .

2) جعل المشروع تعيين الحدود شرطاً يجب تحقيقه قبل عقد المعاهدات الدفاعية مع الولايات المتحدة . وترى (إسرائيل) أن عقد مثل هذه المعاهدة مسألة ملحة جداً .

3) مهما كانت نواقص خطوط الهدنة الحالية وسيئاتها فقد تم الاتفاق عليها بين الأطراف المعنية في حين أن أية محاولة للوصول إلى اتفاق حول تعديل هذه الحدود في المستقبل القريب ستثير إشكالات كبيرة لاطائل تحتها .

4) منطقة النقب مهمة جداً بالنسبة (لإسرائيل) بسبب ثرواتها المعدنية وبسبب الأهمية الكبرى لمرفأ إيلات الذي يعطي (إسرائيل) منفذاً إلى البحر الأحمر .

أما في الجانب العربي فقد أعلن رئيس وزراء سورية في المجلس النيابي يوم 1955/9/26 رفض سورية لكل الخطط والمحاولات الرامية إلى عقد سلام مع (إسرائيل) بما في ذلك مشروع دالاس . ولم تحدد أية دولة عربية أخرى موقفها الرسمي من المشروع ، إلا أن إذاعة القاهرة هاجمته واعتبرته محاولة لوضع العرب تحت رحمة (إسرائيل) .

كان من الطبيعي أن ينتهي مشروع دالاس إلى الفشل لأنه أهمل عن قصد جوهر الصراع العربي – الإسرائيلي ، وتناسى حقوق الشعب الفلسطيني ووطنه ، وجزّأ القضية الفلسطينية إلى عدة مشكلات زعم أن حلّها يتم بالوسائل التقنية ، ومن هذه المشكلات «التنمية المائية في المنطقة» و«توطين اللاجئين» و«تأمين القروض المالية» و«رسم الحدود» و«معاهدات لضمان رسم الحدود» .

المراجع :

– صلاح العقاد : قضية فلسطين (المرحلة الحرجة 1945–1956) ، القاهرة 1968 .
– مجلة شؤون فلسطينية : العدد 22 ، حزيران 1973 ، بيروت .

ملحق رقم (14)

موقف أميركا من قضية فلسطين
موقف عداء للعرب وتحيز لليهود

أمريكا وافقت على الانتداب واحتضنت مشروع التقسيم ودافعت عنه

السؤال السابع

ما هي حقيقة موقف الولايات المتحدة الأميركية من قضية فلسطين، وماذا يطلب العرب من أميركا؟

وهل تعتقدون أن في الاستطاعة حمل هذه الدولة – بالطرق الدبلوماسية والسياسية وبالدعاية – على العدول عن موقفها؟

الجواب

كان العرب يعتقدون أن الشعب الأميركي صديق لهم، وحريص على احترام مبادىء العدل والحرية والمساواة التي قامت الثورة الأميركية على أساسها، وعلى مبادىء الرئيس ولسون الأربعة عشر التي أعلنها خلال الحرب العالمية الأولى. وكانت الشعوب العربية تنظر إلى الولايات المتحدة كموئل لتلك المبادىء بدليل أنها أوفدت عام 1919 لجنة (كنغ – كرين) لاستفتاء الشعب العربي في الأقاليم المنسلخة عن الدولة العثمانية، في تقرير مصيره، والاطلاع على حقيقة شعور سكان تلك الأقطار ومطالبهم.

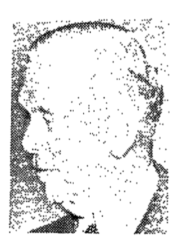
موافقة أميركا على تصريح بلفور

غير أن العرب – ولا سيما أهل فلسطين – أخذوا يفقدون ذلك الشعور على مر الأيام، وأصيبوا بخيبة الأمل للموقف العدائي الذي وقفته السياسة الأميركية منهم. وجاء أول دليل على ذلك في برقية أرسلها الكولونيل هاوس مستشار الرئيس ولسون إلى وزارة الحرب البريطانية بتاريخ 16 أكتوبر 1917، (ولم يعرف العرب أمر هذه البرقية إلا فيما بعد) يعلنها فيها بموافقة الرئيس ولسون والحكومة الأمريكية على نص تصريح بلفور،

الذي كان قد رفع إلى الرئيس الأميركي للحصول على رأيه فيه وموافقته عليه.

موافقة أميركا
على الانتداب البريطاني

ثم استبان العرب أن أميركا وافقت على فكرة «الانتداب»، الشيطانية التي ابتكرها دهاقنة الاستعمار، لستر نياتهم الحقيقية، والتمويه على الشعوب المستضعفة، فإنها ما لبثت أن أقرت السياسة العامة لمجلس الحلفاء الأعلى عام 1919 في شأن الأقطار العربية. وفي 30 يونيو 1922 أصدر الكونغرس الأميركي قراراً رسمياً بالموافقة على وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني. ووقع الرئيس هاردنج (الذي خلف الرئيس ولسون) ذلك القرار في 20 سبتمبر 1922 وبذلك أصبحت سياسة إنشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين خطة التزمت بها الولايات المتحدة الأميركية التي أضحت فيما بعد من أهم المراكز لنشاط الحركة الصهيونية اليهودية، وأعظم مصدر لتمويل المؤسسات اليهودية، العاملة على اشتراء أراضي فلسطين واستثمارها، حتى أن ثلاثة أرباع الأموال التي دخلت صناديق تلك المؤسسات كانت من تبرعات الأميركيين يهوداً وغير يهود.



جورج مارشال
وزير الخارجية الأمريكية السابق
ورئيس أركان حرب الجيش الأمريكي

وأذكر فيما يلي بعض الوقائع الثابتة على تحيز الولايات المتحدة للاستعمار واليهود ضد العرب:

1– عندما انعقد مؤتمر المائدة المستديرة بين العرب والانجليز في لندن عام 1939 وبدا من الحكومة الانجليزية بعض الميل إلى تعديل سياستها في فلسطين لصالح العرب، تحت ضغط الظروف الدولية، وتلبد الجو السياسي، تدخل الرئيس الأميركي لدى الحكومة

الانجليزية تدخلاً حال دون الوصول إلى اتفاق .

2– تقدم عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي إلى لجنة الشؤون الخارجية بمشروع قرار بإلغاء الكتاب الأبيض لفلسطين لعام 1939 وتحويل فلسطين إلى دولة يهودية . وخشى المستر جورج مارشال وزير الخارجية الأميركية .. الذي تقلد حينئذ مركز رئيس أركان حرب الجيش الأميركي – من إثارة ذلك الاقتراح شعور العرب ، فكتب إلى لجنة الشؤون الخارجية طالباً عدم بحث الاقتراح ، فنزلت اللجنة عند طلبه ، ولكن مارشال لم يلبث بعد ما تبدل مجرى الحرب لصالح الحلفاء ، أن أرسل كتاباً إلى المستر واغنز عضو اللجنة المذكورة قال فيه : ان الاعتبارات التي حملته في السابق على معارضة بحث اللجنة للاقتراح آنف الذكر قد زالت الآن .

3– لما نشبت الحرب العالمية الثانية ، وقفت الولايات المتحدة موقفاً صريحاً في تأييد الاستعمار البريطاني والقضية اليهودية على الرغم من ادعائها الحياد . وأوفد الرئيس روزفلت عام 1941 الكولونيل دونافان إلى سورية ولبنان ، والعراق ، والكولونيل هوسكينز إلى الجزيرة العربية بصفتهما مندوبيه الشخصيين ، للاتصال بزعماء العرب وإقناعهم بضرورة الوقوف إلى جانب بريطانيا في الحرب . وفي بغداد طلب دونافان مقابلتي بواسطة السيد توفيق السويدي وزير خارجية العراق حينئذ فقابلته في 1941/2/13 وكان معه المستر بابنشو القائم بأعمال السفارة الأميركية ، فذكر ضرورة تأييد السياسة البريطانية . فقلت له كيف يمكننا تأييد السياسة التي تعمل لتهويد بلادنا ؟ فأجاب : ان هذه المسألة يمكن تسويتها بعد انتهاء الحرب .

تأييد أميركا لقرار المؤتمر الصهيوني العالمي

4– عقد المؤتمر الصهيوني العالمي دورة استثنائية في نيويورك بفندق بلتمور في مايو 1942 واتخذ في جلسة 11 مايو قراراً «بتحويل فلسطين إلى دولة يهودية (كومنولث) وإجلاء سكانها العرب إذا كانوا يعارضون في ذلك» ، فرحبت الصحافة الأميركية بذلك القرار وأيدته بحماسة وقوة ، وأعلن الرئيس روزفلت وغيره من رجال السياسة الأميركيين تأييدهم لذلك القرار .

واجتمع مؤتمر الحزب الجمهوري في 27 يونيو 1944 فرشح المستر جون ديوي لرئاسة الجمهورية ، وانعقد مؤتمر الحزب الديمقراطي في 24 يونيو 1944 ورشح لها المستر روزفلت وقرر كل من المؤتمرين – وهما يمثلان شعب الولايات المتحدة – تأييد القرار اليهودي آنف الذكر . وأرسل روزفلت إلى السناتور واغنر كتاباً في أكتوبر 1944 قال فيه : إنه إذا أعيد انتخابه للرئاسة فإنه سيبذل كل جهوده لتنفيذ قرار تحويل فلسطين

إلى دولة يهودية وكذلك قطع المرشح الجمهوري ديوي على نفسه عهداً مماثلاً .

5– بعد تسلم ترومان مركز رئاسة الجمهورية خلفاً لروزفلت أصبحت سياسة أميركا أشد إمعاناً وإيغالاً في تأييد الصهيونية ، حتى أن رجال الكنيسة البروتستانتية أخذوا يتدخلون متشددين لتأييد القضية اليهودية ، ووقع نحو خمسة آلاف قس منهم معروضاً إلى الحكومة في فبراير 1945 طالبين فتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية .

وكذلك قدمت أكثرية أعضاء مجلس النواب والشيوخ طلباً بتاريخ 2 يوليو 1945 بإنشاء دولة يهودية في فلسطين ، وأرسل الرئيس ترومان نفسه بتاريخ 31 أغسطس 1945 كتاباً إلى المستر كليمنت أتلى رئيس الوزارة البريطانية يطلب فيه إدخال مائة ألف يهودي دفعة واحدة إلى فلسطين ، وأن تفتح أبواب فلسطين فيما بعد دون قيد أو شرط للهجرة اليهودية ...



مستر كليمنت اتلي
رئيس الوزارة البريطانية الأسبق

تأييد أميركا
لمشروع تقسيم فلسطين

6– برز تأييد أميركا لمشروع تقسيم فلسطين وتشكيل دولة يهودية فيها بروزاً قوياً ، فقد احتضنت أميركا مشروع التقسيم الذي أشارت به اللجنة الموفدة إلى فلسطين في مايو 1947 من قبل الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، وقامت بالدفاع عنه في دورة الجمعية في خريف ذلك العام ، حتى حملتها بالتعاون مع بريطانيا ، على إصدار قرارها الظالم بتقسيم فلسطين في 29 نوفمبر 1947 .

ملكيون أكثر من الملك

وقد ذكر وايزمان في مذكراته حادثاً يدل على أن الأميركيين كانوا ملكيين أكثر من الملك في تأييدهم لليهود ، فقد حدث خلال مناقشات الجمعية العمومية في الأمم المتحدة لمشروع التقسيم أن اقترح بعض الوفود – ومنها الوفد الأميركي – تقسيم أراضي النقب بين العرب واليهود ، وإعطاء العقبة للعرب . فذهب وايزمان إلى واشنطون وقابل الرئيس ترومان في 19 نوفمبر 1948 وباحثه في أمر فلسطين . وأبلغه أن اليهود يقبلون بتقسيم النقب بينهم وبين العرب على أن تكون العقبة نفسها من نصيب اليهود . ولكن ترومان أصدر تعليماته للوفد الأميركي في الجمعية العمومية بأن يعمل على أن يكون النقب كله (ومساحته نحو ثلاثة ملايين فدان) والعقبة أيضاً من نصيب اليهود !



هاري ترومان
الرئيس الأمريكي السابق
الذي تهالك في مساعدة الصهيونية

مصرع الكونت برنادوت

وفي سبتمبر عام 1948 وقع حادث مصرع الكونت فولك برنادوت الذي عينته الأمم المتحدة وسيطاً لها لحل قضية فلسطين بعد وقف القتال بموجب الهدنتين الأولى والثانية . وقد جاء مقتله دليلاً على الأهمية التي يعلقها اليهود على استيلائهم على النقب واستغلاله وفقاً لمشروع (لاوذر ملك) بريه من المياه العربية الآتية من روافد نهر الأردن من سورية ولبنان وشرقي الأردن . فبعد ما درس الكونت برنادوت القضية درساً وافياً قدم للأمم المتحدة تقريراً أوصى فيه بضم النقب إلى العرب . فثار اليهود عليه بسبب ذلك الاقتراح وقتلوه غيلة في أحد شوارع القدس . فمات بموته مشروع جعل النقب من نصيب العرب . (انظر الصفحة التالية) .



مشروع برنادوت

لتقسيم فلسطين
المنطقة البيضاء مخصصة لليهـــود ، والمنطقة السوداء مخصصة للعرب

7— لما نشب القتال في فلسطين على إثر صدور قرار التقسيم ، هب الأميركيون إلى مساعدة اليهود بجميع الوسائل فجمعوا لهم الأموال الطائلة ، وسخروا الصحف ومحطات الإذاعة للدعاية لهم ، وتطوع عدد من الأميركيين في القوات اليهودية في فلسطين ، ونقلت الطائرات الأميركية من الولايات المتحدة كميات من المعدات والأسلحة إلى يهود فلسطين عن طريق (براغ) ، وانزلت باخرة أميركية اسمها السهم الطائر Flying Arrow في ميناء حيفا في مارس 1947 ، (54) دبابة تحت ستار «جرارات زراعية»! وما أذكره هنا هو غيض من فيض من المساعدات التي قدمها الأميركيون لليهود .

الولايات المتحدة الأميركية
تبني أسطول إسرائيل البحري

وقد نقلت الصحف عن شركات الأنباء بتاريخ 4 المحرم سنة 1374 (2 سبتمبر 1954) : «إن حكومة إسرائيل تسلمت من أميركا ثلاث قطع بحرية ضخمة هي جزء من أسطول يهودي كبير أوصت إسرائيل بصنعه في أحواض الولايات المتحدة. وقد صرح أميركي مسؤول أن الأسطول الإسرائيلي سيجعل من إسرائيل أقوى دولة بحرية في الشرق الأوسط، وإذا أضفنا إلى ذلك قواها الجوية والبرية المزودة بأحدث الأسلحة الثقيلة تأكدنا أن إسرائيل سيكون لها القول الفصل في منطقة الشرق الأوسط» وبذلك تقطع إسرائيل كل اتصال بحري أو جوي بين الأقطار العربية كما قطعت الاتصال البري بينها .

اقتراح وضع فلسطين تحت الوصاية

8— ولما حاقت الهزيمة بيهود القدس في مارس 1948 وأطبق عليهم المجاهدون من كل الجهات حتى رفعوا رايات التسليم ، كان قنصل الولايات المتحدة العام في مقدمة رجال الهيئة الدبلوماسية الذين تدخلوا لرفع الحصار عنهم ، وأعلن المندوب الأميركي في الأمم المتحدة في 19 مارس 1948 عدول حكومته عن تأييد قرار التقسيم مقترحاً وضع فلسطين تحت وصاية دولية ، فلما تبدل الموقف العسكري في فلسطين في أوائل ابريل بسبب حرمان المجاهدين الفلسطينيين من السلاح والذخيرة ، وقيام اليهود بأعمالهم الإجرامية في دير ياسين وغيرها لم يظهر أي استنكار أميركي رسمي أو غير رسمي لتلك الفظائع ، بل عادت أميركا إلى المغالاة في تأييد اليهود ، ورجعت إلى تأييد سياسة التقسيم .

إسراع ترومان
للاعتراف بالدولة اليهودية

9— ومن أعجب مظاهر السياسة الأميركية إسراع الرئيس ترومان للاعتراف بالدولة

اليهودية في 15 مايو بعد مرور بضع دقائق من إعلان اليهود لها ، بالرغم من أن هذه الدولة قامت على أساس البغي والعدوان والاجتياح (وهي أمور تدَّعي أميركا أنها حاربتها في كوريا) وبالرغم من انها لم تكن قد توفرت لها المقومات الأساسية التي تجيز الاعتراف بها .

مساعدة اليهود
مالياً وسياسياً وعسكرياً

10— وبعد قيام الدولة اليهودية ، اجتاحت الولايات المتحدة موجة عارمة من الجهود والمساعي الحثيثة لمدها بالمساعدات المالية والعسكرية والسياسية ، حتى أنها سمحت لها بطرح سندات قروضها للبيع في الأسواق المالية الأميركية ، وأذنت لبنك الإصدار بتزويدها بالقروض الضخمة ، ولم تحل المراكز الرسمية والمناصب السياسية دون اشتراك الرجال الرسميين من الأميركيين في الدعاية للدولة اليهودية والقيام بأعمال الجباية لها كما صنع المستر باركلي ، وهو في منصب نائب رئيس الجمهورية . وقرر كل من الحزبين الجمهوري والديمقراطي ، في مؤتمريها المنعقدين في شيكاغو في صيف 1952 تأييد الدولة اليهودية ومواصلة مساعدتها .

ألف مليون دولار لليهود

11— أعلن مستر « أندرسن » وكيل وزارة التجارة في حكومة الرئيس ايزنهاور في 15 مارس 1953 ، أن حكومة الولايات المتحدة وشعبها قدما ليهود فلسطين في المدة الواقعة بين سنتي 1948—1952 نحو ألف مليون دولار (بليون دولار) هبات وعطايا وقروضاً .

وكذلك أعلن السناتور « رايلي » رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي في 29 مارس 1953 في خطبة له في مؤتمر مساعدة إسرائيل ، أن الولايات المتحدة الأميركية تعتبر الدولة اليهودية ، القاعدة الأساسية للشؤون العسكرية والاقتصادية والديمقراطية في الشرق الأوسط .

12— تجاوزت الولايات المتحدة في مساعداتها لليهود نطاقها الداخلي إلى الحيز الدولي ، وعملت جاهدة عامدة على منع السلاح عن البلاد العربية ، على حين أغدقته إغداقاً على اليهود ، مما حملهم على التمادي في غلوائهم واعتداءاتهم المتواصلة على العرب . وعند رغبتها في منح مساعدات مالية للأقطار المتخلفة في ميدان الحضارة والتقدم وضعت الأمة العربية كلها بقضها وقضيضها ودولها في كفة ، ويهود فلسطين في كفة أخرى ، وساوت بين الطرفين واعتبرتهم أمريكا أعظم شأناً وأكثر أهمية من العرب

جميعاً ، وطفقت تزودهم بالأموال والقروض ، بينما هي تضن بشيء منها على العرب .

حمل المانية الغربية
على تعويض اليهود بمبلغ (875) مليون دولار

13– وكانت الولايات المتحدة عاملاً قوياً في حمل حكومة المانيا الغربية على القبول بدفع تعويضات مالية عظمية لليهود تبلغ نحو 875 مليون دولار بموجب اتفاقية عقدتها مع ممثليهم ، وهي اتفاقية باغية قدمت الهيئة العربية العليا بشأنها عدة مذكرات للدول العربية والأمم المتحدة .

وأخيراً رأينا السياسة الأميركية ترمي إلى غايتين خطيرتين بالنسبة إلى كل من العرب واليهود : الأولى المحافظة على الكيان اليهودي في فلسطين وضمان استقراره وازدهاره ، والأخرى تصفية قضية عرب فلسطين والتعفية على آثار اللاجئين لإزالة المظهر الأخير من مظاهر الجريمة النكراء التي اقترفتها السياسة الاستعمارية الغربية في فلسطين وأهلها ، وللقضاء على كل مصدر من المصادر التي تظن فيها الخطر على الدولة اليهودية . ففي الناحية الأولى ساهمت أميركا في إصدار البيان الثلاثي في مايو 1951 لضمان حدود الدولة اليهودية . وبذلت جهوداً كثيرة لحمل العرب على عقد الصلح مع اليهود والاعتراف بدولتهم ، منها اشتراكها في تقديم مشروع صلح بين العرب واليهود للأمم المتحدة في عام 1925 دون التقيد بمقررات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ، وما كان تقديمها قضية عدوان اليهود الهمجي على قرية (قبية) لمجلس الأمن إلا تمهيداً لاستصدار قراره المعروف بإجراء مفاوضات مباشرة بين الأردن واليهود . وكانت الولايات المتحدة (التي مابرحت تدّعي الإخلاص لميثاق الأمم المتحدة ، وأنها حاربت في كوريا احتراماً منها لمقرراتها) هي نفسها التي أغضت عن تحدي اليهود المتواصل لمقررات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ، واستمرارهم في أعمالهم العدوانية على المناطق العربية .

تصريح خطير لمساعد وزير الخارجية

وما أكثر الذين صرحوا من الساسة الأميركيين بأن الولايات المتحدة ستقف في صف اليهود في فلسطين ، وانها تؤيد كيانهم وبقاء دولتهم بكل الوسائل . وآخر تصريح من هذا القبيل ما أدلى به المستر « بايرود » مساعد وزير الخارجية الأميركية في مؤتمره الصحفي (في 2 فبراير 1954) في واشنطن بقوله : « إن إسرائيل وجدت هناك لتبقى ، وأن أميركا هنا لتؤمن حياتها » .



مستر بايرود
مساعد وزير الخارجية الأميركية
صاحب تصريح
إسرائيل وجدت لتبقى ...

يحاولون تصفية قضية فلسطين

ومن الناحية الأخرى فإن « وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين » التي تعمل بتأييد أميركا وإرشادها تدل جميع أعمالها وأساليبها على أن لها خطة مرسومة في تصفية قضية فلسطين، وذلك بإبعاد اللاجئين الفلسطينيين عن حدود بلادهم، وتقويض كيانهم، إما عن طريق تجويعهم وإضعافهم صحياً وروحياً، وإما عن طريق إدماجهم في الأقطار العربية. ولهذه الأهداف نشأت مشروعات الأشغال التي تقوم بها الوكالة، وتمول القسم الأكبر منها الولايات المتحدة، ومن هنا نشأت فكرة « مشروع جونستون » الذي تواصل أميركا مساعيها لحمل الدول العربية على القبول به.

وأذكر أن الولايات المتحدة خصصت عشرات الملايين من الدولارات لإنفاقها في مشاريع إسكان اللاجئين خارج ديارهم، فلما رأت إحجام الدول العربية عن القبول بالاشتراك في تلك المؤامرة ضد الفلسطينيين، هددت بلسان مندوبها في الأمم المتحدة بسحب تلك الأموال ووقف مساعداتها المالية لإغاثة اللاجئين.

الولايات المتحدة والاستعمار

ولم يخف المسؤولون الأميركيون حقيقة أهداف أميركا الاستعمارية بصورة لاتدع مجالاً للشك في أن أميركا تؤيد الاستعمار وتسير سياستها الخارجية على رغباته. فقد صرح المستر « دالاس » وزير الخارجية في يونيو 1953 عقب زيارته للشرق الأوسط — بأن أية حرية تعطى للشعوب التي تطالب بها « يجب أن لاتخرج عن نطاق الوحدة الغربية ».



مستر دالاس
وزير خارجية اميركا
القائل عن (الحرية)
« يجب أن لاتخرج عن نطاق الوحدة الغربية »

وكذلك صرح المستر بايرود مساعد وزير الخارجية ، في نوفمبر 1953 بأن لأميركا مصلحة في تأييد الدول المستعمرة ، وأن عليها أن تعالج المسائل الاستعمارية على ضوء صالحها الخاص ، وأن استقلال الشعوب الساعية إلى الحرية لن يخدم مصالح الولايات المتحدة ولا مصالح العالم الحر .. وأن لأميركا مصلحة في قوة واستقرار بعض الدول الأوربية التي تمارس نفوذاً في مناطق غير مستقلة . وعلى ضوء تصريحات المستر دالاس والمستر بايرود يحق للمرء أن يفسر مواقف أميركا في الأقطار العربية وشمال أفريقيا وإيران غيرها من الأقطار الرازحة تحت كابوس الاستعمار ...

خروج الولايات المتحدة عن حيادها

بعدما أوجزت لكم خلاصة حقيقة موقف الولايات المتحدة الأميركية من قضية فلسطين ، أنتقل إلى الإجابة على الشق الآخر من السؤال فأقول :

عندما كانت الولايات المتحدة ملتزمة « شرعة مونرو » التي تمنعها من أن تتدخل في غير شؤونها وتقضي عليها بأن تلزم سياسة الحياد خارج البلاد الأميركية ، اكتسبت احترام العالم عامة ولا سيما العالم العربي الذي قدر لها موقفها هذا كل التقدير ، وبدأت علاقات صداقة ومودة تتوطد أركانها بين الولايات المتحدة والعالم العربي ، وكانت هذه العلاقات تطرد في سبيل النمو وتتوثق شيئاً فشيئاً ، إلى أن نبذت الولايات المتحدة شرعة مونرو وأخذت تتدخل في شؤون العالم الخارجية ، وزادت على ذلك بتأييدها السياسة الصهيونية وتعضيدها الدولة اليهودية تعضيداً قوياً من الوجهات السياسية والمالية والعسكرية كما بينت سابقاً ، وبذلك طرحت حيادها السابق المحمود ، وتدخلت تدخلاً سافراً لصالح اليهود ضد عرب فلسطين فأغضبت بذلك سبعين مليون عربي وخمسمائة

مليون مسلم ، الذين أمضهم وأقلقهم أن تتنكب هذه الدولة العظيمة عن سواء السبيل ، وتنصر عليهم خصومهم المعتدين الباغين ، وتطعنهم طعنة دامية في صميم وطنهم ومقدساتهم .

محاولات
لتضليل عرب فلسطين

وإنه ليسوء كل عربي ومسلم أن تعمد الولايات المتحدة في سياستها نحوهم إلى محاكاة السياسة البريطانية الاستعمارية ، واتخاذ أساليبها في محاولة تضليل عرب فلسطين ، فتوعز الدوائر المختصة في وزارة الخارجية الأميركية إلى جماعة من رجال الدين والاجتماع والصحافة بتأليف لجان وهيئات تدَّعي صداقة العرب وتزعم أنها ستعمل على توجيه الرأي العام الأميركي لتأييدهم ، وأن يعقد عدد من رجال الدين الأميركيين مؤتمراً في بيروت في يونيو سنة 1951 ظاهرة العطف على اللاجئين وأن يشكلوا لجنة خاصة يرأسها المستر موريسون للعمل بين اللاجئين تحت ستار خدمتهم والعطف عليهم ، وحقيقتها إقناع العرب بقبول الأمر الواقع في فلسطين والرضا بمشاريع إسكان اللاجئين .

كما يسوء العرب والمسلمين أن تتجاوز تلك الهيئات والمنظمات الأميركية حد التظاهر بالعطف على العرب ، وتجهر بضرورة مقاومة فكرة الحياد ، التي أخذت تنتشر في المقامات العربية الرسمية وبين أفراد الشعوب العربية حتى أن نائب رئيس مؤسسة « أصدقاء الشرق الأوسط » في نيويورك خطب منتقداً السياسة العربية الداعية إلى الحياد ، وأن مستر موريسون مندوب اتحاد الكنائس الأميركية في الشرق أخذ في صيف 1952 يقوم بنشاط سياسي لحمل العرب على قبول حل لقضية فلسطين ليس هو من صالح العرب في قليل ولا كثير . وقد اتضح أن موريسون هذا كان على اتصال بوزارة الخارجية اليهودية بواسطة ممثلين عن السفارتين البريطانية والأميركية .

نطلب من أميركا الحياد التام

وبالرغم من مرارة الشعور العربي هذا ، ورسوخ الاعتقاد في نفوس العرب أن الولايات المتحدة تقف منهم موقف العداء الصريح ، فإنهم لايزالون حريصين على أن تزول العوامل المسببة لذلك الشعور ، وراغبين في الوصول إلى تفاهم مع أميركا على أساس المصالح المتبادلة ، وعلى أساس احترامها حرية الشعوب العربية وآراءها السياسية . ولتحقيق قيام ذلك التفاهم يطلب العرب من الولايات المتحدة ، والديمقراطيات الغربية أن تقف موقفاً حيادياً صحيحاً في النضال القائم بين الأمة العربية واليهودية العالمية التي تتمثل في السلطات اليهودية في فلسطين المحتلة . فإن التزام الولايات

المتحدة الموقف الحيادي الدقيق الصحيح بين العرب ، وبين اليهود والاستعمار ، سيؤدي إلى إزالة الأسباب والعوامل التي تقلق العرب وتجعلهم يعتبرون الأميركيين في صفوف أعدائهم .

هذا ولا شك أن مصلحة الولايات المتحدة نفسها تحتم عليها التزام موقف الحياد ، والإقلاع عن التحيز لليهود والمستعمرين ، وتأييدهم ضد العرب ، فإن للولايات المتحدة مصالح اقتصادية وتجارية كثيرة في الأقطار العربية لاتستطيع الاطمئنان إلى سلامتها وازدهارها مادام شعور القلق والنقمة يسود الشعوب العربية والعالم الإسلامي .

الدعاية في أميركا

أما إقناع الشعب الأميركي بالدعاية ، فإني مع اعتقادي بأن للدعاية أثرها المفيد إلا أني لاأعتقد أنه سيكون لها أثر عملي حاسم في الولايات المتحدة الأميركية فلا يجوز التعديل عليها وحدها ، لأن في أميركا أكثر من خمسة ملايين من اليهود متغلغلين في جميع نواحي الحياة الأميركية من صحافة وإذاعة وسائر وسائل الدعاية ، عدا تغلغلهم في الأوساط الاقتصادية والسياسية . وقد كانت أصوات اليهود الانتخابية مؤثراً كبيراً في الأحزاب والحكومات الأميركية على سياستها نحو فلسطين والشرق العربي وغيرهما . كما أن للشعب الأميركي عطفاً خاصاً على اليهود لأن أكثريته من البروتستانت المتأثرين إلى حد بعيد بنبوءات التوراة التي جاءت في العهد القديم عن عودة اليهود إلى فلسطين . وهذا يفسر لكم الأسباب التي دعت إلى عقد مؤتمر من (5000) قسيس بروتستانتي أميركي في فبراير سنة 1945 وقعوا فيه مذكرة إلى الرئيس ترومان يظهرون فيها شديد عطفهم على القضية الصهيونية ، ويطالبونه بفتح أبواب فلسطين لليهود بدون قيد أو شرط ، فإن هذا العطف الروحي الذي استغله اليهود في جميع البلاد البروتستانتية كان له أكبر تأثير في تعضيد اليهود في كل من أميركا وانكلترا كما نوه بذلك الدكتور وايزمن في مذكراته قائلاً : « إن أهم العوامل الرئيسية التي حملت بريطانيا على منحنا وعد بلفور تلك العاطفة الروحية في الشعب البريطاني المتأثر بتعاليم التوارة » .

ولذلك فإن التعويل على الدعاية وحدها للتأثير على الولايات المتحدة في تعديل سياستها اليهودية خطأ وإضاعة وقت .

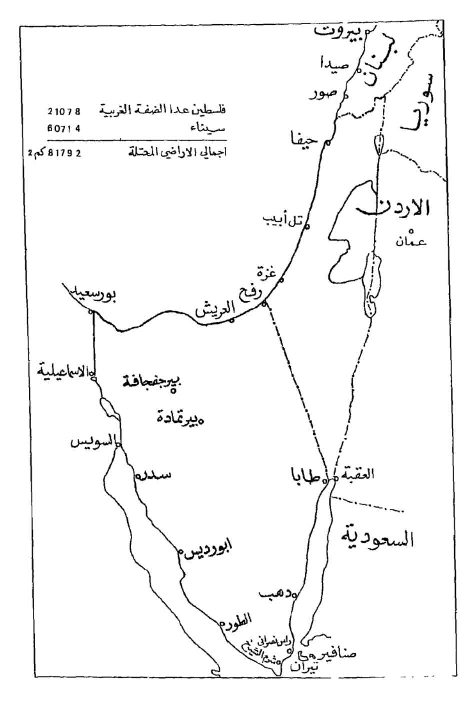
هذا وإن بعض الدوائر الأمريكية في الشرق العربي تحاول تخدير العرب ، بحملها على إرسال وفود للقيام بالدعاية في أميركا للتأثير على الرأي العام فيها حتى لاييأس العرب نهائياً من أميركا ويقطعوا كل رجاء فيها . ولكن هذه المحاولات لن تنطلي على العرب الذين جربوها زمناً طويلاً في إنكلترة ، ثم تبين لهم أنها لاتجدي فتيلاً وأن الغاية منها

التضليل والتخدير وربط العرب بخيط واه من الأمل والرجاء ، وأنها سراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً .

وصفوة القول أن موقف أميركا من قضية فلسطين موقف عداء واضح للعرب ، وتحيز شديد لليهود ، وأن العالمين العربي والإسلامي متألمان أشد الألم من هذا الموقف الذي سيكون له أسوأ أثر على صلات أميركا ومصالحها في المستقبل ، وأن ما نطلبه من أميركا هو الحياد التام في الخلاف القائم بين العرب واليهود .

ملحق رقم (15)

خريطة رقم 4 الأراضي العربية المحتلة عام 1956



ملحق رقم (16)

تقرير مخابرات أمريكي يكشف بالكامل
خطط الانقلاب والغزو والقتل

هذه الوثيقة من أخطر الوثائق على طريق السويس — أو هكذا أتصور — وقد وصلت متأخرة عن موعدها المقرر ولكن المهم أنها وصلت .

وربما كان بين الأسباب التي تضفى عليها أهمية خاصة هو أنها ولأول مرة — فيما أعرف — وثيقة داخلية من وثائق إدارة المخابرات المركزية الأمريكية . ووثائق وزارات الخارجية تذاع بعد أجل معين — ثلاثون سنة أو خمسون في العادة — ولكن وثائق إدارات المخابرات لا ترى النور على الإطلاق .

ولقد عرفت بأمر هذه الوثيقة في آخر زيارة قمت بها للولايات المتحدة الأمريكية قبل شهور ورجوت أحد كبار الصحفيين الأمريكيين أن يحصل عليها بمقتضى قانون حرية المعلومات ، وقوبل طلبه لها بعراقيل كثيرة تغلب عليها واحدة بعد الأخرى حتى تمكن أخيراً من الحصول عليها ليبعث بها إلي .

وبسبب هذه العراقيل فإن هذه الوثيقة لم تصلني إلا بعد أن كنت قد فرغت بالفعل من الكتاب وسلمته للمطابع وخرجت صفحاته من يداي . و عندما قرأت نصوص الوثيقة أحسست أنها إضافة ضرورية في موضعها ، وأن نشرها على الناس مطلوب ، ففي ثناياها من النوايا والخطط والحقائق ما يحتم إظهاره جلاءاً للصورة وكشفاً للخفي المستور من تفاصيلها .

ولكي تبوح الوثيقة بأسرارها الدفينة — فقد تكون هناك ضرورة لبعض الإيضاحات تقدم لنصوصها :

1— الوثيقة عبارة عن نص لتقرير بعثت به محطة وكالة المخابرات المركزية الأميركية في لندن إلى رئاستها في واشنطن في ربيع سنة 1956 ، وعقب أحد اجتماعات التنسيق للعمل ضد مصر بين الوكالة نفسها (المخابرات المركزية الأمريكية) وبين المخابرات البريطانية ممثلة في هيئة المخابرات البريطانية السرية (S.I.S) وهيئة المخابرات الخاصة المعروفة باسم (M.I.6) .

2— الوثيقة تشير إلى اجتماعات عقدت في لندن بين أجهزة العمل السري البريطانية

وأجهزة العمل السري الأمريكية، وحضرها من الجانب البريطاني الميجور جنرال السير «جون سينكلير» رئيس جهاز الخدمة السرية البريطاني (S.I.S) ومعه مساعده المختص بتنفيذ العمليات في الشرق الأوسط وهو المستر «جورج يونج» — وأما الجانب الأمريكي فقد مثله المستر «جيمس ايكلبر جر» الذي تبين فيما بعد أنه كان مسؤولاً عن محطة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في مصر وأن غطاءه الرسمي لهذا العمل كان إرساله إلى القاهرة بوصفه الوزير المفوض للسفارة الأمريكية فيها.

3— ويتضح من نصوص التقرير أن المخابرات البريطانية كانت تريد إقناع المخابرات الأمريكية بأن «جمال عبد الناصر» أصبح «شيوعياً» ولهذا يتحتم الخلاص منه. ولم تكن المخابرات الأمريكية على وفاق مع المقدمة ولكنها كانت متفقة مع النتيجة.

وقد كانت هذه الاجتماعات هي التمهيد لاجتماعات لحقتها ووقائعها منشورة في صلب هذه الحلقة من الكتاب، وفيها — كما يتضح من السياق — قرر «جورج يونج» أن المخابرات البريطانية قررت العمل صراحة على قتل «جمال عبد الناصر».

4— الوثيقة تظهر الخلاف في ذلك الوقت بين مختلف هيئات المخابرات البريطانية ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية، والخلاف ليس على الهدف النهائي ولكن على الأساليب. ثم أن النقطة البارزة في الخلاف — ذلك الوقت — كانت علاقة «جمال عبد الناصر» بالروس، فبينما كان الانجليز يرون أنه خطر بسبب علاقاته مع الروس كان الأمريكيون يرون أنه خطر لكن السبب ليس علاقاته مع الروس. وإنما لأسباب أخرى (بينها محاولته بناء مصر قوية في موقعها الجغرافي ثم دعوته إلى الوحدة العربية ورفضه للصلح مع إسرائيل).

5— الوثيقة تشير إلى «مصدر جديد في مصر» تمكنت المخابرات البريطانية من الوصول إليه بضربة حظ، ولدي شخصياً رأي في هذه المسألة ولكني أمسك عن الخوض في التفاصيل الآن مقدراً أن وثائق أخرى سوف تكشف الحقيقة في المستقبل وحينئذ يظهر وجه الحق ويبين، هذا مع تسليمي بأن الكثير مما أعطاه هذا المصدر للمخابرات البريطانية هو على وجه القطع من وحي الأهواء والأغراض!

6— وبصرف النظر عما تقوله الوثيقة بخصوص ضرب مصر وقتل «جمال عبد الناصر» — فإن الوثيقة تشير إلى خطط لتدبير انقلاب في سوريا ومن أهم بنوده العمل على إحداث انقسام في حزب البعث الذي يقوده الأستاذ «ميشيل عفلق» — كما أنها تشير إلى مخطط لعزل الملك «سعود» ملك السعودية في ذلك الوقت بسبب «تعاونه» مع «جمال عبد الناصر». أو بسبب ضعف قدرته على مواجهة «جمال عبد الناصر»!

وفي هذه النقط فإن الوثيقة تثير تساؤلات معاصرة تتصل بالحاضر الذي نحياه الآن (وربما سنحت لي الفرصة لأتحدث عن هذه التساؤلات بالتفصيل فيما بعد).

7– الوثيقة تظهر بما لايقبل مجالاً للشك أن التعاون مع إسرائيل عسكرياً ضد مصر كان سابقاً في تفكير بعض الأجهزة البريطانية على الوقائع التي أعقبت قرار تأميم قناة السويس. كذلك تظهر الوثيقة أن البريطانيين «تشاوروا» مع إسرائيل بشأن سوريا.

8– الوثيقة ملأى بالأسماء الرمزية وقد أرفقت بها ورقة تحمل أسرار هذه الأسماء الرمزية وتفصح عن شخصيات أصحابها سواء كانوا من الأفراد أو الهيئات أو الحكومات.

9– لقد وجدت مرة أخرى مناسباً أن أترك لمركز الترجمة والنشر في «الأهرام» مسؤولية ترجمتها ضماناً لحيدة المعاني وحتى الألفاظ.

10– وأخيراً فإنني أضع الوثيقة بالكامل تحت تصرف القارىء العربي مضيفاً بين قوسين أسماء الحكومات والهيئات أو الأفراد الذين تعنيهم الرموز – مستعيناً في ذلك بالمفتاح الذي كان مرفقاً بالوثيقة الأصلية.

نـص الوثيقـة

لقد وجدنا سموث (= M.I6– أي المخابرات البريطانية) في جولة اجتماعاتنا الأخيرة أكثر حزماً وتصميماً على العمل المباشر مما كانوا في آخر جولة عقدناها للتنسيق معهم في الشهر الماضي.

وقد قالوا لنا:

(1) إن «ناصر» مصمم على تدمير إسرائيل ولن يقبل سلاماً معها أو صلحاً.

(2) إنه بسبب هذا التصميم يسعى لتوحيد العالم العربي تحت قيادة مصر.

(3) إنه من نتيجة هذا التصميم على (1) و(2)– فإن «ناصر» الآن يجب اعتباره في جيب الاتحاد السوفيتي – وهذا تقديرهم الذي لايتزحزحون عنه.

(4) تقول سموث (= M.I.6) أن ما سبق ذكره يغلب الآن على وجهة نظر الحكومة البريطانية، وأنه أفضى إلى عملية إعادة تقييم حاسمة للسياسة البريطانية في المنطقة. وتدعي أن وجهة النظر هذه عن ناصر تستند إلى استخبارات سموث (= M.I.6) التي جاءت أساساً من مصدر جديد في مصر تم الوصول إليه «بضربة حظ» وتثق فيه سموث (= M.I.6) لأقصى حد، وعندما

أوجزوا لنا ، خمسة وعشرين تقريراً حصلوا عليها ، فقد بدأوا بتقرير عن «الاشتراكية الشعبية» صدر في نوفمبر الماضي . وأكدوا أن جزءاً كبيراً من أكثر المواد أهمية هي مواد وثائقية بطبيعتها ، وأن «زبدة ما حصلت عليه سموث (= M.I.6) ، خلال الشهور العديدة الماضية قد نقل إلينا خلال الاتصالات بيننا ، ونقل في حالة التقارير الأكثر أهمية ، على مستويات أعلى (في رسائل من «إيدن» نفسه إلى «ايزنهاور» شخصياً) وسموث (= M.I.6) مصرة على قولها بأنه نظراً لأننا لسنا مستعدين كما هو واضح لقبول إعادة التقييم التي قاموا بها لناصر بصورة حاسمة ، فإنه لابد من النظر إلى تغطية استخباراتنا لمصر باعتبارها تغطية ضعيفة . وقد وصفت تقارير كيوبارك (= C.I.A — أي وكالة المخابرات المركزية) التي نقلت لسموث (= M.I.6) في الشهور العديدة الماضية أنها «نفاية» وتؤمن سموث (= M.I.6) بأنه ينبغي لنا إما أن نقبل تقاريرهم أو نقول أنها «زائفة» إما أن نقبل الاستنتاجات التي انتهوا إليها أو نبين إنها ليست منطقية . وهم على أي حال يودون الاطلاع على أي دليل يثبت أي وجهة نظر أخرى عن دوافع ناصر وعن الموقف .

(5) وقد أكدت سموث (= M.I.6) أن وجهة نظر الحكومة البريطانية حالياً هي أنه ينبغي حماية المصالح الغربية في الشرق الأوسط (خاصة النفط) ، من التهديد المصري السوفيتي بأي ثمن . واستخدم من اسميناها «أ» (George — Young M.I.6 = أي جورج يونج ممثل المخابرات البريطانية) و«ب» (Nigel Clive S.I.S = — أي نيجيل كلايف ممثل جهاز الخدمة السرية البريطاني وهو إمتداد للمخابرات البريطانية) تعبيرات مثل «أن بريطانيا مستعدة الآن لتحارب معركتها الأخيرة . و«أيا كانت التكلفة سنكون الكاسبين». وعلى الرغم من إتفاقنا في الإجتماع الأول على مناقشة مسارات العمل المتاحة . لأوديوك (= U.S.G — أي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية) وللحكومة البريطانية ، فقد رفضوا إعطاءنا تفاصيل خططهم (ربما كان ذلك راجعاً لعجزنا عن قبول تقديرات سموث (= M.I.6) عن نطاق العلاقة المصرية السوفيتية) وقدم لنا فقط موجز عريض من قبل من أسميناهما «أ» (George = Ypung M.I.6) و«ب» (= Clive S.I.S Nigel) في جلسات غير رسمية وعلى الا ينسب إليهما ذلك . وهما متلهفان لأقصى حد على تلقي رد فعل كيوبارك (= C.I.A) المبدئي خلال الأيام القليلة القادمة ، مؤكدين أن الوقت أمر بالغ الأهمية وانه ينبغي إتخاذ إجراءات في سوريا خلال شهر واحد . وقد أوضحت سمموث (= M.I.6) أنه إذا جاء رد فعل كيوبارك (= C.I.A) مرضياً ، فإنها ستكون راغبة في مناقشة الخطط التفصيلية مع نيرمان (= كيرميت روزفلت

مسئول المخابرات الأمريكية في الشرق الأوسط) . وقد تركت لدينا إنطباعاً بأن الخطط تحظى بموافقة فورمن (= وزارة الخارجية البريطانية) وأنه حتى إجتماعات سنكرسون (= جيمس ايكلبرجر) ـ تشابو ورث (= الميجور جنرال السير جون سينكلير رئيس S.I.S) ستكون موضع مناقشة في مجلس الوزراء .

(6) وفيما يلي إنطباعاتنا عن خطة الحكومة البريطانية ثلاثة المراحل . (وقد أطلعتنا سموث (= M.I.6) على ذلك هذا الصباح ولم تعترض على إقتراحنا بأن نبرق بذلك إلى كيوبارك (= C.I.A) وتعليقات « أ » (George = Young M.I.6) مبينة في الاقتباسات الواردة بين هلالين صغيرين .

(أ) المرحلة الأولى : إحداث تغيير كامل في حكومة سوريا . وتعتقد سموث (= M.I.6) انها تستطيع ان تقوم بهذه العملية لوحدها ، لكنها ستلجأ عند الاقتضاء إلى العمل المشترك مع العراق وتركيا ، واحتمالاً مع إسرائيل . وإنطباعاً هو ان هذا الأمر نوقش مع الدولتين الأوليين وربما مع الثالثة (نوقش الوضع في سوريا مع إسرائيل لكن ليس من زاوية الحصول على مساندتها الإيجابية) ولسنا متأكدين من أن ذلك لن يتضمن عملاً عسكرياً عراقياً (إننا لا نعطي تأكيدات حول العمل العسكري العراقي) . ومع ذلك ، فلن يتم تغيير في حدود سوريا رغم أنه ستقوم فيها حكومة موالية للعراق بصورة حازمة . وتضمنت المناقشة الأولى عن الإجراءات المتعلقة بسوريا إستخدام تعبير هو « توسيع نطاق النفوذ الهاشمي » ، وبناءً على تساؤلاتنا ، أعطيت لنا تأكيدات بأن هذا لا يتضمن وضع سوريا تحت حكم العائلة المالكة العراقية وأن تعبير « توسيع نطاق النفوذ العراقي » ربما كان أكثر دقة كذلك أشير إلى « النقطة العراقية الرابعة » باعتبارها نوعاً من النشاط محل نظر . وخير ما يمكن بنا أن نتكهن به هو أن الحكومة البريطانية تنظر في إستخدام بعض ، أو كل من المخططات التالية : إستخدام الأموال العراقية لمساندة الأحزاب السياسية الموالية للعراق والرد على الحملات الصحفية السعودية المصرية ـــ المساندة النشيطة للجهود المبذولة لقسمة صفوف ASRP (والحزب الجمهوري السوري) من خلال AFLAQ (حزب البعث السوري) وSAYYID (غير واضحة أو محددة في الأصل) - وإثارة الإضطرابات القبلية في الجزيرة ، وإثارة تركيا وإسرائيل للإضطرابات على الحدود مما يقتضي مساعدة العراق لإعادة الإستقرار لسوريا ـــ واستخدام الـ PPS (الحزب القومي السوري) للتسلل من لبنان . وتسلم سموث (= M.I.6) بأن تولية حكومة مصرية جديدة

تتوقف على السيطرة على رد الفعل السعودي وأن الحكومة البريطانية تأمل في مساندة أوديوك (= حكومة الولايات المتحدة الأمريكية) .

(ب) **المرحلة الثانية** : تود سموث (= M.I.6) مناقشة إمكانات تكيوبارك (= C.I.A) في العمل السياسي . وأعتقد أن سموث (= M.I.6) مستعدة لبذل الجهود لاستغلال الإنقسامات في الأسرة المالكة (السعودية) وإحتمال استغلال موقعهم في الامارات المتصالحة (امارات وسلطنات الخليج الآن) للتعجيل بسقوط سعود . وقد خرجنا بانطباع مؤداه أنهم يقدرون كثيراً إمكانات العراق تجاه المملكة العربية السعودية وأنهم ينظرون في القيام بعمل مشترك مع العراقيين أو العمل من وراء جبهة عراقية في حالة عدم رغبة أوديوك (= حكومة الولايات المتحدة الأمريكية) في مد يد المساعدة أو عجزها عن ذلك (أعتقد أن مساندة أوديوك (= حكومة الولايات المتحدة الأمريكية) في مد يد المساعدة أو عجزها عن ذلك (أعتقد أن مساندة أوديوك (= حكومة الولايات المتحدة الأمريكية) في المملكة العربية السعودية ستفيد في المرحلة الأول ى لكنها ليست ضرورية بالنسبة لآليات لإجراء (أو الإنقلاب) الذي سيتخذ في سوريا) . (لكن على الرغم من ان البريطانيين يدركون أن مسألة موافقة أوديوك (= حكومة الولايات المتحدة الأمريكية) أو إذعانها عامل هام في المرحلة الأولى ، فإنهم مصممون على الشروع في هذا العمل) . (من المؤكد أن الإجراءات التي ستتخذها أوديوك (= حكومة الولايات المتحدة الأمريكية) ستساعد في إبطال تأثير الإجراءات المصرية المضادة) .

(ج) **المرحلة الثالثة** : سيتم الإضطلاع بها توقعاً لرد فعل مصري عنيف تجاه المرحلتين الأولى والثانية . وقد خرجنا بإنطباع هو ان نطاق الإجراءات البريطانية سيتناسب تناسباً مباشراً ممع رد الفعل المصري . ويتراوح هذا من فرض العقوبات المحسوبة لعزل ناصر إلى استخدام القوة (البريطانية والإسرائيلية على حد سواء) لإسقاط الحكومة المصرية . (ونأمل في أن تكون الحكومة المصرية الجديدة التي ستقوم أكثر إذعاناً) . (كما أن نطاق خطط العمل البريطانية سيتوقف على مدى مسايرة أوديوك (= حكومات الولايات المتحدة) لنا) (علينا ان نواجه إمكان أن يغلق ناصر القناة ونود أن نعرف كيف ستكون رد فعل أوديوك (= حكومات الولايات المتحدة) تجاه هذا) . ونعتقد أن الإمكانات المتطرفة ستتضمن عمليات خاصة من قبل الإسرائيليين ضد مخزون مصر من إمدادات الذخيرة والطائرات والدبابات التي اشترتها حديثاً ، وكذلك الهجوم الإسرائيلي المباشر على غزة ومناطق الحدود الأخرى .

٧) سيصل سنكرسون (= جيمس ايكلبرجر) لنيويورك صباح يوم 2 أبريل . وما لم تصدر تعليمات بغير ذلك سيبقى تشابو ورث (= الميجور جنرال السير جون سينكلير رئيس S.I.S) في لندن لضمان استمرار الإتصالات في حالة ما إذا رغب المقر الرئيسي في نقل رسالة حول هذا الموضوع قبل وصول نيرمان (= كيرميت روزفلت) .

Accept smooth estimates extent Egyptian-Soviet relationship) and only broad outline given to us by idens "A" and "B" in informal, off-record sessions. They most anxious receive preliminary Kubark reaction within next few days, contending that time all-important and action Syria must be taken within one month. If Kubark reaction satisfactory smoth indicated willingness discuss details plans with Nnearman (10). Impression given that plans have blessing Formin (11) and that even Sinkerson-Chapworth meetings will be subject cabinet discussions.

6. Following is outline our impression British Govt. three-phase plan. (This shown to smoth this morning and no objections raised to our proposal to cable to Kubark). Iden "A's" comments shown in quotes:

(A) First phase: coplete change in government of Syria. Smoth believescan mount this operation alone but, if necessary, will involve. joint action with Iraq, Turkey and possibly Israel. Its our impression that this has been discussed with the first two and possibly with third. ("Situation in Syria discussed with Israel, but not in terms of getting their positiv support"). Could not assure that no Iraq military action involved; ("We don't give any assurances about Iraq military action"). However, boundaries of Syria will not be changed although a firm pro-Iraq government will emerge. First discussion of action Syria involved use of term "Extension of Hashemite influence". Under questioning; we given assurances this did not involve placing Syria under Iraq Royal family and that

ملحق رقم (17)

أيزنهاور (مشروع)

في أول بيان أمريكي صدر منذ العدوان الثلاثي على مصر (ر : حرب 1956) وجه الرئيس الأمريكي أيزنهاور يوم 1957/1/5 رسالة إلى الكونغرس بعنوان : «ضمان الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط ودعم السلام العالمي» أعلن فيها مقترحات محددة عرفت باسم مشروع أيزنهاور . وتضمن البيان إشارات قليلة إلى الأفكار والمخاوف والمشاعر التي انتظمت الوطن العربي إثر العدوان الثلاثي : «منذ وقت قريب نشبت حرب تورطت فيها دولة غربية تمارس نفوذاً كبيراً في المنطقة . لقد قوّى الهجوم الإسرائيلي الكبير نسبياً الفروق الأساسية بين إسرائيل وجيرانها العرب ، واستغلت الشيوعية الدولية كل هذا العجز .. وهذا المشروع لن يحل جميع مشكلات الشرق الأوسط .. هنالك مشكلة فلسطين ، وعلاقات إسرائيل بالدول العربية ، ومستقبل اللاجئين العرب ، وهنالك مشكلة مستقبل قناة السويس .. وقد تضاعف خطر هذه المشكلات بسبب تهديد الشيوعية الدولية الذي ينبغي إبعاده» .

وبما أن العدوان الثلاثي على مصر كان قد نقض البيان الثلاثي لعام 1950 القاضي بالمحافظة على الوضع الراهن في الشرق الأوسط فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تطويق مضاعفات إنحسار النفوذ البريطاني والفرنسي من المنطقة العربية مدّعية مواجهة إحتمالات غزو سوفييتي ، فأعلنت منفردة تحملها مسؤولية المحافظة على الوضع الراهن ، وأذاعت مشروع أيزنهاور الذي قصد منه أساساً أن يعالج ما يسميه «احتمالات الغزو الشيوعي المباشر وغير المباشر» . وعلى الرغم من أن أيزنهاور وصف أحداث العدوان الثلاثي بأنها «حرب» و«هجوم إسرائيلي كبير نسبياً فقد رأى أنها ليست بذات بال إذا قيست بما أسماه بخطر الهجوم الشيوعي الدولي .

والمشروع الأمريكي يهدف إلى ملء «الفراغ» الذي تركه الغرب في الشرق الأوسط على صعيدين : اقتصادي بمساعدة أية دولة شرق أوسطية على تنمية أحوالها

الاقتصادية ، وعسكري بإتخاذ تدابير عسكرية تشمل استعمال القوات الأمريكية المسلحة «لضمان وحماية » الكيانات الإقليمية والإستقلال السياسي للدول التي تطلب هذا العون في سبيل «مواجهة أي عدوان مسلح مكشوف من قبل أية دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية » .

في 1957/3/9 صادق الكونغرس الأمريكي على مشروع أيزنهاور ، وجرى تصنيف دول الشرق الأوسط بحسب موقفها من المشروع إلى موالية للغرب وغير موالية له .

وفي 23 آذار أعلنت واشنطن انها ستنضم إلى اللجنة العسكرية لحلف بغداد ، وأرسل أيزنهاور مبعوثه جيمس ريتشارد إلى الشرق الأوسط فاستطاع أن يكتسب لصالح المشروع بعض الحكومات العربية ودول المنطقة ، فأعلنت ليبيا وتونس والمغرب وباكستان وإيران وتركيا موافقتها على المشروع ، وقبل العراق به على أن تكون المساعدة غير مشروطة ، وهاجمته سورية ، ورفضته مصر . وكان لبنان في عهد رئاسة كميل شمعون الدولة العربية الوحيدة التي التمست المساعدة العسكرية في إطار مشروع أيزنهاور عندما تفاقمت الإضطرابات فيها .

أما (إسرائيل) فقد أعلنت يوم 1957/5/21 تأييدها للمشروع ، ورحبت بالعون الأمريكي وبوجوب بذل كل جهد لتحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط وفي العالم . ولهذه الغاية تتعاون مع الولايات المتحدة والحكومات الصديقة ، وتعبّر عن تقديرها للحكومة والشعب الأمريكي لإهتمامها بتقديم حكومة (إسرائيل) وبذل المساعدة لها . ونوهت الحكومة الأمريكية في اليوم نفسه بالبيان الإسرائيلي المساند لمقترحات أيزنهاور ، وأعلنت أنها تشارك في المبادىء والأهداف التي وردت في البيان المذكور وتؤيدها . وبذلك أدمجت الإدارة الأمريكية (إسرائيل) صراحة بأهداف سياستها تحت ستار التركيز على تهديد شيوعي مزعوم في الشرق الأوسط متجاهلة نزعة (إسرائيل) العدوانية وتهديدها للسلم والأمن في المنطقة .

إلى جانب ذلك قامت الولايات المتحدة بحملة ضغط وتحريض على سورية ومصر للحيلولة دون سيرهما في طريق التحرر والوحدة .

أما الاتحاد السوفييتي فقد نظر إلى مشروع أيزنهاور بوصفه محاولة لنسف قواعد النفوذ البريطاني — الفرنسي في الوطن العربي وإحلال النفوذ الأمريكي الاقتصادي والعسكري محله . وأرسلت موسكو إلى واشنطن مذكرة تحتوي على ستة مبادىء تصلح أساساً لعلاقات الدول الكبرى مع بلدان الشرق الأوسط ، وتستند إلى تسوية النزاعات بالطرق السلمية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والكف عن محاولات زج بلدان

الشرق الأوسط في التكتلات العسكرية ، وإزالة القواعد العسكرية ، وسحب الجيوش الأجنبية ، وحظر شحن السلاح ، وتنشيط التطور الاقتصادي دونما شروط عسكرية ملحقة به . وقد رفضت الولايات المتحدة هذه المبادىء .

تجاهل مشروع أيزنهاور أسباب النزاع العربي – الصهيوني ، وجوهره قضية فلسطين ، فنجح مؤقتاً في تثبيت الوضع الراهن في المنطقة وأخفق في حل القضية الفلسطينية على أي نحو معقول يعيد إلى الغرب إعتباره في نظر الدول العربية . وبما أن الاستعمار الغربي هو المسؤول عن غصب حقوق العرب في فلسطين وتمزيق الوطن العربي عموماً فلم يكن التلويح بالخطر الشيوعي مفيداً للغرب ولا مقبولاً لدى العرب .

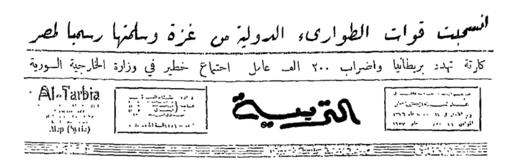
ونجم عن التجاهل الأمريكي لأصول قضية فلسطين تزايد التقارب العربي – السوفييتي ، وبالمقابل توثق التقارب الإسرائيلي – الأمريكي الذي تجلى بالدعم الأمريكي للكيان الصهيوني ديبلوماسياً واقتصادياً وعسكرياً بداعي موازنة السلاح الذي اشترته بعض الدول العربية من الكتلة الاشتراكية للدفاع ضد الغزو الصهيوني والامبريالية الداعمة له .

لم ينقض زمن طويل على مشروع أيزنهاور حتى انهار في المنطقة في إثر الهبّة الشعبية العربية ضد المشاريع الغربية الاستعمارية (مثل حلف بغداد ومشروع أيزنهاور) ، وقيام الوحدة بين مصر وسورية في شباط 1958 ، وإنسحاب العراق من حلف بغداد بعد إنهيار النظام الملكي وظفر الثورة في 1958/7/14 .

المراجع :

– John C.Campbell: **Defense of the Middle East**, New York 1960 .
– John C. Campbell: **The Middle East in the Muted Cold War**, DEnver 1964 .

ملحق رقم (18)



انسحبت قوات الطوارئ الدولية من غزة وسلمتها رسميا لمصر

كارثة تهدد بريطانيا واضراب ٢٠٠ الف عامل احتياج خطير في وزارة الخارجية السورية

التربية

Al-Tarbia

Alep (Syrie)

الفراغ وموقف شعب فلسطين فيها

أعلنت الأمة العربية بأسرها على لسان زعمائها العرب الذين اقروا سياسة الحياد الإيجابي مبدأ لهذه الأمة التي أعلنت سخطها ونقمتها على مشروع أيزنهاور الاستعماري الذي يهدف إلى ربط بلادنا بعجلة الاستعمار وإحلاله .

ولما كان الشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية هذه الأمة التي تتطلع إلى التحرر والإنعتاق انعتاقها كاملاً من أحابيل الاستعمار ، فإنه لا توجد قوة على وجه الأرض داخلية كانت أم خارجية عربية كانت أم غير عربية تستطيع منع هذا الشعب من الاشتراك في معركة التحرر التي تخوضها أمتنا الآن . لأن الفلسطينيين في وضع يدمي القلوب ويحتاج إلى معالجة جذرية وإنتقام سريع ممن سببوا النكبة الفلسطينية ويلوحون بإحلال نكبة أخرى بالأمة العربية هؤلاء هم المستعمرون الأمريكان والإنكليز والفرنسيون الذين خلقوا إسرائيل ومهدوا السبيل لها في كل الميادين .

إن الوضع القائم في الوطن العربي لا يسمح لحكومة لبنان أو أية حكومة عربية أن تنهج لنفسها سياسة منعزلة عن السياسة التي أعلنها أقطاب العرب الأحرار .

ومع هذا نرى حكومة لبنان العربية تريد إقصاء الشعب الفلسطيني عن إبداء رأيه في مشاكل العروبة أو حتى الإشتراك في النضال الوطني ضد أعداء الأمة العربية . فقامت

بالأمس السلطات اللبنانية واعتقلت أساتذة وطلاب مدرسة مخيم نهر البارد ، التابعة لوكالة الغوث الدولية بتهمة إصدار بيانات ضد مشروع أيزنهاور .

لا يا حكومة لبنان ما ذنب هؤلاء ليسجنوا لأنهم رفضوا مشروعاً لم يقره أقطاب العرب الأربعة . أم لأنهم قاموا بمشروع صدر عن دولة خلقت إسرائيل ولا زال رئيسها يردد في كل المناسبات أن إسرائيل حقيقة تاريخة وأنها وجدت لتعيش .

كيف يرضى الفلسطينيون بهذا المشروع الاستعماري الخبيث وهو يهدف إلى الصلح مع إسرائيل عدو العرب الأولى وسالبة ديارهم وأملاكهم ، ضد خطر أسموه بالخطر الشيوعي الذي لم نسمع به من قبل ولم نلاحظه ولهذا لن نتوقعه .

يا حكومة لبنان . إن الذين اعتقلتهم هم من الشباب المثقف الذي على كواهلهم سيتخلص الفلسطينيون من هذه الظلمات التي خلفتها أيام النكبة السوداء إنك باعتقالك الشباب الفلسطينيين كأنك تقبلين بمشروع أيزنهاور ولم تعتقلي سوى ضياغم وأسود ثاروا من أجل غاية شريفة .

إننا نأسف لهذا الإجراء الذي أقدمت عليه بوحي من أنصار الخرافة الإيزنهورية . إنك تعتبرين اعتقالهم مخالفة للقانون ونحن نعتبره دفاعاً عنه . ونحن نعتز به . وأعلمي أن بعدنا عن وطننا لن ينسينا إياه ولن يزيدنا الامضاء في المعركة فإننا سنظل نذكره أينما كنا وتحت حكم أية دولة وجدنا ولن تزيدنا السياط والسجون إلا تشجيعاً على متابعة النضال إنهم عارضوا مشروع إيزنهاور ليحفظوا كيان لبنان بالذات وهيبة الأمة العربية وكأن أمريكا تقول بمشروعها هذا (لقد ترك الإنكليز والفرنسيون فراغاً في بلادكم فيجب أن أملأه) .

وهذا بنظري ونظر كل عربي استعمار من نوع جديد . يتستر دعاته بحجة الدفاع عن بلادنا ضد بلاد تساندنا وتساعدنا بالسلاح والعتاد فكيف نحاربها لا هي لم تعتد علينا مطلقاً .

إن العرب جميعاً بما فيهم الفلسطينيون قد أعلنوها على لسان أقطابهم الميامين صريحة مجلجلة (أن الحياد الإيجابي مبدأ لنا وأن كل محاولة لتقييد ذلك المبدأ ستقاوم بالحديد والنار) .

الطالب علي عوض ابو الحسن

ملحق رقم (19)

سَتحصدُ أمريكا ما زرَعتهُ

« نص الكلمة التي ألقاها الأستاذ أحمد الشقيري في اللجنة السياسية الخاصة في السابع عشر من نيسان عام 1961 . متحدثاً فيها عن موضوع ممتلكات اللاجئين العرب في فلسطين للمرة الثانية » .

سيدي الرئيس !

طلبت الكلمة ثانية ، مستخدماً حقي في الرد ، وفي إيضاح سبب اقتراعي . وسأحاول في كلمتي هذه ، أن أكون موجزاً ، كل الإيجاز ، وأن لا أخرج عن الموضوع .

فلقد آثرت بعض الوفود ، أن ترد على الحقائق التي أوردتها في البيان الذي ألقيته أمام اللجنة الموقرة ، يوم الخميس المنصرم ، لا بحقائق تستند إليها ، بل بمجموعة من المغالطات والأضاليل . ولم تنج الأرقام أيضاً من التشويه والمغالطة ، إذ ارفقت بسيل من التزييف وسوء التصوير . وآثر البعض الآخر ، وقد افتقروا إلى الأرض التي يقفون عليها ، والأسس التي يستندون إليها ، وأن يجولوا في بياناتهم جولات واسعة ، محاولين ، إتهام كلمتي بالإطالة والإطناب . وأود أن أوجه الآن حديثي إلى هذه الزمرة من الوفود ، التي لا تعدو في عددها ، لحسن الحظ ، حفنة تعد على الأصابع ، وأن أرد عليهم بمنتهى الصراحة والوضوح .

ولم يكن البيان الذي ألقيته أمام اللجنة في هذا الموضوع ، أكثر من مجرد سرد للحقائق ، الحقائق التي تستند إلى أرقام وإحصاءات وحسابات كلها . من إعداد الأمم المتحدة . أما الميثاق الذي اقتبست بعض فقراته ، فهو ميثاق الأمم المتحدة ، ولم تكن القرارات التي سردتها ، إلا قرارات الأمم المتحدة ، أما لائحة الحقوق التي تلوتها ، فهي

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الأمم المتحدة أيضاً . وأما الاتهام الذي أشرت إليه ، فهو عين تهمة الإبادة بالجملة للشعوب على أسس قومية أو عنصرية أو دينية ، وهو ما حددتموه في إعلانكم المذكور . وهكذا فالقضية في مجموعها . قضية الأمم المتحدة ، وتقوم على أسس عقائد الأمم المتحدة وإجراءاتها .

وعلى الرغم من كراهيتي الشديدة للحديث عن نفسي ، إلا أنني أعتز أشد الإعتزاز ، بأن أقول ، بأنني لست من المرتزقة ، ولست « بصوت سيده » لأني إنسان . فنحن هنا نمثل أنفسنا ، ولا يمكن لصوتنا أو لاقتراعنا أن يكون موضع مساومة . وحريتنا في القول والعمل ، هي أثمن ما نملكه على وجه هذه الأرض . إننا لا نباع ولا نشرى ، ولن نسمح لأنفسنا بأن نباع ونشرى ، إننا لسنا تابعين لإتفاقات الإعارة والتأجير ، ولن نكون كذلك .

والعيب الوحيد فينا ، وهو عيب جليل الشأن حقاً ، إننا لا نعرض على غيرنا رشوات متنكرة . فنحن لا نعرض على الآخرين القيام بجولات لإلقاء محاضرات مقابل أجور عالية ، ولا طبع الكتب بأرباح خيالية ، ولا منح الأسهم الأسمية التي تدر دخلاً كبيراً ، ولا العضوية الرسمية في المؤسسات مقابل عائدات سخية ، ولا تسمية شوارعنا بأسماء بعض الناس ، وما شابه ذلك من أمور يندى لها الجبين وتشبع غرور الإنسان ومطامعه .

أجل إننا نرفض كل هذه الوسائل ، ولا نذعن أمام أي شيء إلا ما يفرضه علينا الحق والعدالة . هذا هو سجلنا في الأمم المتحدة منذ قامت هذه الهيئة . ولقد أيدت الوفود العربية ، وأنا أعتز بقولي هذا . كل قضية من قضايا الحرية . ولقد ناضلنا دائماً إلى جانب التحرر . وحيثما توجد قضية تتعلق بحقوق الإنسان . فإننا دائماً معها . ولم نأت إلى هنا ، في هذه القضية بالذات لنلقي خطباً مطولة أو قصيرة ، كما لم نأت لنصوغ عباراتنا في منتهى البلاغة ، أو نعرض غاية الفصاحة ، وذروة البيان . ولم نفد إلى هنا ، كما ذكر الممثل الأمريكي ، لنبدأ نقاشاً حاداً . فالقضية تتعلق بديارنا ووطننا . وهي تتصل إتصالاً وثيقاً بإخواننا وأشقائنا ، ولكم أنتم أيضاً إخوانكم وأشقاؤكم . وعلى هذا ، فالقضية تمثل بالنسبة إلينا حقاً وواجباً في آن واحد . فمن حقنا أن ندافع ، ومن واجبكم أن تستجيبوا . فهذه هي الأمم المتحدة ، وهذا هو ميثاقها ، إذا كنتم تريدون الحفاظ على الأمم المتحدة وعلى ميثاقها .

أما إذا شاءت بعض الوفود أن تتنكر لوحي ميثاق الأمم المتحدة ، وإذا أراد بعضها أن يخرج على روح الميثاق ، وإذا توخى البعض أن يعالج قداسة الأوطان ببسمة صفراء شاحبة . فعلى هؤلاء جميعاً ، أن لا يصدقوا بأن الظلم يمكن له أن يبقى ، وأن مؤيديه ،

يمكن لهم ، أن يواصلوا الحياة . فاليوم ، أو غداً ، وعاجلاً أو آجلاً ، سينتصر حق الإنسان في وطنه ، وما يمثله هذا الوطن من معان رفيعة سامية .

لكن قداسة الوطن ، ولا إنتهاكية حق الإنسان في ممتلكاته ، لم تستطيعا زحزحة الولايات المتحدة عن موقفها . فلقد أصرت هذه إصراراً حروفاً على معارضة حق اللاجئين في أملاكهم . وعندما ينفسح المجال ، للبيانات الشفوية ، والإعلانات الخطابية ، فإن الولايات المتحدة لا تألو جهداً في الاشتراك في سباق على إصدار البيانات السخية وإغداقها . ولكن عندما تحين ساعة الجد ، وتعرض قضية تكون محكاً لهذه البيانات ، فإنها تتقاعس وتتخاذل . ولو شئت أن أعرض على لجنتكم الموقرة ، ما صدر عن رؤساء جمهورية الولايات المتحدة وقادتها البارزين من بيانات عن حقوق الإنسان ، لاقتضى عرضها دورة كاملة . أما الآن وعندما يقوم على جدول أعمالنا بند خاص بحقوق الإنسان يتصل بلاجئي فلسطين ، فإن الولايات المتحدة ، تنقلب إلى أولى الدول المعارضة لحقوق الإنسان . وكل ما يطلبه العالم من الولايات المتحدة ، لا إعداد فيلق من فيالق السلام ، بل تجنب تحويل العدالة ، إلى جثة فاقدة الحياة . وما نقوله في ردهات الأمم المتحدة ، هو المهم ، أما ما نقوله في خارجها فلا أهمية له . وقد أحلت الولايات المتحدة إلى ميثاق الأمم المتحدة ، ولكنها ترفض العودة إليه . وقد أشرت على الولايات المتحدة بالعودة إلى قرارات الأمم المتحدة ، ولكن الولايات المتحدة لا تكترث بهذه القرارات . وقد أحلت الولايات المتحدة إلا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، ولكنها لا تأبه بهذه الحقوق . وقد وجهت إلى الولايات المتحدة سؤالاً بسيطاً ، بل وسؤالاً بريئاً ، عما إذا كانت تحترم حقوق الملكية للاجئين ، ولكنها أجابت بأن هذا السؤال ينطوي على نقاش ، فهو من النوع الشائك ويؤدي إلى الإحتداد . وبدلاً من أن يرد المندوب الأمريكي على سؤالي ، وجه سؤالاً إلى الاتحاد السوفياتي ، وكشف الحوار الذي دار بين المندوبين عن تناقض كبير . فقد سألت الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفياتي عما إذا كان يحترم حقوق الملكية الخاصة ، وأسفر النقاش بين الماردين الجبارين عن أشياء غريبة ، فالاتحاد السوفياتي ، على الرغم من نظامه الشيوعي ، وإيمانه بملكية المجموع ، على إستعداد لاحترام الملكية الخاصة كنظام في البلاد الأخرى ، وهذا ما يعبّر عنه بالتعايش السلمي . أما الولايات المتحدة ، فعلى الرغم من نظامها الرأسمالي ، الذي يضع تأكيده على الملكية الخاصة ، تنكر على اللاجئين حقهم في ممتلكاتهم ، وهو تناقض هائل ، لا يمكن للولايات المتحدة أن تهنأ عليه . وإذا فشلت ردود المندوب السوفياتي المحترم في إلهام الولايات المتحدة ، فهناك رجل واحد في الاتحاد السوفياتي تستطيع الولايات المتحدة أن تعثر عنده على الإلهام الذي تفتقر إليه ، إذا لم تجد ما يلهمها في ميثاق الأمم المتحدة . وإنني أشير يا سيدي الرئيس إلى

الرائد (الميجور) يوري غاغارين . من الاتحاد السوفياتي ، المواطن الأول للفضاء الخارجي . إنني لن أخرج عن الموضوع في حديثي ، بل سأحصره فيه ، وأطلع الولايات المتحدة ، على ما في هذا الرجل من إلهام وإيحاء .

فقد كان هذا الرجل مؤخراً ، يسبح بين الكواكب والنجوم . وقد تمكن ، وقد فقد وزنه ، وفتح عينيه ، من رؤية الشكل البيضوي للكرة الأرضية . ولقد رأى الأفق بشكل لم يسبق لأي منا أن رآه فيه . ورأى ما في الكون من أعاجيب . لا يمكن وصفها وجمال لا يمكن تحديده . ولكن عندما عاد يهبط إلى الأرض ، وعندما وطئت قدماه أرض الاتحاد السوفياتي ، أميناً سليماً انفجر الرائد غارغارين يغني . ترى ماذا كان يغني رائد الفضاء ؟ لقد كان يغني « أن الوطن يسمع ، وأن الوطن يعرف » ، ولكن ما زال أمام الولايات المتحدة أن تسمع وأن تعرف .

وقد أشرت إلى معجزة المعجزات هذه ، لا لأجد فرصة ، أطري فيها الاتحاد السوفياتي ، ذلك لأنني لا أجد كلمات تفي هذا العمل المجيد حقه من المجد . وليست بي رغبة في إثارة روح المنافسة والحسد لدى الولايات المتحدة ، ذلك لأنها غير معنية بإرسال أمريكي إلى الفضاء الخارجي . إنها ليست معنية بهذا الأمر أبداً . ولكن عنايتها ، منصرفة إلى إقحام إسرائيل في الفضاء الداخلي للشرق الأوسط . فنجمة داوود ، أهم لدى الولايات المتحدة ، من كل ما في الكون من كواكب ونجوم .

وأنا أعرف أن إشارتي لا يمكن أن تكون ودية للولايات المتحدة ، ولكن من يقول أننا مدينون لها بعواطف الود . وقد أشار سيد كريم ، يئن في ظل تعليمات غير كريمة ، هو السفير بليمبتون ، إلى الممثلين العرب ، فوصفهم بالأصدقاء ، وإنني أود الاستثناء في هذه الحالة . فإذا كان المقصود بالصداقة ، وصف علاقاتنا كزملاء في الأمم المتحدة على الصعيد الشخصي ، فإن هذا التعبير ، قد استخدم والحالة هذه في محتواه الصحيح ، أما إذا كان المقصود ، التعبير عن وجود صداقة بين الولايات المتحدة والشعوب العربية ، فإنني أجد لزاماً علي أن أقول بكل نزاهة وشرف ، أن هذا القول خاطىء . فلقد كانت صداقة الشعوب العربية للولايات المتحدة ، حقيقة واقعة في أيام الرئيس ويلسون . أجل لقد كانت هذه الصداقة حقيقة ، وظلت قائمة حتى أيام الرئيس روزفلت . ولكن الرئيس ترومان وضع نهاية لهذه الصداقة . إنها لم تعد قائمة . لقد أصبحت في عداد الماضي والتاريخ . وفي الوقت الحاضر ، لا يقتصر الأمر ، على عدم وجود الصداقة ، بل هناك شعور عميق من السخط . فبين المائة مليون من عرب آسيا وأفريقيا ، لا تستطيعون أن تعثروا على أكثر من مائة عربي ، يمكن اعتبارهم ، أصدقاء الولايات المتحدة ، وهؤلاء لا يستطيعون التعبير علناً وجهاراً عن صداقتهم ، وإنما يسرون بها في ظروف من النفاق والملاطفة .

وسواء أصدقتموني أو لم تصدقوا ، فإن كل عربي يجرؤ على التحدث علناً عن الصداقة العربية للولايات المتحدة في أية قرية أو مدينة عربية ، يقطع إرباً . أما إذا سألتم عن السبب ، فهو مأساة فلسطين .

وليس لدي الكثير مما أقوله إلى إسرائيل . فلقد أضاع السيد القادم من إسرائيل وقت اللجنة الموقرة بمجموعة ضخمة من الأضاليل . فإسرائيل تحاول كايخمان ، الجلاد المخيف ، إنكار التهم الموجهة إليها عن طريق إثارة عدد من المواضيع التي لا داعي لها . والبيان الإسرائيلي بكامله مجموعة من الأكاذيب ، أرفض الرد عليها بإسهاب واطناب .

فأنا أرفض الرد على إنكار السيد القادم من إسرائيل على اللاجئين حق العودة ، ذلك ، لأن الجمعية العامة قد أقرت مالا يقل عن ستة عشر قراراً ، في تأييد عودة اللاجئين إلى وطنهم .

وأنا أرفض الرد أيضاً على إدعاءاته المتعلقة بسيادة إسرائيل ، ذلك لأن قرار الأمم المتحدة لعام 1947 قد أعلن بطلان التشريع الإسرائيلي إذا جاء متعارضاً مع حقوق العرب في ممتلكاتهم .

ولن أرد على إدعائه بأن من حق يهود العالم كلهم العودة إلى فلسطين ، ذلك لأن حق العودة مقصور على اللاجئين الذين تركوا ديارهم بالأمس فقط ، لا على اليهود الذين تركوا فلسطين قبل ثلاثة آلاف عام .

ولن أجيب على تأكيده في محاولة إثبات الوجود ، للقومية اليهودية ، ذلك لأن هذا يعني في الأمم المتحدة ، إن الممثلين الذين يدينون بالديانة اليهودية ، والذين ينتمون إلى مختلف الدول ، هم ممثلون لإسرائيل ، كما يعني في الولايات المتحدة أن وزير الدولة ، وغيره من المستشارين في البيت الأبيض هم من مواطني إسرائيل أيضاً .

وأنا أرفض الرد على تأكيده بوجود الرقيق في الوطن العربي ، ذلك لأننا نستنكر الرقيق حيثما وجد ، وأياً قام به . والبند المدرج على جدول أعمالنا الآن . ليس موضوع الرقيق الأسطوري في البلاد العربية ، بل اللصوصية الإسرائيلية البارزة والظاهرة ، اللصوصية التي اغتصبت ممتلكات اللاجئين العرب .

ولن أرد على نفيه وجود إضطهاد للأقليات العربية في إسرائيل ، ذلك لأن توجيه الدعوة إلى المندوبين العرب لزيارة إسرائيل ، وتقصي الوضع فيها ، ليس بالدليل على صحة هذا النفي . إن السبيل الوحيد لإظهار الحقيقة يقوم في إيفاد لجنة تحقيق من الأمم المتحدة . المندوبون العرب ، لن يقوموا بزيارة إسرائيل ، ولكنهم واثقون من أنهم سيذهبون إلى

فلسطين عندما تتحرر ، وتعود إلى أهلها الشرعيين من نصارى ومسلمين ويهود على قدم المساواة .

وأنا أرفض الرد على محاولة المقارنة بين إسرائيل والدول الأفريقية ، ذلك لأن الشعوب الأفريقية ، ليست بالشعوب المستوطنة المستعمرة ، إنها ليست بالشعوب الغريبة أو المهاجرة ، التي تعمل في خدمة الاستعمار ، والتي تؤمن بالعنصرية . إنها شعوب هذه القارة ، منذ غدت أفريقيا قارة .

أجل إنني أرفض الرد على جميع هذه المزاعم التي لا تمت إلى موضوعنا بصلة . إنها مغالطات مقصودة . فهي ليست بالمشاكل التي نتولى الآن درسها . وهي لا تعتبر رداً على القضية التي نقوم بمعالجتها . فعندما أوجه كلامي إليك قائلاً ، إنك قد سرقت أرضي ، فلا يجوز لك أن تجيب بأن تستصلح تلك الأرض ، إلا إذا كان من حق اللص أن يقول « لقد سرقت قطعة الماس لأتولى صقلها ، وقطعها ، وإعدادها » . إن مثل هذا القول ، يعتبر دفاعاً عن اللص .

ولقد كانت القضية التي عرضتها بسيطة وواضحة كل الوضوح ، فلقد عرضت حقائق ومعلومات عن أملاك اللاجئين شفعتها بأرقام الأمم المتحدة نفسها . وقد اعترف السيد القادم من إسرائيل ، بأن هذه الممتلكات لم يعد لها وجود اليوم ، وقال أنها قد أدمجت في الاقتصاد الإسرائيلي . إن هذا القول مجرد اعتراف ، يكفي للإدانة ، أما بقية الحجج فمغالطات وأكاذيب . والسؤال الوحيد الذي يظل ماثلاً أمام الولايات المتحدة ، هو هذا : هل للاجئين العرب حق في ممتلكاتهم ؟ . وقد وجهت هذا السؤال ثانية إلى الولايات المتحدة ، لأنها صاحبة التعديل على مشروع القرار . واغتصاب الممتلكات العربية ليس مجرد لصوصية دولية ، إذ أن حقائق الإتهام أكثر خطورة من هذا . وعمليات الإبادة التي وجهت للعرب ليست مجرد عملية بسيطة وعادية ناجمة عن العنصرية ، بل إنها أكثر فظاعة وهولاً . وسرقة ممتلكات شعب بأسره ، يقضي حياة النفي والتشرد ، منذ أكثر من أربعة عشر عاماً ، جريمة من طراز جرائم ايخمان . وقد حاول ايخمان العثور على حل للمشكلة اليهودية عن طريق الإفناء ، وها هي إسرائيل ، تحاول إيجاد حل لمشكلة اللاجئين عن طريق إماتتهم جوعاً . ومن الواجب أن توضع إسرائيل مع ايخمان في قفص الاتهام في نورمبرغ ، ليحاكما معاً على جرائمهما ضد الإنسانية . وهذا ليس بقراري وحدي، بل هو أيضاً قرار الزعيم الصهيوني الدكتور حاييم وايزمن الذي قال « إنني واثق من أن العالم سيحكم على الدولة اليهودية ، على ضوء معاملتها للعرب » . وكما أن العالم قد قضى على النازية بالموت وحطمها ، فسيأتي الوقت الذي يحطم فيه الطغيان الإسرائيلي أصلاً وفرعاً ، ويتعرض لحكم الأسرة الدولية .

وأعود الآن ، لأوضح اقتراعي . لقد حضرت تقريباً جميع دورات الأمم المتحدة منذ نشوئها ، وأود أن أقول لكم ، إنني لم يسبق لي قط ، أن أوضحت اقتراعي . ولكنني أشعر الآن أن هذا التعديل الأمريكي المقترح على مشروع القرار ، يؤلف مرحلة جديدة في مأساة فلسطين ، مما يفرض علي محاولة إيضاح إقتراعي . فأنا سأقترع ضد التعديل الأمريكي ، وأود أن أوضح الأسباب التي تحملني على ذلك ، إذ عن طريق هذه الأسباب ، يمكن أن يكون لاقتراعنا وزن وثقل .

أولاً وقبل كل شيء ، أنا أقترع ضد التعديل الأمريكي ، لأنه صادر عن الولايات المتحدة . فلا يحكم علي أي اقتراح على ضوء محتوياته فحسب ، بل على ضوء سجل واضعه وتاريخه . فالدولة ذات السجل الناصع في أية قضية عندما تتقدم بأي اقتراح ، يكون اقتراحها جديراً بالتأييد ، والعكس بالعكس . وفي هذه القضية فإن سجل الولايات المتحدة في قضية فلسطين ليس مجرد سجل غير نظيف ، وغير عادل ، بل أنه سجل طافح بالظلم الصارخ . فالولايات المتحدة هي مؤلفة مأساة فلسطين كلها ، وكان للولايات المتحدة عن طريق ضغطها ، وإكراهها للآخرين الفضل في تقسيم البلاد المقدسة ، وطرد شعبها منها .

والولايات المتحدة ، ثانياً هي وكر الصهيونية ومقرها ، وهي مصدر الأموال التي تغدق على صناديق جبايتها . فالولايات المتحدة ، هي أول الدول المؤيدة لإسرائيل . وهي التي تتولى باستمرار ، مدها بالمساعدات الاقتصادية ، والعتاد العسكري .

ولقد خالفت الولايات المتحدة ثالثاً ، بوصفها العضو الرئيسي في لجنة التوفيق الدولية ، شروط انتداب هذه اللجنة ، وفشلت في إتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين عودة اللاجئين إلى ديارهم ، ولم تقم الولايات المتحدة بأي عمل ضد إسرائيل ، يضمن إعادة لاجيء فرد ، أو التعويض على لاجيء واحد .

أما محتويات التعديل الأمريكي على مشروع القرار ، فهي سيئة وتضاهي ما في سجل أمريكا من سوء تجاه قضية فلسطين .

فالتعديل الأمريكي يحذف أولاً ، الإشارة إلى حقوق اللاجئين في ممتلكاتهم ، مما يشكل تنكراً معيباً للأمم المتحدة وميثاقها ، ومقرراتها ، وللإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وخيانة مخزية ، لجميع المثل والتقاليد السامية للشعب الأمريكي .

ويعارض التعديل الأمريكي ثانياً فكرة إنشاء جهاز للأمم المتحدة ، للحفاظ على ممتلكات اللاجئين ، مما يجعل أمريكا شريكة لإسرائيل في أعمالها . ولا ريب في أنها شراكة مخزية ، في عمل معيب للغاية .

ويتحدث التعديل الأمريكي ثالثاً عن سعادة اللاجئين في المستقبل . وعلينا أن نفهم أن هذا القول ، يعني التصفية المقبلة للاجئين . فلقد قامت الولايات المتحدة ، بتحطيم حياة اللاجئين القومية . لقد أصبحوا لاجئين ، بفضل سياسة الولايات المتحدة . وإذا ما أخذنا هذه السياسة بعين الإعتبار ، صعب علينا أن نتبيّن اهتمام الولايات المتحدة بسعادة اللاجئين في المستقبل . ولو كان لديها أي اهتمام . مهما قل ، بهؤلاء الناس . فإن الولايات المتحدة ، ما كانت لتعمل ، على طردهم من بلادهم ، ولكانت عملت بعد طردهم ، على الضغط على إسرائيل لإعادتهم ، أما وقد تقاعست عن كل من هذين السبيلين ، فلقد كان في وسعها على الأقل أن تساعدهم في حماية حقوقهم في ممتلكاتهم .

والتعديل الأمريكي ، رابعاً وأخيراً ، تعديل إسرائيلي . ولقد تقدمت به الولايات المتحدة إلى اللجنة الموقرة ، حتى قبل أن تدلي إسرائيل ، ببيانها في اللجنة . والممتلكات العربية ، ليست قائمة في أرض أمريكية . والخلاف ليس ناشباً بين العرب وبين الولايات المتحدة . إننا لسنا في حالة نزاع مع أمريكا . ولكن الولايات المتحدة ، قد أخذت على عاتقها ، أن تحمل العبء كله بالنيابة عن إسرائيل . وفي وسعكم أن تحسوا في داخل اللجنة ، ووراء الكواليس . بل وفي كل عاصمة من عواصم العالم . بوطأة ضغط هذا المارد الأمريكي الجبار ، وضد من يا ترى ، ضد هؤلاء اللاجئين البؤساء من البلاد المقدسة ، الذين يحاولون حماية حقوقهم في ممتلكاتهم .

وللولايات المتحدة منتهى الحرية في الدفاع عن إسرائيل بكافة السبل والوسائل ، وبتقديم التعديلات أو غير التعديلات ، ولكن من حقنا أيضاً ، كما أن من حق دول كثيرة أخرى في هذه اللجنة الموقرة ، أن ترفض السير في ركاب إسرائيل ، وأن ترفض الاشتراك معها في جريمتها .

وهذا هو السبب الذي يدعو جميع الدول التي تتمتع بحريتها ، والتي تقدس ميثاق الأمم المتحدة ، وتحترم حقوق الإنسان ، إلى الإقتراع ضد التعديل الأمريكي .

وإذا قدر للتعديل الأمريكي أن يفشل ، فإنه يستحق هذا الفشل حتماً . أما إذا نجح ، فإن نجاحه لن يكون مطلقاً هزيمة للعرب ، أو نصراً للولايات المتحدة .

ولقد أضاع العرب وطناً لهم بفضل الولايات المتحدة . ولن يضيرنا أن نضيع الممتلكات أيضاً ، بفضل الولايات المتحدة . ولكن هذا سيعني الكثير بالنسبة إلى الولايات المتحدة نفسها ..

ولن أكلف نفسي عناء إبلاغ الولايات المتحدة ما يعنيه هذا الضياع ، ذلك لأن

الصهيونيين سيقولون لها ، إن ما أقوله ليس إلا «بلفةً» عربية جديدة .

ولهذا فإنني أوثر أن لا أقول شيئاً للولايات المتحدة . وعلينا أن ننتظر الأحداث ، والأفعال ، وستحصد الولايات المتحدة ، ثمار ما تزرعه . أما موعد الحصاد فليس بالبعيد ، إنه يقترب يوماً بعد يوم .

دعونا ننتظر ، لنرى .

ملحق رقم (20)

مشروع الرئيس جونسون

في 7 حزيران 1967 . شكل الرئيس الأمريكي جونسون لجنة خاصة تابعة لمجلس الأمن القومي . هدفها تنسيق جهود السلام الأمريكية في الشرق الأوسط . وفي 19 حزيران ألقى جونسون خطاباً تناول فيه السياسة الخارجية الأمريكية وحدد خمسة مبادىء كبرى للسلام في الشرق الأوسط :

1 – لكل دولة في المنطقة حق أساسي في الحياة ، ينبغي إحترامه من قبل جيرانها .

2 –يجب حل مشكلة اللاجئين حلاً عادلاً ، خاصة وأن النزاع الجديد اقتلع المزيد من الناس من موطنهم الأصلي . وينبغي على دول الشرق الأوسط توجيه جهودها نحو رفع الظلم الذي وقع على هؤلاء .

3 –ينبغي إحترام حرية الملاحة البريئة في الممرات الدولية ، لأن العمل الطائش الأساسي الذي كان وراء تفجير الحرب ، هو القرار التعسفي بإغلاق مضائق تيران .

4 –يجب وضع حد لسباق التسلح في الشرق الأوسط ، لأن الحرب بينت خطورته ، وتقع المسؤولية في ذلك ليس على دول المنطقة المعنية فقط بل على الدول الكبرى أيضاً . وستعمل الولايات المتحدة على إستخدام كل من طاقاتها الدبلوماسية لإيجاد السبل للحد من سباق التسلح ، وهنا اقترح جونسون أن تدعو هيئة الأمم جميع أعضائها لإعلامها عن جميع شحنات الأسلحة المرسلة إلى الشرق الأوسط .

5 –من الضروري إحترام الإستقلال السياسي والسلام الإقليمي لجميع الدول في المنطقة . أن ما تحتاج إليه الدول المعنية بالنزاع الآن هو حدود معترف بها ، بدلاً من خطوط الهدنة الهشة والمخترقة باستمرار ، بالإضافة إلى ترتيبات أخرى تجعل الحدود آمنة من الإرهاب والتدمير والحرب ، وترتيبات تعترف بالمصالح الخاصة لثلاثة من الأديان الكبرى في الأماكن المقدسة في القدس .

مع أن الرئيس جونسون حدد الخطوط العامة لإحلال السلام الأمريكي في الشرق

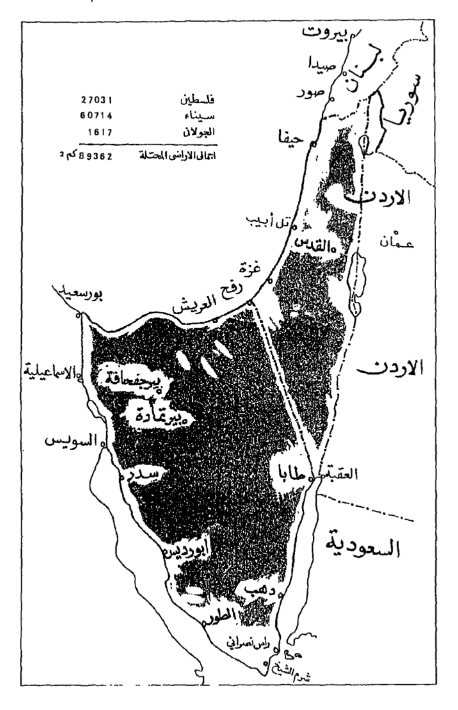
الأوسط، لكنه لم يقل شيئاً حول كيفية تنفيذ هذه المبادىء وتطبيقها ، خاصة أنه رفض في خطابه المطلب العربي والسوفياتي بانسحاب إسرائيل الفوري إلى خطوط 4 حزيران 1967 ، وبين أن إسرائيل لا يمكن أن تقبل بالتنازل عن كل المكاسب الإقليمية التي جنتها نتيجة إنتصارها في الحرب . وكان الإصرار الإسرائيلي على الاحتفاظ بالمكاسب الإقليمية (للتوسع) هو الصخرة التي تحطمت عليها كافة مشاريع التسويات السلمية اللاحقة ، وفي الاجتماع الذي تم بين كوسيغين وجونسون في 17 حزيران 1967 في غلاسبور ، حاول الزعيم السوفياتي الحصول مساعدة جونسون لإرغام إسرائيل على الإنسحاب من الأراضي العربية المحتلة ، ولكن بدون جدوى . وقد عرض جونسون النقاط التالية أمام كوسيغين كأساس لإحلال السلام الأمريكي في الشرق الأوسط :

1 — إنسحاب كافة القوات العسكرية وإنهاء حالة الحرب .
2 — الإتفاق بين كافة الأطراف على الإعلان عن إحترام حقوق كل طرف بالمحافظة على دولته القومية المستقلة بذاته .
3 — ضمان السلامة الإقليمية والإستقلال السياسي لكافة الدول في الشرق الأوسط .
4 — ضمان المصالح الحيوية لجميع الدول في المنطقة وحمايتها .
5 — التخلي عن العنف في العلاقات بين دول الشرق الأوسط .
6 — ضمان حقوق جميع الدول في المرور الحر والبريء في جميع الممرات المائية الدولية .
7 — تسوية عادلة ودائمة لمشكلة اللاجئين .
8 — إتفاق على أن تعطى الأولوية لتحسين الاقتصاد الوطني ومستوى المعيشة قبل سباق التسلح .
9 — حماية الأماكن المقدسة مع ضمانات دولية لحرية الوصول إليها من قبل الجميع .
10 — نظام دولي تساهم فيه هيئة الأمم لمساعدة الدول المعنية على تحقيق الأهداف المعلنة أعلاه .

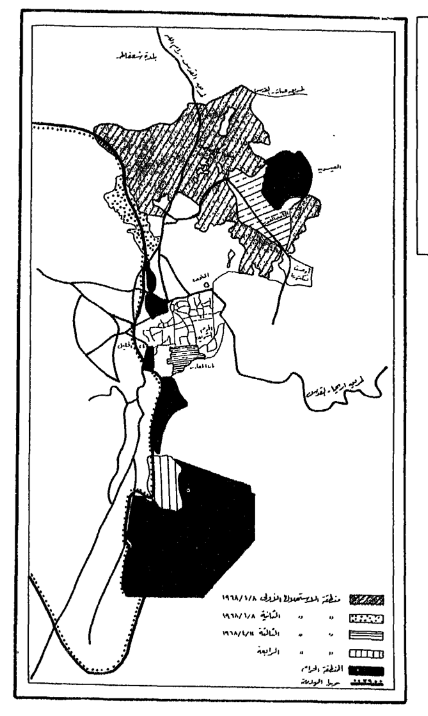
ويبدو أن هدف طرح هذه المبادىء العامة ، بدون تحديد أية أساليب عملية لتنفيذها ، هو كسب المزيد من الوقت لتمكين إسرائيل من توطيد مواقعها في المناطق المحتلة ، وخلق أوضاع تضع العرب والعالم أمام وقائع جديدة لا مفر منها .

ملحق رقم (21)

خريطة رقم 5 الأراضي العربية المحتلة عام 1967

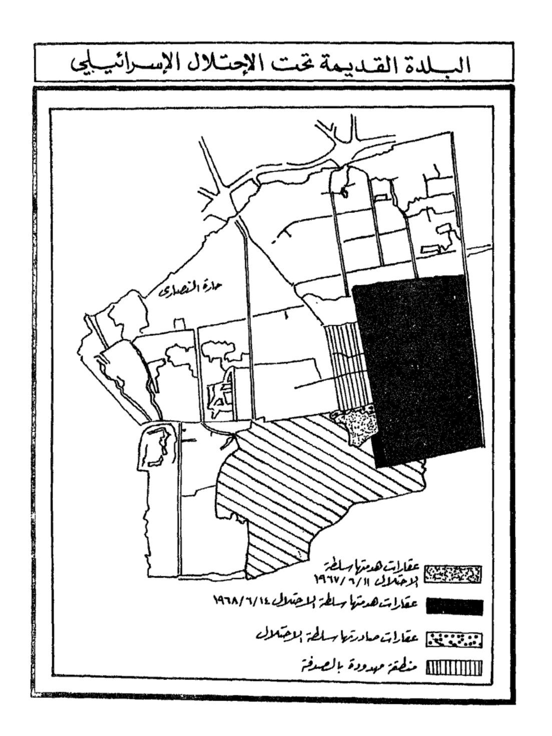


ملحق رقم (22)



الاراضي العربية المستملكة من قبل سلطات الاحتلال في مدينة القدس

ملحق رقم (23)


البلدة القديمة تحت الإحتلال الإسرائيلي
حارة النصارى
عقارات هدمتها سلطة الاحتلال ١١/٦/١٩٦٧
عقارات هدمتها سلطة الاحتلال ١٤/٦/١٩٦٨
عقارات صادرتها سلطة الاحتلال
منطقة مهدودة بالصدفة

ملحق رقم (24)

المستوطنات التي أقيمت بقطاع غزة
منذ عام 1967

الرقم	اسم المستوطنة	موقعها	تاريخ تأسيسها
1	تل اور	قرب دير البلح وانتقلت عام 78 بين غزة ورفح	70/12/3
2	ناحال نتسريم	أراضي قبلية أبو مدين بين غزة ودير البلح	1972
3	موراغ	بين خان يونس ورفح جنوب القطاع	أيار 1972
4	كاديش	شمال خان يونس	1972
5	نيتسر حزاني	شمال خان يونس	أيار 1973
6		بين دير البلح وخان يونس	آب 1977
7	غاني طال	قرب مخيم خان يونس جنوب غزة	1978
8	ميراف	قرب خان يونس	1978
9	غيدود	غرب مخيم خان يونس بتل السلطان	79/1/29
10	غان اور	أراضي قرية بيت لاهيا شمال غزة	اب 1980
11	يغول	بين دير البلح وخان يونس	80/10/13
12	مستوطنة جديدة	على ساحل البحر قرب مستوطنة يميت — القطاع	82/1/21 القدس
13	مستوطنة جديدة	جنوب شرق مستوطنة يدمر دخاي شمالي قطاع غزة	82/1/27 الفجر
14	نقطة استيطانية	نقطة القبة شرقي غزة	82/4/4 الفجر
15	ناحال نسنيت	شمال قطاع غزة	82/4/13 دافار
16	قطيف زان	قطاع غزة	82/5/4 القدس

17	نواة استيطانية	شمال مدينة غزة	82/5/24 الفجر
18	متسبي عتصمونة	قطاع غزة	82/7/7 القدس
19	7 مستوطنات بدىء بإقامتها	قطاع غزة	82/9/13 القدس
20	إيلي سيناي	شمال قطاع غزة	82/10/8 هارتس
21	مستوطنة جديدة	قطاع غزة	82/12/22 الشعب

ملحق رقم (25)

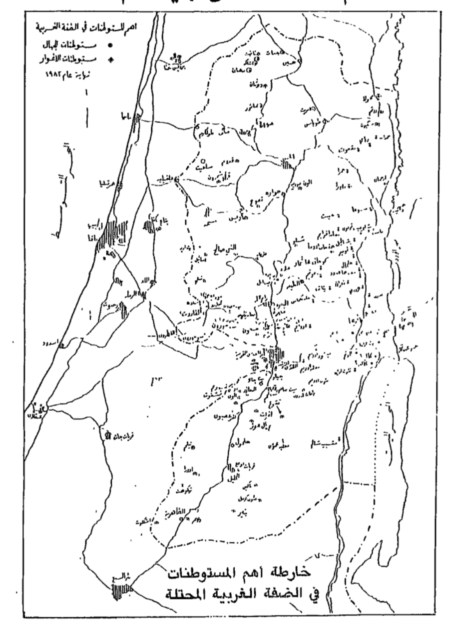
المستوطنات التي أقيمت في هضبة الجولان منذ عام 1967

الرقم	اسم المستوطنة	موقعها	تاريخ تأسيسها
1	افيق	قرب فيق جنوب الهضبة	67/12/17
2	سنير	قرب نبع بانياس شمال الهضبة	67/8/14
3	مروم جولان	غربي جبل بنعال	67/7/16
4	جبعات يوناف	قرية سكوفيا جنوب الهضبة	68/3/13
5	غشور	قرب تل فرس غرب الهضبة	68/3/10
6	مبوُ حمه	جنوب الهضبة	68/1/22
7	نيئوت جولان	جنوب الهضبة	تموز 1968
8	نفيه اطيف	قرية جباتا الزيت جنوب غرب جبل الشيخ	أيار 1968
9	عين زيغان	قرب عين زيوان شمال وسط الهضبة	68/1/23
10	راموت	جنوب الجولان	1968
11	رامات مغشيمي	جنوب شرق الهضبة	68/7/5
12	ايلي عاد	أراضي قرية العال جنوب الهضبة	68/1/21
13	الروم	أراضي قرية عين حور شمال وسط الهضبة	1971
14	بني يهودا	جنوب الهضبة	72/8/29
15	نوف	قرية مزرعة ناب جنوب وسط الهضبة	تموز 1972
16	انيعلم	شمال وسط الهضبة	1973
17	خسفين	أراضي قرية خسفين جنوب وسط الهضبة	1973
18	كفار حروف	أراضي قرية كفر حارب جنوب الهضبة	1973

19	علياه شفعيم	قرية قرب رمانة جنوب الهضبة	1973
20	ابني ايتان	جنوب وسط الهضبة	1974
21	كتسرين	أراضي قرية قصرين شمال غرب الهضبة	تشرين ثاني 74
22	قيشت	قرب مدينة القنيطرة	حزيران 1974
23	اودم	بين بقعاتا ومسعدة شمال الهضبة	تشرين ثاني 1975
24	يونتان	جنوب وسط الهضبة	آب 75
25	شاعل	أراضي القنيطرة شمال وسط الهضبة	كانون ثاني 76
26	معاليه جملا	جنوب الهضبة	76
27	اورطال	بين مسعدة والقنيطرة غربي وسط الهضبة	1978
28	ناطور	جنوب وسط الهضبة	78
29	الوني هبيشان	وسط هضبة الجولان	1981
30	ميتسار	وسط هضبة الجولان	1981
31	قيلع	شمال الهضبة	1981
32	ميتال	شمال الهضبة	1981
34	ناجال غرود	بين قريتي مسعد ومجدل	82/3/3 هارتس
35	الوني هبيشان	شمال شرق الهضبة	82/5/15 القدس

ملحق رقم (26)

المستوطنات التي اقيمت بالضفة الغربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ حتى نهاية عام ١٩٨٢



ملحق رقم (27)

قرار مجلس الأمن رقم 242 (539)

في 7 تشرين الأول 1967 طلبت مصر إجتماع مجلس الأمن في جلسة عاجلة للنظر في الوضع الخطير في الشرق الأوسط نتيجة رفض إسرائيل سحب قواتها المسلحة من جميع المناطق المحتلة بعد عدوانها على الجمهورية العربية المتحدة. وإجتمع مجلس الأمن في 9 تشرين الأول، وشاركت وفود الأردن وسوريا وإسرائيل في المناقشات، ولكن بدون حق التصويت. وتقدمت عدة دول بمشاريع قرارات كان أهمها مشروع الولايات المتحدة، ومشروع بريطانيا الذي صاغه اللورد كارادون. ولم يكن المشروع الأمريكي إلا إعادة للنقاط التي عرضها الرئيس جونسون كما مر معنا سابقاً. وكانت إسرائيل موافقة على المشروع الأمريكي، لأنه يحقق لها كل أغراضها بدون أن يأخذ بعين الإعتبار المطالب العربية. وقد رفض المندوب السوفياتي المشروع الأمريكي لأنه يسمح لإسرائيل بالإحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة لأية مدة تريدها وبحق إقامة حدود جديدة لنفسها، وسحب جيوشها إلى المسافة التي تريدها هي فقط. كما أن المشروع الأمريكي لم يتضمن أي إشارة إلى عدم جواز احتلال أية أراض أو ضمها عن طريق الغزو العسكري.

وافق مجلس الأمن على المشروع البريطاني بالإجماع «لأنه متوازن ومنصف لكلا الطرفين» على حد تعبير اللورد كارادون، وأصبح مشهوراً تحت اسم قرار مجلس الأمن رقم 22/242 تشرين الثاني 1967. نص القرار على ما يلي: «أن مجلس الأمن إذ يعبر عن قلقه المستمر للموقف في الشرق الأوسط، وإذ يؤكد عدم شرعية الإستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب، والحاجة إلى سلام تستطيع أن تعيش فيه كل دولة في المنطقة».

وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء عندما قبلت ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالتصرف وفقاً للمادة الثانية من الميثاق.

1 — يعلن أن تطبيق مبادىء الميثاق يتطلب إقامة سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط وهذا يقتضي تطبيق المبدئين التاليين:

(أ) إنسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير .
(ب) أن تنهي كل الدول حالة من الحرب وأن تحترم وتقر الإستقلال والسيادة الإقليمية والإستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحقها في أن تعيش في سلام في نطاق حدود مأمونة ومعترف بها ، متحررة من أعمال القوة أو التهديد بها .

2 — ويؤكد المجلس الحاجة إلى :
(أ) ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة .
(ب) تحقيق تسوية عاجلة لمشكلة اللاجئين .
(جـ) ضمان حدود كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي عن طريق إجراءات من بينها إنشاء مناطق منزوعة من السلاح .

3 — يطلب المجلس من السكرتير العام أن يعين ممثلاً خاصاً إلى الشرق الأوسط لإقامة إتصالات مع الدول المعنية بهدف المساعدة في الجهود للوصول إلى تسوية سلمية ومقبولة على أساس النصوص والمبادىء الواردة في هذا القرار .

4 — يطلب من السكرتير العام أن يبلغ المجلس بمدى تقدم جهود المبعوث الخاص في أقرب وقت ممكن » .

وكانت موافقة مصر على قرار مجلس الأمن ، هي الخطوة الأولى والحاسمة على طريق التراجعات العربية الرسمية عن مقررات مؤتمر الخرطوم العلنية (اللاآت الثلاث) . وقد تم تبرير هذه الموافقة عن طريق القول بأنها خطوة تكتيكية من قبل مصر ، هدفها كسب الوقت من أجل إعادة بناء القوات المسلحة العربية . إلا أنه لم تمض فترة قصيرة حتى تلت هذه الخطوة تنازلات مهمة غير الموقف العربي الأساسي الرافض تقليدياً للوجود الإسرائيلي والقائم على مبدأ عدم التصرف بالقضية ، كل ذلك من أجل التوصل إلى تسوية سياسية مع إسرائيل . وقد تم تبرير التنازلات اللاحقة ، بإسنادها إلى القبول العربي الأصلي بقرار مجلس الأمن رقم 242 . بعبارة أخرى تحول هذا القرار إلى المحور الأساسي الذي تدور حوله السياسة العربية في مواجهة إسرائيل ، والذي تسعى بكل قواها لتنفيذه . وبما أن تنفيذ القرار يعني تصفية القضية الفلسطينية تصفية نهائية (لم يذكر القرار شيئاً عن الشعب الفلسطيني أو حقوقه أو مصيره) فقد عارضته الثورة الفلسطينية معارضة عنيدة .

وفي 23 تشرين الثاني ، عين الأمين العام لهيئة الأمم يوثانت ، الدكتور جونار يارينج ممثلاً خاصاً له ليذهب إلى الشرق الأوسط عملاً ببنود القرار 242 . وعلى أثر ذلك بدأت التنازلات العربية الرسمية تتوالى لجعل الموقف العربي منسجماً مع متطلبات قرار مجلس

الأمن . فبينما كان الموقف المصري يقول أنه لا يمكن تسوية النزاع في المنطقة قبل قيام إسرائيل بتنفيذ الفقرة الأولى من القرار ، الداعية إلى إنسحاب قواتها المسلحة من الأراضي التي احتلتها في الحرب الأخيرة .

أخذت مصر تقول بعد دخول يارينغ إلى الساحة ، أن المطلوب إعلان إسرائيلي بقبول قرار مجلس الأمن ، يتلوه وضع جدول زمني يضعه يارينج لتنفيذ بنود القرار بالتدريج . على سبيل المثال أعلن الناطق الرسمي المصري في 2 نيسان 1969 ، محمد حسن الزيات يومها ، أن مصر لا تشترط الإنسحاب المسبق أو الجلاء الكامل كخطوة أولى من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن . كانت مصر قد قدمت قبل هذا التاريخ تنازلات هامة لهذه الغاية أعلنها وزر خارجيتها في 11 أيار 1968 ، وتلخصت بالموافقة على مرور السفن الإسرائيلية في قناة السويس وإقامة مناطق منزعة السلاح على طرفي الحدود بين البلدين ، وعدم وضع أية شروط مسبقة على عملية تنفيذ قرار مجلس الأمن .

لكن إسرائيل ظلت عند موقفها المطالب بضرورة عقد معاهدة سلام رسمية مع مصر ، يتم التوصل إليها على مائدة المفاوضات .

ملحق رقم (28)

روجرز ومشاريعه

في منتصف عام 1969 كانت حرب الاستنزاف على جبهة القناة تجري على أشدها ، كما كانت حركة المقاومة الفلسطينية تتصاعد بسرعة ، إن كان من حيث فاعليتها ضد العدو الإسرائيلي أو من حيث إمتدادها الجماهيري الذي يهدد سلطة النظام الملكي في الأردن بصورة لم يسبق لها مثيل . ونتيجة لهذا التهديد الجدي للمصالح الامبريالية ، تحركت الدبلوماسية الأمريكية ، وهي متلبسة بلباس « الإعتدال » و« الإتزان » ، لتضع حداً لتصاعد الوضع الكفاحي العربي في المنطقة . وجاءت أول خطوة في هذا التحرك على شكل مقترحات عرضتها الحكومة الأمريكية على الاتحاد السوفياتي في 28 تشرني الأول 1969 . وفي خطاب ألقاه وزير الخارجية الأمريكي وليم روجرز في 9 كانون الأول 1969 ، لخص فحوى المقترحات الأمريكية بقوله ، إنها تدعو إلى إنسحاب إسرائيل من أراضي عربية محتلة في حرب حزيران 1976 في مقابل ضمانات عربية للوصول إلى التزام مبرم بالسلام ، خاصة وأن الولايات المتحدة مرتبطة بعلاقات صداقة مع إسرائيل والدول العربية معاً . وشدد روجرز على الطابع « المتوازن والمنصف » لمقترحات بلاده بقوله ، إن الدعوة إلى الإنسحاب الإسرائيلي بدون تحقيق اتفاق حول السلام ، هي تحيز للجانب العربي ، كما أن دعوة العرب إلى القبول بالسلام بدون إنسحاب إسرائيلي هي تحيز لإسرائيل . لذلك تستند سياستنا إلى تشجيع العرب على القبول بسلام دائم قائم على إتفاق ملزم ، وحث إسرائيل على الإنسحاب من أراضي محتلة عندما تصبح سلامتها الإقليمية مضمونة . وأشار روجرز بالروحية نفسها ، إلى موضوع الحدود بكلام أصبح معروفاً حول إدخال تعديلات طفيفة عليها ، لا تعكس ثقل الإنتصار الإسرائيلي ، على أن يتم الإتفاق على ذلك من خلال المفاوضات ، يضاف إلى ذلك الإتفاق على ضمانات أمنية تشمل شرم الشيخ وإقامة مناطق منزوعة السلاح في سيناء ووضع ترتيبات نهائية بالنسبة لقطاع غزة ، كي تتمكن القوات الإسرائيلية من الإنسحاب من الأراضي المصرية . أما بالنسبة للقدس فقد اعتبرها روجرز مسألة ذات طابع خاص ، لأن العودة إلى تقسيمها

لا تجوز من ناحية ، كما أنه لا يجوز لإسرائيل ضمها من ناحية ثانية . وشدد روجرز على ضرورة تأمين العبور الحر إلى الأماكن المقدسة والأخذ بعين الاعتبار المصالح المدنية لجميع السكان ومصالح جالياتها الإسلامية والمسيحية واليهودية من قبل إدارتها كمدينة موحدة ، وهذا يعني أن يكون هناك دور لكل من إسرائيل والأردن في الحياة المدنية والاقتصادية والدينية للمدينة . وطرح روجرز أيضاً فكرة التوصل إلى التسوية عبر مفاوضات تجري على طريقة المفاوضات العربية الإسرائيلية التي تمت في رودوس عام 1949 ، يقوم فيها يارينج بدور الوسيط بين الطرفين . كما ذكر أن هدف محادثات الدول الأربع الكبرى ، هو مساعدة يارينج على جمع الفرقاء المعنيين للتفاوض وفقاً للصيغة الواردة في المقترحات الأمريكية أما بالنسبة للاجئين فقد دعا إلى إعطائهم حق الاختيار بين العودة على أساس كوتا سنوية متفق عليها ، وبين التوطين خارج إسرائيل مع التعويض .

أعلنت الحكومة الإسرائيلية في 22 كانون الأول 1969 رفضها لمقترحات روجرز ، واعتبرتها غولدا مئير محاولة لاسترضاء العرب على حساب المبادئ (apppeasement) وفي خطاب ألقته مئير أمام الكنيست في 29 كانون الأول 1969 ، قالت أن المقترحات الأمريكية الأخيرة تشكل خطراً كبيراً جداً على وجود إسرائيل ، لأن ما جاء فيها بخصوص الحدود وعودة اللاجئين يهدد أمن البلاد ، كما أنها تتناقض مع مبدأ المفاوضات بين الأطراف المعنية بالنزاع مباشرة والتوصل إلى اتفاق فيما بينها . وظهرت الخطوة الثانية من المخطط الأمريكي لإخماد القتال المشتعل على جبهة السويس وجبهة الثورة الفلسطينية في دفاع روجرز عن مقترحاته ورده على إنتقادات مئير وفي تقربه من الأنظمة العربية .

رفض روجرز في مؤتمر صحفي عقده في 23 كانون الأو ل 1969 إتهامات غولدا مائير ، وانتقد وصفها للمقترحات الأمريكية بأنها استرضاء للعرب على حساب المبادئ بقوله أن العرب ليسوا أعداء لأمريكا كما يوحي وصف مائير للموضوع ، بل الواقع هو أن علاقات صداقة قد ربطت أمريكا والدول العربية لفترة طويلة . كذلك رفض روجرز تلميحات إسرائيل بأن حكومة بلاده تحاول أن تفرض تسوية على المنطقة من الخارج وشدد على أن المقترحات الأمريكية منصفة أو شاملة ومنسجمة مع قرار مجلس الأمن رقم 242 وهدفها ، بكل بساطة ، هو تقديم إطار مناسب من أجل الوصول إلى إجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين . ولم تصدر أية بيانات رسمية عربية حول المقترحات الأمريكية .

وفي 12 كانون الثاني 1970 كشف النقاب عن أن الاتحاد السوفياتي رفض المقترحات الأمريكية لأنها متحيزة لإسرائيل . وقدم السوفيات اعتراضات دقيقة على المقترحات الأمريكية يمكن اعتبارها مشروعاً مضاداً ترضى عنه الأنظمة العربية المعنية . وفيما يلي الاعتراضات السوفياتية كما نشرتها صحيفة «النيويورك تايمز» في التاريخ المذكور أعلاه .

(1) أن تكون مدة الجدول الزمني المقترح لانسحاب القوات الإسرائيلية من أراض احتلتها في 1967 ، 60 يوماً بدلاً من 90 يوماً كما اقترحت الولايات المتحدة .

(2) أن تنتهي حالة الحرب كأمر واقع de facto مع شروع القوات الإسرائيلية بالانسحاب وأن تنتهي بصورة قانونية (de jure) عند انتهاء الانسحاب الإسرائيلي . هذا بدلاً عن الاقتراح الأمريكي الداعي لاعتبار حالة الحرب منتهية عند إيداع وثائق الاتفاق النهائي بين الطرفين العربي والإسرائيلي لدى هيئة الأمم .

(3) أن يؤكد أي اتفاق بين الطرفين حول رسم الحدود ، سيادة مصر على شرم الشيخ ، بدلاً من الاقتراح الأمريكي الداعي لأن يتفق الطرفان على موضوع السلام ويرسمان حدودهما المشتركة فيما بينهما .

(4) قطاع غزة أرض عربية ينبغي إعادتها إلى وضعها السابق قبل حرب حزيران 1967 ، هذا بدلاً من الاقتراح الأمريكي الداعي لإجراء محادثات بين مصر وإسرائيل والأردن تحت إشراف يارينغ لتقرير مستقبل القطاع .

(5) أن تقام مناطق منزوعة من السلاح على طرفي الحدود بين إسرائيل والدول العربية ، بدلاً من الاقتراح الأمريكي القائل بنزع السلاح عن كل المناطق التي تنسحب منها إسرائيل .

(6) أن تتقيد إسرائيل بكل قرارات هيئة الأمم بالنسبة لقضية اللاجئين الفلسطينيين ، بدلاً من الدعوة الأمريكية لإعطائهم حق الاختيار بين العودة على أساس كوتا سنوية متفق عليها وبين التوطين خارج إسرائيل مع التعويض .

(7) أن يكون من حق مصر إغلاق قناة السويس في وجه أية دولة في حالة حرب معها ، بدلاً من الاقتراح الأمريكي الداعي لضمان حق المرور المطلق في القناة لجميع السفن بما فيها السفن الإسرائيلية .

(8) أن يتم تحديد طبيعة الملاحة في مضائق تيران وخليج العقبة وفقاً للمبادىء العامة للقانون الدولي التي تنطوي على ضمانات كافية لتأمين العبور الحر لجميع السفن .

هذا بدلاً عن الاقتراح الأمريكي الداعي إلى إعلان المضائق والخليج ممرات مائية دولية مما يضمن حق المرور البريء فيها لجميع السفن في جميع الأوقات.

بالرغم من الخلافات الأساسية بين تفسير الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لنوعية السلام المطلوب في منطقتنا، استمرت مجهودات الدبلوماسية الأميركية لتهدئة الجبهات العربية من ناحية، وتصفية الثورة الفلسطينية بسرعة من ناحية ثانية. إذ مع مجيء ربيع عام 1970 كانت الثورة الفلسطينية قد وصلت إلى الذروة إن كان من حيث التأييد الشعبي الساحق لها أو من حيث قوتها العسكرية وفاعليتها ضد العدو الإسرائيلي، مما وضع ليس الأردن فقط، بل المنطقة المحيطة كلها على حافة تبدل ثوري جذري في موازين القوى بقيادة حركة شعبية مسلحة. أي خرجت المقاومة الفلسطينية عن الحدود المرسومة لها والموضوعة في فاعليتها والمتوقعة بالنسبة لحجمها الجماهيري، فكان لابد للطبقات الحاكمة المحلية والمصالح الامبريالية من معالجة هذا الوضع المتفجر بسرعة.

أما على جبهة حرب الاستنزاف، فقد أخذت إسرائيل تضرب أعماق مصر المكشوفة كلياً بدون أن يتمكن الجانب العربي من الرد على المستوى نفسه. أي كانت الحشود العسكرية العربية تشن حرب الاستنزاف على جبهة القناة بينما كانت الجبهة الداخلية مكشوفة ومتصدعة، مما أعطى إسرائيل فرصة استغلال نقطة الضعف هذه والنفاذ منها لتوجيه ضربات موجعة إلى مصر حدت من فاعلية حرب الاستنزاف وأهميتها. ونتيجة لهذه العوامل توجه الرئيس عبد الناصر في أيار 1970 بندائه الشهير للرئيس نيكسون مناشداً إياه أن يصدر أوامر الانسحاب إلى إسرائيل وأن يكف عن مساعدتها ليتمكن العرب من تصفية آثار العدوان.

برزت الخطوة الثالثة في المخطط الأمريكي لإخماد نيران القتال المشتعلة مع إسرائيل في تلك الفترة تحت عنوان مشروع روجرز الذي جاء كرد على نداء الرئيس عبد الناصر.

أعلن وزير الخارجية الأمريكي في 25 حزيران 1970 أن بلاده أطلقت مبادرة سياسية جديدة في الشرق الأوسط، هدفها تشجيع الدول العربية وإسرائيل للتوقف عن إطلاق النار والبدء في المحادثات تحت إشراف الدكتور يارينغ وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 242.

وجدير بالإشارة هنا أن زعماء 14 دولة عربية كانوا مجتمعين في ليبيا بين 20—22 حزيران 1970 للاحتفال بالجلاء الأمريكي عن قاعدة ويلاس وقاموا بمناقشة روجرز، قبل تسريب محتوياته إلى الرأي العام العربي والعالمي. أما المشروع نفسه فقد جاء

على شكل رسالة موجهة من روجرز إلى محمود رياض ، وزير خارجية مصر ، نصت على ما يلي :

« في رأينا أن أكثر الوسائل فعالية من أجل الوصول إلى تسوية هي تمكين الفرقاء أن يبدأوا العمل تحت إشراف الدكتور يارينغ بهدف إيجاد الخطوات التفصيلية اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 . وعلى أساس هذه الأفكار فإن الحكومة الأمريكية تضع أمامكم الاقتراحات التالية لتأخذها الجمهورية العربية المتحدة بعين الاعتبار :

(1) ان توافق كل من الأردن والجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل على إعادة وقف إطلاق النار لمدة محدودة على أقل تعديل .

(2) أن توافق كل من الأردن وإسرائيل وكذلك الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل على البيان الذي سيصدر بشكل تقرير يقدمه السفير يارينغ إلى السكرتير العام يوثانت والذي ينص على ما يلي :

« إن الأردن وإسرائيل وكذلك الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل قد أفادتا بأنهما توافقان :

(A) بأنهما بعد أن قبلتا قرار مجلس الأمن رقم 242 وأشارتا لاستعدادهما لتنفيذ ذلك القرار بكل إجزائه ، توافقان على تعيين ممثلين إلى مباحثات تعقد تحت إشرافي حسب الأصول ، وفي الزمان والمكان الذي أحدده آخذاً بعين الاعتبار الطريقة والشكل اللتين يفضلهما كل من الفرقاء على أساس تجربته السابقة .

(B) إن غاية هذه المباحثات المشار إليها هي التوصل إلى اتفاق على إقامة سلام عادل ودائم بين الفرقاء قائم على أساس :

— اعتراف متبادل بين الأردن وإسرائيل (وبين الجمهورية العربية وإسرائيل) بسيادة كل منهما وسلامة كيانها الإقليمي واستقلالها السياسي .

— انسحاب إسرائيل من أراض محتلة في عام 1967 عملاً بما جاء في قرار مجلس الأمن رقم 242 .

(C) في سبيل تسهيل مهمتي في التوصل إلى اتفاق ، حسبما جاء في القرار رقم 242 ، فإن الفرقاء يراعون بدقة وقف إطلاق النار الصادر عن مجلس الأمن وذلك ابتداء من أول تموز حتى أول تشرين الأول على أقل تعديل » .

في 5 آب 1970 أعرب الاتحاد السوفياتي عن دعمه لمبادرة السلام الجديدة ، كما وافق عليها ممثلو الدول الأربع الكبرى في مجلس الأمن . وفي 7 آب تم الإعلان في واشنطن

عن موافقة مصر والأردن وإسرائيل على وقف إطلاق النار لمدة 90 يوماً ، عملاً بمقتضيات مشروع روجرز . ومعروف أن نتائج قبول مصر بمشروع روجرز كانت وخيمة جداً على المواجهة العربية مع إسرائيل وعلى الوضع العربي عامة . انشق الصف العربي على أثر إعلان العراق وسوريا وحركة المقاومة رفضها القاطع لمشروع روجرز ، لما يعنيه بالنسبة لتصفية القضية الفلسطينية . وشنت المقاومة الفلسطينية حملة عنيدة وقوية ضد المشروع الأمريكي ورفضت التقيد باتفاق وقف إطلاق النار لأنها شعرت بوضوح بالأخطار الجسيمة التي تحملها خطة روجرز بالنسبة لمستقبل الثورة الفلسطينية ومستقبل الحركة الوطنية العربية عموماً . وقد أثبتت الوقائع اللاحقة كم كانت مخاوف المقاومة من مشروع روجرز في محلها .

أما إسرائيل فلم تقبل بمشروع روجرز إلا بعد الحصول على ضمانات وتأمينات أمريكية تؤمن لها مصالحها الحيوية والتوسعية تأميناً كاملاً . في الواقع كانت الموافقة الإسرائيلية جزءاً من تحقيق أهداف المخطط الأمريكي «لتهدئة» المنطقة . وما ان هدأت حرب الاستنزاف وضربت الثورة الفلسطينية في الأردن . تخلت أمريكا بسرعة عن مشروع روجرز وألقته في سلة المهملات . حصلت إسرائيل على ضمانات باستمرار المساعدة العسكرية الأمريكية من أجل الحفاظ على «توازن القوى» في المنطقة وأوضحت بأنها لاتقبل في أي حال من الأحوال الانسحاب من كل الأراضي العربية المحتلة . وحددت برنامجها للسلام على النحو التالي :

(1) إنهاء كل حالات العداء بين مصر والأردن من جهة ، وإسرائيل من جهة أخرى . واحترام الاستقلال السياسي والسلامة الاقليمية لكل دولة من هذه الدول والاعتراف بحقها في الحياة بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، بدون الخوف من أية تهديدات وأعمال عنف .

(2) كل فريق مسؤول عن منع أي أعمال عدوانية تصدر من القوات العسكرية النظامية أو شبه النظامية ، بما فيها القوات غير النظامية ، داخل أراضيه ضد القوات المسلحة أو المدنيين في بلد الفريق الآخر .

(3) تنسحب القوات الإسرائيلية المسلحة من أراض احتلتها في نزاع 1967 إلى حدود آمنة ومعترف بها ومتفق عليها في اتفاقات السلام .

بعد بدء وقف إطلاق النار (7 آب 1970) بدأت محادثات السلام بين يارينغ وممثلي كل من مصر وإسرائيل والأردن وهيئة الأمم في 24 آب ، إلا أن إسرائيل قدمت منذ البداية عدداً من الشكاوى إلى لجنة مراقبة الهدنة التابعة لهيئة الأمم ، موضوعها خرق مصر

لاتفاقية وقف إطلاق النار بإقامة بطاريات سام 2 على الضفة الغربية للقناة بعد بدء العمل بوقف إطلاق النار . وفي 3 أيلول 1970 أيدت وزارة الخارجية الأمريكية دعوى إسرائيل . على أثر ذلك تعطلت المحادثات الجارية تحت إشراف يارينغ ، عندما أعلنت إسرائيل في 6 أيلول تعليق مشاركتها في محادثات السلام إلى أن تنفذ مصر اتفاقية وقف إطلاق النار . وجاء تعليق المحادثات وكأنه إشارة للبدء بالمعركة ضد الثورة الفلسطينية ، بعد أن تم إيقاف حرب الاستنزاف على جبهة القناة وإخراج الجبهة الأردنية من أي نوع من المشاركة في المواجهة ضد إسرائيل . وفي الواقع لم تمض عشرة أيام على تعليق المحادثات في هيئة الأمم إلا وكانت قوات الملك حسين تخوض معركة شرسة لتصفية حركة المقاومة في الأردن والقضاء على مكاسبها ومرتكزاتها المادية والشعبية .

ملحق رقم (29)

قرار مجلس الأمن الدولي رقم 338
الصادر في 22 تشرين الأول عام 1973

إن مجلس الأمن

1– ليدعو كافة أطراف القتال الدائر حالياً لوقف إطلاق النار وإنهاء كافة النشاطات العسكرية فوراً في المواقع التي تحتلها الآن ، وذلك قبل 12 ساعة من لحظة تبني هذا القرار ؛

2– ويدعو الأطراف المعنية أن تسرع فوراً بعد وقف إطلاق النار لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 242 (لعام 1967) بجميع أجزائه ؛

3– ويقرر أن تبدأ المفاوضات بين الأطراف المعنية فوراً في وقت متزامن مع وقف إطلاق النار ، وبرعاية مناسبة تهدف إلى إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط .

ملحق رقم (30)

ساوندرز (مشروع —)

استمعت لجنة العلاقات الدولية الخارجية التابعة للكونغرس الأمريكي في واشنطن يوم 1975/11/12 إلى بيان أدلى به هارولد ساوندرز نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط وجنوبي آسيا وضمّنه توضيحاً لسياسة الحكومة الأمريكية تجاه « مشكلة الفلسطينيين ومصالحهم المشروعة » . وقد سمي بيانه مشروعاً بالرغم من أنه لايتضمن اقتراحاً أو خطة حلاً للمشكلة التي تعرّض لها ، وإنما كان بمثابة توضيح غير مباشر للأسباب التي دعت الحكومة الأمريكية إلى استعمال تعبير « المصالح المشروعة للعرب الفلسطينيين » في بعض البيانات والتصريحات الرسمية . وقد أورد ساوندرز في بيانه بعض المعلومات عن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين وعن مراحل نشوء وتطور منظمة التحرير الفلسطينية . وفيما يلي أهم وأبرز النقاط التي وردت في البيان ، وبخاصة ما يتعلق بالمفهوم الأمريكي عن « المصالح المشروعة للعرب الفلسطينيين » في فترة إعداده :

1) إن إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط هو هدف رئيس للولايات المتحدة . « وقد أكدت الحكومة الأمريكية مراراً أن المصالح المشروعة للعرب الفلسطينيين يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في مناقشات السلام العربي — الإسرائيلي » .

2) « إن البعد الفلسطيني للنزاع العربي — الإسرائيلي هو قلب النزاع » .

3) « إن حلاً نهائياً للمشكلات الناجمة عن تقسيم فلسطين وتأسيس دولة إسرائيل مع معارضة العرب لهذين الحدثين لن يكون ممكناً إلا إذا تم التوصل إلى اتفاق يحدد الوضع العادل والنهائي للشعب العربي الذي يعتبر نفسه فلسطينياً » .

4) إن مشكلة فلسطين قد عولجت في البداية على أنها مشكلة أشخاص فقدوا ديارهم . وأما اليوم فإننا نعترف بأن هناك بالإضافة إلى تلبية الحاجات الإنسانية والمطالب الشخصية الشرعية للاجئين حقيقة أخرى يجب أن نأخذها في الحسبان ، وهي أن عدداً كبيراً من الملايين الثلاثة الذين يسمون أنفسهم فلسطينيين معتبرون اليوم جماعة لها هويتها كشعب يرغب في أن يكون له صوت في تقرير وضعه السياسي . ويشكل

الفلسطينيون مجتمعين « عاملاً سياسياً يجب التعامل معه إذا كان السلام سيحلّ بين إسرائيل وجيرانها » .

5) وهناك مقولة في العالم العربي تسمع كثيراً بأنه لن يكون هناك سلام حتى تلبى حقوق الفلسطينيين . ولكن ليس هناك تعريف أو تحديد متفق عليه لما يعنيه ذلك . وهناك وجهات نظر مختلفة حول ماهية المطالب المشروعة للفلسطينيين :

(1) فبعض الفلسطينيين يرفع شعار الدولة العلمانية المزدوجة القومية في فلسطين أيام الانتداب . وإن تحقيق هذا الهدف يعني نهاية (إسرائيل) الحالية وغرقها في محيط أكبر . ويقبل بعض أصحاب هذا الرأي بدولة فلسطينية تقوم في الضفة الغربية وقطاع غزة كخطوة أولى نحو الهدف المذكور .

(2) وتعلن فئة أخرى من الفلسطينيين عن رأيها بقبول دولة فلسطينية مستقلة تتكوّن من الضفة الغربية وقطاع غزة وتبنى على أساس الاعتراف (بإسرائيل) وحقها في الوجود كدولة مستقلة ضمن حدود ما قبل 1967/6/5 تقريباً .

(3) وترى فئة ثالثة من الفلسطينيين وبعض العرب الآخرين أن الحل الممكن يكمن في إقامة دولة اتحادية « المملكة العربية المتحدة » بين الضفة والقطاع من جهة والأردن من جهة أخرى ، على أن يتمتع الإقليم الفلسطيني من الدولة باستقلال ذاتي (رَ : الحسين ، مشروع 1972) .

6) أوضح بعض القادة العرب « أن تعريف المصالح الفلسطينية متروك للشعب الفلسطيني نفسه ليقرره . وقد عبّر قادة عرب مسؤولون عن رأيهم القائل بأن تحقيق الحقوق الفلسطينية لايحتاج إلى إنهاء وجود إسرائيل . ولذلك لايبدو أن هناك أحداً هو في مركز يتمكن فيه من أن يقول بدقة ما هي الأهداف الفلسطينية . وحتى منظمة التحرير الفلسطينية التي اعترفت بها جامعة الدول العربية والجمعية العامة للأمم المتحدة كممثل للشعب الفلسطيني كانت غامضة في تحديد هذه الأهداف . فهي رسمياً وعلنياً تحدد هدفها بأنه إقامة دولة علمانية مزدوجة القومية . ولكن هناك بعض الدلائل على أن تعايشاً بين دولتين فلسطينية وإسرائيلية يمكن أن يؤخذ بالاعتبار من قبل المنظمة » .

7) « إن الأمر المطلوب كخطوة أولى هو تحرك دبلوماسي يساعد على تقديم تحديد معقول للمصالح الفلسطينية ، الأمر الذي يمكن أن تبدأ منه وعلى أساسه المفاوضات حول حل الجوانب الفلسطينية من المشكلة . وليست المشكلة في ما إذا كانت المصالح الفلسطينية يجب أن تعبّر عن نفسها في تسوية نهائية ، ولكن في الطريقة التي تعبّر بها عن نفسها . ولن يكون هناك سلام ما لم يعرف الجواب عن هذا التساؤل » .

8) هناك حاجة لتطوير إطار المفاوضات . والمسألة الرئيسة التي يجب حلها في تأسيس إطار يجلب المسائل التي تهم الفلسطينيين للمباحثات هي إيجاد أساس مشترك للمفاوضات يمكن أن يقبله الفلسطينيون والإسرائيليون . والوصول إلى ذلك ممكن بقبول مشترك لقراري مجلس الأمن 242 و338 المؤرخين في 1967/11/22 و1973/10/22 على التوالي ، مع أن هذين القرارين لايتعرضان للجانب السياسي من قضية فلسطين .

9) إن منظمة التحرير الفلسطينية لاتقبل قراري مجلس الأمن المذكورين ولاتعترف بوجود (إسرائيل) . وهي لم تعلن استعدادها لمناقشة السلام معها . كما أن (إسرائيل) لاتعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية أو بهوية منفصلة للفلسطينيين . «وهكذا فإننا لانملك في الوقت الحاضر إطاراً لمفاوضات تضم منظمة التحرير الفلسطينية . ولا نستطيع أن نتوقع مفاوضات بين الطرفين ، أو أن نحثّ على بدئها ، طالما يعلن كل منهما أن هدفه هو استئصال الطرف الآخر » .

هذا هو موجز بيان ساوندرز الذي جاء في وقت شهدت فيه قضية فلسطين بدء مرحلة نضالية جديدة تركت بعض آثارها في منظمة الأمم المتحدة والرأي العام العالمي . ويأتي بيان ساوندرز مؤشراً على ذلك ، إذ أنه يتضمن شيئاً من التقدم الظاهري في الرؤية الأمريكية الرسمية لقضية فلسطين ، ومن قبول لفظي لما أجمع عليه الرأي العام العالمي من وجود الشعب الفلسطيني وقضيته السياسية لاالإنسانية فحسب ، بالرغم مما في البيان من مجانبة للحقائق والوقائع التاريخية ، ولمبادىء القانون الدولي ومفاهيم الحق والعدالة .

إن أبرز ما في هذه الوثيقة الرسمية من جانب وزارة الخارجية الأمريكية في مجال رصد تطور مواقف الحكومات الأمريكية المتعاقبة من قضية فلسطين هو إظهار الاستعداد المبدئي للاعتراف بالطابع السياسي لهذه القضية ، وبأن البعد الفلسطيني للنزاع إنما هو قلب النزاع ، وبأن قراري مجلس الأمن 242 و338 لايعالجان الناحية السياسية من القضية .

إن ما بدا أنه تطور في تفكير وزارة الخارجية الأمريكية كما جاء في بيان ساوندرز قد ورد أيضاً في بيان وزارة الخارجية الأمريكية إثر المناقشة التي أجراها مجلس الأمن في منظمة الأمم المتحدة من 12 إلى 1976/1/26 . فقد أصدرت الوزارة بياناً في اليوم الأخير من المناقشة أشارت فيه إلى اهتمامها بتلك «النواحي من قضية الشرق الأوسط التي تتعلق بصورة خاصة بالشعب الفلسطيني ومستقبله ... فلقد كانت قضية فلسطين لعدة سنوات خلت تعتبر قضية لاجئين ، وأما اليوم فثمة إجماع في الرأي بأن هذه ناحية واحدة

فقط من القضية الكبرى » . غير أن التطورات اللاحقة أظهرت أن هذا الموقف الأمريكي لم يكن يمثّل سوى نوع من المناورة الدبلوماسية . وأنه لايعبر عن تبدل جذري في المفاهيم الرسمية الأمريكية لقضية فلسطين .

المراجـــع :

— وثائق الكونغرس الأمريكي .

— وثائق ومحاضرات اجتماعات مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة للفترة الواقعة بين 12 و1976/1/26 .

ملحق رقم (31)

بروكينغز (مشروع —)

نشر معهد بروكينغز The Brookings Institution في واشنطن عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية تقريراً في ثلاث وعشرين صفحة عنوانه «نحو السلام في الشرق الأوسط Toward Peace in the Middle East» وذلك في 1975/12/17 . وقد أعد التقرير فريق دراسي مؤلف من ستة عشر اختصاصياً أمريكياً . وأنفقت مؤسسة روكفلر على إعداده وطبعه . وترأس الفريق روجرو هينز ، وضم بين أعضائه مجموعة من أساتذة الجامعات والمؤسسات العلمية المتخصصين في شؤون الشرق الأوسط منهم مورو بيرغر ، وشارل و. يوست ، وزبينيو بريجنسكي الذي أصبح في مطلع 1976 مستشار الرئيس الأمريكي جيمي كارتر للأمن القومي . وتميز الفريق ، من حيث تشكيله ، باحتوائه بعض الأعضاء المتحدرين من أصل عربي مثل نجيب حلبي وفريد خوري إلى جانب اعضاء يهود . وهي طريق لجأ إليها المعهد كي يثبت بها موضوعيته وتجرده ، ويحاول ، من خلال ذلك ، أن يؤثر على مختلف الأطراف المهتمة بالصراع العربي — الإسرائيلي في الولايات المتحدة .

ومن الجدير بالذكر أنه لم يكن لهذا التقرير وأمثاله من التقارير التي تصدرها معاهد ومراكز البحوث والدراسات في الولايات المتحدة سوى قيمة نظرية وشبه أكاديمية .

كتب رئيس المعهد كيرميت غوردون في مقدمة التقرير يقول : «خلال العقود الثلاثة الماضية ازداد اهتمام أمريكا بالصراع العربي — الإسرائيلي وبالشرق الأوسط بكامله ازدياداً كبيراً . وبالإضافة إلى ذلك فإن دور أمريكا منذ حرب 1973 ازداد أهمية . وبغية تقييم هذا الدور واقتراح كيفية استخدامه على أفضل وجه دعا معهد بروكينغز في الصيف الماضي مجموعة من الأمريكيين البارزين لدراسة الكيفية التي يمكن للولايات المتحدة أن تساعد بها على إنجاز تسوية عملية ومنصفة وثابتة لهذا الصراع العضال» . وختم المقدمة بقوله : «يستحق هذا التقرير الذي جاء في الوقت المناسب اهتمام الرأي العام الأمريكي وحكومة الولايات المتحدة على أنه بيان عميق وبناء لفريق من الأمريكيين

يعرفون الشرق الأوسط ويريدون لهذه الأمة أن تساعد تلك المنطقة في طريق السلام » .

يبدأ التقرير بالإشارة إلى أحداث العامين اللذين سبقا تاريخ إعداده ، وهي الحرب العربية – الإسرائيلية الرابعة في تشرين الأول 1973 وحظر النفط العربي وتأثيره في الغرب (رَ : النفط العربي) ، واتفاقية سيناء الثانية بين مصر وإسرائيل في أيلول 1975 . ويبيّن أن هذه الأحداث أوضحت للحكومة والشعب الأمريكيين الدور الكبير الذي يمكن أن تؤديه الولايات المتحدة في بلوغ السلام في الشرق الأوسط ، ودفعت إلى التساؤل عن الطريق التي يمكن بها تحقيق تسوية شاملة ودائمة بين العرب والإسرائيليين .

بغية الإجابة عن هذا التساؤل يعالج التقرير موضوع التسوية في خمسة أقسام رئيسة :

أ– مصلحة الولايات المتحدة في إقامة سلام دائم في الشرق الأوسط : للولايات المتحدة مصلحة حيوية في إقامة سلام دائم في الشرق الأوسط لأسباب عدة أهمها :

1) أنه إذا لم يتم سلام دائم فإن الثورات ستتزايد ، وقد يؤدي ذلك إلى حرب عربية – إسرائيلية أخرى قد تنتج عنها مواجهة كبيرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .

2) للولايات المتحدة مصلحة كبيرة في الصداقة مع كلا الطرفين ، أي الدول العربية (وإسرائيل) ، وفي أمنهما .

3) للولايات المتحدة مصلحة قوية في التدفق المستمر لنفط الشرق الأوسط نحوها ونحو حلفائها في الغرب واليابان .

4) للولايات المتحدة مصلحة كبيرة في التجارة والاستثمار والمواصلات عبر المنطقة بكاملها .

ب– ما المطلوب لتحقيق التسوية ؟

1) إن القوة الدافعة نحو التسوية ، وقد كانت شديدة في إثر حرب 1967 ثم ضعفت تدريجياً ، قد أحييت ثانية بعد حرب 1973 واستمرت ناشطة أثناء اتفاقية سيناء في أيلول 1975 . ومن الضروري الحفاظ على هذه القوة الدافعة لأن أي جمود طويل الأمد وأي فشل في التحرك لعدة أشهر سيزيدان من التوتر ، وقد يؤديان إلى تجدد القتال . وليس من الحكمة والأمان ترك الوضع « مجمداً » مدة أخرى من الزمن . إن العوائق التي تقف في طريق التسوية قد تصبح أقسى مما كانت عليه ، وإن السياسات المعتدلة والزعماء المعتدلين قد يستبدل بهم من هم أكثر تعنتاً ، وإن أمن جميع الأطراف قد يتعرض بسبب إخفاق الجميع في التصرف في الوقت المناسب .

2) إن الشروط الأساسية ملائمة الآن للتسوية أكثر من أي وقت مضى ، وربما أكثر من المستقبل القريب أيضاً . « فالدول العربية المجاورة لإسرائيل اعترفت جميعها علناً بها ، وأعربت عن استعدادها ضمن شروط محددة جداً للتفاوض حول تسوية دائمة . وهناك علامات مماثلة منذ حرب 1973 على استعداد إسرائيلي للتفاوض ، إما حول المزيد من الخطوات الجزئية أو التسوية الشاملة ، بما في ذلك التسوية التي تأخذ المشكلة الفلسطينية في الحسبان » .

3) منذ حرب 1973 والخطوات الجزئية هي الراجحة في عملية السلام . وإذا ما أريد الحفاظ على حركة التفاوض وتجنب الجمود الطويل الأمد فإن مساعي السلام يجب أن تركز على التفاوض حول تسوية شاملة تتضمن خطوات جزئية ضرورية فقط من أجل إقامة استعدادات أساسية لمثل ذلك التفاوض .

4) « إن القاعدة الرئيسة للتسوية يجب أن تكون الملاءمة المتبادلة التي يتم التفاوض بشأنها والاتفاق عليها ، وهي الملاءمة بين المطلب الإسرائيلي بشأن السلام والأمن والمطلب العربي بالجلاء عن أراض احتلت في 1967 وحق تقرير المصير الفلسطيني .

« إن تلبية المطلب الإسرائيلي تتضمن تعهدات ملزمة من الدول العربية بسلام مستقر . وهي تعهدات بالاعتراف بإسرائيل واحترام سيادتها ، وبالامتناع عن التهديد بالقوة أو استخدامها ضدها ، وبالكف عن الأعمال العدوانية الأخرى ضدها ، وتطوير علاقات طبيعية وإقليمية سياسية واقتصادية معها بصورة تدريجية .

« إن تلبية المطلب العربي تتضمن انسحاباً إسرائيلياً إلى خطوط 5 حزيران 1967 مع تلك التعديلات التي يتفق عليها الطرفان ، ومع تلك الترتيبات الخاصة بالقدس التي يرضيان بها . كما تتضمن التلبية حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم بشكل من الأشكال يتوافق مع المتطلبات الإسرائيلية الآنفة الذكر . وتتم تلبية المطلب العربي المتعلق بالأمن بجعل التعهدات المذكورة في هذه الفقرة متبادلة » .

5) يجب أن يتم تطبيق التعهدات خلال سنوات ، وعلى مراحل تحدد في اتفاقيات السلام . ويتم الانسحاب الإسرائيلي والتحرك العربي باتجاه العلاقات الطبيعية ضمن هذه العملية بشكل ترادُفِيّ منسجم . ويجب تشكيل لجان ثنائية أو متعددة الأطراف لبحث الشكاوى حول عدم تنفيذ بنود الاتفاقيات ، ولإزالة الخلافات التي تظهر أثناء تطبيقها المرحلي .

6) وهناك مطلب الضمانات والإجراءات والمساعدات الدولية . فمن المرغوب فيه أن يصادق مجلس الأمن على اتفاقيات السلام . وإذا ما تضمنت هذه الاتفاقيات إقامة مناطق

مجردة من السلاح فمن المنتظر أن تقدم منظمة الأمم المتحدة قوات لحفظ السلام ، أو مراقبي للإشراف على تلك المناطق .

7) دلت التجربة على أن من المستبعد أن يكون في قدرة الأطراف في المنطقة أن تتفاوض حول تسوية شاملة دائمة بدون مساعدة ، وهنا يتجلى الدور الأساسي ، وربما الحاسم ، الذي يمكن أن تؤديه القوى الخارجية ، ولاسيما الولايات المتحدة . والتعاون السوفيتي مرغوب فيه كثيراً إلى الحد الذي يراه من أجل قيامه بدور بناء .

جـ ـ العناصر الأساسية للتسوية :

1) قبول متبادل وعلاقات سليمة : بعد أن يكرر التقرير ما ورد في الفقرة ب/4 مع بعض التفصيل يؤكد أن الأعمال المحددة المتبادلة بين الأطراف لتحقيق التقدم نحو العلاقات الطبيعية تعتبر جزءاً أساسياً لاغنى عنه في عملية التسوية .

2) الفلسطينيون : يؤمن الفلسطينيون بأن لهم الحق في تقرير المصير . وكي تكون التسوية السلمية قابلة للحياة والتفاوض والإنجاز « يجب الاعتراف بهذا الحق من حيث المبدأ كجزء من التسوية ، وأن تتم تلبيته على الصعيد العملي . وفي مقابل ذلك على الفلسطينيين أن يعترفوا بالحق ذاته لإسرائيل والأردن ، وأن يعترفوا أيضاً ، بصورة خاصة ، بسيادة إسرائيل ووحدة أراضيها ضمن حدود متفق عليها » ، وأن يقبلوا كل الإجراءات والضمانات التي تتضمنها التسوية السلمية . ومما لاشك فيه أن هذه التسوية لايمكن أيضاً تحقيقها « إلا إذا قبلت إسرائيل مبدأ حق تقرير المصير الفلسطيني . وهناك طرق مقبولة بشكل عام لتطبيق هذا المبدأ عملياً ، إذ يمكن تحقيق ذلك على شكل (1) دولة فلسطينية مستقلة تقبل بتعهدات والتزامات اتفاقيات السلام ، أو (2) كيان فلسطيني متحد طواعية مع الأردن ولكنه يمارس استقلالاً ذاتياً واسعاً » . ويمكن إكمال أي من هذين الشكلين بتعاون اقتصادي وثيق مع (إسرائيل) والأردن قد يتطور إلى سوق مشتركة إقليمية أوسع .

وبالإضافة إلى ذلك يشير التقرير إلى أن التسوية السلمية يجب أن تضم بنداً ينص على إعادة توطين أولئك اللاجئين الفلسطينيين الذين يرغبون في العودة إلى أي شكل من أشكال الكيان الفلسطيني الذي يتم إنشاؤه . كما ينص على تعويض معقول عن الأملاك المفقودة سواء للاجئين العرب من جانب (إسرائيل) أو لليهود الذين كانوا يقيمون في الدولة العربية ، وعلى مساعدة اقتصادية للدولة أو الكيان الذي تتمخض عنه ممارسة حق تقرير المصير الفلسطيني تقدمها الدول المجاورة والمجتمع الدولي ابتغاء جعل هذا الكيان قادراً على البقاء والتطور .

تبقى هناك مشكلة من سيفاوض بشكل رسمي باسم الفلسطينيين . ففي حين قبلت الدول العربية في مؤتمر القمة العربي في الرباط عام 1974 منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للفلسطينيين وفعلت مثلها دول أخرى كثيرة فإن « ادعاء المنظمة تمثيل الفلسطينيين ليس بمنأى عن التحدي » .

ويقول التقرير إن منظمة التحرير الفلسطينية لم تعترف علناً بحق (إسرائيل) في الوجود . كما أن (إسرائيل) لم تعترف بالمنظمة ولا وافقت على إقامة دولة فلسطينية . « ورغم ذلك يمكن القول بثقة إن حل البعد الفلسطيني للصراع سيتطلب اشتراك ممثلين فلسطينيين موثوقين مستعدين لقبول وجود إسرائيل » .

3) الحدود : إن المبادىء الأساسية التي تتحكم في القسم الخاص بالأراضي من التسوية يجب أن تكون تلك التي نص عليها قرار مجلس الأمن 242 الصادر في 1967/11/22 ، وهي عدم السماح بكسب الأرض عن طريق الحرب ، و« انسحاب إسرائيل من أراض احتلت في النزاع الأخير » ، أي في حرب 1967 ، وحق جميع الدول في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها .

« وفي مقابل إقامة إسرائيل المؤكدة لعلاقات سليمة مع جيرانها ، وفي مقابل إجراءات أمن ملائمة ، يتوجب عليها — أي على إسرائيل — أن توافق على الانسحاب إلى خطوط 5 حزيران 1967 مع تلك التعديلات التي يمكن أن تكون مقبولة من الطرفين فقط » .

وفي الشرق الأوسط ، كما في أي مكان آخر ، تعني الحدود « الآمنة » تلك الحدود التي تعترف بها الأطراف المعنية وتقبلها بكامل حريتها . وما دام طرف أو أكثر يعتقد أن أجزاء من أراضيه ما تزال قيد الضم أو الاستيلاء فإن حدود هذه الأجزاء لن تكون آمنة أبداً .

4) القدس : إن مشكلة القدس عسيرة الحل . وقد كانت مدار صراع مرير في حربي 1948 و1967 . وهي ذات قيمة رمزية رفيعة لدى الطرفين . ولهذا قد يكون من الحكمة أن يترك أمر حل مشكلتها إلى مرحلة متأخرة من مراحل المفاوضات . ومهما كان نوع ذلك الحل فإنه يجب — كحد أدنى — أن يستجيب للشروط التالية :

(1) أن تكون هناك ممرات حرة إلى جميع الأمكنة المقدسة . وأن يكون كل ممر منها واقعاً تحت إشراف أهل الملة صاحبة ذلك المكان المقدس .

(2) ألاّ تكون هناك حواجز تقسم المدينة وتعيق التحرك الحر فيها .

(3) أن يكون لكل فئة ذات أصل وطني واحد في المدينة حكم محلي واسع في المنطقة التي تسود فيها إذا ما رغبت في ذلك .

ويمكن تحقيق جميع هذه الشروط في المدينة :

(1) تحت حكم إسرائيلي يوفر ممرات حرة إلى الأماكن المقدسة .

(2) أو تحت سيادتين منفصلتين بحيث تقسم المدينة بين (إسرائيل) والدولة العربية مع تحقيق تحرك حر داخل المدينة .

(3) أو تحت أي شكل من الشكلين السابقين مع سلطة دولية تسود منطقة يتفق على تحديدها ، مثل المدينة القديمة المسوّرة ، مع ممرات حرة إليها من (إسرائيل) ومن الدول العربية .

وفي جميع الأحوال يجب أن تحقق هذه الحلول ، أو أية حلول أخرى ، الشروط الثلاثة المذكورة .

5) مراحل التنفيذ : إن التسوية الشاملة يجب أن تتضمن ، كجزء لايتجزأ منها ، مراحل تنفيذ تلك التسوية . كما يجب أن تحدد تلك المراحل بصورة دقيقة في اتفاقيات السلام . ويعتقد أصحاب التقرير أيضاً أن جميع جوانب التسوية يجب أن تصاغ صياغة واضحة في اتفاقية أو اتفاقيات سلام يوقع عليها على أنها « صفقة شاملة » . ويمكن النص على تنفيذ بعض أحكام تلك الاتفاقيات خلال مدة قصيرة بعد التوقيع في حين يتطلب تنفيذ الأحكام الأخرى مدة أطول ربما بلغت عدة سنوات ، وبخاصة تلك الأحكام المتعلقة بخطوات الانسحاب التي يجب أن تتماشى مع تدابير الأمن وخطوات إقامة علاقات سلمية وطبيعية .

إن هذا التنفيذ المرحلي يسمح لكل طرف بأن يتأكد قبل الانتقال إلى المرحلة التالية من أن الطرف الآخر قد نفذ جميع ما التزم به من أحكام تخص المرحلة السابقة . وبهذه الطريقة لايشعر أي طرف بأنه ملزم بتطبيق أي جزء من الاتفاقية من طرف واحد فقط في حين يكون الطرف الآخر قد أخلّ بتنفيذ التزاماته الخاصة بالمرحلة السابقة .

6) الإجراءات الوقائية والضمانات والمساعدات : يجب تعزيز اتفاقيات السلام وإكمالها بنطاق واسع من الإجراءات الوقائية والتأكيدات والضمانات والمساعدات ينص على بعضها في اتفاقيات السلام ذاتها ، وتحدد الأخرى في اتفاقيات أو رسائل منفصلة .

وإذا وجد بعض الأطراف أن الضمانات الدولية والاتفاقيات والإجراءات الوقائية التي تم الاتفاق عليها غير كافية للتأكد من عدم خرق أحكام الاتفاقيات فله أن يسعى وراء ضمانات متممة من قوة خارجية أو أكثر .

وستكون الاتفاقيات بحاجة إلى إتمامها ببنود بشأن المساعدات الاقتصادية

الضرورية التي ستقدمها الدول الغنية إلى دول المنطقة وشعوبها لتعينها على التطور السلمي والاستقرار .

د ـ عملية التفاوض : لقد جربت وسائل عدة منذ عام 1967 من أجل تحقيق السلام . أما بعد حرب 1973 فقد كان التركيز منصبّاً على الخطوات الجزئية وحدها . وحينما تم التوقيع على اتفاقية سيناء في أيلول 1975 نشأت بعض الصعوبات الهامة في طريق سياسة الخطوات الجزئية ، مما جعل عملية التسوية معقدة . يضاف إلى ذلك أن الاتحاد السوفييتي ، وهو الرئيس المشارك لمؤتمر السلام في جنيف وصاحب المصالح والنفوذ في المنطقة ، أبدى انزعاجه من هذه السياسة . ولقد أصبح واضحاً بعد ذلك أنه لابديل عن عملية التفاوض التي تضم جميع الأطراف في الصراع .

وفي حين تبدو الرغبة في تحقيق التسوية الشاملة واضحة تبدو وسائل تحقيق هذه التسوية غير واضحة . وهنا يبدو أن مؤتمراً عاماً يعقد في جنيف ، أو في مكان آخر ، ويضم جميع أطراف الصراع ، له فوائده ومضاره ، لكن فوائده حقيقية وأساسية .

هـ ـ دور الولايات المتحدة في عمليات التسوية : دلت تجارب الأعوام الماضية على أن الحكومات العربية والإسرائيلية غير قادرة على التوصل إلى تسوية بدون تشجيع من القوى الكبرى . ويشكل إسهام الاتحاد السوفييتي في تحقيق التسوية الشاملة « عنصراً مساعداً ، وربما أساسياً » . أما الولايات المتحدة فإنها « تتمتع بمقدار من ثقة الأطراف في الجانبين ، وتمتلك الوسائل لمساعدتها اقتصادياً وعسكرياً » . وهي لذلك تبقى « القوة الكبرى الأفضل المهيأة إيجابياً للعمل مع هذه الأطراف لتحقيق التسوية » . ومهما كان الأمر فإن « الولايات المتحدة لاتستطيع فرض التسوية سواء بمفردها أو مع الاتحاد السوفييتي . وليس من الحكمة بالنسبة إليها أيضاً أن تحاول وضع مسّودة مفصلة حول الشكل الذي تعتقد أن التسوية يجب أن تكون عليه ، بل يجب أن تتفاوض الأطراف كلها وتتفق فيما بينها بمبادرتها الخاصة » غير أن هذا لايعني أن الولايات المتحدة ، وحدها أو مع قوى أخرى ، لاتستطيع في أي وقت من الأوقات تقديم مقترحات تساعد الأطراف المتفاوضة على تذليل الصعوبات التي تواجهها .

ملحق رقم (32)

الملحق رقم 7

« إطار للسلام في الشرق الأوسط متفق عليه في كامب ديفيد » ، التي أبرمت في 17 أيلول ، 1978

اجتمع محمد أنور السادات ، رئيس جمهورية مصر العربية ، ومناحيم بيغن ، رئيس وزراء إسرائيل إلى جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، في كامب ديفيد من اليوم الخامس من شهر أيلول وحتى السابع عشر منه عام 1978 ، واتفقوا على الإطار التالي للسلام في الشرق الأوسط . وهم يدعون الأطراف الأخرى في النزاع الإسرائيلي — العربي للانضمام إلى هذا الإطار .

المقدمة

يجب أن يستهدي البحث عن السلام في الشرق الأوسط بما يلي :

— إن القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع بين إسرائيل وجيرانها هي قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 بكل أجزائه .

— بعد أربع حروب خلال ثلاثين عاماً ، ورغم الجهود الإنسانية المكثفة ، ما زال الشرق الأوسط ، مهد الحضارة ، ومنبع الديانات العظمية الثلاث ، لايستمتع ببركة السلام . إن شعوب الشرق الأوسط تتوق للسلام حتى يمكن تحويل المصادر البشرية والطبيعة الهائلة في المنطقة إلى متابعة السلام ، ولكي تصبح هذه المنطقة نموذجاً للتعايش والتعاون بين الأمم .

— لقد خلقت مبادرة الرئيس السادات التاريخية وزيارته للقدس ، والحفاوة اللائقة التي لقيها من قبل البرلمان ، والحكومة والشعب الإسرائيلي ، وزيارة الرد التي قام بها رئيس الوزراء بيغن إلى الاسماعيلية ومشروعات السلام التي اقترحها الزعيمان ، واستقبال شعبي البلدين لهاتين المهمتين من قبل شعبي البلدين ، خلقت فرصة لاسابق لها للسلام يجب ألا تضيع ، إذا ما أريد لهذا الجيل والأجيال القادمة أن تتجنب مآسي الحروب .

— وتطرح مواد ميثاق الأمم المتحدة والمعايير الأخرى المقبولة في القانون الدولي والشرعية الدولية مقاييس مقبولة للعلاقات بين كافة الدول .

— ولكي تتحقق علاقة سلام بمقتضى روح المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة ، فإن المفاوضات المستقبلية بين إسرائيل وأية جارة أخرى مستعدة للتفاوض على السلام والأمن ضرورية من أجل تطبيق جميع تدابير ومبادىء قراري 242 و338 .

— والسلام يتطلب احترام سيادة وسلامة أراضي واستقلال كل دولة في المنطقة وحقها في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، وآمنة من التهديد أو أعمال القوة . إن التقدم باتجاه ذلك الهدف يسارع التحرك نحو حقبة جديدة من المصالحة في الشرق الأوسط ، تتميز بالتعاون في مجال النهوض بالتنمية الاقتصادية ، وبالمحافظة على الاستقرار وضمان الأمن .

— يرتفع مستوى الأمن من خلال علاقة السلم والتعاون بين الأمم التي تقيم علاقات طبيعية فيما بينها . وعلاوة على ذلك ، وبموجب معاهدات السلام ، تستطيع الأطراف وعلى أساس متبادل ، أن تتفق على ترتيبات أمنية خاصة مثل مناطق منزوعة من السلاح ، ومناطق محدودة السلاح ، ومحطات إنذار مبكر ، ووجود قوات دولية ، وارتباط متبادل وإجراءات مراقبة متفق عليها ، وغير ذلك من الترتيبات التي يتفقون عليها .

الإطـــار

وإذ تأخذ الأطراف هذه العوامل في الاعتبار ، فهم مصممون على التوصل إلى تسوية دائمة وشاملة وعادلة لنزاع الشرق الأوسط من خلال توقيع معاهدات سلام في إطار قراري مجلس الأمن 242 و338 وجميع أجزائهما . إن هدفهم هو تحقيق السلام وعلاقات الجوار الحسنة . وإدراكاً منهم إلى أنه من أجل أن يدوم السلام ، فلابد أن يشمل جميع أولئك الذين تأثروا بالنزاع ، وعليه فإنهم يوافقون على أن القصد من هذا الإطار هو تكوين قاعدة للسلام ليس فقط بين مصر وإسرائيل ، وإنما أيضاً بين إسرائيل وكل من جاراتها التي تبدي استعداداً للتفاوض بشأن السلام مع إسرائيل انطلاقاً من هذه القاعدة . وانطلاقاً من هذا الهدف فقد اتفقوا على الإجراءات التالية :

أ — الضفة الغربية وغزة

1— على مصر وإسرائيل والأردن وممثلي الشعب الفلسطيني أن يشاركوا في المفاوضات من أجل حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها . ولتحقيق ذلك الهدف ، يجب أن تجري المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة في ثلاث مراحل :

أ – توافق مصر وإسرائيل على أنه لكي يضمنا انتقال السلطة بنظام وسلام، واضعتين اهتمامات ومصالح جميع الأطراف في الاعتبار، فلابد من ترتيبات انتقالية للضفة الغربية وغزة ولفترة لاتزيد عن خمس سنوات، ومن أجل إعطاء السكان حكماً ذاتياً كاملاً، بموجب هذه الترتيبات سوف ينسحب الحكم العسكري الإسرائيلي وإدارته المدنية عندما يتم انتخاب حر لسلطة حكم ذاتي من قبل سكان المناطق لتحلّ محل الحكم العسكري القائم. ومن أجل التفاوض بشأن تفاصيل الترتيبات الانتقالية سوف تدعى حكومة الأردن للانضمام للمفاوضات على أساس هذا الإطار. ويجب أن تولي هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللائق لمبدأي الحكم الذاتي لسكان هذه الأراضي ولشؤون الأمن المشروع للأطراف المشتركة.

ب – سوف توافق مصر، وإسرائيل والأردن على أساليب إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وغزة أو أي فلسطينيين آخرين، كما يتفق عليه بين الأطراف. وسوف تتفاوض الأطراف على اتفاق يحدد صلاحيات ومسؤوليات سلطة الحكم الذاتي التي ستقوم بممارستها في الضفة الغربية وغزة. وسوف يجري سحب القوات الإسرائيلية في مواقع أمنية محددة. كما سوف يشمل الاتفاق ترتيبات لضمان الأمن الداخلي والخارجي والنظام العام. وسيتم إنشاء جهاز بوليس قوي قد ينخرط فيه مواطنون أردنيون. وعلاوة على ذلك، ستشارك القوات الإسرائيلية والأردنية في دوريات مشتركة وفي أشغال مراكز المراقبة لضمان أمن الحدود.

جـ – من لحظة أن تقوم سلطة الحكم الذاتي (مجلس إداري) في الضفة الغربية وغزة، تبدأ فترة الخمس سنوات الانتقالية، وسوف تبدأ المفاوضات بالسرعة الممكنة ولكن ليس بعد العام الثالث من بدء فترة الانتقال، وذلك لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقتهما مع جيرانهما، ولتوقيع معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن في نهاية الفترة الانتقالية. وهذه المحادثات ستجري بين إسرائيل ومصر والأردن وممثلي سكان الضفة الغربية وغزة المنتخبين. وسوف تشكل لجنتان منفصلتان ولكنهما مرتبطتان، إحداهما تتألف من ممثلي الأطراف الأربعة التي ستفاوض وتوافق على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة، وعلاقتها مع جيرانها، والثانية تتألف من ممثلين عن إسرائيل والأردن ينضم إليهم ممثلو سكان الضفة الغربية وغزة المنتخبون، وذلك للتفاوض بشأن معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن، واضعين في الاعتبار الاتفاق الذي تم التوصل إليه بخصوص الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وسوف تقوم المفاوضات على أساس تدابير ومبادىء قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242. وستعمل المفاوضات

على وضع حل لقضايا عديدة من بينها تخطيط الحدود وطبيعة الترتيبات الأمنية . ولابد للحل الذي ستفرزه المفاوضات من أن يعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومطالبه العادلة . وبهذا الأسلوب ، سيشارك الفلسطينيون في تحديد مستقبلهم الذاتي من خلال :

1 — المفاوضات التي ستجري بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلي سكان الضفة الغربية وغزة للموافقة على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة ، وغير ذلك من القضايا البارزة في برهة لا تتجاوز نهاية الفترة الإنتقالية .

2 —تخضع موافقتهم لتصويت ممثلي سكان الضفة الغربية وغزة المنتخبين .

3 —تخويل ممثلي سكان الضفة الغربية وغزة المنتخبين ليقرروا كيف سيحكمون أنفسهم وفق التدابير التي وافقوا عليها .

4 —وكما ذكر أعلاه ، المشاركة في عمل اللجنة التي ستفاوض على معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن .

2 — سوف تتخذ كافة الإجراءات والإحتياطيات والتدابير لضمان أمن إسرائيل وجيرانها خلال الفترة الإنتقالية وما بعدها . وللمساعدة على توفير ذلك الأمن ، سوف تشكل سلطة الحكم الذاتي جهاز بوليس قوي يتكون من سكان الضفة الغربية وغزة . وسيقوم البوليس بالمحافظة على الإتصال والإرتباط المستمر مع الضباط المصريين والأردنيين والإسرائيليين المعنيين بشأن قضايا الأمن الداخلي .

3 — وفي أثناء الفترة الإنتقالية سيشكل ممثلو مصر وإسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتي لجنة دائمة تقرر بالإتفاق وسائل قبول الأشخاص الذين أخرجوا من الضفة الغربية وغزة عام 1967 ، وكذلك التدابير الضرورية لمنع الفوضى والتمزق . كما يمكن أن تعالج هذه اللجنة القضايا الأخرى ذات الإهتمام المشترك .

4 — ستعمل مصر وإسرائيل معاً ومع الأطراف الأخرى الهامة على إقامة إجراءات متفق عليها من أجل تطبيق عاجل وعادل ودائم لحل مشكلة اللاجئين .

ب — مصر وإسرائيل :

1 —تتعهد مصر وإسرائيل ألا تلجأ للتهديد أو استخدام القوة لفض النزاعات ، ويجب أن يحل أي نزاع ينشب بينهما بالطرق السلمية ووفق تدابير المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة .

2 —ومن أجل تحقيق السلام بينهما ، يوافق الطرفان على التفاوض بنية حسنة وإخلاص ، يهدف التوصل إلى معاهدة سلام بينهما خلال ثلاثة شهور من تاريخ

توقيع هذا الإطار ، وفي الوقت ذاته على التفاوض من أجل التوصل إلى معاهدات سلام مشابهة بقصد تحقيق السلام الشامل في المنطقة . إن إطار التوصل إلى معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل ستحكم مفاوضات السلام بينهما . وسيوافق الطرفان على الوسائل والجدول الزمني اللازم لتطبيق التزاماتهما بموجب المعاهدة .

جـ ــ المبادىء ذات العلاقة

1 ــتؤكد مصر وإسرائيل أن المبادىء والتدابير المذكورة أدناه يجب أن تنطبق على معاهدة السلام بين إسرائيل وكل من جيرانها ــ مصر ، والأردن ، وسوريا ، ولبنان .

2 ــيقيم الموقعون على تلك الاتفاقيات فيما بينهم العلاقات التي تقيمها الدول عادة فيما بينها في وقت السلم . وفي هذا الاتجاه ، يتعهدان بالالتزام بكافة تدابير ميثاق الأمم المتحدة . وتشمل الخطوات التي يجب إتباعها في هذا الصدد على ما يلي :

أ ــ الاعتراف الكامل ،

ب ــ الغاء المقاطعات الاقتصادية ،

جـ ــ تضمن الدول في تشريعاتها أن يتمتع مواطنو الأطراف الأخرى بالحماية القانونية المستحقة .

3 ــيتعين على الموقعين على الاتفاقيات أن يسبروا احتمالات التنمية الاقتصادية في سياق معاهدات السلام النهائي ، بهدف الإسهام في جو السلام والتعاون والصداقة التي هي غاياتهم المشتركة .

4 ــتأليف لجان ادعاء/مطالبات للنظر في التسوية المتبادلة بشأن كافة المطالبات المالية .

5 ــتدعى الولايات المتحدة للمشاركة في المحادثات المتعلقة بقضايا أساليب وطرق تطبيق الاتفاقيات وإعداد الجدول الزمني لتنفيذ التزامات الأطراف .

6 ــيطلب إلى مجلس الأمن الدولي أن يصادق على معاهدات السلام ويضمن ألا تحصل مخالفة للتدابير التي تنص عليها . كما سيطلب إلى أعضاء مجلس الأمن الدائمين أن يوقعوا على معاهدات السلام وأن يضمنوا احترام تدابيرها . وسيطلب إليهم أيضاً أن يوائموا سياساتهم وتصرفاتهم مع التعهدات التي يحتويها هذا الإطار .

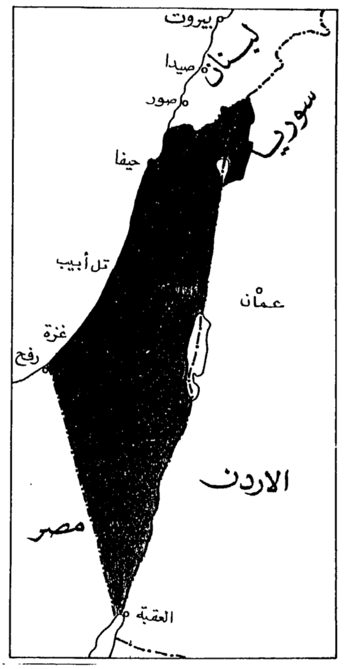
عن حكومة جمهورية مصر العربية	عن حكومة إسرائيل
أنور السادات	مناحيم بيغن

شهد على ذلك

جيمي كارتر ، رئيس الولايات المتحدة الأميركية

ملحق رقم (33)

خريطة رقم 6 الأراضي العربية المحتلة مايو 1982



فلسطين 27031

الجولان 1150

إجمالي الأراضي المحتلة 28181 كم²

ملحق رقم (34)

مشروع ريجان

في يوم أول سبتمبر 1982 ، أعلن الرئيس الأمريكي مشروعه للسلام بين دول الشرق الأوسط. وكان المشروع يتضمن النقاط الرئيسية التالية :

1 — ان الولايات المتحدة لا تؤيد قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، كما انها لا تؤيد قيام إسرائيل بضم تلك الأراضي إليها بصفة دائمة . وإن الموقف النهائي لتلك الأراضي يمكن أن يتحقق من خلال مفاوضات تعتمد على خذ وهات بين الأطراف المعنية . وأن الولايات المتحدة تعتقد أن حصول تلك الأراضي على حكم ذاتي له ارتباط (in association) بالأردن هو أفضل الحلول للتوصل إلى سلام عادل ودائم .

2 —وكما هو الحال في اتفاقيات كامب ديفيد ، فإنه يلزم مرور فترة انتقالية مدتها 5 سنوات ، يتمكن خلالها الفلسطينيون من إدارة شؤونهم Full autonomy over their own affairs . وإن هذه الفترة ضرورية لكي يثبت فيها الفلسطينيون قدرتهم على إدارة شؤونهم ، وإن هذا الحكم الذاتي الفلسطيني لا يشكل أي تهديد أو خطورة لأمن وسلامة إسرائيل .

3 —تجميد إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال فترة الإنتقال .

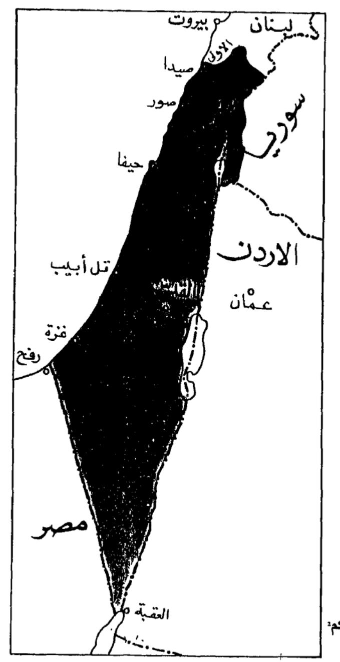
4 —عند مناقشة الحدود بين الأردن وإسرائيل ، فإن الولايات المتحدة تعتقد أن إستجابة إسرائيل لإعادة الأرض يكون متناسباً ، ويتأثر بقوة Heavily affected بالسلام الحقيقي ، والتطبيع normalization وإجراءات الأمن التي تعرض عليها في مقابل ذلك . Securtiy arrangements offered in return .

5 — وإننا مقتنعون بأن القدس يجب أن تبقى موحدة . وإن مستقبلها ومصيرها يمكن التوصل إليه من خلال المفاوضات .

ثم ختم الرئيس ريجان خطابه قائلاً : « وفي أثناء المفاوضات التي تجري بين الأطراف المختصة للتوصل إلى تسوية ، فإن الولايات المتحدة سوف تؤيد الاقتراحات البناءة ، وسوف تتقدم بمقترحاتها التفصيلية إذا وجدت أن ذلك يمكن أن يكون ذا فائدة . ولكن يجب أن يعلم الجميع وألا يخطيء أحد في حساب نوايانا . إن الولايات المتحدة سوف تعارض أي اقتراح يمكن أن يهدد أمن وسلامة إسرائيل . إن التزام أمريكا بأمن وسلامة إسرائيل هو التزام حديدي ironclad . وإني أضيف بأن هذا هو التزامي أنا أيضاً » .

ملحق رقم (35)

خريطة رقم 7 الأراضي العربية المحتلة اغسطس 83



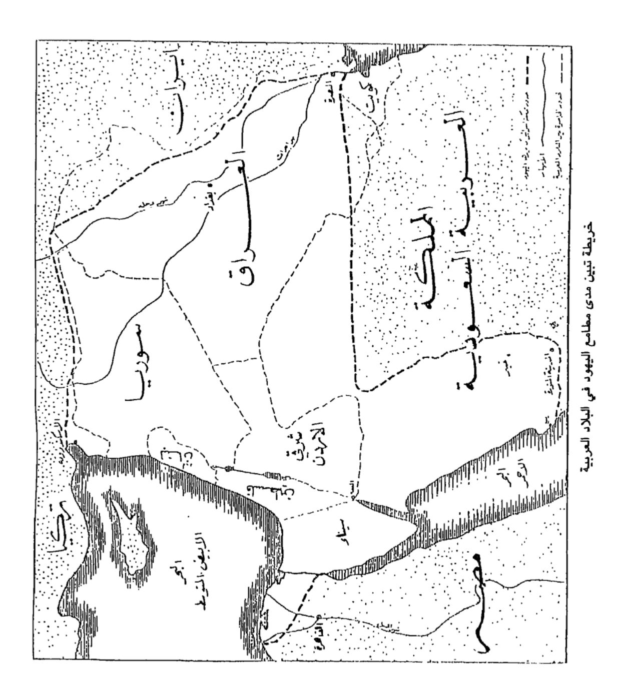
فلسطين 27031

الجولان 1150

الجنوب اللبناني 2800

إجمالي الأراضي المحتلة 30981 كم²

ملحق رقم (36)



خريطة تبين مدى مطامع اليهود في البلاد العربية

مراجع الملاحق

ملحق رقم (1) سعد الدين الشاذلي – الخيار العسكري العربي ص – 454 – انظر مراجع الرسالة .

ملحق رقم (2) محمد عزة دروزة – القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها – الجزء الثاني ص – 22 – انظر مراجع الرسالة .

ملحق رقم (3) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها – منشورات الأمم المتحدة ص – 37 – انظر مراجع الرسالة .

ملحق رقم (4) سعد الدين الشاذلي – الخيار العسكري العربي ص 455 مصدر سبق ذكره .

ملحق رقم (5) الدكتورة خيرية قاسمية – قضية القدس – دار القدس – الطبعة الأولى بيروت – 1979 ص – أ – ملاحق الكتاب .

ملحق رقم (6) محمد عزة دروزة – القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها الجزء الثاني – مصدر سبق ذكره ص – 29 – .

ملحق رقم (7) أحمد مرعشلي – الموسوعة الفلسطينية – الجزء الأول ص - 379 - انظر مراجع الرسالة .

ملحق رقم (8) محمد عزة دروزة – القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها الجزء الثاني – ص – 31 – مصدر سبق ذكره .

ملحق رقم (9) سعد الدين الشاذلي – الخيار العسكري العربي ص – 456 – مصدر سبق ذكره .

ملحق رقم (10) د . خيرية قاسمية – قضية القدس – ص – ب – مصدر سبق ذكره .

ملحق رقم (11) محمد عزة دروزة – القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها – الجزء الثاني – ص – 87 – مصدر سبق ذكره .

ملحق رقم (12) محمد عزة دروزة – القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها – الجزء الثاني – ص 88 – مصدر سبق ذكره .

ملحق رقم (13) أحمد المرعشلي – الموسوعة الفلسطينية – الجزء الثاني – ص 393 – مصدر سبق ذكره .

ملحق رقم (14) محمد أمين الحسيني – حقائق عن قضية فلسطين – ص – 100 – انظر مراجع الرسالة .

ملحق رقم (15) سعد الدين الشاذلي – الخيار العسكري العربي – ص – 457 – مصدر سبق ذكره .

ملحق رقم (16) محمد حسنين هيكل – ملفات السويس – ص بدون رقم – انظر نهاية

ملاحق الكتاب — انظر ملاحق الرسالة .

ملحق رقم (17) أحمد المرعشلي — الموسوعة الفلسطينية — الجزء الأول ص 333 — انظر مراجع الرسالة .

ملحق رقم (18) علي أبو الحسن — جريدة التربية — ص 3 — انظر مراجع الرسالة .

ملحق رقم (19) أحمد الشقيري — دفاعاً عن فلسطين والجزائر ص — 135 — انظر مراجع الرسالة .

ملحق رقم (20) د . سلمان رشيد سلمان — إسرائيل والتسوية ص — 155 — انظر مراجع الرسالة .

ملحق رقم (21) سعد الدين الشاذلي — الخيار العسكري — ص — 458 — مصدر سبق ذكره .

ملحق رقم (22) د . خيرية قاسمية — قضية القدس — ص — جـ — مصدر سبق ذكره .

ملحق رقم (23) د . خيرية قاسمية — قضية القدس ص — د — نفس المصدر .

ملحق رقم (24) جريدة الرأي الأردنية عدد تاريخ 30 مارس — 1984 عمان ص -16- .

ملحق رقم (25) جريدة الرأي الأردنية عدد تاريخ 30 — مارس — 1983 عمان ص 16 .

ملحق رقم (26) جريدة الرأي الأردنية — عدد تاريخ 30 — مارس — 1983 عمان نفس المصدر .

ملحق رقم (27) هارولد ساوندرز — الجدران الخالية - ص - 219 - انظر مراجع الرسالة .

ملحق رقم (28) د . سلمان رشيد سلمان — إسرائيل والتسوية ص — 165 — مصدر سبق ذكره .

ملحق رقم (29) هارولد ساوندرز — الجدران الخالية - ص - 222 — مصدر سبق ذكره .

ملحق رقم (30) أحمد مرعشلي — الموسوعة الفلسطينية الجزء الثاني ص — 533 — مصدر سبق ذكره .

ملحق رقم (31) أحمد مرعشلي — الموسوعة الفلسطينية الجزء الأول ص — 383 — مصدر سبق ذكره .

ملحق رقم (32) هارولد ساوندرز — الجدران الخالية - ص— 238 — مصدر سبق ذكره .

ملحق رقم (33) سعد الدين الشاذلي — الخيار العسكري العربي — ص— 459 — مصدر سبق ذكره .

ملحق رقم (34) سعد الدين الشاذلي — الخيار العسكري العربي — ص —219 — نفس المصدر .

ملحق رقم (35) سعد الدين الشاذلي — الخيار العسكري العربي — ص — 460 — نفس المصدر .

ملحق رقم (36) محمد أمين الحسيني — حقائق عن قضية فلسطين — ص — بدون رقم — مصدر سبق ذكره .

فهرس
ملاحق الرسالة

ملحق رقم (24) مشاريع روجرز عام 1969 .
ملحق رقم (25) قرار مجلس الأمن الدولي رقم 338 عام 1973 .
ملحق رقم (26) مشروع «ساندورز» عام 1975 .
ملحق رقم (27) مشروع «بروكنغز» عام 1975 .
ملحق رقم (28) اتفاقية كامب ديفيد عام 1978 .
ملحق رقم (29) خريطة تبين الأراضي العربية المحتلة في ماي 1982 .
ملحق رقم (30) مشروع الرئيس الأمريكي «ريغان» في أوت 1982 .
ملحق رقم (31) خريطة رقم (7) للأراضي العربية المحتلة في أوت 1983 .
ملحق رقم (32) خريطة تبين مطامع اليهود في البلاد العربية .

فهرس محتوى الكتاب

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**



المؤلف في سطور

- مناضل عربي وحدوي فلسطيني .
- ولد بمدينة حيفا العربية بفلسطين العربية عام 1938 .
- تلقى علومه الابتدائية والإعدادية وحصل على شهادة الدراسة الثانوية في مدينة حلب الشهباء لعام 1960 .
- تصدى لجريمة الانفصال التي ارتكبت ضد وحدة الجمهورية العربية المتحدة بإقليميها المصري والسوري في عام 1961 .
- تم اعتقاله لأول مرة في حياته عام 1962 دفاعاً عن الشرعية بقيادة القائد العربي الرئيس جمال عبد الناصر وصدر حكم بحقه لمدة عشر سنوات من قبل المحكمة العسكرية العليا الإنفصالية في 1963/1/20 .
- افرج عنه بقرار من مجلس قيادة ثورة الثامن من آذار لعام 1963 .
- كان اول مشرف على إذاعة صوت فلسطين صوت منظمة التحرير الفلسطينية الذي انطلق لأول مرة وبصوته من إذاعة بغداد عام 1966 .
- كان مسؤولاً عن التوجيه الوطني للتنظيم الشعبي الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية بالجمهورية العربية المتحدة في القاهرة حتى عام 1973 .
- ترك العمل الرسمي في المنظمة ليقوم بواجبه تجاه أبناء وطنه بصفة نضالية ومنذ عام 1974 إلى الآن .
- عاد للدراسة من جديد فحصل على شهادتي الليسانس عام 1986 والماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية من جامعة الجزائر عام 1988 .
- يتشرف بحمل نوط الفاتح العظيم من الدرجة الأولى الذي اهدي له اثناء الاحتفالات في الذكرى العشرين لثورة الفاتح الوحدوية العظيمة على ارض الجماهيرية العربية الليبية العظمى عام 1989 .
- غير منتسب لأي تنظيم فلسطيني او لأي حزب عر[illegible] للجماهير الفلسطينية والجماهير العربية ، [illegible] الوطنية الفلسطينية الاندماجية والوحدة العرب[illegible]